

علوم اجتماعية

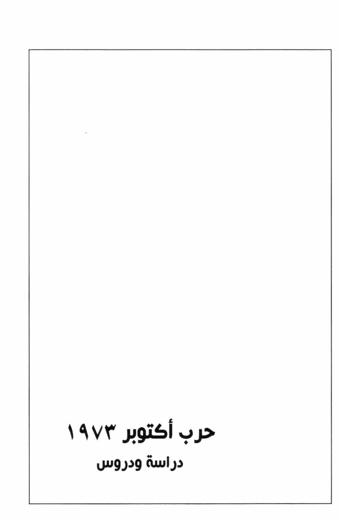
٢٠١٥

حرب أكتوبر ١٩٧٣

دراسة ودروس

الفريق أول محمد فوزى





حرب أكتوبر ١٩٧٣

دراسة ودروس



٢٠١٥

تصميم الغلاف
وليد طاهر

الإشراف الفنى
على أبو الخير
صبرى عبد الواحد
هشام متولى حامد

تنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب

حرب أكتوبر ١٩٧٣
دراسة ودروس

الفريق أول
محمد فوزى



٢٠١٥

حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. دراسة ودروس

فوزي، محمد.

حرب أكتوبر ١٩٧٣.. دراسة ودروس/محمد فوزى . ـ القاهرة:

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥.

٣٥٦ ص، ٢٤سم .

تدمك ٦ـ ١٢٨ـ ٩١٠ـ ٩٧٧ـ ٩٧٨.

١ ـ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ـ مصر.

٢ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ أنور السادات

(١٩٧٠ـ ١٩٨١).

أ ـ العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ١٨٢٣/ ٢٠١٤

I.S.B.N 978- 977- 910-128-6

ديوى٠٤٧. ٩٦٢

توطئة

مشروع له تاريخ

الحقيقة المؤكدة التى تنطلق منها «مكتبة الأسرة»، هى أن تجليات الارتقاء فى الممارسات المجتمعية، تتحقق عندما ينشط النسق المعرفى والفكرى والثقافى للمجتمع ويتسع، بوصفه أهم الدوائر المؤثرة فى استمرار المجتمعات وتطورها واستقرارها، حتى لا يصبح المجتمع أسير أجوبة متخشبة جاهزة متوارثة فى مواجهة ضغوط احتياجاته، باجترار ثوابت معرفية تجاوزتها فتوحات الزمن المعرفى الراهن، بتنوعات إنجازاته المتجددة، فى حين أن رهانات المجتمع لتحقيق تجدده تتطلب ليس فقط أن يعرف المجتمع نفسه؛ بل أن يصنع نفسه، ويؤسس ذاته فى سياق إدراك دائم أن المجتمع لا يمكن أن يكون إلا بتحرير العقل العام، ليقرأ، ويتمعن، ويستوعب، ويدرك، ويعرف وتتحول مقروءاته، ومعارفه المستجدة إلى شبكة ممارسات يومية تسود كل مظاهر وآليات البنيات الاجتماعية والفردية وعلاقاتها، التى تواجه الصدوع اللامعقولة، وحالات التسلط المغلق التى تغلف وعى الناس بشطحات الارتداد والعزلة.

كما تستند «مكتبة الأسرة» إلى يقين أن إمكانات الإنسان أكثر ثراءً من الواقع، وأيضًا أن لا شىء يتأبد فى الحياة الاجتماعية، ليمنع العقل من بناء المعرفة الجديدة؛ إذ شحذ العقل باستخدامه الحر العام - بوصفه أداة الانتصار الإنسانى - يشكل إدراكًا معرفيًا عماده القراءة، يحرر المجتمع من عطالته، ويفتح نوافذ التأمل التى تدفع المجتمع إلى رؤية أشد تحولاً، وتؤسس لتفعيل إرادته وتحرير مصيره، وتضعه إيجابيًا فى مواجهة صورة الوجود الحقيقى أمام الممكنات المفتوحة التى ينتجها التواصل، والحوار مع الآخر، واستيعاب الاكتشافات الجديدة؛ إذ غياب القراءة يمنع المجتمعات من تحولها المتواصل، وينفيها من التأسيس الفعلى لزمن اجتماعى، فالقراءة هى البداية الكبرى التى إن ظلت مغلقة يصاب المجتمع بالخرس والصمت، حيث فى غياب القراءة تتجلى

علامات العجز عن إحداث شيء، استنادًا إلى أن الصمت عن القراءة يبقى صاحبه خارج موضوع المعرفة، محجوبًا عن التكوين الذاتى، والفعل الاجتماعى، إذ المعارف المستجدة تجعل الفرد يتمكن من أن يكون ، وأن يفعل، وتؤسس مسيرة إدراك المجتمع لمصيره الآمن، بأن تثرى امتلاكه قدرة إيقاظ ينابيع تخيل صورة وجوده، وإمكانية تحقيقها تصويبًا للواقع.

إن «مكتبة الأسرة» تسعى إلى فك احتكار فعل القراءة بالانتشار المتشعب للكتاب، وتقريبه للناس حتى تتحقق جدارة اكتساب الجميع مشروعية المعرفة، ومشروعية الفهم وتداولهما، وذلك ما يشكل صميم جهد «مكتبة الأسرة» وتطلعه، تحقيقًا لحيوية مجتمعية تعقلن قبول التغيير باستباق الفهم، وتمارس التحرر من فكرة المعرفة المطلقة، التى تخلق حالات من حصر التفكير وانحصاره، نتيجة هيمنة أفكار مطلقة متسيدة، تؤدى إلى الانغلاق، وعدم الانفتاح على المستقبل.

لا شك أن ثمة تناقضًا بين الدعوة إلى القراءة، وغياب الكتاب عن متناول شرائح اجتماعية لا تسمح ظروفها الاقتصادية باقتنائه، وذلك ما شكل معضلة أصبحت المحك الموضوعي فى تحقيق الدعوة إلى القراءة على المستوى المجتمعي، وقد نجحت وزارة الثقافة عام ٢٠١٤ بتفعيل التكاتف المؤسسى، وذلك بتجاوز الأطر التقليدية، فى دعم «مكتبة الأسرة»، لتبدد التمايز فى ممارسة حق القراءة بالنشر المدعوم، الذى يحرر الكتاب من استحالة وصوله إلى شرائح المجتمع، وقد استجابت لهذا التكاتف المؤسسى فى دعم «مكتبة الأسرة»، كل من وزارة التربية والتعليم، ووزارة التخطيط، ووزارة السياحة، انطلاقًا من أن دعم حق اكتساب المعارف يخلق تغييرًا يلبى طموحات الأجيال الشابة الصاعدة والمجتمع بأسره، وهو ما ينعكس فكريًا وثقافيًا فى ممارسات المجتمع الحياتية.

رئيس اللجنة

فوزى فهمى

المحتويات

مقدمة

تأكدت الضرورة لمعركة تحرير الأرض المغتصبة منذ أن رفض الشعب هزيمة يونيو ١٩٦٧، على أساس أنها لا تعبر التعبير الصحيح عن حقيقة توازن القوى بين العرب وإسرائيل، ولهذا طالبت الجماهير يومي ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٧ الرئيس عبد الناصر بالتمهيد لمعركة تحرير تتهيأ لها أسباب النجاح وتفتح الباب لمستقبل مشرق للشعب وللأمة العربية.

ومنذ البداية لم يكن الرئيس عبد الناصر يثق في إمكانية الحل السلمي بسبب الموقف الأمريكي، وكان مقتنعًا بالحقيقة التاريخية بأن «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة».

وبذل الشعب مع قواته المسلحة جهودًا شاقة، وأعطى من إمكاناته وقدراته ورجاله الشيء الكثير، فاستعاد التوازن مع إسرائيل قبل مرور ٣ سنوات من هزيمة يونيو ١٩٦٧، الأمر الذي مهد الطريق للرئيس عبد الناصر أن يصدر قراره بضرورة بدء القتال لتحرير سيناء كاملة طبقًا للخطة ٢٠٠.

رحل الرئيس عبد الناصر إلى جوار ربه قبل أن يحل توقيت معركة تحرير الأرض، وحل محله الرئيس السادات الذي كان يؤمن ـ على النقيض من سلفه ـ بأسلوب الحل السلمي بتطبيق إستراتيجية المصالحة مع إسرائيل منفردًا وعن طريق الولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك مطلبًا إسرائيليًّا أمريكيًّا.

وخلال فترة سنتين ونصف السنة قضاها الشعب وقواته المسلحة في حالة لا سلم ولا حرب، قدم الرئيس السادات خلالها مشروعات من أجل الحل السلمي دون أن يصل مع الإدارة الأمريكية أو إسرائيل إلى نتيجة لإصرارهما على الحل

المنفرد مع مصر، ثم تطور الموقف إلى أسوأ عندما طالب بالحل الجزئي الذي كان يهدف إلى انسحاب إسرائيل إلى منطقة المضايق وفتح قناة السويس دون أي ارتباط بالانسحاب النهائي.

ولما كان من الصعب على الرئيس السادات أن يقدم مزيدًا من التنازلات، أصبح من الضروري أن يلقي في ساحة المعركة السياسية عناصر ضاغطة عسكرية لكي يعطي للعمل السياسي قوة دفع جديدة لاستئناف المفاوضات من أجل الوصول إلى تسوية شاملة.

ومن هذا المنطلق حدد الرئيس السادات الهدف السياسي لمعركة عسكرية من أجل الضغط على الموقف التفاوضي، وليس من أجل تحرير الأرض بالقوة، كان نصه: «العمل على تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي طبقًا لإمكانات القوات المسلحة»[١]، كما تأكد مضمون المعركة العسكرية في توجيهاته الإستراتيجية العسكرية بنص قال فيه: «إزالة الجمود العسكري الحالي بكسر وقف إطلاق النار اعتبارًا من ٦ أكتوبر ١٩٧٣، والعمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانات القوات المسلحة»[٢].

وعند تطبيق الهدف السياسي جاء تعريف القائد العام لنظرية الأمن الإسرائيلي أنها تمثل قناة السويس كمانع مائي يدعمها خط بارليف، بينما كان التعريف الإسرائيلي الواقعي لحدود الأمن الإسرائيلي كما حددها «موشي دايان» يتمثل في خط المضايق الجبلية غرب سيناء؛ أي أن الأساس الذي بنى عليه الرئيس السادات الهدف السياسي للمعركة جاء خاطئًا، وأن معركة العبور الناجحة التي تمت في يومي ٦ و٧ أكتوبر ١٩٧٣ حققت الهدف الإستراتيجي السياسي الخاطئ الذي قرره الرئيس السادات في أول أكتوبر ١٩٧٣، وأن حدَّ الأمن الإسرائيلي الأمامي (منطقة المضايق) لم يُمس بسبب عدم تكليف القوات المسلحة المصرية باحتلال المضايق لتحريره، وبذا يمكن الجزم بأن عمليات قواتنا في حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد توقفت دون أن تتحدى في الواقع نظرية الأمن الإسرائيلي الحقيقية.

أما بالنسبة للهدف العسكري للمعركة (تحرير الأرض على مراحل متتالية)

كما ورد في التوجيه الإستراتيجي، فإنه لم يكن يتماشى مع نوايا الرئيس السادات الحقيقية والتي عبر عنها في لقاءاته مع قادة وضباط وجنود القوات المسلحة، وهي:

١ ـ توجيهات الرئيس السادات في مؤتمر القادة ـ المجلس الأعلى للقوات المسلحة ـ جلسة ٣ يونيو ١٩٧١؛ إذ قال: «أنتم مطالبون بالعمل في حدود الإمكانات المتاحة لكم، لو أنكم عبرتم القناة واحتلَّيتم عشرة سنتيمترات شرق القناة ـ مع التجاوز ـ فإن ذلك سوف يغير الموقف السياسي دوليًّا وعربيًّا».

٢ ـ وأقوال أخرى من الرئيس بنفس المعنى قالها عند مروره على التشكيلات الميدانية: «أنا مش عاوز منكم غير شبر واحد وأنا أحل الموضوع وأوفر دم أولادي في المعركة»، وقول آخر: «كل اللي عاوزه منكم يا ولادي ١٠ سم في سيناء وأنا كفيل أحل الموضوع سلميًّا». وعلى ضوء هذا التحديد القاطع قرر القائد العام للقوات المسلحة عمق العمليات الهجومية على طول قناة السويس ١٠-١٢كم فقط.

٣ ـ وعندما تعمقت في البحث لمعرفة ماهية وحدود الهدف السياسي والهدف العسكري لمعركة الضغط التي قررها الرئيس السادات، وجدت أن الاتصالات التي تمت أثناء المعركة بين الرئيس السادات والجانب الأمريكي، قد قيدت هدف المعركة ومواجهتها وعمقها وحددت الاشتباكات، كما جاء في رسالة السادات إلى «كيسنجر» في يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣[٣] بأنه لا ينوي الاستمرار في التقدم شرقًا بعد حصوله على تغيير الموقف في الجبهة تغييرًا ملموسًا، بالقدر الذي يسمح بالتدخل الأمريكي لوقف إطلاق النار والبدء في المفاوضات للتسوية المقبولة.

٤ ـ وعلى ذلك أصبح شكل المعركة مجرد معركة محدودة ـ قاصرة ـ مقيدة من أجل تحريك العمل السياسي واستئنافه للوصول إلى تسوية شاملة.

وضع الرئيس السادات هذه الاعتبارات والقيود العسكرية أمام هيئة تخطيط العمليات في ربيع عام ١٩٧٣، وأضيف إليها الجدل المتولد من فكر الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس الأركان، والفريق أول أحمد إسماعيل القائد العام للقوات المسلحة، ثم فكر القيادة العسكرية السورية، وكل فكر يحمل آراء متناقضة انحصرت

أخيرًا في رأيين: أولهما فكرة القتال من أجل تحريك قضية سياسية، وثانيهما فكرة تقضي بضرورة احتلال القوات المصرية للمضايق كمرحلة أولى. وكان هذا التناقض في الآراء بسبب عدم وضوح الرؤية للهدف السياسي الذي حدده الرئيس السادات (تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي).

وفي المراحل الأخيرة لبناء خطة العمليات طغى فكر الرئيس السادات على تخطيط العمليات العسكرية، على أساس تحقيق الواجب الذي أعلنه الرئيس السادات في جولاته الميدانية وسط الضباط والجنود: بأن عليهم العبور وتحرير ١٠ سم شرق القناة، وعليه ـ الرئيس السادات ـ أن يحل القضية سياسيًّا والوصول إلى تسوية عادلة وشاملة من أجل توفير دماء أبنائه الجنود. وبرزت مبادئ حشد القوات وحشد الأسلحة وحشد الطاقات بأكثر كثيرًا مما خططته القيادة العامة لعملية العبور، والتي ركز عليها الرئيس السادات لتكون هي نهاية المطاف للحرب. وجاء تطبيق هذا المبدأ على حساب مبادئ أخرى كان أهمها: مبدأ الاقتصاد في القوى والتفريط في أهمية الاحتياطي.

وانتهت مرحلة تخطيط العمليات إلى اعتماد الخطة جرانيت ٢ المعدلة، والتي أطلق عليها اسم «بدر» قبل بدء العمليات بأيام، وتوضحت على خريطة العمليات بطريقة مثالية حددت الهدف النهائي ليكون احتلال منطقة المضايق الإستراتيجية في سيناء. وعند تطبيق هذه الخطة في حرب أكتوبر، اقتصر التنفيذ على الهدف الذي حدده الرئيس السادات للقادة والضباط والجنود، وهو عبور قناة السويس وتحرير شريط ضيق من الأرض شرقها عمقه ١٠-١٢كم فقط. ومن أجل ذلك صدر من بعض النقاد أن خطة جرانيت ٢ المعدلة، والتي اتفق القائد العام على تنفيذها مع القيادة السورية، هي خطة «وهمية»، وهو ما يتناقض تمامًا مع التخطيط المشترك بين القيادتين المصرية والسورية، الذي يقضي بأن تكون المرحلة الأولى في الخطة المصرية هي احتلال المضايق، حتى لا تلقي إسرائيل بكل ثقلها على الجبهة السورية. (المرفق ١ كروكي لشبه جزيرة سيناء طبيعية، والمرفق ٢ كروكي لقناة السويس طبيعية).

وتبين أثناء دراسة مرحلة إدارة العمليات الحربية أن الرئيس السادات أراد أن

يطوع سير المعارك وإدارتها طبقًا لاعتبارات سياسية، دون النظر إلى الالتزام بتخطيط العمليات الذي أقره وصدق عليه في الخطة، أو الاعتبارات العسكرية والأمنية التي تفرضها المواقف العسكرية على القوات المتحاربة في مسرح العمليات. فأصدر الرئيس السادات، بوصفه القائد الأعلى للقوات، قرارًا إلى القائد العام للقوات المسلحة يوم ١١/ ١٠/ ١٩٧٣ بضرورة تنفيذ العمليات الهجومية الإضافية شرق قناة السويس، بهدف تخفيف الضغط على الجبهة السورية، على أن ينفَّذ هذا القرار صباح ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣. وأخطأ القائد العام عندما استخدم الفرقتين المدرعتين ٤ و٢١ الموجودتين في الاحتياطي التعبوي لمواجهة أي اختراق أو ثغرة، كذا موافقته على القيام بتطوير الهجوم في عملية انتحارية بسبب التفوق العددي للمدرعات الإسرائيلية. وكان لفشل هذه العمليات الهجومية أثره في تحول الموقف العسكري من نصر إلى هزيمة، وفقدت القوات المسلحة توازنها، وتمكن العدو الإسرائيلي من استغلال هذا الموقف وقام باختراق دفاعاتنا، ونقل المعركة إلى الضفة الغربية للقناة خلف قواتنا المسلحة، فانهار الموقف العسكري ولم يجد القائد العام لديه قوات احتياطية كافية لمقاومة توغل العدو، فأوصى بطلب وقف إطلاق النار، وقام الرئيس السادات يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣ بإنهاء المعركة في صالح العدو الإسرائيلي الذي توغلت قواته في الأراضي المصرية غرب القناة، إلى أن تمكنت من حصار الجيش الثالث الميداني ومدينة السويس (٦٠,٠٠٠ مقاتل) مساء يوم ٢٣/ ١٠/ ١٩٧٣.

هذه الدراسة توضح جميع المعارك التي وقعت خلال المدة من ٦ أكتوبر ١٩٧٣ حتى يوم ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٣، حيث توقف القتال نهائيًّا عقب وصول قوات هيئة الأمم المتحدة إلى قطاع السويس، وكانت القوات الإسرائيلية قد احتلت من أراضينا حوالي ١٢٠٠كم من النطاق الخلفي لمواقع الجيش الثالث، حتى علامة «كم ١٠١» طريق القاهرة-السويس، والمعارك والعمليات التي قامت بها تشكيلات الجيشين الثاني والثالث، واحتياطي القيادة العامة، والوحدات الخاصة وهي ثلاث عشرة معركة هجومية، بالإضافة إلى معركة العبور الشهيرة شرق القناة، وعدد عشر معارك دفاعية غرب القناة.

ثم شرحتُ أسلوب إدارة الشرق والغرب على جبهة قناة السويس وكيف

تداخلت السياسة في العمليات الحربية، مع تقديري لمواقف تشكيلات القوات المسلحة المقيدة بدرجة أثرت على نتيجة المعركة التي ضحى من أجلها شهداء أبرار كثيرون.

ووضحتُ كيف تمت القيادة والسيطرة للقوات في مسرح العمليات، مواجهة أكثر من ١٧٠كم وعمق أكثر من ٦٠كم، والقائد العام للقوات في المركز ١٠ مقر القيادة الرئيسي بالقاهرة على بعد ٢٠٠كم، لم يخرج منه أو يحاول دفع مجموعة عمليات ميدانية تمثله، خاصة في الأوقات الحرجة التي لم يدرك حسابها من قبل.

وجاءت دراستي لجهود القوى الثلاث الرئيسية، وهي: القوات البحرية والقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي، منفصلة بالنسبة للتميز النوعي في القتال لكل منها.

كما أوضحتُ كيف كان توقيت طلب وقف إطلاق النار خاطئًا، وزاد الخطأ أكثر بإعلان الرئيس السادات تصريحين ضارَّين هما: «ليس لنا طاقة بمحاربة أمريكا»، بزعم أن إمدادات أمريكا العسكرية لإسرائيل هي السبب في الإخلال بميزان القوى، والواقع الذي أوضحته يخالف ذلك، وكان التصريح الثاني: «إن حرب أكتوبر هي آخر الحروب». وبذا تمكن الرئيس السادات من إجهاض النصر الذي كسبته قواتنا المسلحة في معركة العبور، كما أجهض إرادة القتال في الشعب الذي ظل متمسكًا بها بعد هزيمة ١٩٦٧، وكان قرار وقف إطلاق النار الذي طلبه السادات يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣ متماشيًا مع هدف الرئيس وحده الذي حدد المعركة لتكون معركة عسكرية محدودة ـ قاصرة ـ مقيدة ـ من أجل تحريك القضية والضغط على العمل الدبلوماسي وإعطائه قوة دفع جديدة من أجل الوصول إلى تسوية نهائية.

ثم قمتُ بتسجيل الإجراءات العسكرية عن فك الاشتباك الأول والثاني، والملحق ١ لمعاهدة الصلح المنفردة مع إسرائيل، واتفاق التفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل؛ حتى يمكن للقارئ أن يستوعب حصيلة معارك أكتوبر ١٩٧٣.

وختمتُ هذه الدراسة بتحليل وقائع وظروف معارك أكتوبر الأربع والعشرين،

ذاكرًا الدروس المستفادة المكررة منذ هزيمة ١٩٦٧، ودروسًا أخرى برزت نتيجة معارك أكتوبر ١٩٧٣.

وأخيرًا أؤكد للقارئ أن هدفي من هذه الدراسة المتواضعة هو توضيح وإبراز خبرات قتال على المستوى التعبوي والإستراتيجي، من خلال الأعمال الإيجابية والسلبية التي قامت بها قواتنا، بالإضافة إلى دروس ومواقف تصلح لإضاءة الفكر العسكري لقادتنا في الأجيال القادمة بإذن الله.

والله الموفق

يناير ١٩٨٨



الفصل الأول

القوات المتحاربة

القوات العربية المتحالفة

اشتركت القوات المصرية والقوات السورية معًا للقيام بعمليات عسكرية لتحرير الأرض العربية من الاحتلال الإسرائيلي، واتفقتا على تنفيذ الخطة جرانيت ٢ المعدلة «بدر»، ولكن لا يوجد أي ارتباط أو تنسيق أو تعاون بري أو بحري أو جوي بين الجبهتين، وكان الاتفاقُ على بدء العمليات الحربية في توقيت واحد هو الارتباط الوحيد بين الجبهتين؛ أي أن إدارة عمليات كل جبهة كانت منفصلة عن الأخرى.

وكان السند السياسي في هذه المشاركة هو اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا الموقعة عام ١٩٦٦، وتعين الفريق أول أحمد إسماعيل علي بوصفه قائدًا عامًّا للقوات المصرية، قائدًا عامًّا للقوات المتحالفة.

أولًا: القوات المصرية

اشتركت كل القوات المسلحة المصرية في معارك أكتوبر ١٩٧٣، وكان تعداد أفرادها في ذلك الوقت حوالي ثلاثة أرباع مليون مقاتل وإداري وفني، منظمةً تنظيمًا شرقيًّا، تضم تشكيلات برية في تنظيم جيشين ميدانيين واحتياطي القيادة العامة، تُعاونها أكبر شبكة دفاع جوي تطورًا في العالم، وقوات بحرية مختلفة المهام في محورين بحريين (الأبيض والأحمر)، وعدد تسعة لواءات جوية، ومقاتلة قاذفة، ولواء قاذف خفيف، ولواء قاذف ثقيل، ولواءات هليكوبتر، ومجموعات من الصاعقة، وجنود الجو، ولواء مظلات، بالإضافة إلى الوحدات الإدارية والوحدات

الفنية، وعدد من كتائب المهندسين العسكريين تضم: ١٢ كوبري ثقيل حمولة ٣٠ طنًا (١٠ سوفيتي + ٢ إنجليزي)[أ]، وعدد ٣٠ معدية، بالإضافة إلى الكباري الهيكلية.

قوات عربية في المعاونة:

- ٣ سرب مقاتل-قاذف جزائري (ميج ٢١ ـ ميج ١٧ ـ سوخوي ٧) وصلت مصر أيام ٩ و١٠ و١١ أكتوبر ١٩٧٣؛ أي بعد بدء المعركة.
- ٢ سرب مقاتل-قاذف ليبي (ميراج ٣-٥) منهما سرب قاده طيارون مصريون.
- ١ سرب هوكر هنتر مقاتل-قاذف عراقي بدأ العمليات مع القوات المصرية يوم ٦ أكتوبر.
- لواء مدرع جزائري.
- لواء مدرع ليبي.
- لواء مشاة مغربي.
- لواء مشاة سوداني ـ لم يصل مصر إلا بعد وقف إطلاق النار.
- كتيبة مشاة كويتية ـ متعاونة مع القوات المصرية منذ عام ١٩٦٧.
- لواء مشاة جزائري ـ متعاون مع القوات منذ ١٩٦٧.
- قوة مشاة من عين جالوت، فلسطينية ـ متعاونة مع القوات منذ ١٩٦٧.
- كتيبة مشاة تونسية.
- بالإضافة إلى عدد ٣٠ طيارًا حربيًا من كوريا الشمالية.

ثانيًا: القوات السورية

عماد القوات السورية في جبهة الجولان: ٢ فرقة مشاة، ٢ فرقة مشاة ميكانيكي وفرقة مدرعة، بالإضافة إلى الوحدات المقاتلة الفرعية من المغاوير، يعاونها ٤ لواء جوي مقاتل-قاذف، ٢ لواء بحري لنشات، بالإضافة إلى الوحدات الإدارية والفنية. علمًا بأن قوات الدفاع السوري تدخل في تنظيم القوات الجوية وتحت قيادتها.

قوات عربية في المعاونة:

- ٣ سرب ميج ٢١ عراقي ـ اشترك عدد ٢ سرب في القتال يوم ٨/ ١٠.

(أ) منها واحد كوبري ثقيل ٣٠ طنًا وصل مع أول دفعة تسليح مع الجسر الجوي السوفيتي يوم ٩/ ١٠/ ١٩٧٣.

- ١ سرب ميج ١٧ عراقي.
- ١ فرقة مدرعة عراقية.
- ١ فرقة مشاة ميكانيكي عراقية - وصلت مفارزها إلى الجبهة السورية يوم ١١/ ١٠.
- ٢ لواء مدرع أردني-مغربي تحت القيادة السورية.
- ١ لواء مشاة سعودي - في المعاونة، وتمركز في الأردن.

ثالثًا: صفات عامة للقوات المتحالفة

تعتمد القوات المصرية والسورية في تنظيمها التعبوي على نظام الفرق الميدانية (مشاة أو مشاة ميكانيكي أو مدرعة)، والفرقة بها كل الأسلحة المعاونة من مدفعية ميدان، ودبابات، ومهندسين عسكريين، وإشارة، ومدفعية مضادة للدبابات، ومدفعية مضادة للطائرات؛ أي أن الفرقة يمكنها الاعتماد على نفسها كتشكيل مقاتل دون الاستعانة بوحدات معاونة أخرى. وقبل معركة أكتوبر ١٩٧٣ دعمت الفرقة بسلاحين متطورين إضافيين هما: المدفع الصاروخي المضاد للدبابات، والصاروخ سام ٧ المضاد للطائرات على المستوى الواطي جدًّا، وهو سلاح فردي، كان لهما تأثير قوي جدًّا في المعارك. وكانت الفرقة هي أصغر وحدة تكتيكية يمكن الاعتماد عليها في القتال.

وتدخل القوات الجوية والقوات البحرية وقوات الدفاع الجوي والوحدات الخاصة في معاونة التشكيلات البرية في أي عملية عسكرية وفي أي محور من المحاور.

وكانت القوات المصرية والقوات السورية قد احتشدت في مواجهة العدو في جبهة قناة السويس وفي جبهة الجولان منذ عام ١٩٦٧، وحصلت القوات المصرية على قسط وافر من الخبرة الميدانية من خلال الصدام المسلح مع العدو خلال سنوات ١٩٦٧-١٩٧٠ (حرب الاستنزاف)، الأمر الذي أكسبها خبرة قتالية، وفاعلية، وثقة، بالإضافة إلى حصولها على المعلومات التكتيكية والتعبوية عن العدو لأول مرة بسبب طول فترة المواجهة.

القوات الإسرائيلية

أولًا: القوات البرية

١ ـ قوات المنطقة العسكرية الجنوبية

مقرها بئر سبع، وتضم التشكيلات الإسرائيلية التالية: خمسة لواءات مشاة وميكانيكية؛ ثلاثة لواءات مدرعة (تصبح ٦ لواءات بعد استكمال التعبئة)؛ لواء مظلات؛ أربع كتائب دبابات؛ خمس كتائب ناحال؛ ٢٠ كتيبة مدفعية ميدان ومضادة للدبابات؛ ست كتائب مدفعية مضادة للطائرات هوك؛ بالإضافة إلى وحدات إدارية وفنية موزعة على القطاعات التكتيكية والتعبوية تشمل سيناء والنقب.

٢ ـ قوات المنطقة العسكرية الوسطى

وتشمل: قوات المنطقة (لواء مدرع + ٢ لواء ميكانيكي)، بالإضافة إلى قوات الاحتياطي الإستراتيجي (منها ٧ لواءات مدرعة).

٣ ـ قوات المنطقة العسكرية الشمالية ـ جبهة الجولان

وتشمل: ٣ لواءات مشاة وميكانيكية؛ ٢ لواء مدرع (٤ بعد استكمال التعبئة)؛ ٤ كتائب مدفعية ميدان؛ ٢ كتيبة مدفعية ميدان؛ ٢ كتيبة دبابات؛ ٢ كتيبة مضادة للطائرات.

وقد أضاف «دايان» إليها لواءً مدرعًا آخر من الاحتياطي الإستراتيجي بعد زيارته للجبهة يوم ٢٦/ ٩/ ١٩٧٣.

ثانيًا: القوات الجوية والبحرية

تُعاون القوات الإسرائيلية على الجبهتين قوات جوية مركزية القيادة قوامها: ٤٣٠ طائرة مقاتلة–قاذفة من الفانتوم والسكاي هوك والميراج وسوبر مستير، بالإضافة إلى ٤٩ طائرة سكاي هوك وردت عبر الجسر الجوي الأمريكي. وإن نسبة الطيارين الممتازين في القوات الجوية الإسرائيلية هي ٣ لكل ٢ طائرة.

أما القوات البحرية الإسرائيلية فهي قوات صغيرة تعتمد أساسًا على لنشات طوربيد، ولنشات مدفعية، ولنشات «صواريخ سعر» تستخدم الصاروخ جبريل الذي تم تصنيعه في إسرائيل، وكفاءته القتالية محدودة. وحصلت إسرائيل على غواصتين عام ١٩٦٨ من إنجلترا، وليس لإسرائيل في «إيلات» سوى لنشات

مدفعية (حراسة شواطئ). وتعاون القوات الجوية دائمًا القوات البحرية الإسرائيلية في عملياتها البحرية.

ثالثًا: صفات عامة للقوات الإسرائيلية

تنتظم في تشكيلات مقاتلة أساسها اللواءات، ودائمًا ما تُدعم في عملياتها بوحدات معاونة أخرى في القتال، وعلى ذلك تقوم القيادة الإسرائيلية بتكوين مجموعات ألوية وإلحاق وحدات معاونة من المدفعية والدبابات والصواريخ المضادة للدبابات وسرايا مواصلات، ووحدات كيمياء، إلخ، من الوحدات المعاونة.

والقوات الإسرائيلية موزعة تعبويًا إلى ثلاث مناطق عسكرية، هي الشمالية والوسطى والجنوبية، وكل منطقة لها قياداتها وقوات تحت القيادة.

تعتمد القوات الإسرائيلية على الجيش الاحتياطي دائمًا، وعلى جهازها الإنذاري الذي يمدها بالمعلومات الدقيقة عن القوات العربية، وخاصة دول المواجهة، وهي المخابرات العسكرية. كذا على سرعة وكفاءة جهاز التعبئة الذي يتدرب مرتين سنويًا، يعقبه تطوير في أسلوب التعبئة وفي الأداء. والجيش العامل الإسرائيلي يكون ثلث الحجم المقرر لتعبئة القوات الإسرائيلية بأقصى طاقتها، بينما يكون الاحتياطي ثلثي الحجم، وتتكلف التعبئة في المرة الواحدة في إسرائيل أكثر من مليوني دولار، تمت آخر تجربة على تعبئة القوات الإسرائيلية في شهر مايو ١٩٧٣.

وعامة يعتبر التقييم العام عند مراجعة كفاءة وقدرة القوات الإسرائيلية طبقًا للمعادلة التالية: عقيدة قتال + استخبارات (معلومات) + قوات جوية + قوة المدرعات + إمداد خارجي.

موازنة القوات المتحاربة

إنني أعتمد على بيان صدر من مارشال الاتحاد السوفيتي «جريشكو» وزير الدفاع، لمناقشة وعرض موازنة القوات المتحاربة في أكتوبر ١٩٧١؛ ثم أضيف إليه التطورات في الدعم الأمريكي والدعم السوفيتي لكلا الطرفين المتحاربين في الفترة من أكتوبر ١٩٧١ حتى أكتوبر ١٩٧٣.

أولًا: موازنة القوات في أكتوبر ١٩٧١

في لقاء يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٧١ بين القمة المصرية والسوفيتية في موسكو لمناقشة القدرات العسكرية للقوات المصرية، وهل القوات المسلحة المصرية قادرة على القيام بعمليات واسعة لتحرير سيناء أم لا، تقدَّم المارشال «جريشكو» بالبيان التالي أمام الحاضرين: «إن هناك ثلاثة عوامل تحدد مقدرة أي جيش، هي: التعداد، ونوعية التسليح والكفاءة القتالية، ثم معنويات الجيش. فإذا كان الجيش يتمتع بتفوق في هذه العوامل الثلاثة يمكن أن يضمن النجاح». واستطرد المارشال «جريشكو» يقول: «إن المقارنة بينكم وبين إسرائيل في العوامل التي ذكرتها تشير إلى تفوقكم بالنسبة للتعداد ونوعية الأسلحة والكفاءة القتالية». ثم قرأ «جريشكو» من بيان لديه مقارنة بين قوة إسرائيل وقوة مصر وسوريا مجتمعتين بالنسبة لكل سلاح من الأسلحة، وأشار إلى تفوق عربي بنسبة ٢ : ١ في عدد القوات، كذا في الأسلحة وخاصة الدبابات والمدفعية وصواريخ الدفاع الجوي، أما بالنسبة للطائرات «فلديكم تفوق عددي يصل إلى ٢ : ١». وذكر أن الطائرة الفانتوم الأمريكية تحمل سبعة أطنان قنابل، وفي هذه الحالة لا تزيد سرعتها على ٩٠٠ كيلومتر/ ساعة، وقد أثبتت التجربة في فيتنام وفي الشرق الأوسط أن الطائرة الميج تمكنت من إسقاط الفانتوم وهي محملة. «أما بالنسبة للأسلحة البحرية فلديكم أيضًا تفوق على إسرائيل بشكل قاطع، وبالنسبة للمعدات الهندسية فلديكم ما يكفي لإقامة تسعة كباري على قناة السويس، كما وصلتكم كل الأجهزة اللازمة لفتح الثغرات، كما توجد لديكم كتائب خاصة بالتشويش والإعاقة إلكترونيًا على العدو. ولقد أصبح لديكم المعلومات عن المواقع الإسرائيلية كافة بعد إمدادكم بمعلومات الاستطلاع الجوي»(٤).

وعلق «بريجنيف» على هذا البيان بقوله: «بعد أن سمعنا هذا البيان التفصيلي، لا يصح أن نسمع حديثًا عن ضعف القوات المصرية، وأنها ليست على مستوى العدو. إذا كان أفراد الجيش المصري يرددون مثل هذه الأقوال، فإن الجيش في هذه الحالة يصبح غير مستعد لأي معركة مهما تلقى من أسلحة».

ثانيًا: الدعم الجديد (١٩٧١-١٩٧٣) للقوات المتحاربة

١ ـ الدعم السوفيتي

دعم الاتحاد السوفيتي القوات المسلحة المصرية بصفقة ضخمة في أكتوبر ١٩٧١ وقت أن كان الفريق أول محمد أحمد صادق وزيرًا للحربية، ولكن تسلم معدات هذه الصفقة كان بطيئًا واستغرق وقتًا طويلًا[أ]، وتابعها بصفقة أخرى مكملة لها في مايو ١٩٧٢. كما دعم الاتحاد السوفيتي القوات المسلحة المصرية بصفقة أخرى في مارس ١٩٧٣ وقت أن كان الفريق أول أحمد إسماعيل علي وزيرًا للحربية، بالرغم من تدهور العلاقات الثنائية التي أعقبت الاستغناء عن المستشارين والوحدات الصديقة في يوليو ١٩٧٢. وتميزت هذه الصفقات بنوعيات جديدة من الأسلحة والمعدات تَدخل القواتَ المسلحة المصرية لأول مرة، مثل: الدبابة «ت ٦٢»، والعربة المدرعة المتطورة، والمدفع الميداني طويل المدى (سكود)، ووحدات الصواريخ سام ٦ المتحرك ضد الطيران المتوسط والواطي، والطائرة السوخوي ٩ و١٧، والميج ٢٣، والطائرة القاذفة الثقيلة الصاروخية التي حدث بسببها نقاش حاد تطور إلى درجة فَقْد الثقة بين القيادة السوفيتية وبين الرئيس السادات في لقاء القمة في ١ و٢ مارس ١٩٧١. كما أعاد الاتحاد السوفيتي قبل معركة أكتوبر بعضًا من الأسلحة والمعدات الحديثة التي كانت موجودة مع وحداته عامي ١٩٧٠ و١٩٧١، مثل سرب الميج ٢٥ للاستطلاع التعبوي الإستراتيجي. أما من ناحية الكم، فقد زاد من عدد الدبابات كما زاد من عدد الصواريخ سام ٣ وسام ٦ وسام ٧ المعدل للدرجة التي أصبح فيها الدفاع الجوي قوة ذات فاعلية كبرى.

٢ ـ الدعم الأمريكي

وعلى الجانب الآخر فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصدرت بيانًا في مارس ١٩٧٠ بشأن وقف البت في صفقة الطائرات المطلوبة لإسرائيل، حرصًا منها على عدم تصاعد سباق التسليح في المنطقة، مع قناعتها في الوقت نفسه بأن إسرائيل تحتفظ بالتفوق العسكري منذ معركة يونيو ١٩٦٧.

(أ) بسبب تردد القيادة العسكرية لاستخدام أسلحة حديثة متطورة مثل الدبابة «ت٦٢» والطائرة الميج ٢٣.

ونشطت إسرائيل في تجسيم خطورة الموقف على القناة بعد أن نجحت مصر في زرع غابة من الصواريخ سام ٣، وطلب المزيد من الدعم الأمريكي على أساس أن زرع هذه الصواريخ في المنطقة قد قلب ميزان القوى فيها.

حصلت إسرائيل عام ١٩٧١ على دعم مالي كبير بعد أن اعتمد الكونجرس الأمريكي ٥٠٠ مليون دولار كدعم جديد لإسرائيل بهدف دعم تفوقها العسكري على العرب، وكانت إسرائيل قد طلبت ١٠٠ طائرة سكاي هوك و٢٥ فانتوم أمكن استلامها في ٣١/ ١٢/ ١٩٧١، واستمر الإمداد والدعم العسكري بكثافة إلى إسرائيل عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣، وأعلن أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي بأن الإمداد العسكري الذي حصلت عليه إسرائيل عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ يساوي عشرة أضعاف الإمداد الذي وصل إلى إسرائيل خلال ٣ سنوات سابقة، وأن المعونة العسكرية عام ١٩٧٢ كانت ٦٠٠ مليون دولار، وهي قيمة أكبر مما قدمه الرئيس جونسون لإسرائيل خلال مدة رئاسته كلها، وكان معظمها طائرات فانتوم وسكاي هوك وصواريخ شرايك وطائرات هليكوبتر تستخدم ضد الدبابات وأجهزة إلكترونية؛ الأمر الذي يؤكد تفوق إسرائيل على العرب منذ عام ١٩٧٣[أ].

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ تأكدت هذه الحقيقة عندما نشر تقرير لجنة مكونة من أعضاء الكونجرس الأمريكي كلفت ببحث تأثير الدعم والمعونات الأمريكية على معركة أكتوبر، وزارت اللجنة إسرائيل ومصر ونُشر التقرير في نوفمبر ١٩٧٣ وجاء به: «إن الدعم والمعونات العسكرية الأمريكية التي وصلت إسرائيل عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ يعادل ثلث حجم القوات المسلحة الإسرائيلية كلها عام ١٩٧١»[٥].

بعد توضيح هذه البيانات والإحصائيات يمكن الجزم بأن التفوق العسكري في أكتوبر ١٩٧٣ بين إسرائيل والعرب كان في صالح إسرائيل، كما يمكن الاستدلال بتأكيد أن الفترة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ هي الفترة الوحيدة التي كان التفوق العسكري لصالح العرب، ولذا كان تقدير الرئيس الراحل عبد الناصر سليمًا عندما أكد أن معركة تحرير الأرض الشاملة مع إسرائيل يجب ألا تتأخر عن ربيع عام ١٩٧١.

(أ) تصريح «موشي دايان» في ١٠/ ٨/ ١٩٧٣ في كلية الأركان الإسرائيلية، قال: «إن ميزان القوى في صفنا إلى حد كبير، لدرجة أنه يقضي على تفكير العرب ودوافعهم لتجديد أعمال عدوانية فورية».

٣ ـ الدعم العربي

كان استثمار جهود الدول العربية من أجل التضامن العربي تلبية لمطالب التخطيط لمعركة التحرير الشاملة، وإعادة الأرض المغتصبة عام ١٩٦٧، وإعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين المتفق عليها في مؤتمر القمة العربي. ورد الفعل العربي المتولد من صراع حرب الاستنزاف في جبهة قناة السويس، ثم جهود الجامعة العربية عامي ١٩٧١ و١٩٧٢، قد أثمرت بتجميع أكبر حشد ممكن من العتاد الحربي والأحوال والتشكيلات المقاتلة لمعاونة كل من مصر وسوريا في عملياتها المشتركة ضد إسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣.

أ) الدعم العسكري

إن أربع دول عربية ساهمت بقواتها مع سوريا في جبهة الجولان، بينما سبع دول عربية ساهمت بقواتها مع مصر في جبهة قناة السويس، ونالت العراق الأسبقية بين الدول العربية في الجبهتين معًا بالنسبة لحجم القوات البرية والجوية التي قدمتها للمعركة العربية ضد إسرائيل.

وقد عاصرتُ الجهد الشخصي الذي بذله الرئيس الراحل عبد الناصر في مؤتمر الرباط في ديسمبر ١٩٦٩ للحصول على إمداد عسكري من أجل معركة التحرير من الدول العربية جميعًا تحت شعار «قومية المعركة»، ومنها استعداد الجزائر لتقديم قوات كبيرة من الجيش والطيران بشرط تمركزهم في الجبهة قبل المعركة. وكان بجبهة قناة السويس: كتيبة من السودان، وأخرى من الكويت، ولواء مشاة جزائري تحت التدريب، وكتيبة مدفعية ميدان جزائرية.

أي إن الدعم العربي الذي توفر وأعد لمعركة أكتوبر يُعد ذا تأثير إيجابي على المعركة، خاصة أسراب الطيران المقاتلة-القاذفة العراقية والليبية التي وصلت قبل المعركة وعددها: ٦ أسراب للجبهة المصرية، و٣ أسراب للجبهة السورية. وإن من الواجب استغلال هذا الدعم الجوي بتكوين قيادة عمليات جوية مشتركة بين الجبهتين لإدارة عمليات، واستغلال القدرات الجوية لهذه الأسراب لإمكان توسيع مواجهة القتال، والتنسيق بهدف إدارة عمليات جوية مشتركة على كلتا الجبهتين معًا، بهدف قذف عمق إسرائيل بالقاذفات الثقيلة التي تملكها مصر، والمقاتلات

القاذفة المعدلة المتوفرة لدى الجبهتين. ولكن تخطيط عمليات أكتوبر على كلتا الجبهتين لم يشمل ذلك.

أي إن العرب بذلوا جهدهم وأبدوا استعدادهم ووفروا ما عندهم من أسراب جوية وتشكيلات ميدانية أخرى، ولم يتمكن السادات وقيادته العسكرية من الاستفادة منها في المعركة؛ لامتناع السادات عن إخطارهم بالتوقيت المناسب للمعركة.

ب) الدعم المالي الإضافي

كان الرئيس بومدين قد سافر إلى موسكو في أوائل أكتوبر ١٩٧٣ من أجل الضغط على الاتحاد السوفيتي لدعم المعركة ضد إسرائيل، وقام بدفع ٢٠٠ مليون دولار إلى الاتحاد السوفيتي لصالح الجبهتين، تحولت إلى ١٥٠ دبابة لصالح مصر وصلت بعد وقف إطلاق النار، كما قام المارشال «تيتو» بإرسال ١٤٠ دبابة إلى مصر وصلت بعد وقف إطلاق النار، ثم قام الشيخ زايد (أبو ظبي) بدفع ١٠٠ مليون دولار، ثم جاءت السعودية ودفعت ٣٠٠ مليون دولار، وتلتها الكويت ودفعت ٢٥٠ مليون دولار، ثم ليبيا ١٧٠ مليون دولار، ثم العراق الذي دفع ١٠٠ مليون دولار، مع بقاء دعم مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ مستمرًّا وقدرُه ١٣٥ مليون جنيه إسترليني سنويًّا.

وما دمنا وصلنا إلى خط تقدمي في التضامن العربي وتمكنًّا من قبول مبدأ تجميع تشكيلات القتال بجانب تجميع الأموال إلى دول المواجهة كي نحارب إسرائيل، وأن حجم التشكيلات المقاتلة التي خصصت من دول عربية تبعد عن جبهات القتال أكثر من ٤٠٠٠ كيلومتر ضمن جهود عامة الدول العربية؛ فهو دليل قاطع على انتماء شعوب هذه الدول إلى الهدف الإستراتيجي الموحد، وهو قتال إسرائيل بواسطة كل العرب، وهذه حقيقة تطابق الصفات والشعور والأهداف التي تتمتع بها كل الشعوب العربية.

ثالثًا: دعم القوات المتحاربة بعد بدء العمليات

١ ـ مصر وسوريا

بدأت الإمدادات العسكرية السوفيتية لمصر وسوريا عن طريق الجسر الجوي اعتبارًا من ٩/ ١٠/ ١٩٧٣، بعدد ٩٠٠ رحلة حملت حوالي ١٥٠٠٠ طن معدات

وأسلحة، وعن طريق النقل البحري اعتبارًا من ٩/ ١٠/ ١٩٧٣ وصلت ٦٣٠٠٠ طن، وبذا تكون جملة الإمدادات السوفيتية لمصر وسوريا ٧٨٠٠٠ طن.

- الدعم السوفيتي بدأ مبكرًا؛ أي بعد بدء العمليات بثلاثة أيام فقط، وكان حجم الإمدادات وسرعته دليلًا على كفاءة جهاز النقل والإمداد في الاتحاد السوفيتي.
- اشتركت جميع الأسلحة والمعدات السوفيتية المنقولة جوًّا وعن طريق البحر في العمليات الحربية، وكان منها كوبري «B.M.P.» نقل في أول دفعة إمداد، مما رفع كفاءة وقدرة كباري العبور إلى ١٢ كوبري ثقيلًا حمولة ٨٠ طنًّا.
- وصل من الاتحاد السوفيتي يوم ٩/ ١٠/ ١٩٧٣ عدد ٤ طائرات ميج ٢٥، وتمركزت في نفس موقعها السابق مطار غرب القاهرة ومعها ٤٠٠ فرد سوفيتي بين طيار وفني وإداري، كما وصل في اليوم نفسه ٢ مدفع ميداني صواريخ أرض-أرض طويل المدى سكود بمدربين سوفييت.
- كما وصل يوم ١٢/ ١٠/ ١٩٧٣ اللواء الثالث صواريخ سام ٦.

٢ - إسرائيل

في يوم ٩/ ١٠ بدأت إسرائيل تطلب إمدادًا جويًّا بإلحاح، وصرح «نيكسون» بإرسال كميات محدودة، وبدأت من يوم ١٠/ ١٠ طائرات البوينج الإسرائيلية تحمل كميات صغيرة من مخازن الولايات المتحدة الأمريكية، وأهمها الصواريخ المضادة للدبابات طراز تاو[أ].

وبرغم تأكد «كيسنجر» أن السوفييت سبقوا في إمداد مصر وسوريا بالأسلحة، إلا أن رفض السادات لندائه بوقف إطلاق النار في المواقع التي وصلت إليها القوات، كان أحد العوامل المؤثرة لقرار «نيكسون» فتح طريق الإمداد الجوي إلى إسرائيل اعتبارًا من ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣؛ حيث أصبحت المسألة بالنسبة له «اختبارًا للإرادات بين واشنطن وموسكو».

بدأ الجسر الجوي الأمريكي بكثافة من سعة ١٥٠٠ يوم ١٣/ ١٠ بقوة ٣٠ طائرة نقل ضخمة بحمولة تعادل ١٠٠٠ طن يوميًّا والأيام التالية، إلى أن وصلت

(أ) الصاروخ تاو مضاد للدبابات موجه سلكيًّا، وهو التعديل الثاني لتطوير الصواريخ الفرنسية الموجهة سلكيًّا س س ١٠، س س ١١.

الرحلات الجوية لإسرائيل لعدد ٥٦٦ رحلة نقل جوي، وأضاف «نيكسون» ٣٠ طائرة فانتوم مجهزة بحمالات إلكترونية ضد الشوشرة الإلكترونية، بالإضافة إلى أجهزة إنذار (صوت وضوء) ضد الصواريخ السوفيتية، وصواريخ مضادة للدبابات، وصواريخ جو-أرض.

اعتمد «نيكسون» والكونجرس مبلغ ٢,٢ مليار دولار لدعم الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل، وبذا تكون جملة ما نقل جوًّا لإسرائيل هو ٣٣٣٩٥ طنًّا.

كما أضيف إليها عن طريق النقل البحري، اعتبارًا من ٢/ ١١/ ١٩٧٣، ٣٣٢١٠ أطنان معدات وأسلحة، فتكون جملة ما دعمت به أمريكا خلال المعركة وبعدها هو ٦٦٦٠٥ أطنان معدات وأسلحة.

- تم نقل المعدات والأسلحة إلى إسرائيل بالجسر الجوي الأمريكي عن طريق جزر «الأزورس» والبرتغال، بعد أن رفضت دول حلف الأطلنطي استخدام قواعدها لهذا الغرض، كما تم نقل حوالي ٣٠٠٠ طن معدات وأسلحة من مخازن الجيش الأمريكي في ألمانيا الغربية وبلجيكا سرًّا، كذا شحنات نقل بواسطة طائرات هليكوبتر الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط.
- **لم تشترك المعدات والأسلحة الأمريكية الواردة عن طريق الجسر الجوي الأمريكي في المعركة الأساسية على الجبهة المصرية**؛ إذ إن القوة الأساسية الإسرائيلية التي نجحت في اختراق الدفاعات المصرية في ثغرة الدفرسوار، كانت مجمعة في منطقة غرب المضايق الإستراتيجية اعتبارًا من يوم ١٢/ ١٠؛ أي قبل وصول الدعم الأمريكي، وفي اعتقادي أن الدعم الأمريكي لإسرائيل عبر الجسر الجوي دخل مكان الاحتياطي الإستراتيجي الإسرائيلي الذي أسرعت إسرائيل بدفعه إلى الجولان منذ بدأت عمليات أكتوبر، كما أن الدعم الأمريكي استغل بعد وقف إطلاق النار في الجبهة المصرية في تعويض قوة لواءات الدبابات الإسرائيلية التي فقدت نسبة كبيرة جدًّا من دباباتها، كذا بالنسبة لباقي الأسلحة النوعية الأخرى، وذلك عدَا ما استخدم فعلًا في جبهة قناة السويس من الدعم الأمريكي، مثل الصاروخ تاو الذي ورد بواسطة طائرات النقل الإسرائيلية واستخدم في قناة السويس يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣،

وصواريخ مافريك جو-أرض اعتبارًا من ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٣ بعد تدريب عاجل من خبراء أمريكان (شركة «هيوز» الأمريكية) لأفراد السرب ٦٩ فانتوم اعتبارًا من ١٨/ ١٠/ ١٩٧٣ في قاعدة «رامات رافيد» الجوية.

- كانت المعدات والأسلحة الواردة لإسرائيل عبر الجسر الجوي كلها معروفة لدى إسرائيل، ما عدا الصواريخ جو/ أرض وأجهزة إلكترونية متطورة للشوشرة والإعاقة؛ أي أن التركيز في الدعم الأمريكي كان بغرض الاستعواض للأسلحة والمعدات التي خسرتها إسرائيل، ومن هنا جاء القول الذي أضيف إلى معادلة ميزان القوى لإسرائيل «**سرعة وضمان الإمداد الخارجي لإسرائيل**»، وأصبحت ميزة في صالح توازن القوى لإسرائيل، وقد أعلن قائد الطيران الإسرائيلي يوم ٢٣/ ١٠/ ١٩٧٣ أن إسرائيل استعوضت كل طائراتها وأصبحت القوة مثل يوم ٥/ ١٠/ ١٩٧٣.

- ومن هنا نتبين الأكذوبة التي طرحها السادات على الشعب العربي لكي يبرر بها قراره بطلب وقف إطلاق النار يوم ٢٠ أكتوبر، وأنه ليس لديه الطاقة في محاربة أمريكا التي أنزلت معداتها ودباباتها ومدفعيتها في مطار العريش[أ]، ومنها إلى جبهة قناة السويس مباشرة. وكان الرئيس السادات يعلم منذ البداية أن الموقف الأمريكي يحتم إرسال دعم عسكري إلى إسرائيل، وأن أمريكا مشتركة مع إسرائيل في هدفها القاضي بمنع مصر وسوريا من تحرير أراضيهما من الاحتلال الإسرائيلي، فما هي المفاجأة التي اعترضت التقدير المصري في حرب أكتوبر؟

رابعًا: استخلاص من مقارنة القوات المتحاربة

١ - إن إسرائيل تتفوق على مصر في المدرعات وفي المقاتلات القاذفة؛ إذ إنها بعد إتمام التعبئة أمكنها استخدام عدد ١٩ لواءً مدرعًا، ٤٣٠ طائرة مقاتلة قاذفة، بالإضافة إلى دعم ٤٩ طائرة سكاي هوك وردت عبر الجسر الجوي الأمريكي.

(أ) امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن هبوط معداتها في أراضٍ احتلت بعد عام ١٩٦٧.

بينما كانت تقديرات القوات المسلحة تركز على وجود ١١ لواءً مدرعًا، و٣٦٠ طائرة مقاتلة-قاذفة، وهي التقديرات التي كانت متوفرة منذ عام ١٩٧٠-١٩٧١؛ أي أن التخطيط للعمليات الحربية في معارك أكتوبر ١٩٧٣ بني على أساس مخالف للحقيقة عن قوة وقدرات إسرائيل.

٢ ـ هذه الزيادة أضيفت إلى إسرائيل خلال عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣، وتميزت صفقة مارس ١٩٧٣ من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل بكمٍّ وكيف عاليين جدًّا في المدرعات وفي المقاتلات القاذفة، وأضيفت إلى الأخيرة مساعدات فنية ملاحية وصواريخ جو-جو، وجو-أرض جديدة ومتقدمة ودقيقة.

٣ ـ تميزت إسرائيل بعدد طياريها (٣ طيارين لكل ٢ طائرة)، بينما كان عدد الطيارين المؤهلين لدينا معدل ٤ طيارين لكل ٥ طائرات، وهو فارق يؤثر على قدرة القوات الجوية عمومًا.

٤ ـ تميزت المعدات والأسلحة الإسرائيلية بإضافات بسيطة من الأجهزة الإلكترونية المتطورة في طائراتها المقاتلة-القاذفة، وفي اللنشات البحرية، وفي وحدات الاستطلاع؛ الأمر الذي رفع قدرات هذه الأسلحة في القتال بما يفوق قواتنا حتى لو تفوقت قواتنا عليها في العدد.

٥ ـ القوات المسلحة المصرية أخذت إمداد تسليح من الاتحاد السوفيتي (صفقات أكتوبر ١٩٧١ ومارس ١٩٧٣)، ولكنها ليست بالكم ولا الكيف اللذين تميزت بهما صفقات إسرائيل.

٦ ـ فقدت القوات المسلحة المصرية عنصري الاستطلاع الإستراتيجي، والتعبوي، اللذين كانت تتمتع بهما قبل عام ١٩٧٢، بوجود ٤ طائرات ميج ٢٥، ولواء استطلاع جوي إستراتيجي «ت ي ١٦»، ومعلومات القمر الصناعي السوفيتي، وهما عنصران سوفيتيان كانا يتعاونان مع القوات المسلحة المصرية ويمدانها بالمعلومات التعبوية والإستراتيجية عن مسرح العمليات وبالذات عن إسرائيل، وكان فقدهما بسبب استغناء الرئيس السادات عنهما في يوليو ١٩٧٢ خسارةً كبيرةً للقوات المسلحة المصرية،

خاصة أنه ليس لديها من الوسائل البديلة ما يعوضها هذه الخسارة، وكانت أولى السلبيات هي عدم توفر المعلومات الدقيقة عن قوة ومقدرة العدو الحقيقية قبل المعركة.

٧ ـ فقدت مصر مصدر الدعم الوحيد بالسلاح بعد استبعاد الاتحاد السوفيتي، بينما استمر الدعم إلى إسرائيل مضمونًا ومؤكدًا من الولايات المتحدة.



الفصل الثاني

التخطيط لعمليات أكتوبر ١٩٧٣

من المسلم به أن سياسة الدولة لا تتغير بتغير الأشخاص؛ حيث إنها تقرر بواسطة أجهزة ومؤسسات وبعد دراسة متخصصة، وبالتالي فإن الإستراتيجية العليا للدولة السابق إقرارها من الجهاز السياسي للدولة والمنبثقة من قرارات مؤتمر القمة العربي بالخرطوم عام ١٩٦٧، لم يكن ليطرأ عليها أي تعديل إلا بقرار معلن وموثق من الجهاز السياسي نفسه، ونظرًا لعدم صدور مثل هذا القرار ـ وبالتالي عدم صدور أي توجيه سياسي عسكري للقيادة السياسية، خلافًا للتوجيه الصادر من الرئيس عبد الناصر في ١١/ ٦/ ١٩٦٧ ـ فقد كان من المفترض ثبات خطط العمليات العسكرية المعدة على ضوء هذا التوجيه، وهي خطة التحرير الشاملة ٢٠٠ ومرحلتها الأولى للوصول إلى المضايق الإستراتيجية (الخطة جرانيت).

ومما ساعد على هذا الثبات والاستمرارية إعلان رئيس الجمهورية الجديد ـ الرئيس السادات ـ عند توليه الرئاسة باستمرارية السياسة السابقة على رئاسته، بحكم مشاركته في إعدادها وهو نائب للرئيس عبد الناصر، إلا أن القيادات العسكرية بدأت أفكارها تتشتت، وتبعتها القيادات التخطيطية والميدانية للقوات المسلحة؛ لرفض الرئيس السادات التوقيع على قرار المعركة عام ١٩٧١ في التوقيت الذي كان الرئيس عبد الناصر قد حدده (لا يتأخر عن ربيع ١٩٧١)، وما تبع ذلك من مبادرات واقتراحات الرئيس السادات السلمية الرامية إلى نبذ الإستراتيجية العليا، وهي إزالة آثار العدوان بحرب تحريرية شاملة؛ وبعد أن أعدت الدولة نفسها

واستكملت قدرات قواتها المسلحة لبدء هذه الحرب الشاملة، وقد زاد الغموض للقيادة العسكرية تصريحات الرئيس السادات المعلنة بالتصميم على الحرب متلازمًا مع هذه المبادرات السلمية المتتالية والاتصالات السياسية مع الإدارة الأمريكية (الحليف الرسمي للعدو الإسرائيلي)، واستمرار ذلك مع عدم إصدار أي قرار أو توجيه سياسي عسكري موثق على مدار هذه الحقبة الزمنية وحتى أول أكتوبر ١٩٧٣.

أوحت مبادرات الرئيس السادات وأفكاره بتجزئة الانسحاب الإسرائيلي وتنفيذه على مراحل إلى بعض القادة العسكريين، بالمبادرة الذاتية أو بالإيحاء غير المباشر بتقديم مذكرات وتقارير بأفكار محددة للمعركة الحربية تتواءم مع أفكار السادات، وذلك باستبعاد فكرة الحرب الشاملة واستبدالها بحرب محدودة يكتفى فيها بعبور قناة السويس واتخاذ مواقع دفاعية شرقها بما لا يتجاوز عمق ١٠-١٢كم، متعللين في ذلك بقصور قدرة القوات المسلحة ومدى فاعلية شبكة الدفاع الجوي شرق القناة، وكان أولهما اللواء سعد الدين الشاذلي، وثانيهما اللواء أحمد إسماعيل رئيس المخابرات العامة الذي استبعده الرئيس عبد الناصر لعدم اهتمامه بواجباته الميدانية وقت أن كان يشغل مركز رئيس هيئة الأركان في سبتمبر ١٩٦٩، ولم يكن لديهما الإلمام الكامل بقدرات القوات المسلحة الحقيقية؛ بسبب بُعد الأول عن مركز التخطيط الأعلى وبُعد الثاني عن تطور القوات منذ استبعاده.

التقط السادات أفكارهما وقرر الاستعانة بهما، فعين الأول رئيسًا للأركان العامة، كما عين الثاني وزيرًا للحربية وقائدًا عامًّا للقوات المسلحة.

الموقف الإسرائيلي في سيناء

أولًا: التخطيط الإسرائيلي للدفاع عن سيناء

كانت الفكرة الإستراتيجية والتعبوية للدفاع الإسرائيلي في سيناء تتبلور في الآتي:

١ ـ تركيز المجهود الرئيسي في اتجاه القناة، مع تكثيف نشاط الاستطلاع والمخابرات لمتابعة حجم وأوضاع ونوايا القوات المسلحة المصرية.

٢ ـ في الأحوال العادية تقوم القوات الإسرائيلية بتأمين الدفاع عن الضفة الشرقية لقناة السويس، كمانع مائي بأقل قدر من القوات التي تقوم باحتلال نقاط قوية

ترتكز على الاتجاهات الرئيسية والمناطق المحتملة لعبور القوات المصرية، مع الاحتفاظ باحتياطيات محلية وتكتيكية وتعبوية تعمل في مجموعات سرايا وكتائب وألوية على أعماق مختلفة؛ للقيام بالضربات المضادة واستعادة الموقف على الخط الأمامي، أو لتهيئة الموقف للاحتياطيات التعبوية ضد عمليات رئيسية، بالإضافة إلى القيام بنشاط دوريات وإجراءات تأمين عمق سيناء ضد النشاط الفدائي أو التسلل.

٣ ـ في حالة اكتشاف نية قواتنا للهجوم، تعمل القوات الإسرائيلية فورًا على انتزاع المبادأة بتوجيه أعمال مضادة لإحباط استعدادات قواتنا للهجوم، وفي الوقت نفسه تقوم برفع درجات الاستعداد والفتح التعبوي تمهيدًا لتطوير عملياتها طبقًا للموقف.

وتتم هذه العمليات في تعاون وثيق مع نيران المدفعية المركزة، وفي ظل تفوق جوي وتحت حماية من وسائل الدفاع الجوي الأرضية والجوية.

٤ ـ في حالة التنسيق المشترك بين الدول العربية للقيام بعمل تعرض شامل، فإن خطة الدفاع الإسرائيلي تقضي بتصفية الموقف على أكثر الجبهات تهديدًا لأمن إسرائيل، مع تثبيت الجبهات الأخرى، على أن يتم نقل المجهود الرئيسي إلى كل جبهة على التوالي؛ لتحقيق مبدأ الحشد وتنفيذ أسلوبه القاضي بسرعة حسم الموقف عن طريق الحرب الخاطفة.

٥ ـ أما بالنسبة لجنوب سيناء (اتجاه عمل ثانوي)، فيتم تأمينها بقوات محدودة تحتل النقط والمناطق الحيوية، على أن تتم السيطرة على الفواصل بالدوريات والكمائن، مع الاعتماد على أعمال الإسقاط والإبرار البحري والجوي؛ لاستعادة الموقف في المنطقة في حالة نجاح القوات المصرية في الاستيلاء على أجزاء من جنوب سيناء، على أن تركز إسرائيل مجهودها في جنوب سيناء للدفاع عن منطقة شرم الشيخ أساسًا.

٦ ـ كانت إستراتيجية إسرائيل قبل عدوان ١٩٦٧ تلتزم بالعمل التعرضي وسرعة نقل المعركة خارج حدودها، مستندة في ذلك إلى كفاءة قواتها الجوية ووحداتها المدرعة اللتين تكفلان لها تطبيق سياسة اليد الطويلة في

مسرح العمليات. ثم بَنَت إسرائيل خطة أمنها القومي بعد معركة ١٩٦٧، على أساس منع الدول العربية والمقاومة الفلسطينية من استعادة الأرض المحتلة، لاستخدامها كعمق آمن لها حتى تيأس من جدوى استمرار الصراع وتطويع الإرادة العربية، فتحقق الغاية القومية الصهيونية بفرض شرعية الوجود الإسرائيلي في فلسطين وتأمينه، ورفع القيود على نموه مع استمرار تحقيق التوسع الإقليمي كلما سنحت الفرصة. ولتحقيق هذا الهدف تطلب الالتزام بضرورة الحفاظ على التفوق العسكري على الدول العربية مجتمعة، وخاصة قواتها الجوية. وكان فشل التضامن والتنسيق بين الجبهة الشرقية (الأردن) وبين الجبهة الشمالية (سوريا)، عاملًا مساعدًا لإسرائيل لاقتصار جهدها على جبهتين فقط هما مصر وسوريا.

ولذا قامت إسرائيل بتجهيز خطوط دفاعية على أعماق مختلفة في سيناء، يستند أولهما على المضايق (رمانة، أم مرجم، مضيق الجدي، ممر متلا، قلعة الجندي، مرتفعات سدر)، ويستند ثانيهما على شرق القناة مباشرة متمثلًا في تحصينات نقط قوية (خط بارليف).

كما قامت بتجهيز خط آخر بين الاثنين، ومع تصاعد الاشتباكات على طول الجبهة أثناء حرب الاستنزاف، تحولت إسرائيل إلى تهديد العمق المصري. كما امتدت الجبهة إلى خليج السويس وساحل البحر الأحمر بغرض تثبيط القوة العسكرية المصرية، وإضعاف جبهتها من جانب، وإقناع مصر بعدم قدرتها على مجاراة القدرات العسكرية الإسرائيلية من جانب آخر.

ثانيًا: هدف خطة العمليات الإسرائيلية

كان الهدف الأساسي لخطط إسرائيل الدفاعية، هو منع القوات المصرية من عبور قناة السويس، وتدمير هذه القوات في المناطق الابتدائية، وأثناء العبور على الحد الأمامي للدفاعات، وذلك بالتمسك بالمواقع الدفاعية شرق القناة لأطول فترة ممكنة بأقل حجم من القوات، وذلك لإعطاء الفرصة للتعبئة والحشد ودفع الاحتياطيات من العمق.

وضعت إسرائيل خططها للعمليات على الجبهة المصرية في حالة اكتشافها

المسبق لنوايا القوات المصرية الهجومية، وكذلك في حالة عدم اكتشافها المسبق لهذه النوايا، كما خططت للقيام بعمليات تعرضية تقوم بتنفيذها بمبادأة منها في حالة ملاءمة الموقف الدولي.

وتأثر فكر القيادة الإسرائيلية في تخطيطها للدفاع عن سيناء ببعض عوامل، منها:

١ ـ وجود قوات مصرية ذات حجم كبير (جيشان ميدانيان غرب القناة) بصفة مستديمة وعلى اتصال بالقوات الإسرائيلية.

٢ ـ صغر حجم القوات البرية الإسرائيلية العاملة، وصعوبة الاحتفاظ بنسبة كبيرة من الاحتياطي المعبأ.

٣ ـ العمل على الاحتفاظ بالتفوق الكبير في القوات الجوية الإسرائيلية.

٤ ـ مدى قدرة ونشاط المخابرات الإسرائيلية في مجال جمع المعلومات وقدرتها على منع المفاجأة.

٥ ـ العمق التعبوي الذي تحققه أرض سيناء.

وهي جميعها تهدف إلى احتفاظ إسرائيل بقواتها في سيناء، والعمل على منع المصريين من عبور القناة تمهيدًا لتحرير أرضهم بالقوة. (المرفق ٣ كروكي يبين خطة إسرائيل في حالة قيام قواتنا بعملياتها الهجومية لتحرير سيناء ـ تقييم مارس ١٩٧١).

مراحل تخطيط عمليات أكتوبر

أولًا: جولات الإعداد للخطة

١ ـ كان عدم استناد خطط عمليات أكتوبر ١٩٧٣ إلى قرار إستراتيجي عسكري يحدد الهدف من الحرب، جعل المخططين يتلمسون الهدف من واقع ميول القيادة العليا، ومن خلال المداولات والاجتماعات دون إصدار قرار محدد موثق، بل وكانت هذه الميول الشخصية تتأرجح من وقت إلى آخر.

٢ ـ يتضح هذا التردد من تتابع الخطط والأفكار مع تغيير القيادات، بداية بالأفكار المقترحة من الفريق الشاذلي، والتي تهدف إلى مجرد عبور القوات قناة السويس وإنشاء رؤوس كباري، ثم اتخاذ أوضاع الدفاع بعمق ١٠-١٢كم شرق القناة. وكانت الفكرة تمثل هدف الرئيس السادات، في الوقت نفسه

الذي ظل فيه الفريق أول صادق محتفظًا بفكر الرئيس عبد الناصر وتمسَّك بالخطة جرانيت مع بعض الإضافات لتكون الخطة جرانيت ٢.

٣ ـ وكانت جولة الفكر الثانية بين الفريق الشاذلي والفريق أول أحمد إسماعيل التي وافق فيها على فكرة الفريق الشاذلي؛ لتَطابقها مع فكرته التي تضمنها تقريره وقت أن كان رئيسًا للمخابرات العامة.

٤ ـ وكانت الجولة الأخيرة التي قرر فيها الفريق أول أحمد إسماعيل، تطوير خطة الفريق الشاذلي كي تصل القوات إلى المضايق الإستراتيجية، ولكن على مرحلتين؛ لتكون الخطة جرانيت ٢ المعدلة.

٥ ـ خلال تبادل وجهات النظر في عمليات الجبهتين معًا في توقيت واحد، لم يوافق السوريون على الاشتراك في العمليات المنسقة بين الجبهتين، ما دام هدف المصريين هو مجرد الوصول إلى المضايق، وتمسكوا لاشتراكهم في العمليات الموحدة بأهداف الخطة ٢٠٠ السابق موافقتهم عليها عام ١٩٧٠ للوزير السابق محمد فوزي في عهد الرئيس عبد الناصر، والتي حددت الهدف النهائي للقوات المصرية بالوصول إلى الحدود الدولية، وأن الاستيلاء على المضايق ما هو إلا المرحلة الأولى للقوات المصرية.

وبناء عليه تم الاتفاق بين الجانبين، على أن تكون المضايق الإستراتيجية الجبلية في سيناء وقفة تعبوية للقوات، وأن يكون الهدف النهائي هو الوصول إلى الحدود الدولية.

وقد كان واضحًا لجميع القادة المصريين، أن عدم اشتراك سوريا في العمليات في توقيت واحد، سوف يخل بالمبدأ الأساسي السابق إقراره للدخول في الحرب، وهو إرغام إسرائيل على القتال في جبهتين في وقت واحد.

٦ ـ أما الخطة جرانيت ٢ المعدلة، والتي تم توزيعها على القوات المصرية؛ فقد كانت تختلف في أهدافها عن الخطة التي تم الاتفاق عليها مع القيادة السورية. وكانت تنقسم إلى مرحلتين؛ المرحلة الأولى: تتمثل في العبور واتخاذ مواقع دفاعية شرق القناة بعمق ١٠-١٢كم، والمرحلة الثانية:

الوصول بالقوات إلى المضايق (إن أمكن) حسب نمو وتطور إمكانات القوات المسلحة.

٧ ـ وكان من رأي السوفييت الذين عاونونا في تخطيط عمليات تحرير سيناء، أن يكون هدف القوات المسلحة الابتدائي احتلال المضايق الجبلية وتأمينها، وأن مصر تملك الإمكانات العسكرية الكفيلة بذلك، وذلك من واقع اشتراكهم في الخطة جرانيت السابق ذكرها.

ثانيًا: تحديد أهداف الخطة

حدد الرئيس السادات أهداف خطة حرب أكتوبر ١٩٧٣ من واقع اتجاهات الإدارة الأمريكية، التي كان يضع ثقته الكاملة فيها وفي قدرتها على تحقيق التسوية العادلة الشاملة مع إسرائيل.

وعلى ضوء هذه الاتجاهات وضع الرئيس السادات الهدف الإستراتيجي السياسي للمعركة، على أنه «تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي»، كما حدد الهدف الإستراتيجي العسكري على أنه «إزالة الجمود العسكري والعمل على تحرير الأرض على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانات القوات المسلحة، على أن يتم هذا العمل العسكري منفردًا بواسطة القوات المسلحة المصرية، أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية».

كما ألزم الرئيس السادات القيادة العامة للقوات المسلحة بقيود سياسية تحدد شكل وحدود العمل العسكري كالآتي:

١ ـ أن يكون العمل العسكري محدودًا لا يتعدى تحرير شريط ضيق من الأرض شرق قناة السويس، من أجل تحريك الموقف السياسي الجامد، وليس من أجل تحرير الأرض الشاملة.

٢ ـ أن يكون العمل العسكري محدودًا وقاصرًا على محور قناة السويس-سيناء، حتى لا تتطور العمليات العسكرية إلى حرب شاملة.

٣ ـ أن يكون العمل العسكري محدودًا في مدى وعمق الاشتباكات البرية أو الجوية أو البحرية، كذا في اتساع المواجهة «**بشرط التزام الجانب الآخر**»[٦].

وعلى ذلك أصبح من الصعب على جهاز التخطيط العسكري أن يكيف العمل العسكري (معركة عسكرية) مهما كان شكلها؛ كي تتمشى مع أهداف واتجاهات

الرئيس السادات، دون أن يخل بالمبادئ والأسس والقواعد التي تبنى عليها أي خطة عسكرية في العالم.

تكشفت اتجاهات السادات مع الإدارة الأمريكية في شأن المعركة، عندما أرسل الرئيس السادات رسالة إلى «كيسنجر» ظُهر يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ عن طريق المخابرات الأمريكية، يذكر فيها: «إننا لا ننوي تعميق القتال أو توسيع المواجهة العسكرية»(٧). ويعلق عليها «كيسنجر» بأن مصر لا تنوي المضي في العمليات الهجومية ضد إسرائيل بما يتجاوز شريط الأرض الضيق الذي استولت عليه القوات المصرية حتى يوم ٧ أكتوبر. ثم قام «كيسنجر» بإخطار إسرائيل بهذه المعلومات الخطيرة عن نية واتجاهات مصر في الحرب، في الوقت الذي كانت فيه القيادة الإسرائيلية في حالة ارتباك شديد وتبذل الجهد للتعرف على الهدف العسكري المصري. إلا أن السادات رغبة منه في تفادي الحرب الشاملة، رأى أن نتنازل عن أكبر ميزة تحصلت عليها القوات المصرية المهاجمة في الحرب، وقدمها طواعية إلى إسرائيل؛ لتصبح المبادرة في يدها بعد يوم واحد فقط من بدء القتال.

وألقى الرئيس السادات تبعية هذه القيود على أفكار وتقارير ومزاعم كلٍّ من الفريق سعد الدين الشاذلي والفريق أول أحمد إسماعيل، بأن إمكانات القوات المسلحة لا تمكنها من الوصول إلى المضايق، وأن قدرات شبكة الدفاع الجوي لا تمكنها من تغطية القوات حتى المضايق.

ثالثًا: الخطة جرانيت ٢ المعدلة

عند بناء خطة العمليات، فضل القائد العام إظهار الشكل العام للخطة العسكرية، أن تكون سليمة من الناحية الشكلية، وأن يكون هدفها النهائي الشكلي المضايق في سيناء. أما التطبيق العملي لها، فيكون ملتزمًا بالقيود التي وضعها السادات على المعركة الحقيقية.

جاء تنفيذ الخطة جرانيت ٢ المعدلة، والتي أطلق عليها اسم «بدر»، قبل بدء العمليات بأيام، بحيث تنفذ على مرحلتين (المرفق ٤).

١ ـ المرحلة الأولى

شملت هذه المرحلة المهمة المباشرة للقوات المسلحة، وهي: «تقوم القوات

المسلحة المصرية، منفردة أو بالتعاون مع القوات السورية، بعمليات هجومية تهدف إلى هزيمة العدو وتدمير خط بارليف؛ وذلك باقتحام معبر قناة السويس، وإنشاء رؤوس كباري جيوش بعمق ١٠-١٢كم على الضفة الشرقية للقناة».

وأطلق على هذه المهمة المباشرة «معركة العبور»، وهي المعركة المحدودة المطلوبة في توجيهات الرئيس السادات الرسمية (التوجيهات الإستراتيجية السياسية والعسكرية)، كذا في تصريحاته العلنية للقادة والجنود. وإنها التزمت بالقيود التي وضعها الرئيس السادات.

٢ ـ المرحلة الثانية

شملت هذه المرحلة المهمة التالية للقوات المسلحة: «بعد نجاح القوات المسلحة في معركة العبور، وبعد وقفة تعبوية، تكون القوات المسلحة مستعدة لتطوير الهجوم من خلال رؤوس الكباري؛ لتدمير التجميع الرئيسي لقوات العدو، والاستيلاء على الخط العام المحدد بالهيئات: مضيق سدر ـ قلعة الجندي ـ مضيق الجدي ـ جبل أم خشيب ـ جبل أم مرجم ـ مصفق (وهو المعروف بخط المضايق الإستراتيجية)، وتعزيزه ثم التحول للدفاع، على أن تكون هي المهمة النهائية للقوات المسلحة».

هذه المرحلة والمهمة التي شملتها هي التي أضفت **الصفة الوهمية** لخطة العمليات جرانيت ٢ المعدلة بسبب:

١ ـ أنها خارجة عن حدود القيود التي وضعها الرئيس السادات للمعركة.

٢ ـ لم يخصص لهذه المرحلة قوات احتياطية يمكنها تحقيق الهدف النهائي (المضايق)، بعد أن استنفد القائد العام معظم قواته لتحقيق المهمة المباشرة في المرحلة الأولى.

وكان التزام الفريق أول أحمد إسماعيل للسوريين، الذين أصروا على تنفيذ التخطيط العسكري للجبهتين على أساس تحرير الأرض المغتصبة كاملة تطبيقًا لإستراتيجية المواجهة المقررة في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧، هو الذي أجبر القائد العام أن يضيف هذه المرحلة: «الوصول إلى المضايق» إلى خطة عمليات حرب أكتوبر ١٩٧٣، تجاوبًا مع رغبة السوريين حتى يلتزموا

بالاشتراك مع الجبهة المصرية في توقيت واحد. وأصبحت هذه المرحلة في نظر المصريين مرحلة وهمية.

خطوات بناء خطة العمليات

أولًا: الاقتراحات الأولية

وزع القائد العام مهام العمليات الرئيسية على قادة الأفرع الرئيسية، وعلى قادة الجيوش الميدانية، وقادة المناطق العسكرية، ورؤساء الهيئات، ومديري الإدارات التخصصية والفنية والإدارية، وقائد القوات الخاصة، وطلب منهم عرض قراراتهم.

اقترح قادة فرق المشاة الواقع عليهم الجهد الأساسي في معركة العبور إمكانية إنشاء رؤوس كباري فرقهم بعبور لواء واحد فقط، واستكمال رأس الكوبري على الشاطئين بوجود لواءين غرب القناة، وفي هذه الحالة تكون قيادات الفِرق مع الغالبية؛ أي لا تعبر القناة. وكان التخوف من عبور القناة والخسائر المحتملة في عملية العبور مسيطرًا على أغلب القادة في ذلك الوقت، كذا عدم ثقتهم في استمرارية القتال مع إسرائيل.

رفض القائد العام هذا الاقتراح، ولكنه اضطر ـ تحت ضغط من قادة الفرق، كذا من أجل ترضيتهم وتشجيعهم ـ أن يلجأ إلى دعم كل فرقة بلواء مدرع انتزعه القائد العام من قوات النسق الثاني التعبوي للقوات المسلحة، واعتبر هذا القرار العاطفي الخاطئ أول خطأ جسيم يقع فيه الفريق أول أحمد إسماعيل؛ حيث إن كل فرقة مشاة تضم في تنظيمها وتسلحها ١٢٠ دبابة.

وكان تركيز قادة فرق المشاة على اقتراحهم، أن عبء العمليات كلها متوقف على نجاح الفرق الخمس المشاة في تحقيق مهامها النهائية، وهو الهدف العسكري الذي يريده السادات، وعبر عنه في المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٣ يونيو ١٩٧١: «إنكم مطالبون بالعمل في حدود الإمكانات المتاحة لكم، لو أنكم عبرتم القناة واحتللتم عشرة سنتيمترات فقط شرق القناة؛ فإن ذلك سوف يغير الموقف السياسي دوليًّا وعربيًّا».

ثانيًا: وضع خطط المرحلة الأولى

تماشيًا مع رأي السادات، قامت هيئة عمليات القوات المسلحة المختصة بإعداد الخطط، بالتركيز التام على المرحلة الأولى للخطة وهي: عبور القوات، وإنشاء رؤوس كباري، واتخاذ مواقع دفاعية شرق القناة، مع ذكر تفصيلات خطوات ومراحل عملية العبور بدقة متناهية. كما حشدت غالبية القوات المسلحة في النسق الأول المكلف بالعبور على حساب قدرات وفاعلية الاحتياطي التعبوي، واحتياطي القيادة العامة المكلف باتزان وأمن القوات المسلحة في الميدان.

نتج عن ذلك أن أصبح تجميع قوات النسق الأول مكونًا من ٣٠ لواء مشاة وميكانيكي ومدرع، بينما أصبح الاحتياطي مكونًا من ٥ لواءات مدرعة وميكانيكية؛ أي سدس القوات المهاجمة، بينما تقتضي قواعد الحرب ألا يقل الاحتياطي عن ثلث القوة المهاجمة، وتسبب في هذا الخلل القرار الخاطئ للقائد العام بانتزاع ٥ لواءات مدرعة من الاحتياطيات وإلحاقها بفرق النسق الأول.

ثالثًا: وضع خطط المرحلة الثانية

استكملت هيئة عمليات القوات المسلحة تخطيط المرحلة الثانية لخطة جرانيت ٢ المعدلة، والتي حدد هدفها القائد العام بوصول القوات المسلحة المصرية إلى خط المضايق وتعزيزه، وربط تنفيذ مهام هذه المرحلة بعد إتمام وقفة تعبوية لقوات العبور بعد نجاحها، ولم يحدد مدة هذه الوقفة، كما ربط تنفيذ مهام هذه المرحلة على قدرة ونمو وتطور العمليات الحربية على جبهتي قناة السويس والجولان.

واضطرت هيئة عمليات القوات المسلحة أن تشرك قوات النسق الثاني التعبوي مع القوات التي نجحت في العبور لتنفيذ مهام المرحلة الثانية، بتطوير الهجوم من خلال رؤوس الكباري لتدمير التجميع الرئيسي لقوات العدو، والاستيلاء على الخط العام: مضيق سدر ـ قلعة الجندي ـ مضيق متلا ـ مضيق الجدي ـ جبل أم خشيب ـ جبل أم مرجم ـ مصفق، وهي منطقة المضايق وتعزيزها. ووزعت هيئة العمليات مهام هذه المرحلة كالآتي:

١ ـ الجيش الثاني الميداني

اتجاه الضربة الرئيسية ـ المحور الأوسط

يمين ـ جنوب الطريق الأوسط ـ فرقة ٢١ مدرعة وفرقة ١٦ مشاة عدا لواء.

الواجب ـ تطوير الهجوم تجاه المحور الأوسط حتى جفجافة شرق المضايق.

يسار ـ شمال الطريق الأوسط ـ فرقة ٢٣ مشاة ميكانيكي والفرقة ٢ مشاة عدا لواء.

الواجب ـ تطوير الهجوم تجاه المحور الأوسط حتى الخاتمة ـ أم مرجم شرق المضايق ـ محور فرعي ـ القنطرة ـ رمانة ـ الفرقة ١٨ مشاة لواء ١٥ مدرع مستقل.

الواجب ـ تطوير الهجوم تجاه رمانة ـ مصفق.

عقب نجاح عمليات تطوير الهجوم، تقوم قوات الجيش الثاني بتعزيز الدفاع عن الأرض المكتسبة من جفجافة داخل حتى مصفق داخل، بالتعاون مع قوات الدفاع الجوي والقوات البحرية والقوات الجوية.

٢ ـ الجيش الثالث الميداني

اتجاه الضربة الرئيسية ـ مضايق متلا والجدي.

يمين ـ اتجاه متلا ـ الفرقة ١٩ مشاة والفرقة ٤ مدرعة عدا لواء ميكانيكي.

الواجب ـ تطوير الهجوم تجاه متلا والاستيلاء على سدر الحيطان شرق المضايق.

يسار ـ اتجاه الجدي ـ الفرقة ٧ مشاة ولواء ٢٥ مدرع.

الواجب تطوير الهجوم تجاه ممر الجدي والاستيلاء على وادي المليز.

فرعي ـ اتجاه الشط ـ قلعة الجندي ـ الفرقة ٦ مشاة ميكانيكي.

الواجب ـ اتجاه ممر سدر والاستيلاء على قلعة الجندي.

عقب نجاح عمليات تطوير الهجوم، تقوم قوات الجيش الثالث بتعزيز الدفاع عن الأرض المكتسبة من قلعة الجندي (ممر سدر) داخل حتى وادي المليز داخل، مع التركيز على ممري متلا والجدي.

تشكك الجانب السوري

تشكك الجانب السوري ـ شريك المعركة ـ في جدية الخطة من أساسها، من واقع المساومات منذ البداية على أهداف خطة الحرب من الجانب المصري، والتي تمثلت في الرغبة المصرية الأولى لاقتصار هدف هذه العمليات على مرحلة الوصول إلى المضايق الإستراتيجية في سيناء، وموافقته بعد ذلك ـ على ضوء إصرار

الجانب السوري ـ على تحديد هدف الحرب للوصول إلى الحدود الدولية؛ أي التحرير الشامل لسيناء. وكان للجانب السوري مبرراته المنطقية من حيث توافق هدف الحرب مع الإستراتيجية العليا للأزمة العربية المقررة في مؤتمر القمة العربي بالخرطوم، فضلًا عن توازي خطتي العمليات على كلتا الجبهتين السورية والمصرية؛ حيث إن التخطيط المسبق لهذه العمليات بالنسبة لسوريا يقضي بتحرير الجولان في مرحلة واحدة تصل فيها قواته إلى خط نهر الأردن وشاطئ بحيرة طبرية. وكانت القيادة السورية ترى أن عبور القوات المصرية للقناة والتوقف عن التحرك شرقًا، سوف يلقي على الجبهة في الجولان عبء وثقل المجهود الرئيسي لإسرائيل، مما يفوق طاقة القوات السورية، وعلى ذلك أصبحت هناك خطتان: الأولى أخطرت بها سوريا، وتقضي بالتوقف عند المضايق كمرحلة أولى، يتبعها مرحلة التحرك نحو الحدود، والثانية هي التي تم تنفيذها بناءً على توجيه الرئيس السادات، وهي توقف القوات المسلحة فور عبور القناة.

ولعل الهدف الرئيسي من إتمام عملية تنظيم التعاون التي تمت في ٦/ ٧/ ١٩٧٣ هو الإيهام على غير الحقيقة أمام القادة، بمن فيهم السوريون أساسًا، وبوضوح لا يدعو إلى الشك، أن الهدف المرحلي الأول للحرب هو الوصول إلى المضايق من سيناء، ودون الإفصاح عن الوقفة التعبوية المقررة في الخطة المصرية قبل الوصول إلى هذه المضايق. ومن هنا كانت القيادة السورية على حق في تساؤلها للجانب المصري عن أسباب توقف القوات المسلحة بعد نجاحها في عملية العبور، وعدم التقدم إلى المضايق طبقًا للخطة.

مآخذ التخطيط العسكري للعمليات الرئيسية

أولًا: ازدواجية الموقف المصري

ضيَّع التخطيط فرصة استغلال العمليات العسكرية المستمرة على الجبهتين في وقت واحد: مخطط عمليات الجبهة المصرية كان يدرك منذ البداية أن الجبهة السورية هي الأخطر بالنسبة لإسرائيل، وأن الجهد الرئيسي سوف يوجه إليها لمنع تهديد مستعمراتها الشمالية في الجليل الأعلى، وأن صحراء سيناء التي تسيطر عليها

القوات الإسرائيلية تشكل صمام أمن عظيمًا لإسرائيل بالنسبة لأي احتمالات تقدم مصري مفاجئ في اتجاه الحدود.

وقد استغل السادات اقتناع السوريين بضرورة اشتراكهم في العمليات إلى جانبنا لتحقيق أحد المبادئ الأساسية لهذه الحرب؛ أي دفع إسرائيل للقتال على جبهتين وفي وقت واحد، فتعمد التمويه على الجانب السوري بالموافقة على أن يكون هدف القوات المسلحة هو التحرير الشامل لسيناء، على أن يتم ذلك على مرحلتين بينهما وقفة تعبوية: تهدف الأولى للوصول إلى المضايق، وتهدف الثانية للوصول إلى الحدود الشرقية لمصر. وقد وافق الجانب السوري على ذلك مشترطًا تقصير فترة الوقفة التعبوية لأقل مدى.

ثانيًا: أسباب التشكك السوري

بدأ الشك السوري في جدية أهداف الخطة على الجبهة المصرية من واقع توزيع المهام، وتنظيم التعاون لخطط العمليات الذي تم في مقر القيادة العامة في ٧/ ٦/ ١٩٧٣، والذي حضره القائد العام الفريق أول أحمد إسماعيل والفريق الشاذلي رئيس الأركان وقادة الجيوش ورؤساء وأفرع القوات المسلحة ـ الجوية، البحرية، والدفاع الجوي ـ والوحدات الخاصة، ومجموعة عمليات القوات السورية. وكان سبب التشكك ناتجًا من متابعة أحداث مجرى عمليات الجيوش الميدانية في تعاونها مع القوات المجاورة، ومتابعتهم للتفصيلات الدقيقة في عملية العبور، وملاحظتهم أن القادة عند شرحهم للعملية التالية الخاصة بتطوير الهجوم شرقًا إلى المضايق بعد نجاحهم في إنشاء رؤوس الكباري، يذكرون خطوات تنفيذ عملياتهم بشكل عام دون الدخول في التفصيلات، وفي مناسبة أخرى تصدر من القائد العام إشارة للاكتفاء بالشرح الذي قام به قائد التشكيل عن عملية العبور وإنشاء رؤوس الكباري فقط، ثم يدعو قائد التشكيل التالي لشرح عملياته؛ بمعنى أن التركيز والتدقيق في مرحلة الوصول إلى المضايق لم يكونا واضحين لدى جميع القادة الذين حضروا تنظيم التعاون بمن فيهم القادة السوريون. وقد كان ذلك أمرًا طبيعيًّا لمطابقته مع ما أوضحه الفريق الشاذلي في مذكراته من أن الخطة جرانيت ٢ المعدلة «بدر» تم إعدادها طبقًا لرغبة الرئيس

السادات، هي خطة وهمية، وهي تهدف نظريًا للوصول إلى المضايق، وقسمت إلى مرحلتين يفصل بينهما وقفة تعبوية كان يتعمد تعميق الفاصل بينهما عند الشرح للقادة المصريين، وذلك عند الانتقال من شرح المرحلة الأولى وهي العبور إلى المرحلة الثانية وهي المضايق، وكان القائد العام يتعمد القول: «وبعد وقفة تعبوية نقوم بالتطوير إلى كذا وكذا».

ثالثًا: الفرصة الضائعة

وكان التفوق الساحق في كل الأسلحة البرية المصرية في عملياتها الهجومية عبر قناة السويس في سيناء، كافيًا دون أدنى شك للتغلب على القوات الإسرائيلية المتمركزة شرق القناة بعمليات قوية وخاطفة تعتمد على عامل الزمن المتاح في صالحها، ما دام الجهد الرئيسي للقوات الإسرائيلية موجهًا إلى جبهة الجولان ولمدة تزيد على أربعة أيام. وكان حشد القوات المصرية المكونة من ٥ فرق مشاة يدعمها ٥ لواءات مدرعة وأكثر من ١٠٠٠ دبابة و٢١٠٠ مدفع ميداني و٣ مجموعات صاعقة وشبكة دفاع جوي متطورة ومرنة وقوة جوية تكتيكية، لها التفوق المحلي بالتعاون مع شبكة الدفاع الجوي ووسائل عبور متنوعة الأحمال متوفرة لعبور هذا الحجم من القوات في ساعات.

هذا الحشد من حيث الكثافة والقوة يمكنه بسهولة عبور القناة، ويتقدم مباشرة إلى المضايق الإستراتيجية في سيناء ويؤمنها قبل أن تستطيع القوات الإسرائيلية التقاط أنفاسها للتدخل وإجهاض هذه العملية القوية الخاطفة، وخاصة أن مقارنة القوات أو اعتبار جبهة قناة السويس جبهة ثانوية من وجهة نظر القيادة الإسرائيلية خلال الأربعة أو الخمسة أيام الأولى للقتال، لا تدع مجالًا لأي شك بحتمية وصول القوات المصرية إلى المضايق خلال ثلاثة أيام، إذا كان التخطيط للعمليات على جبهة قناة السويس قد تم إعداده لتحقيق هذا الهدف.

وفي تقديري أنه إذا تم ذلك تكون المعركة قد تحددت بالنسبة لإسرائيل، خاصة بعد نجاح القوات المصرية في تثبيت أقدامها في المضايق وقيام التشكيلات المعاونة ـ خاصة الدفاع الجوي والقوات الجوية والقوات البحرية ـ بتأمين سلامة المواقع الجديدة. ولم تكن إسرائيل قادرة على الاحتفاظ بانتشار قواتها شرق المضايق مدة

طويلة؛ إذ إن موقفها سيكون ضعيفًا، كما أنها لم تعتد أن تقبل معركة دفاعية لمدة طويلة من الزمن وتكون في موقف ضعيف عسكريًّا.

وهذا التخطيط من الناحية الزمنية يعتبر مقبولًا لإيقاع العمليات المستمرة على الجبهتين؛ إذ إن إسرائيل لم تتمكن من الاستعداد للهجوم المضاد على الجبهة المصرية قبل يوم ١٠ أكتوبر؛ أي بعد ٤ أيام من بدء العمليات، وهي المدة الزمنية التي تستغرقها القوات المصرية في الوصول إلى المضايق الإستراتيجية وتأمينها كما ذكرت، كما أنها نفس الفترة التي يستغرقها تجميع وتحرك اللواءات المدرعة الاحتياطية في العمق غربًا.

وقد ثبت من وقائع معركة العبور أن هجمات العدو المضادة التي قام بها ضد الجبهة المصرية شرق القناة أيام ٧ و٨ و٩ أكتوبر، كانت لأغراض تثبيت القوات المصرية في أماكنها التي اكتسبتها فقط، لحين وصول التعزيزات المناسبة للقيام بضربة مضادة قوية بغرض اختراق الدفاعات المصرية والعمل خلف الخطوط كعادة إسرائيل.

رابعًا: التخطيط لعمليات الوحدات الخاصة

عند تخطيط عمليات قتال الوحدات الخاصة (مظلات ـ صاعقة ـ اقتحام جو) استمر جهاز التخطيط في تخصيص مهام تقليدية للوحدات الخاصة، على أساس أن الهدف النهائي لعمليات حرب أكتوبر هو الوصول إلى المضايق. فقام بتخصيص مهام لوحدات كبيرة من الصاعقة شرق المضايق بهدف منع وتعطيل تشكيلات العدو الاحتياطية، والانتقال من النطاق التعبوي في سيناء إلى مسرح العمليات غرب المضايق التي وضعها كهدف نهائي للقوات بغرض حثهم على التقدم للوصول إلى الهدف المباشر فقط (١٠-١٢كم شرق القناة)، وأنه لا ينوي الوصول أو الاستيلاء على المضايق.

وعلى ذلك تكون المهام التي كلفت بها وحدات الصاعقة شرق المضايق مهام انتحارية؛ إذ إن القاعدة المعروفة لدى جيوش العالم كلها أن المهام التي تكلفت بها وحدات كبيرة من القوات الخاصة لا يجب أن تستغرق أكثر من ٧٢ ساعة بأي حال من الأحوال وتصلها القوات الرئيسية.

كما أن تخصيص مجموعات سرايا صاعقة تنقل جوًّا بطائرات هليكوبتر يومي ٦ و٨ أكتوبر ١٩٧٣ من منطقة البحر الأحمر العسكرية إلى منطقة أبو رديس على الشاطئ الشرقي، بهدف معاونة قوة اللواء الأول المشاة الميكانيكي الذي بدأ عملياته يوم ٩/ ١٠ من شرق مدينة السويس ويتجه بعملياته جنوبًا إلى رأس سدر ثم إلى منطقة أبو رديس التي تبعد حوالي ١٥٠كم، وتحت سيطرة جوية كاملة من العدو - يعتبر تخطيطًا غير سليم؛ إذ إن المنطق يحتم دفع سرايا الصاعقة عند وصول اللواء إلى هدفه في أبو رديس، وليس قبل وصوله بثلاثة أيام، وكانت النتيجة هي فقد كل أفراد الصاعقة التي أنزلت جوًّا على الشاطئ الآخر لخليج السويس في منطقة أبو رديس؛ حيث فشل اللواء الأول في الوصول إليه كلية.

مقارنة بين خطة عمليات أكتوبر ١٩٧٣ وفكرة الخطة جرانيت عام ١٩٧٠-١٩٧١

أولًا: أسس المقارنة

إن مجرد إطلاق الاسم «جرانيت» وتصنيفه برقم «٢ المعدل»، يعني في حد ذاته أنه تطوير للخطة جرانيت، المرحلة الأولى من الخطة ٢٠٠ الدفاعية السابق إعدادها عام ١٩٧٠ في عهد الرئيس عبد الناصر، كمرحلة أولى تصل فيها القوات إلى المضايق وتؤمنها تمهيدًا للمرحلة الثانية التي تهدف لوصول القوات إلى الحدود الدولية.

يعني ذلك ضمنًا أن أسس وأهداف كل من الخطة جرانيت والخطة جرانيت ٢ والخطة جرانيت ٢ المعدلة كتطوير لها واحدة، وكان مبدأ تطوير خطط العمليات الحربية أمرًا مقررًا منذ عام ١٩٦٨ طبقًا لتغيرات القدرات العسكرية لكل من الطرفين المتحاربين.

فإذا وصفت الخطة جرانيت ٢ المعدلة بأنها خطة هجومية؛ فإن ذلك يعني منطقيًّا وصف الخطة الأصلية بنفس الوصف.

ولعل التمسك بهذا المسمى - دفاعية - الذي أطلق على خطط عام ١٩٧٠ يرجع إلى محاولة مُعِدِّي خطط حرب أكتوبر ١٩٧٣ إيهام قواتنا المسلحة بثبات هدف العمليات الحربية، ألا وهو تحرير الأرض المغتصبة طبقًا لنفس المفاهيم السابقة، لاستمرار بقاء القوة الوطنية لخوض الحرب. ولعل حرب التحرير الدفاعية السوفيتية

في الحرب العالمية الثانية خير مثل على ذلك؛ حيث بدأت القوات السوفيتية، من موقع دفاعي متحرك من «لينجراد» على خليج فنلندا في الشمال حتى «روستوف أودون» على بحر «أزوف» في الجنوب، بهجمات مضادة استرجعت وحررت أراضيها المغتصبة من الغزو النازي بعمليات هجومية مضادة كاسحة، ضمن الخطة الدفاعية نجحت من خلالها في تحرير كل أراضيها، ثم أعدت القوات السوفيتية خطة هجومية بعد ذلك تمكنت بواسطتها من الوصول إلى قلب ألمانيا نفسها.

ثانيًا: أوجه المقارنة

ومن الناحية الواقعية سوف يتبين عند المقارنة بين أهداف الخطتين أن جرانيت ٢ المعدلة انتهت إلى كونها مجرد خطة دفاعية، أما الخطة جرانيت فقد كانت المرحلة الأولى لخطة هجومية شاملة (الخطة ٢٠٠) من أجل تحرير سيناء بكاملها. ويتضح ذلك من المقارنة التالية:

١ ـ في الهدف

أ) إن **فكرة الخطة جرانيت** كانت تمثل مرحلة أولى لخطة التحرير الشاملة ٢٠٠، وكان هدفها الوصول إلى منطقة المضايق وتأمينها والارتكاز عليها كمنطقة دفاعية طبيعية منيعة، تمهيدًا للانطلاق منها لتنفيذ المرحلة الثانية من خطة التحرير الشاملة للوصول إلى الحدود الدولية، بمعنى تحرير سيناء كاملة على مرحلتين.

ب) إن خطة جرانيت ٢ المعدلة قد أعدت على أساس الوصول إلى المضايق على مرحلتين: الأولى قابلة للتنفيذ، أما المرحلة الثانية فلم يكن مقررًا تنفيذها فعلًا.

أي أن الخطة جرانيت ٢ المعدلة لم تهدف في حقيقتها للوصول إلى المضايق أصلًا، بقدر ما كان هدفها التمويه على الجانب السوري للحصول على موافقته على مشاركتنا في هذه الحرب، وكان ذلك هو الاختلاف الأول.

٢ ـ في الأسلوب

أ) أسلوب تحقيق الوصول إلى المضايق في الخطة جرانيت يتم على مرحلة واحدة عقب عبور القوات قناة السويس مباشرة.

ب) أما خطة جرانيت ٢ المعدلة، فيتم الوصول إلى المضايق على مرحلتين: تتوقف قوات العبور في المرحلة الأولى عند خط يتسم بالخطورة لوجوده في أرض صحراوية مكشوفة، وكان ذلك هو الاختلاف الثاني.

٣ ـ في توفر المعلومات

أ) افتقار خطة جرانيت ٢ للمعلومات التعبوية والإستراتيجية عن قوى وأوضاع العدو؛ لعدم وجود وسائل الاستطلاع التعبوية والإستراتيجية.

ب) أما الخطة جرانيت فقد اعتمدت على توفر هذا العنصر لوجود سرب الميج ٢٥×٥٠٠ ولواء للاستطلاع الإستراتيجي الجوي وصور القمر الصناعي السوفيتي، وجميعها تدعم القوات المصرية بالمعلومات التعبوية والإستراتيجية حسب طلبها، وقد تمت ممارسة هذا الواجب في المشروع التدريبي الإستراتيجي الذي تم لقيادة القوات المسلحة وأفرعها الرئيسية وتشكيلاتها الميدانية في مارس ١٩٧١؛ حيث قدمت إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع نموذجًا جيدًا لقدرتها على عرض موقف العدو وقواته وقدراته واحتمالات تصرفاته إزاء نجاح قواتنا في عملياتها الهجومية لتحرير سيناء تطبيقًا لأسس الخطة جرانيت.

اعتمد هذا التقرير على تقديرات سليمة عن قوى العدو وتصرفاته بسبب الدراسة المتأنية لإدارة المخابرات والاستطلاع، والمعتمدة على تقارير الاستطلاع التعبوية الإستراتيجية التي كانت تصب في هذا الجهاز من وسائل الاستطلاع المختلفة، ومن الاستماع والتداخل على أجهزة العدو في مسرح عمليات سيناء.

ج) كل هذه الوسائل استغنى عنها الرئيس السادات عندما قرر الاستغناء عن المستشارين والوحدات السوفيتية في يوليو ١٩٧٢، فقدت القيادة العامة للقوات المسلحة أفضل وسائل الاستطلاع التعبوي والإستراتيجي التي كانت توفرها لنا الوحدات السوفيتية، واضطرت القيادة العامة أن تعمل في ظل نقص شديد في المعلومات منذ ذلك الوقت، وكانت هذه السلبية في قدرات قواتنا المسلحة أحد النواقص التي أثرت على إدارة عمليات أكتوبر ١٩٧٣.

٤ ـ في القوات اللازمة

أ) اعتمدت خطة تحرير الأرض الشاملة (الخطة ٢٠٠) ومرحلتها الأولى (جرانيت) على حائط الصواريخ كأساس تعتمد عليه القوات في عبور قناة السويس، وفي تقدمها شرقًا حتى تصل إلى الهدف النهائي، وذلك بإجراء نقلات متتالية لأنساق شبكة الدفاع الجوي حسب معدل وصول القوات شرقًا، هذه الأنساق تتعاون بعضها مع بعض، ومع التكتل الموجود غرب القناة، وأسراب المقاتلات الميج ٢١ المكملة لقدرة الدفاع الجوي، وبذا تتم حماية القوات في تحركها أو في تمركزها في خطوط ومناطق عملياتها في سيناء.

ب) أما الخطة جرانيت ٢ المعدلة فقد أجهضها القائد العام باعتقاده الخاطئ أن شبكة الدفاع الجوي غرب القناة لا يمكنها تغطية التجمع البشري للقوات عند وصوله إلى المضايق، وأن معداتها ثابتة لا يمكنها التحرك مع القوات البرية عند تقدمها شرقًا. وأعتقد أن القائد العام تعمد نشر المعلومات الخاطئة عن قدرة وحدات الصواريخ سام، حتى يمكنه تنفيذ رأي الرئيس السادات القاصر على جعل المعركة محدودة ومقيدة بعبور القناة والتمركز شرقها فقط.

وإن ما حدث يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣ في إظهار قدرة كتائب الصواريخ التسع التي عبرت القناة وتمركزت شرقها وكانت جاهزة للاشتباك وتغطية عمليات الهجوم صباح يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣، يعتبر مثلًا عمليًّا يثبت قدزة الصواريخ على التحرك والاشتباك متعاونة مع قوات الجيشين الثاني والثالث في تقدمها شرقًا إلى المضايق، مستغلة التفوق الجوي المحلي بواسطة المقاتلات الاعتراضية الميج ٢١ المعدلة.

٥ ـ الخلاصة

يمكن القول أخيرًا إن خطة حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهي الخطة جرانيت ٢ المعدلة، كانت تشمل في أساسها أسلوب الحرب الدفاعية الثابتة: لا تهدف إلى الاندفاع والتقدم، تتلقى في مواقعها الثابتة ضربات العدو وهجماته المضادة، إلى أن نجح العدو ليلة ١٥-١٦ أكتوبر ١٩٧٣ في إحداث ثغرة الدفرسوار التي أدت

في النهاية إلى حصار الجيش الثالث ومدينة السويس، وأجبرت الرئيس السادات على طلب وقف إطلاق النار.

بينما كانت الخطة ٢٠٠ ومرحلتها الأولى جرانيت تمثل أسلوب الدفاع المتحرك من واقع استمرارية التقدم على مراحل متصلة تنتهي أولاها إلى منطقة المضايق؛ حيث تنطلق قوات المرحلة الثانية إلى الهدف النهائي للقوات المسلحة، وهو منطقة الحدود الدولية.

إن هبوط مستوى التخطيط العسكري لخطة عمليات أكتوبر ١٩٧٣ يرجع إلى عدم وضوح الرؤية لجهاز التخطيط الذي واجه الهدف السياسي الغامض الذي حدده الرئيس السادات للقيام بعمل عسكري محدد (تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي)، والقيود السياسية والعسكرية التي وضعها الرئيس السادات لتقليل شكل وحجم المعركة، كما أن الهدف العسكري لخطة العمليات الذي حدده القائد العام (خط المضايق) لا يستند إلى أي شرعية في توجيهات الرئيس السادات للقادة والجنود عن معركة تحريك قضية الصراع العربي-الإسرائيلي.

ثالثًا: ظروف عدم تحول فكرة جرانيت إلى خطة عمليات تفصيلية

المقصود بلفظ «فكرة الخطة» المشار إليها يختلف عن لفظ «الخطة» نفسها، فالفكرة عبارة عن ملخص مركز يشمل: الهدف-المراحل-أسلوب التنفيذ-القوات اللازمة. وقد يبرز فيها أهم نقاط تنظيم التعاون وتنسيقه بين القوات المشتركة في العملية، وبين قوات بحرية وجوية ودفاع جوي وبرية بأنواعها كافة؛ بحيث توضح صورة العملية بالكامل دون التفاصيل.

وقد نبعت فكرة الخطة جرانيت من توجيهات الرئيس جمال عبد الناصر في اجتماعه مع قادة القوات المسلحة ليلة ١٦-١٧ مارس ١٩٧٠ في مقر القيادة العامة بمدينة نصر، قائلًا: «يبحث القادة كلٌّ فيما يخصه بصفة عامة، كما تدرس هيئة العمليات بصفة خاصة كيفية عمل رأس كوبري في الضفة الشرقية للقناة في شهر مايو القادم».

وفي هذا الوقت كانت القيادة العامة قد استكملت إنشاء وتدريب الفرق الميكانيكية الثلاث ٣ و٦ و٢٣ ذات الأسلحة والمركبات الحديثة المتطورة،

كاحتياطي تعبوي لقوات جبهة السويس، وهي التي مكنتنا من تطوير الخطة الدفاعية ٢٠٠ إلى خطة هجومية تبلور أفكار الرئيس عبد الناصر إلى فكرة العملية جرانيت، بهدف الوصول إلى المضايق وتأمينها كمرحلة أولى من الخطة الهجومية الشاملة لتحرير سيناء.

قام القادة بوضع فكرة العملية الهجومية بناء على توجيهات الرئيس عبد الناصر في مارس ١٩٧٠، وناقشتُ معهم - بحضور المستشارين السوفييت وهيئة عمليات القوات المسلحة - أسس نجاح هذه الفكرة، ثم قمت بتجميع هذه الأفكار مع فكرة عملية هجومية مماثلة في الجولان تقوم بها القوات السورية في خرائط توضح فكرة العملية جرانيت بعد موافقتي عليها، وعرضتها على الرئيس عبد الناصر للتصديق عليها في منتصف شهر سبتمبر ١٩٧٠ بمرسى مطروح.

أكد الرئيس عبد الناصر وقتئذٍ على ضرورة استعداد القوات المسلحة لتنفيذ فكرة الخطة جرانيت عقب انتهاء فترة وقف إطلاق النار (٧/ ١١/ ١٩٧٠).

بعد رحيل الرئيس القائد عبد الناصر عرض قادة القوات المسلحة فكرة الخطة جرانيت على الرئيس السادات بحضوري خلال ثلاثة أيام ووافق عليها.

قمت باختيار جوهر وأسس فكرة العملية جرانيت من خلال مشروع تدريبي بالجنود على مستوى إستراتيجي خلال شهر مارس ١٩٧١، وقامت إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع - طبقًا لواجباتها - بتحليل فكرة العملية من وجهة نظرها، وأصدرت ملاحظاتها عليها في شكل تقرير موقف أصدرته كوثيقة في ٢٣/ ٤/ ١٩٧١.

وعندما عرضتُ فكرة العملية جرانيت على الرئيس السادات في شهر مايو ١٩٧١ وافق عليها، ولكن رفَض التصديق على تنفيذ إجراءاتها في ذلك الوقت، علمًا بأن هذا التوقيت (ربيع عام ١٩٧١) كان أفضل التوقيتات للدخول في صراع مسلح مع إسرائيل من وجهة نظر توازن القوى، وبسبب رفض الرئيس السادات لم تتحول فكرة العملية جرانيت إلى خطة عمليات تفصيلية.

الفصل الثالث

قرار معارك أكتوبر ١٩٧٣

الإستراتيجية العليا للأمة العربية

فور انتهاء معركة يونيو ١٩٦٧، عقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم أغسطس ١٩٦٧، وصدرت عنه توصيات تحدد السياسة العليا للأمة العربية إزاء إسرائيل، والتي تعرف فنيًّا بـ«الإستراتيجية العليا للأمة العربية» متمثلة في الآتي:

١ ـ إزالة آثار العدوان عام ١٩٦٧.

٢ ـ إعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين وإنشاء دولة له على أرضه.

٣ ـ اتخاذ أسلوب الحل السياسي للتفاوض غير المباشر كوسيلة لامتصاص الرأي العام العالمي، لحين استكمال المقومات الأساسية لمعركة تحرير الأرض المغتصبة بالقوة.

وبذا كان قرار الأمة العربية في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ قد حدد الإستراتيجية العليا لدول المواجهة مع إسرائيل، كما حدد الهدف النهائي للحرب.

وحدد نوعية الحرب بأنها شاملة وهدفها النهائي السياسي استخلاص الحقوق كاملة للعرب وللفلسطينيين، كما حدد القرار مراحل هذه الإستراتيجية: البدء بمرحلة المحاولة السياسية لتصفية العدوان، وفي حالة الفشل خوض الحرب الشاملة من أجل إنهاء العدوان، وبذا تحققت أول حلقة من حلقات القرارات السياسية للدولة. كما شملت أهم عناصر التخطيط الإستراتيجي، وهو حشد وتنمية وتنسيق وتوجيه الإمكانيات الذاتية للدولة بدعم من الدول العربية ذات الهدف الإستراتيجي الموحد.

التوجيهات السياسية والعسكرية المبنية على الإستراتيجية العليا

أولًا: الإستراتيجية العسكرية

على المستوى السياسي-العسكري صدر توجيه القائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس عبد الناصر، إلى القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول محمد فوزي يوم ١١/ ٦/ ١٩٦٧، شمل المراحل التالية:

١ ـ المرحلة الأولى

إزالة آثار العدوان طبقًا لقرارات مؤتمر القمة العربي بالخرطوم، والعمل على قهر الإرادة الإسرائيلية بالقوة، وإجبارها على التخلي عن موقفها المتعنت تجاه الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، والوصول بالقوات إلى خط الحدود المصرية الفلسطينية وتأمينها، على أن يتم ذلك خلال ٣-٤ سنوات على الأكثر.

٢ ـ المرحلة الثانية

استغلال هذا النجاح سياسيًّا لاسترداد حقوق الشعب الفلسطيني والعمل على إقامة دولته المستقلة على أرضه، وذلك بالتعاون مع الدول العربية الأخرى.

ثانيًا: إعداد الدولة للحرب

صدر القانون رقم ٤/ ١٩٦٨ ينظم أسلوب الدفاع عن الدولة والقيادة والسيطرة على القوات المسلحة، وتحديد مسؤوليات واختصاصات أجهزة الدولة في خدمة إعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات للحرب، وهو أمر حتمته الإستراتيجية العليا للدولة التي قررت الحرب الشاملة ومسرح عملياتها، مما استلزم تكريس طاقات الدولة وإمكانياتها لمواجهة هذه الحرب.

ثالثًا: المستوى العسكري الإستراتيجي

صدر التوجيه العسكري الإستراتيجي من القائد العام للقوات المسلحة المقرر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالمراحل الزمنية للحرب الشاملة كالآتي:

١ ـ مرحلة الصمود، من يوليو حتى مارس ١٩٦٨.

٢ ـ مرحلة المواجهة، مارس ١٩٦٨ حتى أبريل ١٩٦٩.

٣ ـ مرحلة التحدي والردع، أبريل ١٩٦٩ حتى يوليو ١٩٧٠.

٤ ـ مرحلة التحرير الشاملة.

بصدور هذه القرارات العسكرية الإستراتيجية انتهت حلقات التوجيهات السياسية والعسكرية، وقامت أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة بتنفيذها كلٌّ فيما يخصه.

رابعًا: تنفيذ التوجيهات السياسية والعسكرية

١ ـ هيئة عمليات القوات المسلحة

قامت الهيئة بتجهيز خطة العمليات الحربية بمراحلها المتعددة، وحتى خطة تحرير سيناء الشاملة ـ الخطة ٢٠٠ ـ والوصول بالقوات إلى خط الحدود الدولية طبقًا للتوجيه الإستراتيجي العسكري، وذلك على مرحلتين زمنيتين:

أ) مرحلة أولى: الخطة جرانيت، شملت عبور القوات قناة السويس عنوة والاندفاع شرقًا إلى المضايق الإستراتيجية ٥٠-٧٠كم وتأمينها؛ أي الوصول إلى الخط مضيق سدر ـ قلعة الجندي ـ شرق مضيق متلا ـ شرق مضيق الجدي ـ أم خشيب ـ جفجافة ـ أم مرجم ـ مصفق على الطريق الشمالي ـ وتأمينه.

ب) مرحلة ثانية: اندفاع القوات الميكانيكية والمدرعة عبر المضايق الإستراتيجية لإتمام معركة المدرعات في صحن سيناء، وتدمير العدو، والوصول بالقوات إلى حدود مصر الشرقية مع فلسطين وتأمينها.

وكان من الواضح أن التخطيط في العمليات المشتركة مع سوريا يمكن أن يحقق فوائد مشتركة للجبهتين في حدود الدعم والتنسيق فقط. أما من الناحية العملية، فإنه من الصعوبة تبادل المنفعة المشتركة المباشرة بين الجبهتين بسبب اتساع المسافة بينهما، وأنهما جبهتان منفصلتان من وجهة نظر إدارة العمليات، إلا أنه يمكن أن يتم تعاون مشترك بين القوتين الجويتين لكلتا الجبهتين بعد تنسيق عملياتهما[أ].

استخرجت القيادة العامة من هذا التخطيط الحجم المطلوب توافره وإعداده من التشكيلات البرية والجوية والدفاع الجوي والبحرية والقوات الخاصة.

(أ) تم اتفاق ثنائي للتعاون والتنسيق في مجال الدفاع الجوي والقوات الجوية على مستوى الرئيس عبد الناصر والدكتور نور الدين الأتاسي في أغسطس ١٩٦٩.

٢ ـ هيئة التنظيم

قامت الهيئة بخطوات تدبير الإمكانيات البشرية والمادية: تسليح ـ مركبات ـ ذخيرة، لتنفيذ هذه الخطة من خلال البرنامج الزمني الذي أقره القائد الأعلى يوم ١١/ ٦/ ١٩٦٧ ـ ٣ إلى ٤ سنوات على الأكثر.

٣ ـ هيئة التدريب

قامت الهيئة بالتخطيط لتدريب الأفراد والتشكيلات للوصول إلى المستوى القتالي الذي يحقق الهدف الإستراتيجي.

٤ ـ هيئة الإمدادات والتموين

قامت الهيئة بالتخطيط وإعداد الأجهزة الإدارية والإعاشة لخدمة هذا الحجم الكبير من القوات، سواء في مسرح العمليات أو في القواعد العسكرية، مع الوضع في الاعتبار الارتباط بينهما بالنسبة لإنشاء الطرق والمدقات وأماكن التشوين والإعاشة... إلخ.

٥ ـ هيئة التفتيش والمتابعة

قامت الهيئة، التي أنشئت حديثًا، بمتابعة عجلة التنفيذ التي بدأت بأقصى سرعة، سواء في التشكيلات البرية أو في أفرع القوات المسلحة الرئيسية. وقد ظهرت فائدة هذا الجهاز خاصة بعد أن توحدت الأسلحة الرئيسية في القوات المسلحة بعد معركة ١٩٦٧ مباشرة.

٦ ـ إدارة الشؤون المعنوية

قامت الإدارة بقسط وافر من الجهد المعنوي والسياسي من أجل تطوير وصقل كل فرد مقاتل من خلال المعبر المعنوي ـ منهج علمي للتأهل السياسي والمعنوي ـ كي يجعله مقاتلًا صالحًا يؤمن بربه وبالهدف الإستراتيجي المطلوب تحقيقه.

٧ ـ الدعم الخارجي

في الوقت الذي بدأت عجلة نمو القوات المسلحة وإعدادها، وضع رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة ووزير الخارجية تخطيطًا محكمًا لاستغلال دعم الاتحاد السوفيتي والدول الشرقية بهدف الحصول على الأسلحة والمعدات الحديثة المتطورة، كذا سرعة تشغيلها بكفاءة للحصول على المزيد.

وكان انضمام المستشارين السوفييت لجهود القوات المسلحة والشعب، خير معين للوصول إلى استعداد القوات المسلحة في أقرب وقت ممكن. كذا الاستفادة من الدعم العربي المباشر أو غير المباشر والمتمثل في شراء الأسلحة لصالح مصر[أ].

ردود الأفعال

أولًا: إسرائيل

إسرائيل وجدت نفسها أمام مواجهة جديدة صاعدة مصممة على تحقيق هدفها بتحرير الأرض المغتصبة بالقوة، وأن قرار مجلس الأمن لم يحقق لها السلام، وأنها فشلت في استغلال نجاحها في يونيو ١٩٦٧، وأن القوات المسلحة المصرية صامدة غرب القناة، وبدأت تنمو ويظهر تأثيرها، وأن التضامن العربي قد التأم مرة أخرى في مؤتمر الخرطوم، وأن الاتحاد السوفيتي والدول الشرقية تساند مصر وسوريا.

تدخلت إسرائيل بقواتها المسلحة لعرقلة الجهود المصرية في تجميع ونمو القوات المسلحة، وبدأت حرب طويلة النفس، أطلق عليها الطرفان «حرب الاستنزاف».

ثانيًا: الولايات المتحدة

أمريكا شعرت أن هزيمة ١٩٦٧ لم تؤثر على الحكم في مصر، ولم يحدث أي تغيير في إستراتيجية الدولة، بل وخسرت أمريكا العلاقة الدبلوماسية مع مصر ومعظم الدول العربية والأفريقية، وشعرت بتصميم القيادة السياسية والقوات المسلحة والشعب على الاستمرار في القتال لاستعادة الأرض المغتصبة بالقوة، وأنه هدف غير قابل للمساومة. وقد اتضح ذلك عندما حاول «دين راسك» وزير الخارجية الأمريكي في نوفمبر ١٩٦٨ أن يعرض على مصر انسحابًا كاملًا من سيناء مقابل التوقيع على اتفاقية بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل.

ثالثًا: الرد المصري

ورفض الرئيس عبد الناصر عرض الولايات المتحدة بإنهاء حالة الحرب؛ أي

(أ) سارع الرئيس بومدين (الجزائر) بتخصيص ميزانية نظير شراء دبابات لمصر وسوريا دعمًا للمعركة، كما قام القذافي (ليبيا) بشراء طائرات ميراج عام ١٩٧٠ دعمًا لمعركة المواجهة مع إسرائيل.

خروج مصر من المواجهة مع إسرائيل مقابل انسحابها من سيناء، وقال تعليقًا على هذا العرض: «إذا قبلنا مثل هذا العرض فسوف يقضى علينا عربيًّا».

ولم يأت تعليق الرئيس عبد الناصر من فراغ، فقد كان هناك تحالف عسكري بين مصر وسوريا والأردن عندما هُوجمت مصر في يونيو ١٩٦٧ وخاضت سوريا والأردن الحرب لمعاونة مصر. ولذا كان خروج مصر من المواجهة يعرض حلفاء مصر في الجبهة الشرقية إلى انفراد إسرائيل بكل من سوريا والأردن، وكان هدف إسرائيل عزل مصر عن الدول العربية ومنعها من الاستمرار في بناء قواتها المسلحة، مما يتيح لها ـ بعد إرغام سوريا والأردن على الاستسلام لها ـ أن تعود لمهاجمة مصر لتفرض شروطها.

ويجب أن نتذكر أنه في نوفمبر ١٩٦٨ وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل كانتا تحاولان استغلال نصر معركة يونيو ١٩٦٧، فإن آمالهما السياسية لم تتعدَّ مجرد توقيع مصر على اتفاقية بإنهاء حالة الحرب مقابل الانسحاب الكامل من سيناء.

ولم يصل بهما الحال والموقف في صالحهما أن يطلبا أكثر من ذلك، مثل توقيع معاهدة صلح منفردة أو معاهدة سلام مشروطة ومقيدة؛ لعلمهما الأكيد برفض مصر القاطع لذلك.

واستمرت حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل، وصعدت مصر العمليات النشطة عبر قناة السويس ضد القوات الإسرائيلية بهدف إقناعها بعدم جدوى احتلالها لسيناء. كما كانت معركة الطيران الإسرائيلي ـ ذراع إسرائيل الطويلة ـ مع شبكة الدفاع الجوي المتطورة غرب القناة في ٣٠ يونيو ١٩٧٠ مقياسًا جيدًا لظهور القدرة الدفاعية ذات الكفاءة القتالية العالية، وحدوث خسائر كبيرة في الطيران الإسرائيلي ما زالت قواتنا للدفاع الجوي تحتفل بذكراه للآن.

تركيز الرئيس عبد الناصر على تحضيرات المعركة

يحضر الرئيس لقاءات بالقيادة العامة لأفرع القوات المسلحة كافة، وبصحبته نائبه (السادات) وحضور القادة حتى مستوى القادة الأصاغر، وخاصة قادة اللواءات

الجوية وكتائب الدفاع الجوي؛ للتأكد من استعداد القوات لمعركة التحرير، مركزًا على **ضرورة الحصول على تفوق جوي ولو محلي لقواتنا قبل بدء القتال.**

وفي يونيو ١٩٧٠ تقدمت أمريكا بمبادرة إلى مصر بطلب من إسرائيل بعرضٍ لإيقاف القتال، مقترنًا ببعض التنازلات السياسية متمثلة في الموافقة على تنفيذ الانسحاب عبر مفاوضات غير مباشرة عن طريق هيئة الأمم. ووافقت مصر وأوقف القتال في ٨/ ٨/ ١٩٧٠.

في أواخر أغسطس ١٩٧٠ أبدى القائد العام استعداد القوات المسلحة لمعركة تحرير الأرض فور الانتهاء من فترة وقف إطلاق النيران المحدد لها ٧/ ١١/ ١٩٧٠.

في أوائل سبتمبر ١٩٧٠ أصدر القائد الأعلى ورئيس الجمهورية الرئيس عبد الناصر توجيهه السياسي-العسكري بالاستعداد لمعركة تحرير الأرض، مبتدئًا بالمرحلة الأولى (الخطة جرانيت) فور انتهاء فترة الثلاثة أشهر لوقف إطلاق النار، وقمتُ بتجهيز قرارات القيادة العامة وأفرعها الرئيسية والجيشين الثاني والثالث، وكذا قرار عمليات الجولان السورية الموقعة على خرائط العمليات لتصديق الرئيس عليها.

أعاد الرئيس عبد الناصر تأكيده على ضرورة بدء معركة التحرير ليس متأخرًا عن ربيع عام ١٩٧١، وقد صدر ذلك أمامي بحضور الزميل محمود رياض وزير الخارجية. وكان من المقرر تصديق الرئيس على هذه القرارات في مرسى مطروح في فترة نقاهته، ولكن لم تسنح الظروف بسبب حضور الرئيس معمر القذافي وزميليه إلى مرسى مطروح فجأة، ومن ثم تأجل التصديق إلى حين العودة إلى القاهرة.

قرار حرب عام ١٩٧٠

إن توجيهات الرئيس عبد الناصر بضرورة استعداد القوات المسلحة لبدء معركة تحرير الأرض الشاملة (المرفق ٥) عقب ٣-٤ سنوات مع إسرائيل، كان قرار حرب مبنيًّا على الأسس التاريخية التالية:

١ ـ أنه قرار حرب نابع من إستراتيجية عليا للأمة العربية في مؤتمر القمة العربي بالخرطوم في أغسطس ١٩٦٧.

٢ ـ أنه قرار حرب يعتمد على تصديق أجهزة سياسية وعسكرية ـ مجلس الوزراء، مجلس الدفاع الوطني، ومجلس أعلى للقوات المسلحة ـ بمعنى أنه قرار جماعي نابع من إرادة مصرية خالصة.

٣ ـ أنه قرار حرب صادر من القائد الأعلى لوزير الحربية والقائد العام، وبعد الاطلاع على قرارات القوات المسلحة وأفرعها الرئيسية وإدارتها بعد متابعة شخصية من الرئيس للقيادات العليا وحتى الميدانية.

٤ ـ أنه قرار حرب حدد الهدف النهائي للعمليات الحربية، كما حدد مراحلها وأسلوبها، كذا توقيتاتها ومسرح عملياتها؛ أي حربًا شاملة تكون المبادرة فيها لقواتنا.

٥ ـ أن التوجيه الإستراتيجي العسكري صدر من القائد العام منبثقًا من التوجيه السياسي العسكري بمرحلتي الإستراتيجية؛ أي المضايق ثم الحدود الدولية.

٦ ـ أن قناعة القائد الأعلى للقوات المسلحة بالمقدرة للقوات نبعت من حضور الرئيس لمعظم تدريبات العمليات المشتركة للقوات، كذا المناقشات المباشرة مع قادة التشكيلات المقاتلة وإقرارها من المجلس الأعلى للقوات ومن مجلس الدفاع الوطني، ولم يثبت في أي مناقشة أو اجتماع أي معارضة أو تردد في تنفيذ مهمة القتال.

تؤكد الخطوات التاريخية السابقة أن قرار الحرب الذي صدر في أواخر عام ١٩٧٠ هو قرار جماعي نابع من إرادة مصرية صميمة.

وكان الرئيس السادات رئيسًا لمجلس الأمة وعلى علم بمقررات الإستراتيجية العليا والقومية المقررة في مؤتمر الخرطوم، كما كان مشاركًا بنفسه كنائب لرئيس الجمهورية بعد ذلك في اجتماعات مجلس الدفاع الوطني ومؤتمرات الرئيس مع قيادات القوات، ولم يصدر عنه ما يناقض أي قرار؛ أي أن قناعته بها تجعله مشاركًا في قرار حرب عام ١٩٧٠، وأن هذا القرار استنفد كافة مراحله السياسية والإستراتيجية، وحتى خطوط واتجاهات عملياتها الحربية النهائية، كما تم اختبارها من خلال المشروع التدريبي على المستوى الإستراتيجي والذي حضره كل قادة القوات المسلحة في المدة من ١٤/ ٣ حتى ٢٥/ ٣/ ١٩٧١.

تمثلت العوامل الضاغطة، التي أدت إلى قرار حرب ١٩٧٣ منذ بداية تولي السادات رئاسة الجمهورية، في الاجتماع الشعبي العارم يومي ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٧، والذي أرغم الرئيس عبد الناصر على العدول عن الاستقالة لاستكمال مسيرته، لاستخلاص الحق المغتصب عن طريق المحاولات السلمية، وفي حالة الفشل، فكان من الضروري اتباع الحقيقة التاريخية وهي: «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»، وهو الذي أعلنه السادات للشعب منذ توليه السلطة، فضلًا عن إجماع القيادة السياسية بمختلف مستوياتها من التنظيم السياسي ومجلس الدفاع الوطني على تحقيق هذا الهدف القوي.

إلا أن السادات لم تكن لديه الجرأة لاتخاذ قرار الحرب فور توليه السلطة، وكان متهيبًا الخسائر المتوقعة عنها؛ إذ إنه ـ كما قرر لي ـ لا يتحملها مثل ما كان يتحملها الرئيس عبد الناصر، فكرس جهوده منذ البداية على تجنب المعركة، وإذا لم يتمكن فتأجيلها على قدر المستطاع.

ركز الرئيس السادات جهوده على الحلول السلمية والتقارب مع الإدارة الأمريكية التي كان يعتقد أنها قادرة على حل القضية سياسيًّا، وعمل على تغيير إستراتيجية مصر العليا تغييرًا جذريًّا.

رفض السادات الانصياع لقرار مجلس الدفاع الوطني في ٢/ ٢/ ١٩٧١، الذي أجمع على ضرورة استئناف القتال مع إسرائيل، برغم علمه بأن قرار المعركة كان على وشك التوقيع من الرئيس الراحل قبل رحيله مباشرة، وأن التوقيت المناسب والأخير لتنفيذ المعركة هو ربيع عام ١٩٧١.

وقد بدأ السادات سلسلة التنازلات عندما أعلن عن مبادرته السلمية في ٤/ ٢/ ١٩٧١ في مجلس الأمة المصري، دون الرجوع إلى الأجهزة الدستورية، كذا وزير الخارجية، وهي تتمثل في اقتراح انسحاب إسرائيلي جزئي من سيناء مع استعداده لفتح قناة السويس للملاحة الدولية. وكان هذا الاقتراح أول تنازل سياسي من رئيس الجمهورية بتجزئة الانسحاب إلى مراحل، مخالفًا بذلك إستراتيجية الدولة المقررة من قبل على المستوى القومي العربي، كذا على المستوى الوطني، وبرغم

معرفته بأن المحاولات السلمية السابقة قد استنفدت أغراضها، وأن قرار تحقيق الهدف السياسي للدولة قد تقرر قبل رحيل الرئيس عبد الناصر.

ولم تكن هذه المبادرة إلا تجاوبًا لمخطط إسرائيلي يهدف إلى معرفة اتجاهات رئيس الجمهورية العربية الجديد (الرئيس أنور السادات). بدأ هذا المخطط باقتراح من وزير الدفاع الإسرائيلي «موشى دايان»، في أوائل نوفمبر ١٩٧٠، أنه «قد يكون من الحكمة بالنسبة لكل من مصر وإسرائيل أن تخففا قواتهما على جانبي القناة، بل وربما يسحبا هذه القوات إلى مسافة معينة ويتركا القناة ليعاد فتحها»[٨]، دون أن يذكر الارتباط بأي مراحل انسحاب لاحقة.

لم ينتبه الرئيس السادات إلى أن اقتراح «موشى دايان» في ذلك الوقت هو دعوة لمحاولة مد فترة وقف إطلاق النار[أ] وفتح الحوار مع إسرائيل، في الوقت الذي تصرح فيه إسرائيل بعدم قبولها مبدأ الانسحاب الكامل إلى حدود ١٩٦٧.

رفض الرئيس السادات اقتراح «دايان» أمام أعضاء اللجنة المركزية في ١٦/ ١١/ ١٩٧٠، إلا أنه لم يسقط فكرة «دايان» من حساباته القادمة؛ إذ إنه وضعها كأساس بنى عليها أفكاره ومشروعاته السلمية.

وكان الرئيس السادات يعلم أن تأخير المعركة عن ربيع عام ١٩٧١ سوف لا يكون في صالح قواتنا المسلحة؛ إذ إن ميزان القوى العسكري سوف يتصاعد لصالح إسرائيل، وإن بقاء الجنود المصريين في خنادقهم بعد فترة إيقاف النار غرب القناة مدة زمنية طويلة، سوف يضعف من إرادتهم للقتال.

وبالرغم من تكرار هذا الحديث مني ومن الزميل محمود رياض كأسلوب ضغط على الرئيس السادات، إلا أنه لم يكترث بمثل هذه الحقائق. واستمر الرئيس السادات يقدم اقتراحاته ومشروعاته السلمية، هادفًا إلى استمرار بقاء الحوار ساخنًا مع إسرائيل عن طريق الإدارة الأمريكية التي سعت إلى تحقيق الاتفاق حول «إعادة فتح القناة»، والذي تحول إلى مجال مساومة بين الرئيس السادات وبين إسرائيل، اشترك فيها «روجرز» وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط لم يبد

(أ) فترة وقف إطلاق النار في ٧/ ١١/ ١٩٧٠.

رأيًا محددًا، بل كان يرى أنه لا بديل ـ في تقديره ـ عن الاتفاق المباشر بين مصر وإسرائيل، وأن مهمته هي التوفيق بين الطرفين المتصارعين.

هذا وقد حضرتُ بنفسي ختام مرحلة الحوار غير المباشر بين الرئيس السادات وبين إسرائيل يوم ٩/ ٥/ ١٩٧١، بحضور «سيسكو» مساعد وزير الخارجية الأمريكي، والذي عاد من إسرائيل حاملًا رد حكومتها عن مشروع اتفاق حول «إعادة فتح القناة»، يتلخص في:

- الاتفاق حول إعادة فتح قناة السويس دون ارتباط بالانسحاب النهائي؛
- وقف إطلاق النار ورفض عبور القوات المصرية شرق القناة؛
- الموافقة فقط على عبور عمال فنيين يساهمون في أعمال تطهير وفتح القناة؛
- احتفاظ إسرائيل بمندوبيها المدنيين لحراسة وصيانة منشآت وتحصينات خط بارليف بعد تعديل أوضاع القوات الإسرائيلية لتكون من ١٥-٣٠ كيلومترًا شرق القناة؛
- مرور السفن والبضائع الإسرائيلية عبر القناة عند فتحها للملاحة وإجراء ترتيبات أمن مصرية إسرائيلية مشتركة؛
- استبعاد دور هيئة الأمم المتحدة.

رفضت مصر اقتراحات إسرائيل، وقبل أن يغادر «سيسكو» القاهرة في طريقه إلى واشنطن، دعاه الرئيس السادات إلى لقاء خاص في منزله، وأبلغه الخطوط الرئيسية التي تحدد نوايا وأهداف الرئيس المستقبلية بالنسبة للسياسة الداخلية في مصر.

وفي يوم ١١/ ٥/ ١٩٧١ رفض[أ] السادات التوقيع على توجيهات المعركة التي أعددتُها لاستئناف القتال ضد إسرائيل، بناء على توجيهاته لي يوم ٤/ ٥/ ١٩٧١، وتبين بوضوح أن حديث السادات عن ضرورة خوض

(أ) لم تكن هذه المرة هي الأولى التي يرفض فيها الرئيس السادات المعركة؛ إذ إنني تقدمت إليه في يناير ١٩٧١ قبل بدء اجتماعات الدول الاتحادية بمشروع قرار استعداد القوات لمعركة تحرير الأرض رفض الرئيس السادات البدء في إجراءات المعركة، وقد سجلت ذلك في محضر مجلس وزراء دفاع دول الاتحاد، وكان تقدير الرئيس أن إجراءات اتحاد الدول العربية تسبق في أهميتها إجراءات المعركة.

المعركة لتحرير الأرض لم تكن سوى عملية خداعية لتغطية اتصالاته مع الحكومة الأمريكية، وكان هذا الرفض هو السبب المباشر في تقديم استقالتي من قيادة القوات المسلحة يوم ١٣/ ٥/ ١٩٧١.

عوامل تغيير إستراتيجية مصر العليا

أولًا: الخيار الأمريكي

منذ أن قرر الرئيس السادات العدول عن إستراتيجية مصر العليا بالنسبة لمعركة التحرير، بدأ اتصالاته العلنية والسرية مع الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق وزارة الخارجية الأمريكية، ثم تحول إلى الاتصالات بـ«هنري كيسنجر» مستشار الأمن القومي عن طريق أجهزة المخابرات المركزية الأمريكية ووساطات عربية أخرى. ويقول «كيسنجر» في كتابه: «إن القناة السرية بين السادات والإدارة الأمريكية كانت تعمل بانتظام، وإن تسخين الموقف وكل ما يتصل بالحرب المحدودة تم الاتفاق عليه خلال هذه الاتصالات، بل إن السادات نشط قناة اتصالاته السرية بسرعة بعد بدء الحرب وكانت ودية»، ويقول: «إن السادات كان مستعدًا للتفاوض مع إسرائيل بعد تحقيق انتصار غير حقيقي عليها»[٩]. وكان كمال أدهم يكرر في أحاديثه مع الرئيس السادات، أن السعودية تعمل جاهدة لجذب أمريكا لقضية الشرق الأوسط، وكان يشير إلى أن الأمريكان دائمًا يصدمون بالوجود السوفيتي في مصر، ولكن الرئيس السادات كان قد أبدى استعداده لطرد السوفييت من مصر إذا استطاعت أمريكا مساعدته في تحقيق مرحلة أولى من الانسحاب في سيناء.

لقد كانت حجة السادات أن الواقع يفرض الاعتراف بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي أقوى دولة في العالم، وأنه إذا كان هناك حل سياسي أو عسكري محتمل لأزمة الشرق الأوسط، فإن ذلك لا يتحقق إلا عن طريق أمريكا.

وفي ٢٣ فبراير ١٩٧٣ قابل حافظ إسماعيل الرئيس «نيكسون» ومستشاره للأمن القومي «هنري كيسنجر»، وكان الأول يرى أنه من الضروري البحث عن أسلوب للتوفيق بين متطلبات السيادة المصرية ومتطلبات أمن إسرائيل، كما أوضح «كيسنجر» عدم استعداد إسرائيل لقبول كل برنامج التسوية السلمية على النحو الذي

يقترحه السادات، ولكنه أوضح لحافظ إسماعيل قوله: «ومن الناحية الموضوعية علينا أن نحدد ما يمكن واقعيًّا تحقيقه»، ونفى أن أمريكا قادرة على عمل أي شيء مع إسرائيل، وهي لا تريد ولا يمكن أن تخلق موقفًا يؤدي إلى اختلال التوازن لغير مصلحتها يزيد من احتمالات الحرب.

ولم يكن «كيسنجر» مستعدًّا لقبول وجهات النظر التي طرحها حافظ إسماعيل حول عناصر التسوية، وقال «كيسنجر» إنه «من الضروري تحقيق تقدم في المواقف العربية المعلنة حتى الآن، حتى يمكن مطالبة إسرائيل بالتحرك من موقفها»، مضيفًا: «إن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إقناع إسرائيل، تتوقف على قدر التغيرات الملموسة في المواقف العربية أو المصرية. وهذا هو المفتاح»(١٠).

عرض حافظ إسماعيل عناصر الموقف الأمريكي على الرئيس السادات، الذي رأى أنه لا أمل في تسوية سلمية دون الدخول في معركة عسكرية؛ إذ إن الأمريكان يريدون تنازلات من مصر أكثر مما عرض الرئيس السادات من خلال مشروعاته واقتراحاته السابقة، ولم يجد أمامه سوى الخيار العسكري المتفق على مداه بإتمام معركة محدودة قاصرة على عبور القناة، ولكنه لم يوقف الاتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الناحية العسكرية أصدر للفريق أول أحمد إسماعيل قرارًا ببدء تخطيط عملية تستهدف تعديل أوضاع القوات المسلحة، بنقل خطنا الدفاعي إلى شرق القناة تمهيدًا لمعارك استنزاف مع العدو، مع الاستعداد لتنفيذ ذلك في منتصف أبريل(١١).

ثانيًا: ضرورة «التسخين» والاكتفاء به

ولما كان السادات في حاجة لمزيد من الإيضاح بقدر هذه التغيرات الملموسة التي تتيح لأمريكا إمكانية الضغط على إسرائيل، لذلك فقد كلف حافظ إسماعيل مستشاره للأمن القومي بإتمام لقاءين آخرين مع «كيسنجر» في باريس في شهري مارس ومايو ١٩٧٣، وقد أيده السوفييت في تحركاته السياسية ووعدوه بالدعم العسكري الجديد خلال شهر فبراير ١٩٧٣.

ولمعرفة فحوى لقاءات باريس، سوف أكتفي بما رواه الرئيس السادات نفسه للتليفزيون المصري ونشره الأهرام يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٧:

«خلال ١٩٧٣ كان «كيسنجر» شاف حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي بتاعنا مرتين في باريس وأعلنت أنا عنها. لم تكن زيارات سرية. حافظ اتكلم عن مفهومنا للحل السلمي، ورد عليه «كيسنجر»: أنا حكلمك بمنتهى الصراحة، انتم بتتكلموا وكأنكم منتصرين، العالم بيشتغل بالواقع، انتم مهزومين.. اتكلموا بلسان الواقع لأنه عندئذٍ أمريكا تستطيع أن تقدم لكم معونة بس خلينا واقعيين.. أما الكلام ده اللي بتقوله وكأنكم منتصرين. الواقع له دخل في كل التصرفات، احنا ما نقدرش نعمل لكم منجزات وانتم في الوضع اللي انتم فيه، أي ما لم تغيروا الواقع.. فقال له حافظ نغيره إزاي.. قال له بمعركة عسكرية.. ما لم يتغير الوضع عسكريًّا على كلامك ده ما أقدرش أعمل حاجة.. ولكن أرجوك احمل نصيحة مني للسادات أنا مشفتوش لسه ولا أعرفه، مكناش لسه اتقابلنا وكانت علاقتنا مقطوعة بأمريكا. قال له «كيسنجر» لا أنا شفت السادات ولا أعرفه لكني حاسس إن الإنسان ده عايز يعمل سلام وعايز يبني بلده. خذ مني نصيحة وقول له اوعى تحاولوا تغيروا الوضع العسكري لأن هزيمة أخرى من نوع هزيمة ١٩٦٧ في انتظاركم، يبقى ما فيش أمل لحل سلمي ولا غيره ولا حد يستطيع أن يكلم إسرائيل»[١٢].

وفي صيف ١٩٧٣ توقفت الجهود السياسية، وتجمد الموقف، وأصبح المطروح الآن هو استخدام القوة العسكرية لمواجهة حل جزئي عبر عنه «كيسنجر» بقوله: «إن علينا أن نحدد ما يمكن واقعيًّا تحقيقه»، ولكن الرئيس السادات استمر في اتصالاته السرية مع الجانب الأمريكي حتى بدء المعركة الفعلية وأثناءها.

ونخلص من ذلك إلى أن اتجاه السادات بنقض الإستراتيجية العليا للدولة السابق إقرارها بحتمية خوض معركة تحرير، بدأها عندما طرح السادات مبادرته في فبراير ١٩٧١ عن استعداد مصر لعقد اتفاق سلام مع إسرائيل إذا ما تجاوبت سلميًّا لتسوية جزئية وعلى مراحل، إلا أن محاولاته التي استمرت حتى عام ١٩٧٣ فشلت تمامًا بسبب ما أطلق عليه السادات «التفتت الإسرائيلي-الأمريكي».

وبدأ يفكر فيما يتردد في بعض العواصم الأجنبية عن ضرورة الحركة أو التسخين، وكان «كيسنجر» يرى أن أزمة الشرق الأوسط جامدة، وهو شخصيًّا لا يعترف إلا بالأزمات الساخنة، كما أن السعوديين نصحوا الرئيس السادات أيضًا بضرورة

الحركة، وأن التسخين سوف يفرض نفسه على كل الأطراف بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن التسخين في النطاق المحدود يعطي الإدارة الأمريكية حجة إزاء إسرائيل.

وتبين بعد استطلاع آراء حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية أن سياستها في الشرق الأوسط تميل إلى تسخين الموقف، ونقل اتجاه ورأي الإدارة الأمريكية إلى الرئيس السادات كلٌّ من صديقه كمال أدهم، كذا رجل الأعمال الأمريكي الكبير «دافيد روكفلر» الذي زار الرئيس السادات أكثر من مرة كان آخرها في ٢٢/ ٩/ ١٩٧٣ في برج العرب.

وكان رأي «هنري كيسنجر» يتلخص في: «إن تحريك الموقف الجامد بين مصر وإسرائيل يحتاج من مصر أن تبحث عن أسلوب ما يجعل الموقف ساخنًا، وأن يثبت هذا الأسلوب واقعيته وفاعليته المحددة للدرجة التي تدعو إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية».

وأصبح المطلوب من الرئيس السادات بعد طول انتظار ومساع واقتراحات سلمية واتصالات سرية غير مشروعة استغرقت ثلاث سنوات، هو «مجرد تحريك أو تسخين الموقف على الجبهة لمجرد إزالة الجمود الذي استمر ثلاث سنوات». يقول حافظ إسماعيل: «بعد توقف الجهود السياسية وتجميد الموقف، أصبح المطروح الآن من وجهة نظر الإدارة الأمريكية، هو استخدام القوة العسكرية لكسر الجمود وإعطاء دفعة جديدة للمفاوضات لكي تستأنف من منطلق جديد واقعي يثبت أن مصر ليست جثة هامدة كما يتردد في إسرائيل وفي الولايات المتحدة الأمريكية».

وقوله أيضًا: «**إن الهدف السياسي وراء هذا التحريك ليس تحرير الأرض الشامل لسيناء، ولا تدمير القوات العسكرية الإسرائيلية لفرض شروط صلح نهائي. كما أنها لا تستهدف استعادة السيطرة على مناطق إستراتيجية (الممرات وشرم الشيخ) أو اقتصادية (آبار البترول)**، بل كانت هذه العمليات محدودة تأخذ في الاعتبار العوامل السياسية والعسكرية على المستويين العالمي والإقليمي».

ومن هذا المنطلق تحقق للرئيس السادات ما كان يبتغيه من تغيير شامل في الإستراتيجية العليا للدولة، توضحت أخيرًا على النحو التالي:

١ ـ استمرار تسوية سلمية بالجهود السياسية.
٢ ـ عدم القيام بعمليات عسكرية تهدف إلى تحرير سيناء.
٣ ـ الاكتفاء بعملية عسكرية محدودة لا ترقى إلى مستوى حرب شاملة.

ثالثًا: تبريرات التأجيل

وكان على الرئيس السادات أن يجد مبررًا لسياسته التي تتناقض مع المبادئ والسياسة التي أقرها الرئيس عبد الناصر بعد تجارب عديدة خاضها منذ عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٠، والتي كان محورها خوض معركة التحرير، فادعى السادات أن معركة التحرير في ربيع عام ١٩٧١ هو توقيت غير مناسب، الأمر الذي يستدعي تأجيلها. وكان هذا الاتجاه السياسي للسادات مع اقتناعه لاتباع ما يصدر عن واشنطن من أفكار وآراء تستلزم قيامه بالإطاحة بالقيادات السياسية والعسكرية التي تبنت سياسة الرئيس عبد الناصر، مع محاولته ـ باستمرار وبطريق مباشر أو غير مباشر ـ تجريح سياسة عبد الناصر، وقد أدت سياسة السادات إلى خفض الروح المعنوية للقوات المسلحة التي استمرت في خنادقها دون واجب قتالي على مدى ثلاث سنوات. وعندما شعر بهذه الحالة حاول مواجهة الوضع على شاشة التليفزيون من أن اقتراحاته السلمية هي من أجل تحقيق الهدف السياسي دون إراقة دماء أبنائه الجنود، وهو قول حق يراد به باطل؛ حيث سبق استنفاد الطرق السلمية كافة، وهي الجهود المبذولة خلال سنوات ما بعد ١٩٦٧ وبمشاركة شخصية من الرئيس السادات. ولم يكن إعداد القوات المسلحة لمعركة تحرير الأرض سوى أمر محتم بعد أن ظلت إسرائيل على إصرارها لاستمرار احتلال الأراضي العربية.

وانتهت هذه الحالة إلى المعنى الجديد الذي تعمد العدو إطلاقه ضمن نطاق الحرب النفسية على مصر وقواتها المسلحة، أنها أصبحت «جثة هامدة»، وأن ما سجله الرئيس السادات بأن الاستعداد للمعركة بدأ من شهر أكتوبر ١٩٧٢ كان بهدف اختبار القيادات العسكرية، فطرح موضوع استعداد القوات المسلحة لمعرفة الآراء الذاتية للقادة المعارضين لفكرته عن الحرب المحدودة القاصرة على الشريط الضيق شرق القناة، ومن ثم يتمكن من التخلص منهم، وهذا ما

حدث للفريق أول محمد أحمد صادق ومعه أربعة من خيرة قادة القوات المسلحة خبرة وكفاءة.

كما أن إستراتيجية الرئيس السادات الجديدة الخاصة بمعركة التحرير أصبحت تتداول ضمنيًّا وتتكشف من خلال تصريحاته العلنية واتصالاته السرية مع الإدارة الأمريكية عن طريق المخابرات المركزية، كذا من خلال مبادراته السلمية وتضارب أقواله المعلنة عن حتمية استخلاص الحق بالقوة من خلال مسمياته السنوية «سنة الحسم» عام ١٩٧١، والتي تمكن خلالها من خداع القائد نفسه بعد أن حدد له توقيت استعداد القوات المسلحة لمعركة تحرير الأرض لتكون يوم ٢٠ أبريل عام ١٩٧١، ثم ٢٠ مايو من نفس السنة، ثم الأسبوع الأول من شهر يونيو ١٩٧١، ثم تراجع نهائيًّا عن إتمام تنفيذ الاستعداد للمعركة برفضه التوقيع على توجيهاته التي أقرها للقائد العام وحدد أول يونيو ١٩٧١ توقيتًا لبدء استعداد القوات للمعركة.

ولما كانت هذه الإستراتيجية العليا للرئيس السادات لم تصل من الناحية الموضوعية إلى وضع نهائي لها منذ مبادرته في فبراير ١٩٧١ وحتى عام ١٩٧٣، والتي انتهت إلى مسخ خطة غير واضحة المعالم متمثلة في صورة تحقيق تسوية سلمية تنبع من تسخين جبهة القتال بهدف المفاوضات السياسية، فقد استتبع ذلك عدم إصدار توجيه إستراتيجي سياسي من القيادة العليا إلى القيادة العامة يحدد الهدف السياسي العسكري للإستراتيجية العسكرية حتى أول أكتوبر ١٩٧٣؛ أي قبل بدء المعركة بخمسة أيام فقط.

رابعًا: توجيهات متأخرة وأهداف ملتبسة

على ضوء عدم وضوح الرؤية السياسية والعسكرية لإستراتيجية الرئيس السادات بالنسبة للمعركة، فقد اندفع أفراد عديدون باقتراحاتهم التي تبين تصوراتهم الإستراتيجية العسكرية تطبيقًا لفكرة الرئيس السادات عن المعركة المحدودة.

نبعت الفكرة الأولى للعمليات من الفريق الشاذلي الذي ادعى أن «إمكانات القوات المسلحة المصرية قد تمكنها من أن تقوم بعملية هجومية محدودة فقط تهدف إلى عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف ثم التحول إلى الدفاع»، وهي فكرة

خاطئة عسكريًّا؛ إذ إنها تنقل القوات من موقع دفاعي يستند على مانع مائي حصين إلى منطقة مكشوفة شرق قناة السويس مباشرة تسيطر عليها القوات الإسرائيلية بالنظر والنيران من سفوح ومرتفعات جبلية للمضايق في سيناء.

وكانت هذه الفكرة مطابقة لأهداف الرئيس السادات التي تستبعد الحرب التحريرية الشاملة مكتفيًا بأسلوب الحلول السلمية من مبادرات ومفاوضات، وهو ما اتضح تطابقه أيضًا مع تفكير وآراء الإدارة الأمريكية عندما قال الرئيس السادات في اجتماع مجلس الأمن القومي في ٣٠/ ٩/ ١٩٧٣: «أما عن الولايات المتحدة الأمريكية فلم يكن هدفها يتجاوز تحريك القضية عن طريق إعادة فتح قناة السويس والانسحاب الإسرائيلي الجزئي وتعمير مدن القناة»[١٣].

وفي أول أكتوبر ١٩٧٣ صدر التوجيه الإستراتيجي للمعركة من رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، استخلص منه القائد العام الآتي:

١ ـ قيام القوات المسلحة بعمل عسكري يسعى إلى **تحدي نظرية الأمن الإسرائيلية** طبقًا لإمكانات القوات المسلحة.

٢ ـ العمل على إقناع إسرائيل بأن مواصلة احتلالها للأرض سوف يكلفها ثمنًا باهظًا.

٣ ـ هذا العمل العسكري يمكن أن يصل بنا إلى حل مشرف لقضية الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي ٥/ ١٠/ ١٩٧٣ صدر التوجيه الإستراتيجي العسكري لرئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، نصه كالآتي:

إلى الفريق أول أحمد إسماعيل علي ـ وزير الحربية:
بناء على التوجيه السياسي والعسكري الصادر لكم مني في أول أكتوبر ١٩٧٣، وبناء على الظروف المحيطة بالموقف السياسي والإستراتيجي، قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الإستراتيجية الآتية:
أ) إزالة الجمود العسكري الحالي بكسر وقف إطلاق النيران اعتبارًا من ٦ أكتوبر ١٩٧٣.
ب) تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة والمعدات.
ج) العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو

وتطور إمكانيات القوات المسلحة.
تنفيذ هذه المهمة بواسطة القوات المسلحة المصرية مفردة أو بالتعاون
مع القوات المسلحة السورية.
صدر في ٥ أكتوبر ١٩٧٣م
٩ رمضان ١٣٩٣هـ

توقيع
محمد أنور السادات
رئيس الجمهورية

وحدد القائد العام الهدف المباشر لعمليات القوات المسلحة المصرية على جبهة قناة السويس كالآتي:

١ ـ دفع الخط الدفاعي إلى شرق القناة بإقامة رؤوس كباري عمق ١٠-١٢كم وهزيمة العدو وصد وتدمير الهجمات المضادة وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة.

٢ ـ الاستعداد للقيام بمهام تالية على ضوء نجاح معركة العبور وتطور الموقف على جبهة الجولان.

وعن المهمة التالية للقوات المسلحة المصرية، فكان قرار القائد العام كالآتي:
تكون القوات مستعدة لمهام تالية بعد وقفة تعبوية ـ لم يحدد مدتها ـ لتطور الهجوم وتدمير قوات العدو والاستيلاء على: الخط العام ـ مضيق سدر ـ قلعة الجندي ـ مضيق متلا ـ مضيق الجدي ـ جبل أم خشيب ـ جبل أم مرجم ـ مصفق على الساحل الشمالي، وهو المعروف بخط المضايق الإستراتيجية غرب سيناء.

ويستشهد محمد حافظ إسماعيل بالفريق أول أحمد إسماعيل قائد عام القوات المسلحة حين قال له: «نحن لا نريد التقدم إلى الممرات، **لقد حددناها كهدف للهجوم حتى نستحث القادة والجنود على مواصلة التقدم، ولكننا سوف نتوقف دون ذلك**».

وهكذا لم يكن هدف العمليات الحربية هو تحرير الأرض المحتلة أو هزيمة القوات الإسرائيلية غرب سيناء أو احتلال مناطق إستراتيجية ـ يقصد المضايق ـ أو اقتصادية ـ يقصد آبار البترول. بل كان الهدف هو تعديل علاقات القوى على

الجبهة على نحو يرغم إسرائيل على القبول بتحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية والتخلي عن الأراضي العربية المحتلة[١٤]. وعلى ذلك تكون المرحلة التالية من خطة عمليات جرانيت ٢ المعدلة هي خطة «وهمية»؛ إذ لم يكن هناك نية أو هدف لتنفيذها.

كان صدور قرارات الحرب ـ التوجيه السياسي العسكري في أول أكتوبر ١٩٧٣ والتوجيه الإستراتيجي العسكري في ٥ أكتوبر ١٩٧٣ ـ في هذا الوقت المتأخر؛ حيث بدأت المعركة في ٦ أكتوبر ١٩٧٣، وبصرف النظر عن أن سبب صدور التوجيه المتأخر أنه كان بناء على طلب من الفريق أول أحمد إسماعيل، والتجاوز عن موضوع ترك الخيار في تحقيق أهداف المعركة بمعاونة القوات السورية أو بدونها للقائد العام أن يقرره، علمًا بأنه موضوع سياسي تم إقراره بين القيادات السياسية في الدولتين قبل الدخول في مناقشة نوعية الحرب أو أسلوبها، بالإضافة إلى عدم وضوح القرار نفسه، سببًا في:

١ ـ الاختلاف في الفهم عند التطبيق العملي بين القائد العام وبين رئيس الأركان، وبين الأول وقادة الجيشين الثاني والثالث.

٢ ـ الاختلاف في الفهم عند التطبيق بين القيادة المصرية والقيادة السورية.

وكان رد فعل القائد العام عندما وصلته توجيهات الرئيس للعمليات، وإدراكًا لحسه وخبرته القديمة، أن يسرع بطلب التوقيع بالعلم على هذه التوجيهات من رئيس الأركان بهدف اشتراكه في مسؤولية التنفيذ الغامض في تحديد هدف هيكلي أو وهمي للعمليات. كذا في الخيار المفتوح للتعاون مع سوريا أم لا في معركة مصيرية تحدد توقيتها لتكون يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣. ولم يكن هذا الإجراء من القائد العام عملًا روتينيًّا أو طبيعيًّا بين القائدين أو بين القائد العام ونائبه.

الخلاصة

ونخلص من كل ما سبق إلى أن الملابسات التي أحاطت بهذه الحرب تتمثل فيما يلي:

١ ـ إن مبدأ إقرار الحرب كان مطلبًا لجماهير الشعب وأفراد القوات المسلحة

منذ ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٧، كما كان أحد مقررات الإستراتيجية العليا للأمة العربية في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧، وهو إزالة آثار العدوان، وذلك بحرب تحريرية شاملة.

٢ ـ تم إعداد القوات المسلحة والدولة لبدء هذه الحرب التحريرية في ١٩٧٠-١٩٧١، بالتعاون مع القوات المسلحة السورية وبالتضامن مع باقي الدول العربية.

٣ ـ تماشي الرئيس السادات مع مطلب الحرب ظاهريًّا في الوقت الذي كان يعمل فيه على استبعاد مبدأ الحرب والرجوع منفردًا إلى محاولات الحلول السلمية التي سبق وصولها إلى طريق مسدود.

٤ ـ اضطر الرئيس السادات للعودة مرة أخرى إلى أسلوب الخيار العسكري لعدم التجاوب الإسرائيلي لآماله في الحل السلمي.

٥ ـ وبالنسبة للمعركة بذاتها؛ فقد تغلب رأي السادات على مبادئ وقواعد الحرب المعروفة، وحدد شكل المعركة وحجمها ومواجهتها وعمقها، كما جاء في رسالته إلى «هنري كيسنجر» يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣.

٦ ـ وأخيرًا صدر قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣ غير واضح، ولا يستند إلى إستراتيجية عليا معلنة، ولا يحدد هدفًا نهائيًّا واقعيًّا للقوات المسلحة.



الفصل الرابع

تفتيت وتوزيع احتياطي القوات المسلحة

في أوائل ١٩٦٩ تحقق الشكل العام لتشكيل القوات المصرية للعمليات الدفاعية، وفي أواخر نفس العام ـ مع إتمام تشكيل وتسليح وتدريب ثلاث فرق ميكانيكية، وإنشاء الفرقة المدرعة ٢١ ولواءات مدرعة مستقلة، مع نمو قدرة الدفاع الجوي والقوات الجوية، وزيادة أعداد كتائب الصاعقة، وكتائب الصاعقة المنقولة جوًّا ـ وصل حجم القوات المسلحة المصرية إلى تحقيق مطالب الخطة الهجومية لتحرير سيناء.

وكان عام ١٩٧٠ هو استكمال وزيادة إتقان تدريب القوات المصرية على العمليات المشتركة في تدريبات عنيفة وواقعية تحت ضغط وإزعاج وقذف جوي من العدو، الذي كان يهدف إلى أن نفقد الثقة في قدراتنا وفي أسلحتنا لنصل إلى قناعة باستحالة تحقيق تحرير أراضينا.

وفشل العدو في منتصف عام ١٩٧٠ في تحقيق أهدافه، بل وصُدم صدمة عنيفة عندما وجد أن القوات المسلحة المصرية ـ بالرغم من الضغط والتهديد اليومي ـ تمكنت من إقامة أكبر شبكة دفاع جوي تطورًا في العالم، تم إنشاؤها كحائط منيع ضد أقوى أسلحته الجوية والتي اعتمد عليها في تحقيق أهدافه التوسعية في المنطقة العربية.

وشعر العدو الإسرائيلي وكذا حليفته الولايات المتحدة الأمريكية أن ميزان القوى الإسرائيلي بدأ في الانخفاض، وبدأت مرحلة التهادن ثم مرحلة التنازل،

وتخلص من الموقف الذي كلفه خسائر في الأفراد وفي المعدات وبصفة خاصة في الطائرات، وطلب من الإدارة الأمريكية كي تسعى إلى إيقاف إطلاق النيران مع مصر في ٨/ ٨/ ١٩٧٠.

وقد برزت في هذه الفترة قدرة الدفاع الجوي على شل حركة القوة الجوية الإسرائيلية، كما حصلت القوات الجوية المصرية على التفوق المحلي لبدء تنفيذ المرحلة الأولى في خطة عمليات تحرير سيناء، جرانيت، والتي تقضي بوصول القوات المسلحة المصرية إلى المضايق الجبلية في سيناء وتأمينها.

وكان التشكيل القتالي لقوات الجيشين الثاني والثالث لتحقيق المرحلة الأولى من خطة تحرير سيناء مكونًا من نسقين يشملان فرق المشاة ١٨ ـ ٢ ـ ١٦ ـ ٧ ـ ١٩ وقوات قطاع بورسعيد، واحتياطي تعبوي يشمل فرق المشاة ٣ ـ ٦ ـ ٢٣، ومعاونة القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي والقوات البحرية والقوات الخاصة.

وتبقى قوات الاحتياطي الإستراتيجي المكونة من الفرقتين المدرعتين ٤ و٢١ في مراكزها غرب قناة السويس.

كما تبقى قوات احتياطي القيادة العامة المكونة من لواء مدرع ٢٥ ولواء مدرع حرس جمهوري ولواءات مشاة مستقلة ولواء مظلات وبعض كتائب صاعقة منقولة جوًّا، في مراكزها في المنطقة المركزية وفي مناطق المحاور الفرعية: البحر الأحمر والمنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية.

احتياطي القوات المسلحة عام ١٩٧٠-١٩٧١

أولًا: الاحتياطي التعبوي

يتكون الاحتياطي التعبوي للقوات المسلحة المصرية من ثلاث فرق ميكانيكية، قوام كل فرقة ١٣٥٠٠ مقاتل تقريبًا، وتعتمد الفرقة الميكانيكية في حركتها وقتالها على مركبات مجهزة حديثة الطراز تشيكوسلوفاكية الصنع (توباز)، وأخرى روسية مشابهة لها نوع «ب ك ٩».

والفرقة الميكانيكية مكونة من لواءين مشاة ميكانيكي ولواء مدرع، بالإضافة إلى لواء مدفعية ميدان وفوج مدفعية مضاد للطائرات، ووحدات معاونة أخرى من

مهندسين عسكريين، ومواصلات خطية ولاسلكية، إلخ. ولكل فرقة ميكانيكية ذيل إداري يعاونها في الإغاثة والإمداد، بحيث يمكن أن تعتمد عليه الفرقة ذاتيًّا.

وفرق المشاة الميكانيكية الثلاث هي الفرق ٣ و٦ و٢٣ مشاة ميكانيكية، وتتميز هذه الفرق الثلاث عن فرق المشاة الخمس أرقام ١٨ ـ ٢ ـ ١٦ ـ ٧ ـ ١٩ والتي كانت تتمركز في النسقين الأول والثاني في جبهة قناة السويس منذ عام ١٩٦٧، بخفة الحركة والمناورة وقوة النيران معًا.

كان واجب العمليات الحربية للفرق الميكانيكية الثلاث هو تأمين النطاق التعبوي للجيشين الثاني والثالث أثناء عملية العبور، وإنشاء رؤوس كباري الفرق، ثم تقوم الثلاث فرق المشاة ميكانيكية بالهجوم من خلال رؤوس كباري الفرق في أربعة محاور في وقت واحد، يعاونها لواء ١٥ مدرع مستقل والطيران والدفاع الجوي والقوات البحرية، بهدف الوصول إلى المضايق الأربعة المعروفة في سيناء وهي: مضايق متلا، والجدي، والخاتمية، والطريق الساحلي عند رمانة؛ حيث يتم احتلالها وتأمينها بسرعة، بغرض منع احتياطي العدو القريب من التدخل في مسرح عمليات شرق قناة السويس.

وكانت السرعة في قفل وتأمين المضايق الأربعة هي صمام الأمان في تأمين قناة السويس نفسها.

ثانيًا: الاحتياطي الإستراتيجي

أما الاحتياطي الإستراتيجي للقوات المسلحة فيتكون من الفرقة ٢١ المدرعة والفرقة ٤ المدرعة، والفرقة المدرعة تتكون من ثلاثة لواءات ووحدات معاونة: لواءين مدرعين ولواء مشاة ميكانيكي، والوحدات المعاونة على مستوى الفرقة المدرعة مكونة من لواء مدفعية ميدان محمولة، وفوج مضاد للطائرات محمول وكتيبة مهندسين عسكرية ووحدة إشارة ووحدة كيمياء، وكلها وحدات محمولة على عجل أو جنزير.

وتعتبر الفرقة المدرعة هي أقوى تنظيم قتالي في القوات المسلحة؛ حيث إن قوة النيران وخفة الحركة تكسبها الفاعلية المؤثرة في العمليات الهجومية أو في عمليات الضربات المضادة، ويعمل الاحتياطي الإستراتيجي دائمًا بتصديق من القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وكان واجب العمليات المخصص للاحتياطي الإستراتيجي في خطة عمليات تحرير سيناء الشاملة، هو القيام بالهجوم على قوات العدو في وسط سيناء بعد الانتهاء من المرحلة الأولى، وهي احتلال وتأمين المضايق الإستراتيجية في سيناء، واتخاذ المضايق قاعدة انطلاق لإتمام معركة تصادمية مع مدرعات العدو واحتياطيه في سيناء وتدميره، وتصل في متابعتها إلى الحدود الشرقية لمصر بالتعاون مع الاحتياطي التعبوي. وكان هذا هو السبب في الاحتفاظ بالاحتياطي الإستراتيجي المدرع غرب قناة السويس، لحين استيلاء قواتنا على المضايق الإستراتيجية في سيناء وتأمينها.

ثالثًا: احتياطي القيادة العامة

يتكون من لواء ٢٥ مدرع مستقل، ولواء حرس جمهوري مدرع مستقل. وكلاهما يتسلح بدبابات ٦٢ ولواءات مشاة مستقلة سواء في المنطقة المركزية أو في المناطق العسكرية الفرعية مثل: البحر الأحمر ـ المنطقة الشمالية ـ منطقة الدلتا ـ المنطقة الجنوبية، وكتائب صاعقة تشكل في مجموعات، وكتائب مظلات في شكل لواءات، وكتائب منقولة جوًّا تشكل في مجموعات، ووحدات رئاسة عامة من المدفعية أو المهندسين أو الإشارة أو الكيمياء إلخ، من الوحدات المعاونة.

وتبقى هذه الوحدات تحت إمرة القائد العام وخارج النطاق التعبوي لقوات المحور الرئيسي قناة السويس–سيناء.

رابعًا: تدريبات مشتركة على مهام عمليات تحرير سيناء

تم اختبار واجبات العمليات لجميع التشكيلات الميدانية لقوات النسقين الأول والثاني، والقوات الاحتياطية التعبوية والتشكيلات الميدانية لأفرع القوات المسلحة الرئيسية: البحرية والجوية والدفاع الجوي والقوات الخاصة، في مشروع تدريبي على مستوى إستراتيجي تم في مارس ١٩٧١. وتمت إدارة المشروع بمعرفة القائد العام للقوات المسلحة مع هيئة أركانه، وحضور جميع المستشارين العسكريين السوفييت، الذين قاموا بدور حكام المشروع وإبراز مواقف عسكرية تدلل على تصرفات ونيات وردود فعل قوات العدو إزاء تنفيذ خطوات المشروع، وكان الهدف من المشروع هو اختبار خطة العمليات، جرانيت.

ولكي يعطي المحكمون في المشروع حركة إيجابية تمثل التصور الواقعي

لتصرفات العدو الإسرائيلي بعد نجاح قوات النسق الأول لقواتنا في عبور قناة السويس، قاموا بتصور موقف فجائي قامت به القوات المعادية، بأن تمكنت من اختراق دفاعات رؤوس كباري فرق المشاة شرق قناة السويس، وتمكنت مجموعة لواء مدرع إسرائيلي من العبور وإنشاء رأس كوبري غرب الدفرسوار، كما تمكنت مجموعة أخرى مشابهة لمجموعة لواء مدرع إسرائيلي من العبور عند القنطرة شرق مكونة رأس كوبري آخر غرب قناة السويس.

لم يكن هذا الموقف العسكري الجديد مفاجأة للقائد العام؛ إذ إن تصوره لرد فعل العدو بعد نجاح قواتنا في عبور قناة السويس مشابه لما كان العدو قد دبره من خطة أطلق عليها اسم «الغزالة» في شهر سبتمبر ١٩٧٠، في الوقت الذي ادعت فيه إسرائيل أن مصر قد قامت بتحريك صواريخ سام من مكانها إلى حافة قناة السويس الغربية، مهددة بذلك أمن إسرائيل. وكانت خطة الغزالة الإسرائيلية تهدف في جملتها إلى عملية هجومية على الجانب الغربي للقناة بهدف تدمير شبكة الصواريخ سام، وبذا تمكن قواتها الجوية أن تحصل على سيطرتها على مسرح العمليات في منطقة قناة السويس.

وكان قرار القائد العام في ذلك الوقت تكليف ٢ فرقة مشاة ميكانيكية من الاحتياطي التعبوي المتمركز غرب قناة السويس: الأولى تدمر قوة العدو في الدفرسوار، والثانية تدمر قوة العدو في القنطرة غرب، وذلك باستغلال نيران وضربات مدفعيات الجيوش والقوات الجوية وتحت ستار شبكة الدفاع الجوي.

وكان التفوق النسبي للقوات في هذا التصادم هو ٣ : ١ لصالح قواتنا في كل من الموقعين ـ فرق ميكانيكية مقابل لواء من العدو[١٥].

وفي هذا المشروع التدريبي ظهر بوضوح فاعلية قوات الاحتياطي التعبوي، وهي جاهزة في يد القائد العام، وكان دفعها في الوقت المناسب وبقوة تفوق قوة العدو الذي نجح في العبور وإقامة رأس جسر غرب قناة السويس، وتمكنت من تدميره قبل أن يعزز مواقعه، وتمكنت من استعادة أوضاع قواتنا ثم مطاردة العدو شرقًا. وكانت هذه المتابعة هي ضمن الخطة الأساسية لمهمة الاحتياطي التعبوي بوصول الفرق الثلاث الميكانيكية إلى المضايق الإستراتيجية واحتلالها وتأمينها.

كما أن القائد العام (مدير المشروع) لم يَحِد عن هدفه عندما أراد العدو أن يتدخل بقوة ٢ لواء مدرع لإحداث ثغرة، وكان الفضل في ذلك لتواجد واستعداد فرق الاحتياطي التعبوي لمواجهة أي ثغرة يحدثها العدو، وكذا فاعلية شبكة الدفاع الجوي التي منعت طيران العدو من التدخل لمعاونة قواته.

حضر هذا المشروع التدريبي جميع قادة القوات المسلحة في مارس ١٩٧١، واستوعبوا فكر العدو الإسرائيلي وتصرفاته عند بداية تحريرنا لسيناء، كما استوعبوا فاعلية الاحتياطي التعبوي وتأثيره في المعركة إذا تمكنًا من استخدامه في الوقت والمكان المناسبين.

تحضيرات عمليات أكتوبر ١٩٧٣

وعندما بدأ القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول أحمد إسماعيل التحضير لتخطيط عمليات أكتوبر ١٩٧٣ مع رئيس أركانه وهيئة عملياته، لم يحاول أن يستعيد أو يراجع فكر واستعداد القيادات السابقة له وتجاربها واستعدادها لعمليات تحرير سيناء، والدروس المستفادة من المشروعات الإستراتيجية أو التعبوية التي استغرقت سنوات ١٩٦٩ و١٩٧٠ و١٩٧١، ومنها المشروع الإستراتيجي الأخير الذي تم في مارس ١٩٧١.

وكان لانضمام قادة جدد إلى القوات المسلحة في عام ١٩٧٢ كانوا متقاعدين منذ يونيو ١٩٦٧ وتولوا قيادة فرق مشاة ومدرعة، تأثيرٌ سلبي على الخبرة الميدانية، وكان ولاؤهم لفكر وأهداف الرئيس أنور السادات واضحًا؛ إذ إنه أعادهم إلى الخدمة مرة أخرى، كما أن الفريق أول أحمد إسماعيل والفريق سعد الدين الشاذلي لم يحضرا هذا المشروع (مارس ١٩٧١): الأول لوجوده في المعاش، والثاني كان قائدًا لمحور فرعي في البحر الأحمر.

وكان الموقف العسكري الذي سلكه العدو في المشروع التدريبي في مارس ١٩٧١ هو نفس المسلك الذي طبقه ليلة ١٥-١٦ أكتوبر ١٩٧٣ في نفس المكان الذي قدرته القيادة العامة عام ١٩٧٠ (أي في منطقة الدفرسوار)، ولكن الفارق كان كبيرًا بين قرار القائد العام في المشروع وبين قرار القائد العام في أكتوبر ١٩٧٣،

وكانت المواقف متشابهة في الحالتين؛ أي أن قوات النسق الأول قد نجحت في عبور قناة السويس وأنشأت رؤوس كباري.

التشكيل القتالي لمعارك أكتوبر ١٩٧٣

أولًا: تشكيل القوات للعملية الهجومية

عندما تبلورت الأسس الجوهرية لخطة العبور التي وضعتها هيئة عمليات القوات المسلحة عام ١٩٧٢ بدأ القائد العام الفريق أول أحمد إسماعيل في ربيع عام ١٩٧٣ تخصيص مهام عمليات إلى قادة الجيشين الثاني والثالث، وقادة أفرع القوات المسلحة الرئيسية، بهدف الدراسة ووضع الخطط التفصيلية وتجهيز خرائط مهام العمليات للعرض على القائد العام.

وكان جميع القادة قد تبنوا في ذلك الوقت هدف الرئيس أنور السادات الأساسي في هذه العمليات، والتي تركزت في خطة العبور إلى شرق قناة السويس وإنشاء رؤوس كباري بعمق ٨ - ١٠ كم، ثم اتخاذ مواقع دفاعية من واقع تصريح السادات نفسه في مؤتمر قادة القوات المسلحة يوم ٣ يونيو ١٩٧١؛ إذ قال: «أنتم مطالبون بالعمل في حدود الإمكانات المتاحة لكم، لو أنكم عبرتم القناة واحتللتم عشرة سنتيمترات فقط ـ مع التجاوز ـ شرق القناة، فإن ذلك سوف يغير الموقف السياسي دوليًّا وعربيًّا».

وصدرت أول وثيقة من هيئة العمليات تحدد تشكيل القوات المسلحة للعملية الهجومية على أن تشكل القوات من نسق واحد واحتياطي:

- النسق الأول: قوات منطقة البحر الأحمر ـ قوات الجيش الثالث الميداني ـ قوات الجيش الثاني الميداني.
- احتياطي القيادة العامة: الفرقة ٣ مشاة ميكانيكي عدا لواء ١٠ + لواء حرس جمهوري ـ لواء ١٧٠ مظلي ـ لواء ١٨٢ اقتحام جو ـ لواء ٢٨ اقتحام جو + مجموعة ١٤٥ صاعقة.

وعلى مستوى كل جيش ميداني يتم التشكيل للعملية الهجومية في نسقين واحتياطي أسلحة مشتركة كالآتي:

ـ الجيش الثالث الميداني

أ) نسق أول= فرقة ١٩ مشاة ومعها لواء ٢٢ مدرع/ فرقة ٦ مشاة ميكانيكي، فرقة ٧ مشاة ومعها لواء ٢٥ مدرع مستقل، لواء ١٣٠ بر مائي.

ب) نسق ثان= فرقة ٤ مدرعة + فرقة ٦ مشاة ميكانيكي عدا لواء ٢٢ مدرع.

ج) احتياطي أسلحة متحركة= مجموعة ١٢٧ صاعقة عدا ٣ كتيبة ـ لواء ٣٢ دفاع إقليمي، فوج سيارات حدود.

ـ الجيش الثاني الميداني

أ) نسق أول= فرقة ١٦ مشاة ومعها لواء ١٤ مدرع من الفرقة ٢١ المدرعة ـ والفرقة ٢ مشاة ومعها لواء ٢٤ مدرع من الفرقة ٢٣ مشاة ميكانيكي ـ والفرقة ١٨ مشاة ومعها لواء ١٥ مدرع مستقل ـ ولواء ١٣٥ مشاة مستقل ـ لواء ٣٠ مشاة مستقل.

ب) نسق ثانٍ= فرقة ٢١ مدرعة عدا لواء ١٤ مدرع ـ وفرقة ٢٣ مشاة ميكانيكي عدا لواء ٢٤ مدرع ـ ولواء ١٠ مشاة ميكانيكي في الفرقة ٣ مشاة ميكانيكي.

ج) احتياطي أسلحة متحركة= مجموعة ١٢٩ صاعقة ـ ولواء ١٣١ دفاع إقليمي ـ وكتيبة مشاة كويتي ـ وقوة عين جالوت (فلسطين) ـ ولواء مشاة جزائري.

ثانيًا: تقييم أسلوب استخدام القوات المدرعة

يتضح من تشكيل القوات للعملية الهجومية أن القائد العام منذ البداية وطبقًا لخطة العمليات وقبل بدئها في ٦ أكتوبر ١٩٧٣، قد دفع بعدد ٥ لواءات مدرعة من تشكيل قوات النسق الثاني التعبوي والاحتياطي إلى قوات النسق الأول دون مبرر، ولم تكلف بواجب عمليات هجومية يتماشى مع خصائص ومميزات هذه اللواءات الخمسة المدرعة.

وكان هذا التصرف من القائد العام هو أول خطأ تكتيكي لأسلوب استخدام القوات المدرعة؛ أي استخدامها في عمليات دفاعية لتأمين رؤوس كباري فرق المشاة شرق قناة السويس والتي تكلف بها عادة دبابات فرقة المشاة، وهي أكثر من ١٠٠ دبابة خصصت للعمل في تعاون وثيق مع المشاة، أو لصد هجمات مضادة محلية على رأس كوبري الفرقة.

لماذا وقع الفريق أول أحمد إسماعيل في هذا الخطأ التكتيكي حول أسلوب استخدام القوات المدرعة؟

١ ـ عندما اتضح لقادة فرق المشاة الخمس وقت إعداد الخطة أن العملية العسكرية للعبور وإنشاء رؤوس كباري شرق القناة تقع على عاتقهم وحدهم، وأن المجهود الرئيسي للقوات المسلحة يقع على جهد قواتهم فقط، وكانوا جميعًا قد تبينوا الهدف الرئيسي للسادات في عبور القناة وإنشاء رؤوس كباري وعدم التقدم شرقًا؛ فقد طالبوا القائد العام بإمداد قواتهم بعناصر إضافية توضع تحت قيادتهم، وبرروا طلبهم بأن إضافة هذه اللواءات المدرعة سوف تكسب رأس الكوبري قوة الصد لهجمات العدو المضادة عقب نجاحهم في العبور.

٢ ـ سبق للقائد العام أن رفض الفكرة الابتدائية التي اقترحها قادة فرق المشاة، بأن يقتصر العبور شرقًا على لواء واحد مشاة كنسق أول لكل فرقة مشاة، ويظل ٢ لواء مشاة ووحدات الفرقة غرب القناة، ويمكنهم في هذه الحالة أن يحققوا رأس كوبري الفرقة بلواء في الأمام و٢ لواء في الخلف.

وكان رد فعل هذا الاقتراح لدى القائد العام شعوره بتردد القادة وتخوفهم من نتائج عبور فرقة المشاة بوحداتها كاملة شرق القناة، ولتنمية حافز هؤلاء القادة قام القائد العام بإجراء يخالف أساليب استخدام القوات في الميدان، بتقليل حجم الاحتياطيات التعبوية، بانتزاع ٥ لواءات مدرعة من جملة ما تملكه القوات المسلحة، وعددها ٩ لواءات مدرعة وضمها إلى قوات النسق الأول.

أدت استجابة القائد العام لطلبات قادة فرق المشاة الخمس إلى تفتيت الفرق الثلاث الميكانيكية المخصصة كاحتياطي تعبوي، وتوزيع بعض لواءاتها المدرعة على فرق المشاة، بالإضافة إلى ٢ لواء مدرع مستقل، كما سحب لواءً مدرعًا في الفرقة ٢١ مدرعة لنفس الغرض.

علمًا بأن الفرقة في تنظيم قواتنا المسلحة هي وحدة القتال الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها في شتى العمليات، خاصة في مسارح العمليات المفتوحة، مثل عمليات الأراضي الصحراوية ذات المواجهات الكبيرة.

وللتأكيد على صحة هذا التنظيم فإن العدو عندما قام بهجومه المضاد ضد قواتنا التي عبرت بنجاح قناة السويس، جمع لواءاته في شكل مجموعات قتال، كل مجموعة في يد قائد واحد لا تختلف في تنظيمها وتسليحها عن تنظيم وتسليح الفرقة المصرية.

ثالثًا: أمثلة عن تفتت وتوزيع الاحتياطيات

ولكي أوضح مدى التفتت والتوزيع الذي أصاب التشكيلات الاحتياطية واحتياطي القيادة العامة، أذكر بالتفصيل أمثلة للتشكيلات التالية:

١ ـ الفرقة ٣ مشاة ميكانيكي

كانت في احتياطي القيادة العامة بالمنطقة المركزية بالقاهرة عند بدء التخطيط لمعارك أكتوبر ١٩٧٣.

أ) سحب منها لواء ١٠ مشاة ميكانيكي أثناء عملية التجميع لمعركة العبور بناء على رغبة قائد الجيش الثاني أثناء عملية تنظيم التعاون للمعركة في سبتمبر ١٩٧٣، لتكون احتياطي الجيش الثاني في القنطرة غرب، ووافق الرئيس السادات فورًا على رأي قائد الجيش الثاني، وكان الرئيس السادات يرأس هذه الجلسة.

ب) انتزع لواء ٢٣ مدرع من الفرقة ٣ مشاة ميكانيكي يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣، وتحرك إلى منطقة تقاطع عثمان في قطاع الجيش الثاني جنوب ترعة الإسماعيلية.

ج) بقيت قيادة الفرقة ٣ مشاة ميكانيكي ومعها لواء مشاة ميكانيكي في المنطقة المركزية، إلى أن صدرت لها الأوامر بالتحرك إلى قطاع الجيش الثالث.

٢ ـ الفرقة ٢٣ مشاة ميكانيكي

كانت متمركزة في احتياطي القيادة العامة في القاهرة، ثم تحركت إلى منطقة تجمع في كيمان النهدين شمال ترعة الإسماعيلية.

أ) سحب منها لواء ٢٤ مدرع أثناء عملية التجميع للعبور يوم ٦ أكتوبر لتكون احتياطي قائد الجيش الثاني شرق قناة السويس، وعبرت مع الفرقة ٢ مشاة في قطاعها.

ب) كلف لواء ١١٨ مشاة ميكانيكي بالدفاع عن منطقة الإسماعيلية ومركز قيادة

الجيش الثاني المتقدم، وسحبت منه كتيبة مشاة ميكانيكي مدعمة للعبور في قطاع الفرقة ٢ مشاة شرقًا لتأمين المنطقة خلف الفرقة ٢ مشاة شرق القناة.

ج) صدرت الأوامر ليلة ١٣-١٤ أكتوبر إلى لواء ١١٦ مشاة ميكانيكي بالتحرك إلى منطقة عثمان أحمد عثمان جنوب الترعة لسد الفراغ الناشئ عن دفع الفرقة ٢١ مدرعة شرقًا، ثم صدرت له الأوامر صباح يوم ١٦/ ١٠ بالتعامل مع قوات العدو التي عبرت عند الدفرسوار.

٣ ـ الفرقة ٦ مشاة ميكانيكي

كانت تتمركز في احتياطي القيادة العامة في القاهرة.

وضعت الفرقة كاحتياطي تعبوي للجيش الثالث وتمركزت في بئر عديب.

أ) انتزع لواء ٢٢ مدرع من الفرقة وألحق على فرقة ١٩ مشاة للعمل في تعاون وثيق مع المشاة. عبر القناة ليلة ٨-٩ أكتوبر.

ب) ترك اللواء ١١٣ مشاة ميكانيكي من نفس الفرقة دفاعاته الميدانية في بئر عديب إلى لواء مشاة مغربي، وتحرك إلى منطقة ١٠٩ طريق السويس حيث مقر قيادة الفرقة ٦ مشاة ميكانيكي، حيث تم تفتيت اللواء إلى كتائب كالآتي:

ـ كتيبة مشاة ميكانيكي من اللواء كلفت بصد هجوم العدو المدرع، وأخذت مواقع دفاعية من القناة غربًا حتى جبل جنيفة. واستشهد قائدها وضباطها جميعًا.

ـ كتيبة مدرعة اللواء عدا سرية اشتركت في عملية الهجوم شرقًا يوم ١٤/ ١٠ مع لواء ٣ مدرع من الفرقة ٤ مدرعة.

ـ كتيبة مشاة ميكانيكي مدعمة بسرية دبابات كلفت بصد تقدم العدو في وادي جاموس يوم ١٩/ ١٠.

٤ ـ الفرقة ٢١ مدرعة

الفرقة ٢١ مدرعة ضمن تجميع الجيش الثاني كاحتياطي تعبوي مقرها وصلة عثمان.

أ) انتزع لواء ١٤ مدرع للانضمام إلى قطاع الفرقة ١٦ مشاة شرق القناة ليلة ٦-٧ أكتوبر مهمة تنسيق التعاون مع المشاة.

ب) كلف لواء ١ مدرع من الفرقة ٢١ مدرعة بالانضمام إلى لواء ١٤ مدرع للقيام بعمليات الهجوم شرقًا يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣.

ج) لواء ١٨ مشاة ميكانيكي من نفس الفرقة احتل مصاطب على الضفة الغربية جنوب الإسماعيلية، ثم عبر القناة فجر ١٤/ ١٠ للعمل كنسق ثان للفرقة ٢١ مدرعة في عمليات الهجوم يوم ١٤/ ١٠.

د) أعيدت الفرقة ٢١ مدرعة إلى وصلة تقاطع عثمان اعتبارًا من ٢١/ ١٠/ ١٩٧٣، بعد خسائر كبيرة للفرقة خلال معارك أيام ١٤ و١٥ و١٦/ ١٠/ ١٩٧٣.

٥ ـ الفرقة ٤ مدرعة

الفرقة الرابعة المدرعة ضمن تجميع الجيش الثالث الميداني واحتياطي تعبوي غرب القناة منطقة الجوف.

أ) كلف لواء ٣ مدرع في الفرقة للقيام بعمليات الهجوم شرقًا يوم ١٤/ ١٠ في اتجاه ممر متلا ـ عبر القناة ليلة ١٢-١٣ أكتوبر، وفشل هجوم اللواء وعاد إلى رأس كوبري الفرقة ١٩ مشاة.

ب) كلف قائد الفرقة ٤ مدرعة بالتحرك وقيادته ولواء مدرع وعناصر من الفرقة إلى وصلة عثمان يوم ١٨/ ١٠ بهدف حماية النطاق التعبوي لقطاع الجيشين الثاني والثالث معًا، وهي المهمة التي كانت تشغلها الفرقتان المدرعتان ٢١ و٤ قبل توزيعهما وتفتيتهما.

ج) أعيد تجميع الفرقة ٤ مدرعة مرة أخرى في منطقة الجوف اعتبارًا من ليلة ١٩ أكتوبر.

٦ ـ تداعيات هذا التوزيع

وكان توزيع ٥ لواءات مدرعة من صلب تنظيم الفرق الميكانيكية والمدرعة وإضافتها تحت قيادة فرق المشاة الخمس وقيامها بمهام مشابهة لمهام دبابات المشاة ضمن تنظيم فرق المشاة فيه تبذير واستهلاك دون مبرر في عملية اقتحام المانع المائي، وإنشاء رؤوس كباري على الشاطئ الشرقي للقناة؛ إذ إنها عملية تعتمد أساسًا على عناصر المشاة والمدفعية المضادة للدبابات والمهندسين. وإن فرقة المشاة بها ٤ كتائب دبابات؛ أي أكثر من ١٠٠ دبابة ضمن تنظيمها العضوي، يمكنها القيام بالتعاون مع وحدات المدفعية المضادة للدبابات طويلة المدى لصد وتدمير أي عملية هجوم مضاد من العدو، بالإضافة إلى أن هذا التوزيع للواءات

المدرعة قد تم لصالح فرق المشاة لدواع نفسية فقط، دون الحاجة إلى الاستخدام، وفي الوقت نفسه سبب إضعافًا ملموسًا في قدرة الاحتياطيات التعبوية المكلفة بحماية النطاق التعبوي للجيشين الثاني والثالث غرب القناة.

من المبادئ المسلم بها في قوانين استخدام القوات في الميدان بالنسبة لأمن القوات في أي مرحلة من مراحل العمليات، أن القوات الاحتياطية بأنواعها المختلفة تعبوية أو إستراتيجية أو قيادة عامة، تعتبر صمام الأمان لسلامة وتأمين القوات في مسرح العمليات ضد التطورات غير المتوقعة من العدو في المعركة.

وإن غياب هذه الاحتياطيات أو التقليل من قدراتها يؤثر على توازن القوات وأمنها، ويعطي العدو فرصة للحصول على نصر نظير أخطاء وقع فيها القائد العام.

وكانت إسرائيل قد تمكنت من معرفة خلو النطاق التعبوي للجيش الثالث غرب القناة من القوات المدرعة ظهر يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣ عندما مرت طائرتا استطلاع أمريكيتان من طراز «SR-71A» على ارتفاع عالٍ جدًّا بعمليات استطلاع فوق منطقة قناة السويس، وأبلغت إسرائيل بهذه المعلومات الحيوية كما قامت باستطلاع جوي آخر بنفس الطريقة يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٧٣.

وإزاء هذه المعلومات قررت القيادة الإسرائيلية تنفيذ خطة الغزالة ليلة ١٥-١٦ أكتوبر ١٩٧٣ بعبور القناة عند الدفرسوار وإحداث الثغرة، وتمكنت من نقل المعركة غرب القناة، وإصابة شبكة الصواريخ سام وتهديد سلامة القوات المسلحة الموجودة شرق القناة، كما سوف أوضحه في فصول تالية.

رابعًا: انتزاع وحدات المدفعية المضادة للدبابات المالوتكا

تمادى قادة فرق المشاة المكلفة بعملية العبور في طلباتهم الإضافية من القائد العام وطالبوه بانتزاع كتائب المدفعية المضادة للدبابات الصاروخية الموجهة المالوتكا من وحداتها الأصلية في النسق الثاني التعبوي، ومن وحدات احتياطي القيادة العامة التي لن تشارك في عمليات العبور وإلحاقها على فرقهم، علمًا بأن كل فرقة مشاة بها أسلحتها المضادة للدبابات المالوتكا وغيرها من «الآر بي جي» القصير بالإضافة إلى المدفعية المضادة للدبابات الخفيفة وطويلة المدى.

تجاوب القائد العام مع طلباتهم وانتزع وحدات المدفعية المضادة للدبابات المالوتكا من تشكيلاتها الأصلية ووزعها على فرق المشاة.

وبعد نجاح فرق المشاة في مهمتها بعبور القناة وإنشاء رؤوس كباري ٨-١٠كم، كان من العسير إعادة الوحدات الإضافية التي دعمت بها فرق المشاة، وهي لواء مدرع لكل فرقة وأسلحة مضادة للدبابات المالوتكا وإعادتها إلى وحداتها الأصلية، وذلك لرفض قادة الفرق إعادتها خوفًا من هجمات العدو المضادة.

وعندما أدرك رئيس الأركان الفريق سعد الدين الشاذلي خطورة الموقف العسكري غرب القناة بعد ثغرة الدفرسوار، طلب عودة بعض اللواءات المدرعة ووحدات المدفعية المضادة للدبابات المالوتكا، ولكن الرئيس السادات مؤيدًا من القائد العام رفض طلب رئيس الأركان وأصر على عدم عودة أي جندي أو أي سلاح من الشرق إلى غرب القناة.

نشأ عن هذا الرفض أن تعرضت جميع الوحدات المقاتلة الموجودة غرب القناة التي انتزعت منها كتائبها المضادة للدبابات لهجمات مدرعات العدو التي عبرت القناة دون أن تتمكن من التصدي لها أو تدميرها، لعدم وجود سلاحها المناسب المؤثر لديها، والذي انتزع منها من قبل، وأصبحت هذه الوحدات المقاتلة عاجزة عن الدفاع عن أنفسها، وخسرت عددًا كبيرًا من أفرادها في كل معارك الضفة الغربية للقناة، واكتسب العدو خلال أيام قليلة من ١٧/ ١٠ حتى ٢٣/ ١٠ أكثر من ١٢٠٠كم مربع من الضفة الغربية بسبب ضعف المقاومة الناتج عن غياب الدروع والأسلحة المضادة للدبابات المالوتكا، وهما سلاحان مؤثران أخطأ القائد العام وانتزعهما من تشكيلاتهما الأصلية ووزعهما على فرق المشاة الخمس التي قامت بالعبور، ولم يصدر تعليماته بإعادتهما لوحداتهما الأصلية بعد نجاح العبور.

نتائج تفتيت وتوزيع الاحتياطيات على سير العمليات

ـ إن الفرق الثلاث الميكانيكية ٣ و٦ و٢٣ لم تعمل في معارك أكتوبر ١٩٧٣ كوحدات مقاتلة متكاملة.

- إن قيادات الفرق الثلاث المشاة الميكانيكية ٣ و٦ و٢٣ لم تشترك في القتال في معارك أكتوبر ١٩٧٣.
- إن القائد العام قد أغفل المبادئ التكتيكية والتعبوية الأساسية في أسلوب استخدام الاحتياطيات التعبوية على مستوى الجيوش الميدانية بسبب تفتيته وتوزيعه وحداتها وأسلحتها المضادة للدبابات على فرق المشاة التي قامت بالعبور.
- كان لتدخل القيادة السياسية في توزيع التشكيلات الميدانية لأغراض العملية الهجومية[أ]، كذا في سير العمليات أثره الضار على نتائج المعركة، وهذا يؤكد ضرورة تحديد العلاقات والمسؤوليات والارتباط بين القيادة السياسية والإستراتيجية العسكرية؛ إذ إنهما تكملان بعضهما ولا يمكن تطبيق السياسة بمعزل عن الإستراتيجية والتزاماتها.

ومن هذه النتائج والتحليل العلمي لأول تطبيق ميداني بعد إعادة تنظيم قواتنا المسلحة على نظام «الفرق» كتشكيل ميداني يعتمد عليه، وتعمُّد الإخلال به قبل بداية عمليات أكتوبر ١٩٧٣، ما يجعلنا ونحن نعيد على أنفسنا أحداث وتطورات المعركة لا نتعجب للنتيجة التي وصلت إليها هذه المعارك في أكتوبر ١٩٧٣.

وجاءت مناسبة عابرة قابلتُ فيها المشير أحمد إسماعيل علي بعد انتهاء معارك أكتوبر ١٩٧٣ بسنة تقريبًا، وسألته عن سبب تفتيته للاحتياطي التعبوي منذ بداية العمليات، وعن سبب دفع الاحتياطيات الباقية غير القادرة على الهجوم إلى الشرق، وتعرض أمن القوات المسلحة في مسرح عمليات جبهة السويس لخطر تهديد العدو باختراقها، وخلو النطاق التعبوي للجيشين الثاني والثالث غرب القناة من أي دروع.

رد المشير أحمد إسماعيل علي على السؤال الأول: «إن قادة فرق المشاة كانوا مترددين في قبول اقتحام قناة السويس بفرقهم المشاة، و«ضغطوا» طالبين دعمهم بلواءات مدرعة من الاحتياطيات، كذا دعمهم إضافيًّا بكتائب المالوتكا المضادة

(أ) كان الرئيس السادات قد أمر بانتزاع لواء ١٠ مشاة ميكانيكي من الفرقة ٣ مشاة ميكانيكي احتياطي قيادة عامة بالقاهرة، وإلحاقه احتياطي تعبوي غرب القنطرة.

للدبابات، وإنني قبلت ذلك تحت ضغط منهم؛ إذ إن معركة اقتحام المانع المائي كانت هي الأساس الذي نعتمد عليه في تحرير سيناء».

أما رده على السؤال الثاني فاقتصر على قوله: «إنه قرار سياسي صدر من الرئيس السادات»؛ أي أنه يحمل مسؤولية الخطأ الذي ترتب على تنفيذ هذا القرار والمعارك الإضافية الفاشلة على الرئيس.

الفصل الخامس

معركة العبور

معركة العبور هي قمة الأعمال الميدانية التي حدثت في معارك أكتوبر ١٩٧٣ والتي استغرقت ٤٨ ساعة فقط، نجحت فيها قواتنا نجاحًا باهرًا بأقل جهد ممكن وبأقل خسائر أيضًا. إن السهولة واليسر في معركة العبور لم يكونا متوقعين لأحد، حتى إن القائد العام نفسه قال بعد نجاحها مباشرة: «إنني تصورت أننا نجري بيانًا عمليًا في وقت السلم».

إن خطوات وإجراءات معركة العبور لم تكن خافية بتفصيلاتها ومشاكلها عليَّ؛ إذ إنني كنت أشجع الوحدات الصغيرة والأفراد المقاتلين على العبور منذ عام ١٩٦٨، وإن أوضاع القوات المصرية وأهدافها منذ ذلك التاريخ لم تتغير. (المرفق ٦ كروكي يبين أوضاع التشكيلات الميدانية خلال سنوات الإعداد لمعركة التحرير).

خطة العدو الدفاعية

قسم العدو جبهة قناة السويس إلى ثلاثة قطاعات رئيسية تشمل ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- القطاع الشمالي ويدافع عن الاتجاه القنطرة-العريش.
- القطاع الأوسط ويدافع عن الاتجاه الإسماعيلية-أبو عجيلة.
- القطاع الجنوبي ويدافع عن الاتجاه السويس-الممرات متلا والجدي.

يتم الدفاع على شكل نسقين واحتياطي:

- النسق الأول: خط بارليف، ويحتله لواء مشاة احتياط قوامه ٥٠٠ فرد تقريبًا

داخل ١٦ موقعًا حصينًا بينها فواصل مجهزة بمرابض (بمصاطب) نيران الدبابات بمعدل مربض كل ١٠٠ متر.

- النسق الثاني: على مسافة بين ٥ و٨ كيلومترات شرق القناة، وتحتله ثلاث كتائب دبابات، كتيبة في كل قطاع قوامها جميعًا ١٢٠ دبابة، يدعمها ٧ كتائب مدفعية ميدان.

- الاحتياط: يتكون من ثلاثة ألوية عدا ثلاث كتائب دبابات على مسافة ٢٥-٣٠ كيلومترًا من النسق الأول قوامها ٢٤٠ دبابة، أي في منطقة المضايق الجبلية.

عند رفع درجات الاستعداد يندفع النسق الثاني لدعم النسق الأول ويحتل الاحتياطي مكان النسق الثاني في مرابض مجهزة؛ أي تنضم الـ١٢٠ دبابة إلى مواقع خط بارليف، إما داخل المواقع الحصينة فيها أو في الفواصل المجهزة بينها.

رفع العدو الإسرائيلي شرق القناة درجة استعداد قواته قبل ساعات من بدء هجوم قواتنا، إلا أن القوات الإسرائيلية لم تنفذ الخطة الدفاعية المنصوص عليها كتعليمات مستديمة، سوى بتحرك بعض الدبابات إلى مصاطبها في القطاع الشمالي في مواجهة الجيش الثاني، وهو موضوع لافت لنظر أي باحث، ولكنه ينضم إلى جملة الإجراءات الأخرى التي اتهمت فيها القيادة الإسرائيلية بالتقاعس لمواجهة الضربة المصرية قبل وبعد حدوثها مباشرة، خاصة أنها علمت بنية الهجوم المصري-السوري يوم ٢٨/ ٩/ ١٩٧٣[أ].

تحضيرات معركة العبور

تنفيذًا لخطة العبور قامت جماعات من الصاعقة وأفراد من المهندسين بغلق فتحات مواسير قاذفات اللهب تحت الماء ليلة ٥-٦ أكتوبر، ومن قبيل التأكيد اندفعت بعض جماعات الصاعقة قبل بدء الاقتحام مباشرة بالسباحة تحت سطح

(أ) جمع رئيس المخابرات الإسرائيلية في مكتبه يوم ٢٨/ ٩/ ١٩٧٣ كلاً من «موشى دايان» و«دافيد العازر» وأخطرهم أن مصر وسوريا قررتا شن الهجوم، كما اعترفت «جولدا مائير» للصحفيين: «إننا كنا على علم تام بالاستعدادات العربية». كما أكد حافظ الأسد بنفسه أن إسرائيل لم تفاجأ بالحرب بقوله: «إن الهجوم العربي لم يكن مباغتًا للعدو».

القناة للتأكد من غلق هذه المواسير، وكانت بداية موفقة لدرء أكبر خطورة تحبط اقتحام قناة السويس.

وكان أسلوب إسرائيل في استخدام هذه القواذف قد أعد منذ عام ١٩٧٠، وتمت تجربته بعيدًا عن أعين قواتنا في بحيرة البردويل في آخر فبراير ١٩٧١ ونجح نجاحًا باهرًا، وكانت القذفة الواحدة مشتعلة ٣٠-٤٠ دقيقة بدرجة حرارة تصل إلى ٧٠٠ درجة مئوية، ولهيبها يصل إلى ارتفاع ٤ أقدام، كان ذلك مؤثرًا جدًّا من الناحية المعنوية ضد المقاتلين الذين يحاولون اقتحام قناة السويس.

وكانت إسرائيل قد حددت قناة السويس كفاصل جغرافي يمنع عبوره بواسطة المصريين، وعلى ذلك أصبح أسلوب استخدام مواسير اللهب تحت الماء، كذا مرابض نيران الدبابات على الساتر الترابي شرق القناة، وخطة نيران الأسلحة الصغيرة من نقاط خط بارليف الحصينة والمسيطرة على قواتنا بالنظر والنيران على سطح مياه القناة، هي الوسائل الكفيلة لحرمان قواتنا من العبور.

مع بداية اقتحام قناة السويس سعت ١٤٢٠ يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ دفعت لواءات النسق الأول جماعات من رجال الصاعقة لاحتلال مرابض نيران دبابات العدو على الساتر الترابي شرق القناة، وذلك لحرمان دبابات العدو من احتلالها، ووضعت بعض ألغام في طرق الاقتراب إليها.

اقتحام قناة السويس

١ ـ كان عبور ٢٠٠ طائرة مقاتلة-قاذفة قناة السويس سعت ١٤٠٠ على ارتفاع منخفض جدًّا هي علامة بدء اقتحام قواتنا، وقامت بتوجيه ضربة ابتدائية مفاجئة على مواقع العدو الحيوية وأهدافه **في العمق التعبوي في سيناء حتى مسافة ١٠٠ كم، واعتبرت هذه المسافة دليلًا على قدرة قواتنا الجوية في مساهمتها وإمكانية معاونتها لهجوم قواتنا في سيناء**، ولو أن نتائج هذه الضربة لم تعرف تفصيليًّا إذ لم يتم استطلاع جوي سريع في أعقابها لمعرفة تفصيلات وتأثير الضربة الأولى على العدو. وقد خسرنا في هذه الطلعة طائرة واحدة مقاتلة-قاذفة حسب نص البيان الأول الصادر عن قيادة القوات

المسلحة يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣، وكان من المخطط قيام القوات الجوية بضربة أخرى قبل حلول الظلام إلا أن القيادة العامة خشيت من استعداد الطيران الإسرائيلي لمواجهتها بعد إنذاره بالهجوم الجوي الأول وأمرت بإلغائها، ويعتبر هذا الحدث بداية سيئة لقواتنا الجوية التي عاصرتها تقتحم وتقاتل العدو بالمواجهة، وبعد إنذاره علنًا في الأشهر الأخيرة من حرب الاستنزاف.

٢ ـ سعت ١٤٠٥ بدأت مدفعيتنا تصب قذائفها على النقط الحصينة في خط بارليف في تمهيد نيراني بعدد ٢٠٠٠ مدفع وهاون ولمدة ٥٣ دقيقة.

٣ ـ نجح اللواء البرمائي ١٣٠ من كتيبتين في عبور البحيرات المرة من طرفها الجنوبي بقوة ٢٠ دبابة «ت ٧٦» و«ت٨٠» مركبة توباز. كما عبرت كتيبة ميكانيكية بالناقلات «B.M.P.» جنوب بحيرة التمساح.

٤ ـ سعت ١٤٢٠ بدأت الموجات الأولى من المشاة التجديف تجاه الشاطئ الشرقي (الموجة حوالي ٤٠٠٠ رجل، ٧٢٠ قاربًا مطاطيًّا)، ووصلت إلى الشاطئ الشرقي للقناة سعت ١٤٣٠ واحتلت الساتر الترابي، وكان الفاصل بين اللواءات المهاجمة ٨٠٠ متر، والفاصل بين الفرق ١٥ كيلومترًا، وكان ترتيب فرق المشاة من الشمال إلى الجنوب مثل أوضاع فرق المشاة في الدفاع غرب قناة السويس منذ ١٩٦٨ كالآتي:

أ) الجيش الثاني ـ القطاعان الشمالي والأوسط ـ قوات بورسعيد (لواء ٣٠ ولواء ١٣٥ مشاة مستقل) ـ فرقة ١٨ مشاة ـ فرقة ٢٠ مشاة، ثم فرقة ١٦ مشاة.

ب) الجيش الثالث ـ القطاع الجنوبي ـ لواء ١٣٠ برمائي ـ الجزء الجنوبي من البحيرات المرة ـ الفرقة ٧ مشاة ـ الفرقة ١٩ مشاة.

وكان الفاصل الجغرافي بين الجيشين هو ٤٧ كيلومترًا تقريبًا. (المرفق ٧ كروكي يبين أوضاع تشكيلات الجيشين الثاني والثالث بعد نجاح عملية العبور).

وعبرت الموجة الثانية من المشاة حوالي سعت ١٤٤٥، وتلتها الموجات الأخرى بمعدل حوالي ١٥ دقيقة بين كل موجة وأخرى، وبانتهاء الموجة الرابعة كانت قد عبرت ٢٠ كتيبة مشاة قوامها ٨٠٠ ضابط و١٣٥٠٠ مقاتل ومعهم الأسلحة التي يستطيعون حملها أو جرها. ومع استمرار وصول الموجات المتتالية أخذ العبء

الرئيسي للمعركة ينتقل إلى وحدات المشاة التي نجحت في العبور، وحتى سعت ١٦٣٠ يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣، تم عبور ٨ موجات من المشاة، كونت ٥ رؤوس كباري فرق على الجانب الشرقي، كل منها قاعدته من ٦-٨ كيلومترات وعمق حوالي ٢ كيلومتر، تحتلها ٣٠ كتيبة مشاة (١٥٠٠ ضابط، ٢٢٠٠٠ مقاتل)، وتمكنت بعض عناصر المشاة من مهاجمة بعض نقط بارليف وسقطت في يد قواتنا.

وحتى سعت ١٧٢٠ أصبح لقواتنا على الشاطئ الآخر ٤٥ كتيبة، قوامها حوالي ٢٠٠٠ ضابط و٣٠٠٠٠ مقاتل. وزاد عمق رؤوس الكباري إلى ٣-٤ كيلومترات، ووصل العمق إلى ٥ كيلومترات.

٥ ـ سعت ١٤٣٠ بدأت عناصر المهندسين بالعمل في فتح الثغرات في الساتر الترابي باستخدام أجهزة المياه (٧٠ فصيلة معها ٣٥٠ مضخة مياه).

سعت ١٨٣٠ تمكنت وحدات المهندسين من فتح أول ثغرة في الساتر الترابي؛ أي بعد أربع ساعات من عبور الموجة الأولى من المشاة.

وبحلول الظلام سعت ٢٠٣٠ كان قد أصبح لنا ٣١ معدية تعمل بين الشاطئين الشرقي والغربي، وتم أيضًا بناء أول كوبري ثقيل على القناة.

سعت ٢٢٣٠ يوم ٦ أكتوبر أتم المهندسون الأعمال الهندسية التالية:

أ) فتح ٦٠ ثغرة في الساتر الترابي.

ب) إتمام تركيب ٧ كباري ثقيلة.

ج) إتمام بناء ٤ كباري خفيفة هيكلية.

د) إتمام بناء وتشغيل ٣١ معدية.

وحتى صباح يوم ١٠/٧ كان قد تم تركيب ٤ كباري ثقيلة أخرى وبذا تخصص ٢ كوبري لكل فرقة.

٦ ـ سعت ١٥٠٠ بدأ هجوم العدو الجوي على قواتنا مركزًا هجومه على المعابر الرئيسية، ولكنه فوجئ بكثافة نيران أسلحة الدفاع الجوي الكثيفة، كذا أنواع الأسلحة والصواريخ المتعددة، ودمر للعدو في أول يوم ١٣ طائرة مقاتلة. واستمر في هجماته ليلًا وبتركيز وكثافة وتحمل تدمير عدد كبير من طائراته، حتى إن قيادته أصدرت أمرًا لجميع الطيارين بعدم الاقتراب من القناة ١٥ -

٢٠ كيلومترًا شرقًا، وذلك خوفًا من زيادة خسائر الطيران الإسرائيلي، وكان ذلك بفعل دقة وكثافة شبكة الدفاع الجوي غرب القناة.

عمليات قطاع بورسعيد

١ ـ قام لواء ٣٠ مشاة مستقل مدعمًا بالكتيبة ٢٠٣ صاعقة بعملية خاطفة ضد نقاط العدو الحصينة شرق قناة السويس، في نفس توقيت العبور يوم ٦/ ١٠، وهي:

أ) نقطة قوية عند علامة «كم ١٠» شرق القناة.

ب) نقطة قوية عند علامة «كم ١٩» شرق القناة، وهي أول نقطة تسقط في خط بارليف، كما تم إسقاط طائرة ميراج للعدو بواسطة صاروخ سام ٧.

ج) نقطة قوية عند تقاطع طريق رمانة شرق القناة.

واتبعت الكتيبة وعناصر الدعم أسلوب الاقتناص وعمليات كمائن ضد العدو المتمركز في النقاط الثلاث المذكورة، ونجح اللواء في عدة ساعات قليلة في القضاء على مقاومة العدو بعد أن دمر له ١٠ دبابات و٦٠ قتيلًا وأسر ٢٦ فردًا.

٢ ـ قام لواء ١٣٥ مشاة مستقل يوم ٦/ ١٠ بهجوم على حصن بورفؤاد بعد قذفه جوًّا من طائرات الـ٢٨ قاذف خفيف وتمهيد نيراني ومعاونة سَرية صاعقة مستخدمة اتجاهين: بري على الشريط الضيق، وإبرار بحري، ولكن الهجوم فشل. عاود اللواء هجومه ثانية يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٧٣ بمعاونة كتيبة ١٠٣ صاعقة مجموعة ١٣٩ ومساندة ٢ طائرة سوخوي سقطت إحداهما بأسلحة العدو، وفشلت المحاولة الثانية بعد أن تمكنت العناصر الأمامية من دخول الموقع.

وظل هذا الموقع من ضمن مواقع بارليف قائمًا في يد العدو لحين انتهاء المعركة.

عمليات لواء ١٣٠ مشاة ميكانيكي البرمائي

١ ـ كلفت الكتيبة ٦٠٢ (لواء ١٣٠ مشاة ميكانيكي برمائي) بالاستيلاء على مدخل مضيق الجدي من الغرب، والعمل على تعطيل وصول قوات العدو التعبوية من وسط سيناء صباح يوم ٧/ ١٠. عبرت الكتيبة بعناصرها البرمائية عبر البحيرة المرة الصغرى يوم ٦/ ١٠، واتجهت إلى هدفها، ولم يكن لديها

المعلومات الكافية عن قوة وأوضاع العدو في المنطقة ليلًا، ولم يقدم لها أي معونة جوية أو دعم مدفعية، وكانت مسؤولية القيادة والسيطرة عائمة بين القيادة العامة وبين قيادة الجيش الثالث والفرقة ٧ مشاة. وفشلت الكتيبة في قتالها الليلي مع العدو بقوة كتيبة مدرعة وخسرت معظم معداتها، وارتد ما تبقى إلى مواقع قواتنا شرق القناة.

٢ ـ كلفت الكتيبة ٦٠٣ (لواء ١٣٠ مشاة ميكانيكي برمائي) بالاستيلاء على مدخل مضيق متلا من الغرب والعمل على تعطيل وصول قوات العدو التعبوية من وسط سيناء صباح يوم ١٧/ ١٠. عبرت الكتيبة بعناصرها البرمائية عبر البحيرة بعد الكتيبة ٦٠٢ وتقدمت في اتجاه هدفها، إلا أن تعليمات صدرت بإيقاف هذه المهمة عقب معرفة النتائج التي وصلت إليها الكتيبة ٦٠٢ قبل ذلك. ثم كلفت الكتيبة يوم ٩/ ١٠ باحتلال حصن كبريت الخالي من العدو، حيث انضمت إليها قيادة اللواء ١٣٠ برمائي.

عمليات الصاعقة

شملت خطة العبور الكبرى لقناة السويس يوم ٦/ ١٠ قيام بعض وحدات من الصاعقة بتأمين عملية العبور وحصار أرض العمليات من التدخل السريع لقوات العدو التعبوية من العمق، بإبرار وحدات صاعقة لعمل كمائن في مناطق حساسة تحقق هدف التخطيط وهي:

أولًا: عملية كمائن تل فرما يوم ٦/ ١٠

تم إبرار سرية صاعقة من المجموعة ١٣٦ (٣ ضباط، ١٢٠ جنديًا) بطائرة هليكوبتر إلى تل فرما غرب رمانة في القطاع الشمالي، بهدف تعطيل تقدم القوات المدرعة المعادية المنتظر وصولها في اليوم التالي إلى قناة السويس. نجحت السرية عدة ساعات، ولكن عدم تكافؤ القوى بالإضافة إلى السيطرة الجوية أفشلت العملية واستشهد جميع أفرادها.

ثانيًا: عملية ممر الجدي

تم إبرار جوي بقوة كتيبة صاعقة من المجموعة ١٣٩ شرق ممر الجدي مساء

يوم ٦/ ١٠ بهدف تعطيل تقدم العدو عبر الممر. فُقد الاتصال بالقوة ولم تُعرف نتائج العملية.

ثالثًا: عملية ممر سدر

تم إبرار جوي بقوة كتيبة ١٤٣ صاعقة من المجموعة ١٤٥ بواسطة ١٢ طائرة هليكوبتر على ممر سدر. تمكن العدو من إسقاط ٤ طائرات ونجح باقي الأفراد في عمل الكمائن شرق وغرب الممر، ونجحوا في حرمان العدو من استخدام الممر ١٦ يومًا، ثم ارتدت القوة إلى رأس كوبري الفرقة ١٩ مشاة سيرًا على الأقدام ٦٠ كيلومترًا.

رابعًا: أسباب الفشل

إن فشل كمائن الصاعقة واستشهاد أعداد كبيرة من أفرادها فضلًا عن تدمير عدد كبير من طائرات الهليكوبتر دون مبرر، يرجع إلى سوء التخطيط لهذه العمليات. فقد نصت قوانين الحرب في أسلوب استخدام القوات الخاصة أن القوة التي تكلف بمهمة خاصة ـ مثل عمليات الكمائن المذكورة ـ يجب أن تلحقها القوة الأساسية بعد ٤٨ ساعة أو ٧٢ ساعة على الأكثر، وهي المدة التي يمكن للفرد المقاتل أو مجموعة الأفراد أن يعتمدوا فيها على أنفسهم في المعيشة ذاتيًا. وإن تخطيط عبور قناة السويس لا يستهدف إطلاقًا وصول القوات المهاجمة إلى شرق المضايق بعد ٤٨ ساعة أو ٧٢ ساعة. معنى ذلك أن المخطط ترك أفراد كتائب وسرايا الصاعقة إلى حظهم العسر منذ البداية.

إن استخدام أعداد كبيرة من وحدات الصاعقة في كمائن بعيدة عن القوات الأساسية ربما تنجح لعدة ساعات ولكنها لا يمكنها الاستمرار لإنجاز مهامها، وزادت الكارثة أكثر عن مصير هذه الوحدات عندما نفذت عملية الإبرار الجوي مستخدمة طائرات الهليكوبتر دون حماية جوية من المقاتلات الليلية.

نتائج العمليات صباح يوم ١٠/٧

حتى الساعة ٨٠٠ صباح الأحد ٧ أكتوبر ١٩٧٣ كانت قواتنا قد حققت نجاحًا حاسمًا في معركة القناة وحطمت نقاط خط بارليف القوية في ١٨ ساعة، عدا

نقطة قوية في أقصى القطاع الشمالي (شرق بورفؤاد) ونقطة أخرى قوية أقصى الجنوب في منطقة بورتوفيق، وتمكنت الجيوش من إدماج رؤوس كباري فرق المشاة في رأس كوبري واحد يضم قوات كل من الجيشين الثاني والثالث. وكان رأس كوبري الجيش الثاني يمتد من القنطرة شمالًا حتى الدفرسوار جنوبًا بعمق حوالي ١٠ كيلومترات.

وكان رأس كوبري الجيش الثالث يمتد من البحيرات المرة شمالًا إلى بورتوفيق جنوبًا بعمق ١٠ كيلومترات. وتوجد ثغرة كبيرة بين الجيشين تصل إلى ٤٧ كيلومترًا وهي تقريبًا تشكل حدود البحيرات المرة من الناحية الشرقية.

وكان حجم تسليحنا الذي استقر في مواقعه الدفاعية في رؤوس كباري الجيشين الثاني والثالث شرق قناة السويس هو:

- ٢٠٠ دبابة «ت ٦٢» مجهزة بمدفع ١١٥مم.
- ٥٠٠ دبابة «ت ٥٤» و«ت ٥٥» مجهزة بمدفع ١٠٠مم.
- ٢٨٠ دبابة «ت ٣٤» مجهزة بمدفع ٨٥مم.
- ٢٠ دبابة «ت ٧٦» مجهزة بمدفع ٧٦مم.

هجوم العدو المضاد

عقب اقتحام قواتنا قناة السويس سعت ١٤٢٠ يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ أسرعت قوات النسق الثاني للعدو والتي تتكون من ثلاث كتائب مدرعة (١٢٠ دبابة) بالهجوم السريع على قواتنا شرق القناة صباح يوم ٧/ ١٠. وكانت قوات العدو تتمركز على مسافة ٥-٨ كيلومترات من الشاطئ الشرقي للقناة، واعتمدت القوات الإسرائيلية في هجومها السريع على أسلوب الحرب النفسية الذي اتبعته القوات الإسرائيلية في معركة يونيو ١٩٦٧، وهو الاندفاع بأي قوات مدرعة حتى لو كانت صغيرة (سرايا مدرعة) بقوة معتمدة على خفة حركتها وعلى مدى تأثير مدافعها بهدف إرباك قواتنا وزعزعتها. وخاب ظن العدو هذه المرة؛ إذ إنه لم يدرك أن الجندي المصري قد اختبر أساليب العدو من خلال المواجهة اليومية خلال حرب الاستنزاف، ووجه إلى دبابات العدو سيلًا من القذائف المضادة للدبابات

بأنواعها المختلفة القصيرة والطويلة والصاروخية، كما وجد اختلافًا كبيرًا في المقاتل المصري وراء هذا السلاح. وفشلت جميع الهجمات المضادة المحلية السريعة التي قام بها العدو وخسر فيها ١٢٠ دبابة تقريبًا كانت تشكل قوات النسق الثاني للعدو.

هجوم العدو لتثبيت قواتنا

أولًا: هجوم تثبيتي وليس رئيسيًّا

بعد فشل الهجوم المضاد المحلي الذي قام به العدو يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ على طول المواجهة، وجه قواته الاحتياطية المحلية ـ وقوامها ٣ لواءات مدرعة عدا ٣ كتائب (٢٤٠ دبابة) وكانت متمركزة ٢٥-٧٠ كيلومترًا خلف قوات النسق الثاني (أي في المضايق الجبلية تقريبًا) ـ بالتقدم على المحاور الثلاثة: الشمالي والأوسط والجنوبي، بهدف وقف قواتنا ومنعها من التقدم شرقًا والعمل على تثبيتها في المواقع التي وصلت إليها بمعاونة القوات الجوية لحين الانتهاء من إعادة الأوضاع العسكرية في الجبهة السورية، وذلك تطبيقًا للقرار الذي انتهت إليه القيادة الإسرائيلية بسبب قيام مصر وسوريا في وقت واحد بعملياتهما العسكرية ضد إسرائيل يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣؛ أي بالتركيز على القوات السورية في جبهة الجولان مع تثبيت قواتنا على جبهة قناة السويس.

هذا الهجوم التثبيتي من القوات الإسرائيلية يومي ٨ و٩ أكتوبر ١٩٧٣ على قوات الجيشين الثاني والثالث قدرت قواتنا أنه الهجوم المضاد الرئيسي للعدو، وهو ما يخالف الواقع؛ إذ لم يُكلف أي لواء من اللواءات المدرعة التي قامت بهذا الهجوم المضاد بهدف محدد ظاهر يلزم العمل على تحقيقه. كما أن توزيع اللواءات الثلاثة على مواجهة واسعة، يصل الفاصل بين كل هجوم وآخر إلى مدى أكثر من ٥٠كم، ليس هو الأسلوب المعروف في الهجوم المضاد الرئيسي؛ حيث يتم التجميع والحشد وتركيز القوى لإتمام اختراق الدفاعات في قطاع واحد فقط، بدلًا من تشتيت الهجوم على مواجهة أكثر من ١٠٠ كيلومتر وعلى مواجهة الفرقة العريضة، بمعنى أن العمليات التي قام بها العدو ليست من أجل اختراق دفاعاتنا.

ففي صباح يوم ٨/ ١٠ هاجم العدو بقوة لواء مدرع عدا كتيبة مواجهة الفرقة ١٨ مشاة قطاع القنطرة في اتجاه القنطرة، ولواء مدرع آخر عدا كتيبة مواجهة الفرقة الثانية المشاة في اتجاه الفردان، وكرر نفس العمليات بعد الظهر على الفرقة الثانية مشاة والفرقة ١٦ مشاة في اتجاه الإسماعيلية.

ثانيًا: معركة الفرقة الثانية مشاة

صباح يوم ٨/ ١٠ هاجم العدو جناح أيسر الفرقة الثانية مشاة بلواء مدرع في اتجاه الفردان ضمن عمليات الهجوم التثبيتي، واخترقت الكتيبة ١٩٠ مدرعة دفاعات الفرقة الثانية مشاة. وبدأت الدبابات الإسرائيلية تمر على حفر المشاة المموهة، ولكن جنود المشاة استطاعوا اصطياد معظم دبابات هذه الكتيبة من الخلف والأجناب وتدميرها بكل ما لديهم من أسلحة مضادة للدبابات، وتمت إصابة دبابة قائد الكتيبة المدرعة العقيد «عساف ياجوري» الذي قفز منها ووقع في أسر قواتنا ومعه عدد من جنود الكتيبة المدرعة قيادته.

وكرر العدو نفس العمليات بقوة لواء مدرع عدا كتيبة في القطاع الجنوبي على مواجهتي الفرقتين ٧ و١٩ مشاة.

أي أن عمليات قوات الاحتياطي الإسرائيلي المحلي لجبهة قناة السويس ـ وقوامها ثلاثة لواءات مدرعة عدا ثلاث كتائب ـ قامت بعمليات هجوم تثبيتي على المحاور الثلاثة للجبهة بعد خسائر جسيمة في الدبابات، ولا يقبل من إسرائيل ادعاؤها أنها نجحت في إيقاف قواتنا من التقدم شرقًا؛ إذ إن القوات المصرية لم يكن لديها النية في تقدمها شرقًا، وإن ثلاثة لواءات مدرعة عدا ثلاث كتائب إسرائيلية لا يمكنها القيام بهجوم مضاد رئيسي ضد قوات الجيشين الثاني والثالث.

نهاية معركة العبور

وفوجئت القوات المصرية ـ كما فوجئ العالم كله ـ بقرار القائد العام بضرورة عمل وقفة أطلق عليها «وقفة تعبوية» صباح يوم ٩/ ١٠/ ١٩٧٣، لم يكن لها أي معنى من وجهة نظر العمليات العسكرية بعد النجاح الباهر لعبور قواتنا قناة السويس، ونجاحها في القضاء على خط بارليف وعلى قوات النسق الثاني والاحتياطي

المحلي. وتأكدت الوقفة للقوات عندما حرص رئيس الأركان وقادة الجيشين على وضع ألغام أرضية أمام خطوط القوات الأمامية، وذلك أثناء مرورهم على القوات الظافرة صباح نفس اليوم.

أولًا: الخسائر لدى الطرفين

وانتهت معركة العبور مساء يوم ٨/ ١٠/ ١٩٧٣، أي بعد مرور ٤٨ ساعة فقط من بدء العبور، وبلغت خسائرنا في هذه المعركة:

- ٥ طائرات مقاتلة-قاذفة.
- ٢٠ دبابة، منها دبابتان «ت ٧٦» غرقتا في البحيرات المرة.
- ٢٨٠ شهيدًا، أي بنسبة ٠,٣٪.

وفقد العدو:

- ٨٠ طائرة مقاتلة قاذفة منها ٤٩ طائرة على جبهة الجولان، ٣١ طائرة على جبهة قناة السويس.
- ٣٠٠ دبابة تقريبًا - ثلاثة لواءات مدرعة تقريبًا.
- مواقع ونقاط خط بارليف، عدا موقع شرق بورفؤاد؛ أي ما يوازي قوة أفراد اللواء المشاة الاحتياطي ١١٦ الذي كان يحتل مواقع النسق الأول.

ثانيًا: مقومات نجاح معركة العبور

إن معركة عبور قناة السويس التي تمت في أيام ٦ و٧ و٨ أكتوبر ١٩٧٣ تدل على حسن التخطيط والإعداد والتنفيذ.

وكانت إرادة القتال الكامنة لأفراد قواتنا المسلحة، والتي لم يتمكن العدو من تحطيمها في معركة يونيو ١٩٦٧، هي المقوم الأساسي للأداء الرائع لقواتنا في المعارك التي تمت في أيام ٦ و٧ و٨ أكتوبر ١٩٧٣.

ولهذا السبب وجدنا القائد العام يركز كل جهوده، المادية والبشرية وتحضيرات النيران، لتحقيق الهدف النفسي للقوات (عبور قناة السويس)، وتعتمد على تجميع حشد كبير جدًّا من قوات المشاة والمشاة الميكانيكية والمدرعة، دون دواع ميدانية ملحة، خوفًا من انتكاسة قد تحبط كل تحضيرات معارك أكتوبر من بدايتها.

وبات واضحًا قبل بدء معركة العبور أن مبدأ الحشد في القوى الذي أقره

التخطيط، سيؤدي حتمًا إلى نجاح عملية العبور، ولكن على حساب اهتزاز وخلل باقي معارك أكتوبر ١٩٧٣.

إن معركة العبور من وجهة النظر العسكرية البحتة، تعتبر عملية تكتيكية يغلب عليها الطابع الفني، وتمثل التعاون والتنسيق بين عدة أسلحة متعاونة لها الفضل الأكبر في نجاحها وهي: الدفاع الجوى - المهندسون العسكريون - وحدات المدفعية المضادة للدبابات الطويلة الصاروخية. وتجدر الإشارة إلى أن رموز هذه الأسلحة الثلاثة كانت تبدأ بالحرف «م» وهي: م/ ط و م/ ع و م/ د وهي بذلك استحقت دون منازع أو تشكك أوسمة نصر (وسام نجمة سيناء)؛ إذ يرجع لها الفضل الأكبر في نجاح عملية العبور، بل جعلتها من وجهة النظر العسكرية البحتة عملية فنية مثالية.

وعلى المستوى التكتيكي طبقت القوات المسلحة استخدام أسلوب الفرق في عملية العبور، وهو الأسلوب الذي قررته القوات المسلحة المصرية منذ إعادة تسليحها عام ١٩٥٨، وكان نجاح الفرق الخمس المشاة في عملية اقتحام قناة السويس اختبارًا ناجحًا للتنظيم وأسلوب القتال على المستوى التكتيكي للفرقة.

وعلى المستوى التعبوي كان عبور القوات القناة شرقًا مطابقًا لنفس ترتيب أوضاع الفرق المشاة الخمس المتمركزة في أماكنها الدفاعية شرق القناة منذ عام ١٩٦٨، الأمر الذي لم يخف على العدو في التطبيق العملي عندما تم للفرق الخمس اقتحام قناة السويس يوم ٦ أكتوبر على مواجهة عريضة، أن ينشر قواته غرب القناة على مواجهة واسعة أيضًا، وبذا يخف الضغط على قواتنا في كل مكان تقتحم فيه قناة السويس.

وكانت التحصينات الدفاعية المتتالية شرق القناة وعلى المحاور الثلاثة في سيناء معززة تعزيزًا ضخمًا من قبل العدو الإسرائيلي، الأمر الذي يستحيل معه على قواتنا إتمام العبور في هذه الأماكن وحدها. وكانت الخطة منذ عام ١٩٦٨ تهدف إلى تحقيق تفادي هذه المحاور بالذات، والعمل على الالتفاف حولها بعد نجاح العبور على طول مواجهة القناة.

أما على المستوى الإستراتيجي، فكان للتعاون والتحالف والتنسيق الموحد في توقيت هجوم الجبهتين السورية والمصرية في وقت واحد أثره المميز في عملية

العبور؛ حيث كرس العدو مجهوده الرئيسي على الجبهة السورية، وبذا سهل عمليات جبهة قناة السويس.

ثالثًا: تداعيات «الوقفة التعبوية»

وكان على الجبهة الأخرى ـ وهي المصرية ـ استغلال هذه الفرصة المتاحة من هذا الوضع للإسراع في متابعة الهجوم والتقدم بعد نجاح عملية العبور مباشرة واكتساب المزيد من الأراضي التي يستحيل على العدو استرجاعها في ظل هذا التعاون والتنسيق الإستراتيجي المثمر بين الجبهتين، ولكن لم تُكلف قواتنا المسلحة بأي مهمة بعد نجاحها في معركة العبور.

وكان المفترض بداهة أن التقدير العام لدى القيادتين، أن القيادة الإسرائيلية لا يمكنها اتخاذ أسلوب تشتيت قواها بين الجبهتين معًا.

يعني أن العمل على الجبهتين من وجهة نظر القيادتين المصرية والسورية يجب أن يكون مستمرًّا منذ بداية القتال وحتى نهايته؛ أي لا وقفة تكتيكية أو تعبوية على الإطلاق.

وكان على القيادة المصرية أن يكون هدفها الأساسي هو الوصول بسرعة وبجدية إلى منطقة المضايق الجبلية في سيناء وتأمينها قبل تحويل إسرائيل مجهودها الرئيسي للجبهة المصرية، ولكن هذا الأمل كان يخالف توجيهات الرئيس السادات منذ البداية.

رابعًا: النتائج على الجانب الإسرائيلي

أما على الجانب الآخر، فلم يكن طبيعيًّا أن تقتحم القوات المصرية قناة السويس بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣، ولا نجد دبابات إسرائيل محتلة مرابضها على الساتر الترابي على الضفة الشرقية للقناة، ولا نجد دبابات النسق الثاني لإسرائيل جاهزة لصد هجوم قواتنا، ولا نجد أنابيب اللهب ومواسيرها جاهزة للانطلاق. هذا بالرغم من أن إسرائيل علمت بنية القوات المصرية والسورية بالهجوم قبل الاقتحام الفعلي بعدة ساعات، وأصدرت أوامرها برفع درجة استعداد قواتها الأمامية. وكان التواجد الإسرائيلي بهذا الشكل مفاجأة تامة لقواتنا؛ إذ لا يوجد استنتاج مقبول بالنسبة للتصور الذي كان موجودًا لدى قواتنا في صعوبة اقتحام المانع المائي، ودرجة

استعداد إسرائيل على خطوط دفاعها الحصينة الثلاثة شرق القناة، وأن يتم عبور القناة بواسطة ٨٠٠٠٠ مقاتل في ساعتين يوم ٦ أكتوبر، ولا يحدث لنا من الخسائر سوى ٢٨٠ شهيدًا. وكيف تبرر حالة الاستعداد التي كان عليها الطيران المقاتل الإسرائيلي طوال حرب الاستنزاف، وأنا شاهد على ملامح هذا الاستعداد من حيث إمكانية اكتشاف طائراتنا فور إقلاعها من مطاراتنا واعتراض الطيران الإسرائيلي لها، وبرغم ذلك لا يعترضها الطيران الإسرائيلي ولا تفقد طائراتنا الـ٢٠٠ التي قامت بالضربة الأولى سوى طائرة واحدة فقط. وكانت القصفة الجوية خارج نطاق مدى صواريخ شبكة الدفاع الجوي.

والظاهرة الكبرى التي تكشف حقيقة الوضع العسكري المتعمد في إسرائيل هي ما قامت به لجنة تحقيق «أجرانات» من إجراءات وتدقيق شمل القادة السياسيين والعسكريين الكبار، وانتهى الجزء الذي تم تحقيقه ونشره بلوم هؤلاء القادة. وبرغم ذلك يتم تعيينهم في مناصب وزارية مرموقة في الوزارة الائتلافية من الحزبين الرئيسيين، بما يعني الرضا التام للخط السياسي العام.

هذا المنطق اتخذ سبيله من الناحية الإعلامية على أنه إدانة للقادة العسكريين والسياسيين الذين فوجئوا بالهجوم الثنائي من القوات المصرية والسورية في توقيت واحد يوم ٦ أكتوبر. وإن القيادة الإسرائيلية وقد علمت منذ صباح نفس اليوم بهذا الهجوم لم تنفذ أهم إجراء وقائي لإسرائيل، وهو القيام بضربة إجهاض مفاجئة دون تردد أو تباطؤ، الأمر الذي لم يحدث هذه المرة فقط من القيادة الإسرائيلية.

ولا أدل على ذلك من التغيير الإسرائيلي التام والمناقض لموقفها قبل وبعد عبور قواتنا، بإعطاء القيادة الإسرائيلية التصريح لـ«شارون» بتنفيذ خطة الغزالة لعبور القوات الإسرائيلية قناة السويس عند الدفرسوار ليلة ١٥-١٦ أكتوبر.



الفصل السادس

عمليات هجومية إضافية
«تطوير الهجوم شرقًا»

قرار العمليات الإضافية وهدفها

أولًا: القرار السياسي بالعمليات الإضافية

إن العمليات الهجومية التي قامت بها القوات المسلحة يوم ١٤ أكتوبر ١٩٧٣، وهي موضوع هذا الفصل، هي دون شك عمليات هجومية إضافية؛ إذ لم يرد ذكرها في الخطة جرانيت ٢ المعدلة المصدق على تنفيذها في حرب أكتوبر ١٩٧٣ على الجبهة المصرية. كما أنها بعيدة كل البعد عن خطة المرحلة التالية التي خططها القائد العام نظريًّا لإيهام السوريين بأن هدف العمليات هو المضايق.

إن العمليات الهجومية الإضافية التي أُجبرت القوات المسلحة على تنفيذها يوم ١٤ أكتوبر تلبية لقرار الرئيس السادات الصادر يوم ١١ أكتوبر لرفع الضغط على الجبهة السورية، هي عمليات مفاجئة لها.

ولما كانت نتائج العمليات الهجومية الإضافية هي نقطة تحول مهمة في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وعلى ذلك يجب الاهتمام بمعرفة دوافعها وأسبابها أكثر من أي عمليات أخرى.

أصدر الرئيس السادات قراره دون أن يستشير القائد العام، كما أنه لم يقدر الموقف العسكري على جبهة قناة السويس ولم يكترث باعتبارات أمن القوات في مسرح العمليات.

إن قرار الرئيس السادات قرار سياسي مفاجئ يهدف إلى تغطية موقفه الشخصي إزاء احتمال اكتشاف الحليفة سوريا لخداعه في الحرب.

ثانيًا: القرار العسكري بـ«تطوير الهجوم شرقًا»

حور القائد العام رأس الموضوع من «عمليات هجومية إضافية» إلى «عمليات تطوير الهجوم شرقًا» من أجل تغطية موقف الرئيس السادات؛ إذ إن إعلان التسمية الأولى تثير القادة والضباط ضده لعدم وجودها بالخطة التي التزموا بتنفيذها، وإن التسمية الثانية أقرب منها لخداعه القادة على أنها تطوير للعمليات الهجومية بعبور القناة، علمًا بأن القائد العام قد أعلن إنهاءها بوقفة تعبوية يوم ٩ أكتوبر كما أمر بوضع الموانع الصناعية ـ ألغام، إلخ ـ أمام الخطوط الأمامية للمواقع الدفاعية (رؤوس الكباري) شرق القناة على أساس أنها نهاية المعركة.

وبالرغم من اعتراض قائدي الجيشين على تنفيذ خطة العمليات الهجومية الإضافية، فقد استمر الكُتاب والمعلقون والمؤرخون يؤيدون القائد العام في تسميته للموضوع على أنه «تطوير الهجوم شرقًا» حتى الآن، وتمت أحداث ووقائع العمليات الإضافية على الوجه التالي:

صدرت تعليمات الفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية إلى رئيس الأركان الفريق سعد الدين الشاذلي يوم ١٢/ ١٠/ ١٩٧٣ بضرورة إتمام عمليات هجومية إضافية، على أن يبدأ هذا الهجوم صباح يوم ١٣/ ١٠. كانت هذه التعليمات تنفيذًا للقرار السياسي الذي أصدره الرئيس السادات يوم ١١/ ١٠/ ١٩٧٣ بهدف تخفيف الضغط عن سوريا.

تم إخطار قائد الجيش الثاني الميداني اللواء سعد مأمون وقائد الجيش الثالث الميداني اللواء عبد المنعم واصل بتنفيذ العمليات الهجومية حوالي الساعة ١٤٠٠ يوم ١٢/ ١٠/ ١٩٧٣.

اعترض قائدا الجيشين على تنفيذ هذه التعليمات لتوقعهما الخلل في اتزان قوات الجبهة في حالة تنفيذها.

اضطر القائد العام إلى عقد مؤتمر في المركز ١٠ الساعة ١٨٠٠ حضره قائدا

الجيشين، وبعد جدل ومناقشة استغرقت طويلًا أصر وزير الحربية على تنفيذ القرار السياسي وضرورة الالتزام به، مع تأجيل الهجوم إلى الساعة السادسة والنصف صباح يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣.

ثالثًا: فكرة العمليات الإضافية

وكانت فكرة العملية الهجومية الإضافية تشمل استخدام ٤ ألوية مدرعة، ولواء مشاة ميكانيكي في أربعة اتجاهات مختلفة شرق القناة كالآتي:

- لواء ٣ مدرع من الفرقة ٤ مدرعة من رأس كوبري الفرقة ١٩ مشاة في اتجاه ممر متلا - القطاع الجنوبي.
- لواء ١١ مشاة ميكانيكي من الفرقة ٧ مشاة من رأس كوبري فرقته في اتجاه ممر الجدي - القطاع الجنوبي.
- فرقة ٢١ مدرعة من رأس كوبري الفرقة ١٦ مشاة في اتجاه الطاسة - القطاع الأوسط.
- لواء ١٥ مدرع مستقل «ت ٦٢» من رأس كوبري الفرقة ١٨ مشاة في اتجاه بالوظة - القطاع الشمالي.

وكان تنفيذ هذه العمليات الأربع في توقيت واحد مع المحافظة على رؤوس الكباري قوية مؤمنة، يعني دفع الأنساق الثانية من الاحتياطي التعبوي المدرع (فرقة ٢١ مدرعة + فرقة ٤ مدرعة) إلى المعركة.

وكان هدف العمليات الهجومية الإضافية هو وصول القوات إلى نقاط تقريبية من الطريق الأوسط ١٢-١٥كم شرق قناة السويس في مواجهة الجيش الثاني، وإلى المداخل القريبة للمضايق الجبلية بالنسبة لمواجهة الجيش الثالث. (المرفق ٨ كروكي يبين خطة تطوير هجوم القوات المصرية).

تنفيذ العمليات الهجومية الإضافية

أولًا: دفع احتياطي النسق الثاني التعبوي شرقًا

خلال ليلة ١٢-١٣ وليلة ١٣-١٤ عبرت الفرقة ٢١ مدرعة والفرقة ٤ مدرعة عدا لواء/ مدرع قناة السويس استعدادًا للهجوم شرقًا بمعاونة ٩ كتائب صواريخ

سام ٢ و٣. عبرت القناة ليلة ١٢-١٣ لتكون مستعدة لتغطية العمليات الهجومية الأربع اعتبارًا من صباح ١٣ أكتوبر.

في يوم ١٣ أكتوبر كان للعدو ٨ ألوية مدرعة أمام قواتنا متمركزة على السفوح الغربية للمضايق الجبلية، وكان العدو قد حول مجهوده الرئيسي اليوم إلى جبهة قناة السويس باستخدام قواته الجوية واحتياطيه التعبوي في سيناء.

ثانيًا: سير العمليات

١ ـ نفذ اللواء ١١ مشاة ميكانيكي من قوة الفرقة ٧ مشاة هجومه الساعة ٦,٣٠ صباح يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣ في اتجاه ممر الجدي بسبب عدم وصول إخطار تأجيل الهجوم ٢٤ ساعة إلى قيادة فرقته.

قام قائد الفرقة ٧ مشاة بتحضيرات الهجوم ونفذه الساعة ٦,٣٠ صباح يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣ حسب التعليمات القديمة، ولكن هجوم اللواء ١١ فشل وعاد بعد ظهر اليوم إلى رأس كوبري الفرقة ٧ مشاة. وعندما حاول قائد الفرقة دفع اللواء مرة أخرى للهجوم مع باقي اللواءات المخصصة للهجوم صباح يوم ١٤/ ١٠، لم يتمكن نظرًا لتأخير اللواء في تحضيراته بعد فشل عملية اليوم السابق، وعندما استعد للهجوم ظهر اليوم كانت تعليمات إلغاء عمليات تطوير الهجوم لجميع اللواءات قد صدرت، وبقي اللواء ١١ مشاة ميكانيكي في رأس كوبري الفرقة ٧ مشاة.

٢ ـ وفي سعت ١٣٣٠ يوم ١٣/ ١٠ ظهرت طائرتا استطلاع أمريكيتان على ارتفاع عالٍ جدًا (٣٠٠٠٠ قدم فوق منطقة القناة والدلتا)، وتم لها كشف مواقعنا شرق وغرب قناة السويس، وتمكن العدو من معرفة تحرك احتياطي النسق الثاني التعبوي من غرب القناة إلى شرقها، ولم يتبق غرب القناة من الدروع سوى لواء مدرع واحد من الفرقة ٤ مدرعة من نطاق تعبوي الجيش الثالث.

٣ ـ بدأ الهجوم للواءات الأربعة المدرعة في ثلاثة اتجاهات مختلفة الفاصل بينها أكثر من ٥٠ كيلومترًا الساعة ٦,٣٠ صباح يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ وفشلت جميعها، وعادت حوالي ظهر اليوم إلى رؤوس كباري الفرق التي انطلقت منها. وكان العدو قد نجح في تدمير معظم دباباتنا، وفقدنا في هذا اليوم الأسود أكثر من ٢٥٠ دبابة. وبدأ الظلام يخيم على جبهة قناة السويس منذ ذلك اليوم.

ثالثًا: اليوم الأسود

كان قائد الجيش الثاني الميداني اللواء سعد الدين مأمون قد مرض فجأة في الساعة ٨,٣٠ صباح اليوم عقب وصول أول أخبار فشل الفرقة ٢١ مدرعة وتدمير معظم دباباتها، ونقل يوم ١٦/ ١٠ إلى مستشفى المعادي بالقاهرة. كما تبين أن قوات العدو قد دعمت وأصبحت قواتها شرق القناة ٨ لواءات مدرعة بالإضافة إلى لواء مشاة ميكانيكي ولواء مظلات؛ أي أن قوة العدو يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ هي ٨ لواءات مدرعة×١٢٠ دبابة= ٩٦٠ دبابة «إم ٦٠»، «إم ٤٨». بينما كانت قوة اللواءات الأربعة المدرعة المتفرقة المصرية ٤×٩٤= ٤٠٠ دبابة على الأكثر. أي أن العدو كان يتفوق على قواتنا بمعدل ٢ : ١ بالإضافة إلى معاونة بستائر من المدفعية الصاروخية المضادة للدبابات والمعونات الجوية المركزة.

أطلقت القوات المسلحة المصرية على يوم الأحد الموافق ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ «اليوم الأسود»؛ نظرًا لدوافعه، وتخطيط عملياته، والإجراءات التحضيرية له سواء على مستوى القيادة العامة، أو على مستوى الجيوش الميدانية، أو على مستوى فرق المشاة التي انطلقت منها أربع عمليات هجومية شرقًا يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣؛ كذا القصور الواضح في القيادة والسيطرة وإدارة العمليات؛ أو النقص الشديد في المعلومات الدقيقة المطلوبة لقادة اللواءات المهاجمة عن العدو وأوضاعه؛ وأخيرًا القصور لدى القيادة العامة في عدم تقديم الدعم الجوي المطلوب لهذه العمليات، كما أنها لم تخصص المجهود الجوي الضروري لقادة الجيوش كي يوفروا المعونة الجوية للهجمات الأربع. وإن ما حدث من معونة جوية للواءين ١ و١٤ مدرع من الفرقة ٢١ لا يعتبر مقياسًا يدلل على الجدية والاهتمام من وجهة نظر القيادة العامة التي خططت وأمرت بهذه العمليات الهجومية، والتي لم يتوقعها أي قائد في جبهة قناة السويس.

إذ إنهم جميعًا تصوروا أن المرحلة التالية أو الإضافية من الخطة جرانيت ٢ المعدلة هي مرحلة وهمية، كما أنه لا يتوفر لدى الجيشين الثاني والثالث أي قوات احتياطية يمكن أن تنجز أي مهمة هجومية أخرى شرق القناة.

رابعًا: عدم تحقيق أهداف العمليات الهجومية الإضافية

لم يصل أي لواء من اللواءات المدرعة أو الميكانيكية المشتركة في عمليات الهجوم إلى أهدافه المعلنة في خطة الهجوم؛ إذ عندما اقتربت من مواقع العدو أجبرت اللواءات المهاجمة على إتمام إجراءات الفتح مباشرة عقب انطلاق مفارزها الأمامية من الحد الأمامي لرؤوس كباري فرق المشاة، واصطدمت هذه المفارز بالمواجهة بقوات العدو المحصن في مواقعه، والمستند إلى دعم جوي ومدفعية مضادة للدبابات صاروخية، ومدفعية ميدان مركزة. ودخلت القوات الأساسية في معارك مع العدو دون أن تأخذ فرصتها في المبادرة أو الحركة، مستغلة إمكانيات المدرعات. كما أنها لم تتمكن من معرفة قوة وأوضاع العدو التقريبية؛ إذ إن جميع اللواءات المهاجمة لم تأخذ فرصتها في الاستطلاع التكتيكي على جميع المستويات: الفرقة ـ اللواء ـ الكتيبة. ويجب أن نضيف أن حجم الدعم الجوي، والمساندة بالنيران من وحدات معاونة قيادة الجيش، لم يكن كافيًا، الأمر الذي جعل هذه اللواءات تقاتل بالمواجهة وبأسلوب الدفاع الثابت، وهو أبعد ما يكون عن أسلوب قتال المدرعات، بالإضافة إلى قتالها في «ظلام» بسبب نقص المعلومات التكتيكية عن العدو، وعن الأرض التي اختارها العدو لتكون «أرض قتل» لوحداتنا المهاجمة. وقعت معارك هذه اللواءات خارج نطاق الحد الأمامي لرؤوس كباري الفرق التي انبثقت منها مباشرة، ولم يصل أي لواء منها إلى أهدافه في خطة الهجوم.

أما هجوم اللواء الثالث المدرع من الفرقة ٤ مدرعة في القطاع الجنوبي في اتجاه المدخل الغربي لممر متلا صباح يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣، فقد أخذ فرصته في التقدم إلى مسافة ٧كم، وأتم إجراءات الفتح وأجرى المناورة بمدرعاته بطريقة مثالية تحقق الصفات التكتيكية التي يتحلى بها أي لواء مدرع مدرب، واصطدم بقوات العدو المدعمة بالنيران ومدفعية مضادة للدبابات ومعاونة جوية مركزة، وقاتل اللواء بمهارة وشجاعة دون دعم من كتيبة المدفعية للميدان التي انفصلت عنه أو معاونة جوية، واستشهد قائد اللواء ثم صدرت الأوامر لعودة اللواء إلى قاعدته (رأس كوبري الفرقة ١٩ مشاة) دون أن يحقق هدفه مع خسارة ٦٠ دبابة من قوته، وهو اللواء الوحيد الذي وصل إلى أقصى نقطة شرقًا في معارك أكتوبر ١٩٧٣.

ملابسات العمليات الهجومية الإضافية

أولًا: دوافع العمليات

١ ـ إن الدافع لقرار السادات بعمليات الهجوم الإضافية، هو ما ذكره السادات نفسه (من أجل رفع الضغط على الجبهة السورية). والسادات والقائد العام ورئيس الأركان والقيادات العسكرية العليا، يعلمون تمامًا أن معركة أكتوبر قد تحققت أهدافها الحقيقية اعتبارًا من مساء ٨ أكتوبر، وأن أي استخدام للقوات لاكتساب أرض أكثر قد فات أوانه، وأن أي مساس بقوات النسق التعبوي في أي مهمة غير المكلف بها، سوف يخل باتزان القوات المسلحة ويعرض أمنها للخطر.

٢ ـ تم الضغط من القيادة السياسية والعسكرية في الجولان على السادات وعلى القائد العام اعتبارًا من يوم ٩/ ١٠، عن طريق مندوب من القيادة السورية، ورسائل شفوية تصاعدت ألفاظها إلى نعت القيادة المصرية بالتقاعس والسلبية في عدم تقدم القوات إلى المضايق حسب الاتفاق بين القيادتين في الخطة، في الوقت الذي كانت معظم القوات الإسرائيلية مشغولة ومرتبطة بالجبهة السورية. وكان عدم وضوح الرؤية لدى الجانب السوري ناشئًا من صراع القائد العام عن مكان الوقفة التعبوية التي قررها على جبهة قناة السويس عقب إنشاء رؤوس الكباري بعمق ٨-١٠كم، بينما كان توضيح القائد العام للسوريين أنها بعد الوصول إلى المضايق الإستراتيجية في سيناء.

ثانيًا: الموقف العسكري على الجبهتين يوم صدور القرار

كان الموقف العسكري على الجبهة السورية يوم أن أصدر الرئيس السادات قراره السياسي يوم ١١/ ١٠/ ١٩٧٣ حرجًا، ولكنه لا يدعو إلى القلق. فكان لإعلان العراق الحرب من يوم ١٠/ ١٠ واشتراك قواته الجوية في معاونة قوات جبهة الجولان، وتغطية الفرقة ٣ المدرعة العراقية لمحور دمشق، أثرُه في استعادة القوات السورية والعراقية للموقف العسكري، بالإضافة إلى إعلان الأردن دعوة احتياطيه وتعبئة موارده من أجل دعم الجبهة السورية. وكان على القائد العام أن يتحقق من صحة الموقف العسكري على جبهة الجولان صباح يوم ١١/ ١٠ وإقناع

الرئيس السادات بعدم جدوى صدور قراره السياسي للهجوم لتخفيف الضغط الإسرائيلي على جبهة الجولان.

ثالثًا: الصراعات الفكرية والتنفيذية حول العمليات

كان قرار الرئيس السادات بضرورة إتمام العمليات الإضافية مفاجأة لكل قادة الجبهة؛ إذ إنهم جميعًا - دون استثناء - يدركون أنهم حققوا مطلب الرئيس السادات بتحرير ١٠ - ١٢كم شرق قناة السويس والذي كرره على مسامعهم عدة مرات («إنكم مطالبون بالعمل في حدود الإمكانات المتاحة لكم. لو أنكم عبرتم القناة واحتللتم عشرة سنتيمترات شرق القناة، مع التجاوز، فإن ذلك سوف يغير الموقف السياسي دوليًّا وعربيًّا»). وزادت قناعة القادة أكثر من واقع تصرفات القائد العام ورئيس الأركان عندما قاما بتفتيت احتياطي النسق الثاني التعبوي واحتياطي القيادة العامة، ووزعا اللواءات المدرعة على فرق مشاة النسق الأول المكلفة بالعبور، ولم يتبق من القوات المدرعة لأغراض التأمين سوى العدد القليل. الأمر الذي يخلي فكر القادة من احتمال أي تطور آخر في العمليات بعد أن تحكمت القوات على رؤوس كباري بعمق ١٠-١٢كم شرق القناة، وهو نفس المنطق الذي جعل قادة الجيشين الثاني والثالث يعترضان على قرار الهجوم شرقًا.

انعكس قصور القيادة العامة التي لم تتمكن من توفير الدعم الكافي، خاصة الجهد الجوي المطلوب لعمليات الهجوم شرقًا، على القادة في الميدان، الأمر الذي جعلهم يشككون في جدية هذه العمليات. وساد الموقف الاستهانة وعدم المبالاة مما أثر على القيادة والسيطرة وإدارة العمليات، خاصة أن القيادة العامة مارست إشرافها ومتابعتها لهذه العمليات وهي في القاهرة. الأمر الذي جعل الإظلام يعم الميدان مثلما عم القيادة في الخلف أيضًا.

لقد اتسمت عمليات الهجوم الإضافية بصراعات فكرية وتنفيذية، بدأت منذ صدور القرار السياسي الأول، وتصاعدت مع بدء التنفيذ وتطور العمليات. بدأ الصراع منذ يوم ١٢/ ١٠ في المركز ١٠ بين القائد العام وقادة الجيشين الثاني والثالث المعترضين على تنفيذ القرار السياسي لتقديرهم للعواقب الوخيمة التي ستقع على أمن القوات المسلحة، وإصرارهم على فشل هذه العمليات قبل أن تبدأ.

وانتهى هذا الصراع متأخرًا هذه الليلة مع إصرار القائد العام على تنفيذ العمليات الإضافية، ووافق على تأجيل توقيت الهجوم ليكون صباح يوم ١٤/ ١٠ بدلًا من يوم ١٣/ ١٠، وكانت بداية سيئة على مستوى القمة العسكرية، وضحت آثارها على قائد الجيش الثاني نتيجة لتدمير معظم دبابات الفرقة ٢١ مدرعة صباح ١٤/ ١٠. كذا عدم الجدية وعدم التعاون الذي وضح على مستوى القيادات الميدانية.

واستمرت الصراعات الفكرية والتنفيذية بعد ذلك عندما اكتشف القادة أن نتائج العمليات الإضافية قد فشلت جميعها يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣، تبعتها عواقب وخيمة حسب التقدير الذي أبداه قادة الجيشين مسبقًا قبل بدء هذه العمليات.

رابعًا: الخسائر الضخمة

سيطر الإحباط على جبهة قناة السويس بعد فشل العمليات الهجومية الإضافية، وزاد هذا الإحباط نتيجة للخسائر الضخمة التي منيت بها القوات المدرعة التي قامت بهذه العمليات، وكان عدد ٢٥٠ دبابة خسائر في جانبنا يقابله ٣٠ دبابة خسائر للعدو فقط. نتج عن ذلك خروج لواء ١ مدرع ولواء ١٤ مدرع من قوة الفرقة ٢١ مدرعة في المعركة. وفيما يلي تفصيلات على سبيل المثال لمأساة الفرقة ٢١ مدرعة في عمليات الهجوم يوم ١٤/ ١٠.

سعت ٦,٣٠ يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ دُفعت الفرقة ٢١ مدرعة من خط دفع داخل رأس شاطئ الفرقة ١٦ مشاة وتعرض لواء ١ مدرع في الجانب الأيمن من خط الدفع إلى نيران أسلحة مضادة للدبابات، كما تعرض لغارات جوية مركزة أحدثت فيه خسائر وهو ما زال في طريقه للفتح للدفع، واستشهد قائد اللواء وشلت القيادة واضطرت أطقم بعض الدبابات إلى ترك دباباتهم من شدة وعنف الهجوم الجوي واحتراق الدبابات من القذائف الصاروخية. وهكذا فقدت الفرقة ٢١ مدرعة نصف قوتها الضاربة في لحظات.

أما بالنسبة إلى لواء ١٤ مدرع فتعرضت عناصر منه للأسلحة الصاروخية المضادة للدبابات والقذف الجوي المركز، وحدث هرج في منطقة رأس الشاطئ عندما ارتدت بعض الدبابات من الأمام للخلف هربًا من نيران الأسلحة الصاروخية والضرب الجوي المركز، مما أحدث ارتباكًا في المنطقة وإطلاق نيران عليها بوصفها

دبابات معادية. ونتج عن هذا الخطأ الجسيم، أن ترك بعض أطقم الدبابات دباباتهم خارج وداخل نطاق رأس الشاطئ تحاشيًا لنيران العدو.

وبعد أن هدأت المعارك أُرسلت جماعات لحصر الخسائر، فوجدت أكثر من ٣٠ دبابة من فرقة ٢١ مدرعة سليمة تمامًا ولكن بدون أطقم أو سائقين، واضطرت إلى تجميع عدد من السائقين وأمكن سحب هذه الدبابات للخلف بالإضافة إلى تدفق أكثر من أربعة آلاف جندي شارد معظمهم من الفرقة ٢١ مدرعة والفرقة ١٦ مشاة، وسارعت قيادة الجيش الثاني بنقلهم إلى التل الكبير لإعادة تنظيمهم.

أما اللواء الثالث من الفرقة ٢١ مدرعة، وهو لواء ١٨ مشاة ميكانيكي، فقد تعرض لضغط من العدو من الجانب الأيمن لرأس شاطئ الفرقة ١٦ مشاة وتحمل كثيرًا من الخسائر، سواء من مدفعية العدو (غاراته الجوية أو محاولات اختراق دبابات العدو لمواقعه غير المجهزة جيدًا للدفاع). وبذا اهتز كيان هذا اللواء أيضًا، وفقدت أفضل فرق القوات المسلحة قوة وكفاءة قدرتها القتالية.

خامسًا: المؤثرات الخارجية على قرار الرئيس السادات

كان الموقف العسكري على جبهة قناة السويس يؤكد حتى يوم ١١/ ١٠ على انتصار القوات المسلحة، وأنها وصلت إلى الهدف الذي أكد عليه الرئيس السادات أكثر من مرة، وهو حصول القوات على ١٠-١٢كم من أرض سيناء شرق القناة، في الوقت الذي تحققت هزيمة إسرائيل. وعلى ذلك فإن الموقف العسكري على جبهة قناة السويس يوحي بإنهاء العمليات العسكرية من أجل الحفاظ على هذا المكسب والعمل على وقف إطلاق النيران والبدء في المفاوضات للتسوية النهائية.

وكانت العواصم المعنية بالقتال بين العرب وإسرائيل (موسكو، واشنطن، لندن، دمشق، تل أبيب) توافق على وقف إطلاق النار في المواقع التي وصلت إليها قوات الطرفين المتحاربين، ولكن الرئيس السادات وحده لم يقبل وقف إطلاق النار.

كان تصميم الإدارة الأمريكية على عدم الربط بين وقف إطلاق النار وبين التسوية العادلة الشاملة مخيبًا لآمال السادات الذي خطط منذ البداية بأن تحرير ١٠-١٢كم شرق القناة كافٍ لبدء التسوية الشاملة عن طريق المفاوضات التالية للنصر. وكان

الرئيس السادات قد أكد في رسالة إلى «هنري كيسنجر» يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ ويوم ١٠/ ١٠/ ١٩٧٣ ضرورة حصوله على وعد بالتسوية الشاملة العادلة مقابل وقف إطلاق النار، ولكن الإدارة الأمريكية لم تلتزم في ردها على الرئيس بأي وعود إيجابية.

ولما كان الرئيس السادات قد انبهر بالنصر الذي حققته قواتنا منذ بداية القتال حتى يوم ١١/ ١٠، فقد استباح لنفسه دون تقدير للموقف العسكري على الجبهة أو للمؤثرات الخارجية وقرر الهجوم شرقًا بهدف حصول قواته الظافرة على نصر أوسع مدى مما حققته حتى يوم صدور القرار. وكان خيال الرئيس السادات قريبًا من النصر الذي تحصل عليه يومي ٦ و٧ أكتوبر ١٩٧٣، وإذا تحقق هذا الأمل وحصلت القوات على ٥-١٠كم زيادة وهو الهدف المماثل في المدى والعمق للمكاسب الأولى للقوات، فإن «هنري كيسنجر» حسب ظن الرئيس السادات سوف يتجاوب معه ويقبل شروطه السياسية بالربط بين وقف إطلاق النار وبين التسوية الشاملة العادلة التي يقضي بها القرار ٢٤٢.

كما أن القائد العام لم يجرؤ على مصارحة الرئيس السادات بالموقف العسكري، الذي يؤكد أن القوات المسلحة المصرية لا يمكنها الاستغناء عن القوات التي تؤمنها وتحافظ على اتزانها وتكلفها بمهام هجومية أخرى شرق القناة، خاصة أن القائد العام أصدر قراره بالعمليات الهجومية الإضافية مع عدم المساس بقوات رؤوس الكباري بقوله: «تنفذ العمليات الهجومية الأربع في توقيت واحد (سعت ٦,٣٠ يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣) مع المحافظة على رؤوس الكباري قوية مؤمنة؛ أي أن قادة الجيوش تنفذ مخطط الهجوم دون المساس بقوات رؤوس الكباري».

سادسًا: ردود فعل كثيرة

وصلت ردود فعل كثيرة عن القرار الذي أصدره الرئيس السادات يوم ١١/ ١٠/ ١٩٧٣ إلى الفريق أول أحمد إسماعيل القائد العام بشأن العمليات الهجومية الإضافية من أجل رفع الضغط الإسرائيلي عن جبهة الجولان.

كانت ردود الفعل من بعض قادة التشكيلات المقاتلة التي شاركت في حرب أكتوبر، إذ قالوا:

ـ إن قرار الرئيس السادات الصادر يوم ١١/ ١٠/ ١٩٧٣ بشأن العمليات الإضافية هو قرار خاطئ...
ـ إنه قرار مفاجئ لم تشمله الخطة العسكرية الواقعية في جبهة قناة السويس...
ـ إن القرار نقطة تحول خطيرة في سير العمليات الناجحة...
ـ إن تنفيذ قرار الرئيس السادات هو السبب في تحول عمليات القوات المسلحة المصرية من نصر إلى هزيمة...
ـ إن الفشل والخسائر الناتجة عنه بدأت من معارك يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ (معارك اليوم الأسود) التي فشلت فيها الوحدات المدرعة وخسرت خسائر ضخمة (٢٥٠ دبابة) كانت تطبيقًا لقرار الرئيس السادات يوم ١١/ ١٠...
ـ إن قرار الرئيس السادات يوم ١١/ ١٠/ ١٩٧٣ الخاص بضرورة تنفيذ العمليات الإضافية هو المتسبب في استخدام قوات الفرقتين المدرعتين المكلفتين بحماية نطاق تعبوي للجيشين الثاني والثالث غرب القناة، وإن تحركهما شرقًا أخلى النطاق الأمني من الدروع، الأمر الذي عرض قوات الجيشين للتهديد والخطر.

وهكذا كانت ردود الفعل عنيفة، وزادت عنفًا بسبب ضخامة الخسائر التي حدثت لقواتنا المسلحة في هذه المعارك، والتحول المفاجئ الذي حدث في مسرح عمليات قناة السويس بعد تطبيق القرار.

الطريق إلى المبادرة

أولًا: الموقف العسكري الجديد

بعد فشل العمليات الإضافية لم يتأخر العدو الذي تجمعت قواته المدرعة في القطاع الأوسط مستغلًا الفاصل الجغرافي بين الجيشين الثاني والثالث، وفشل هجمات اللواءات الأربعة المصرية، وبدأ يضغط بعنف من مساء يوم ١٤/ ١٠ وطوال يومي ١٥ و١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ على قوات الفرقة ٢١ مدرعة التي فقدت معظم مدرعاتها في الهجوم الفاشل يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣، وعلى قوات الفرقة ١٦ مشاة، وخاصة على جناحها الأيمن حيث تمركز لواء ١٦ مشاة.

تمكن العدو بمعاونة قواته الجوية المركزة من اختراق مواقع لواء ١٦ مشاة بجوار الحافة الشرقية لقناة السويس، وتمكن من استعادة وتأمين تل سلام المشرف على أرض القطاع، والذي تركته قوات الفرقة ١٦ مشاة بعد استيلائها على النقط الحصينة من خط بارليف، كما تمكن العدو من الاستيلاء على قرية الجلاء شرق، وبذلك تمكن العدو من تأمين قاعدة وثوب عريضة في مواقعه القديمة في خط بارليف في منطقة الدفرسوار. وأصبح الموقف العسكري في القطاع الأوسط شرق القناة مهيئًا لقوات العدو أن تخترق دفاعاتنا إلى غرب قناة السويس.

ثانيًا: ثغرة الدفرسوار

فجر يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ نجح العدو بإتمام عملية اختراق دفاعاتنا عند الدفرسوار (المرفق ٩).

وكوَّن رأس جسر غرب القناة، ووصل إلى منطقة مطار الدفرسوار، واحتل النقطة القوية لقواتنا في الدفرسوار غرب، والمصاطب شمالها، حتى جنوب المغذي الرئيسي غرب، وتأمين معابر الترعة الحلوة في منطقة أبو سلطان حتى جنوب الدفرسوار دون أن تعترضه أي مقاومة من قواتنا، واستخدم العدو معديات «البونتون» في العبور.

وصلت معلومات من قائد نقطة المراقبة بالنظر من الكتيبة ١٤ حرس حدود في منطقة الجامع على طريق القناة الموازي للبحيرات المرة ٢كم جنوب مرسى أبو سلطان في الساعة ٢٠٠٠ يوم ١٥ أكتوبر ١٩٧٣. وتم إبلاغ مركز تجميع المعلومات في أبو صوير بسماع أصوات جنازير دبابات غرب مرسى أبو سلطان، وتم تأكيد هذه المعلومات حوالي الساعة ٣,٣٠ يوم ١٦ أكتوبر ولم يستطع تحديد عدد الدبابات.

وصلت هذه المعلومات إلى مركز العمليات الرئيسي بالقاهرة (المركز ١٠) عن طريق تسلسل المعلومات من وحدات وتشكيلات الدفاع الجوي، ولكن البيروقراطية العسكرية في المركز ١٠ لم تتقبل مثل هذه المعلومات الخطيرة، ما دامت ليست واردة من التشكيل المسؤول عن تبليغها، منوهة «أين وحدات استطلاع الجيش الثاني؟»، وكان ذلك فجر يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣.

وفي سعت ١٠٠٠ يوم ١٦ أكتوبر وصل أول بلاغ إلى مركز القيادة المتقدم

للجيش الثاني، وتأيد ببلاغ آخر في نفس التوقيت تقريبًا من قائد سرية هاون ثقيل بمطار الدفرسوار، والذي حدد تواجد ٥ دبابات معادية بالموقع.

ووصلت كل هذه البلاغات إلى المركز ١٠ بالقاهرة بالنص التالي: «نجحت جماعات صغيرة من العدو في العبور إلى الضفة الغربية قوامها ٧-٨ عربات مدرعة، ويقوم الجيش الثاني بإجراءات للقضاء عليها»، ثم توالت البلاغات يوم ١٦/ ١٠ إلى المركز ١٠ على نجاح العدو في تدمير بعض كتائب صواريخ سام بواسطة دبابات العدو والتي تبعد عن القناة ١٥كم غربًا.

وحرصت القيادة العامة يوم ١٦/ ١٠ على نشر نطاق السرية على هذه البلاغات المهمة، وكان الرئيس السادات بسبيل إلقاء بيان عن النصر في مجلس الشعب، وتواجد ظهر يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ بالمركز ١٠، وهنأ القادة والضباط بالنصر، واصطحب الفريق أول أحمد إسماعيل معه في عربة مكشوفة إلى مجلس الشعب.

ثالثًا: تدمير كتائب صواريخ سام

كان هدف العدو في العبور غربًا هو تدمير كتائب صواريخ سام، حتى تستطيع قواته الجوية تقديم المعونة الأرضية لقواته المهاجمة التي نجحت في الاختراق إلى غرب القناة.

١ ـ اعتراض اللواء ١١٦ مشاة ميكانيكي يوم ١٦/ ١٠ من الغرب

في يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ نجح العدو في توسيع ثغرة الدفرسوار والسيطرة على المنطقة بعد أن دمر عددًا من كتائب صواريخ لواء دفاع جوي الوسط ـ لواء الدفرسوار ـ وتمكن العدو من إحباط هجوم مفرزة لواء ١١٦ مشاة ميكانيكي مستخدمًا أعمال الكمائن والمدفعية المضادة للدبابات الصاروخية، كما تمكن من احتلال مطار فايد وتقاطع الطرق المهمة في المنطقة. وكان تقدير القيادة العامة حتى ذلك اليوم أن قوة العدو لا تزيد على ٧-٨ دبابات، بينما الحقيقة أن قواته وصلت إلى لواء مدرع على الأقل.

قرر قائد الجيش الثاني التصدي لقوات العدو المنطلقة غربًا، وكلف مجموعات اقتناص دبابات من لواء ١١٨ مشاة ميكانيكي من الفرقة ٢٣ مشاة ميكانيكي على الطرق جنوب ترعة الإسماعيلية لمنع العدو من التقدم شمالًا، ثم قام بدفع اللواء

١١٦ مشاة ميكانيكي. ولم تعاون القيادة العامة تحرك هذا اللواء بمظلة جوية أو بإمداده بالمعلومات الحقيقية عن قوة وأوضاع العدو.

فشلت عملية اللواء ١١٦، الذي تحرك دون تأمين ودون استطلاع للأرض أو لمواقع وأوضاع وكمائن العدو، ودون معاونة جوية، ووقعت عناصره الأمامية في كمائن للعدو، واستشهد قائد اللواء.

٢ ـ محاولة الفرقة ٢١ مدرعة بالتعاون مع اللواء ٢٥ مدرع يوم ١٧/ ١٠ من الشرق

جاء قرار القائد العام بدفع الفرقة ٢١ مدرعة بالتعاون مع اللواء ٢٥ مدرع مستقل من الجيش الثالث لتدمير ثغرة الدفرسوار من رأس كوبري الفرقة ١٦ مشاة؛ أي من الشرق.

عارض اللواء عبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث الميداني الفكرة، وطلب دفع اللواء ٢٥ المدرع المستقل من الغرب ـ فايد ـ الدفرسوار ـ تحت حماية الدفاع الجوي، ولكن طلبه رفض وأصر القائد العام على دفعه من الشرق بدون غطاء جوي أو غطاء صواريخ مضادة للطائرات، على أن يتم ذلك يوم ١٧/ ١٠/ ١٩٧٣.

وكانت القيادة العامة قد دفعت اللواء ٢٣ مدرع من الفرقة ٣ مشاة ميكانيكية من القاهرة إلى وصلة عثمان بهدف التصدي لقوات العدو غرب القناة.

لم يتم التنسيق في إدارة العمليات ضد قوات العدو في الدفرسوار بين عملية هجوم الفرقة ٢١ مدرعة من الشمال وبين هجوم اللواء ٢٥ مدرع مستقل من الجنوب، وكانت الأولى تابعة للجيش الثاني بينما كانت الثانية تابعة للجيش الثالث، بالإضافة إلى عدم تقديم معاونة جوية أو دعم مدفعية مركزة.

وكان تقديرًا غير سليم من القيادة العامة (المركز ١٠) عندما اعتمدت على قدرة الفرقة ٢١ مدرعة للقيام بصد وتدمير العدو بالتعاون مع اللواء ٢٥ مدرع؛ إذ إن الفرقة ٢١ مدرعة قد وصلت إلى حالة لا تسمح لها بالقتال منذ عمليات تطوير الهجوم يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ وفقدت معظم دباباتها. الأمر الذي مكن العدو من الضغط على الفرقة ١٦ مشاة بهدف فتح طريق له إلى ثغرة الدفرسوار ليلة ١٦-١٧ أكتوبر.

ولو صمدت الفرقة ١٦ مشاة في مواقعها الدفاعية شرق القناة ليلة ١٦-١٧

أكتوبر لما تمكن العدو من إنشاء الجسر الذي عبرت عليه قواته، وفشلت عملية الاختراق عند الدفرسوار، وتحققت وجهة نظر وتخوُّف «موشى دايان» في قوله عندما زار الموقع يوم ١٧/ ١٠/ ١٩٧٣: «لقد حاولنا ولم ننجح... سيذبحونهم في الصباح على الجانب الآخر».

ثم كانت عملية اللواء ٢٥ مدرع، وهو مسلح بدبابات «ت ٦٢» يوم ١٧/ ١٠/ ١٩٧٣ عند كثيب الحبشي على بعد ٢٧كم من رأس كوبري الفرقة ٧ مشاة الذي انطلق منه اللواء دون معاونة جوية. وكثيب الحبشي مرتفع ٣٠٠ قدم عن سطح البحر، أعد فيه العدو كمينًا من المدفعية الصاروخية المضادة للدبابات، يساندها ٢ لواء مدرع وتحت سيطرة جوية معادية، خسر اللواء ٨٠ دبابة وانسحب ما تبقى من اللواء إلى موقع كبريت شرق (المرفق ١٠).

وفي ليلة ١٧-١٨ تمكن العدو من إقامة أول كوبري ثقيل سابق التركيب بطول ٢٠٠ متر على القناة تدفقت عليه القوات المدرعة الإسرائيلية، بحيث أصبحت قوة العدو صباح ١٨/ ١٠/ ١٩٧٣ غرب القناة ٢ فرقة مدرعة.

٣ـ محاولة اللواء ٢٣ مدرع يوم ١٨/ ١٠ من الغرب

صباح ١٨/ ١٠ هاجم اللواء ٢٣ مدرع من الفرقة ٣ مشاة ميكانيكية هذه القوة دون معاونة جوية، وكانت النتيجة الفشل وخسر اللواء عددًا كبيرًا من دباباته، وكان هذا اللواء المدرع هو آخر احتياطي مدرع للقيادة العامة.

ولم يبق لدى القوات المصرية من احتياطيات مدرعة سوى لواء واحد مدرع من الفرقة ٤ مدرعة كلف بواجب حماية النطاق التعبوي للجيش الثاني والثالث معًا، وتمركز في وصلة عثمان تحت قيادة قائد الفرقة ٤ المدرعة شخصيًّا.

وظل لواء الحرس الجمهوري المدرع (دبابات «ت ٦٢») بالقاهرة.

٤ ـ أسباب الفشل في احتواء ثغرة الدفرسوار

إن جميع الخطوات التعرضية التي تمت على مستوى الجيش الثاني أو على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة لتدمير رأس الشاطئ في الدفرسوار، أو اعتراض ومنع قوات العدو من التوغل في الضفة الغربية كلها باءت بالفشل، وهي بالتسلسل الزمني: اعتراض اللواء ١١٦ مشاة ميكانيكي يوم ١٦/ ١٠ من الغرب،

ثم محاولة الفرقة ٢١ مدرعة بالتعاون مع اللواء ٢٥ مدرع يوم ١٧/ ١٠ من الشرق، ثم محاولة اللواء ٢٣ مدرع يوم ١٨/ ١٠ من الغرب.

ولو أن جهود اللواءات الأربعة نسقت معًا في توقيت واحد وفي غرب القناة وليس في شرقها، وتحت إشراف القائد العام شخصيًّا أو رئيس أركانه على الأقل، ومعه مجموعة عملياته المنبثقة من القيادة العامة بالمركز ١٠، لأمكن احتواء ثغرة الدفرسوار يوم ١٦/ ١٠ أو يوم ١٧/ ١٠ على الأكثر؛ أي قبل أن يتمكن العدو من عبور قواته الأساسية عبر قناة السويس.

إن ثغرة الدفرسوار ليلة ١٥-١٦ أكتوبر والأيام التالية هي وليدة فشل العمليات الهجومية الإضافية للقوة الضاربة المصرية (أربعة لواءات مدرعة) التي خططها القائد العام تلبية للقرار السياسي الذي أصدره الرئيس السادات يوم ١١/ ١٠/ ١٩٧٣ ونفذه القائد العام يوم ١٤/ ١٠ بعد اعتراض جميع القادة.

رابعًا: عمليات الوحدات الخاصة ضد ثغرة الدفرسوار

في يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ كلفت كتيبة من المجموعة ١٢٩ صاعقة (ملحقة على الجيش الثاني) بمهمة عمل كمائن لدبابات العدو السبع التي قيل إنها عبرت غربًا عند الدفرسوار. نجحت الكتيبة في تدمير أربع منها حتى مساء نفس اليوم.

وفي يوم ١٧/ ١٠/ ١٩٧٣ وصل اللواء ١٥٠ اقتحام جو من القاهرة، وكلف بمهمة احتلال المصاطب غرب القناة في منطقة جنوب جبل مريم حتى محطة الضخ بهدف الوصول إلى الدفرسوار. لم يتمكن اللواء من تحقيق المهمة، وعاد إلى منطقة الإسماعيلية ليلة ١٨-١٩ أكتوبر.

وفي يوم ١٩/ ١٠/ ١٩٧٣ دفعت مجموعة من العمليات الخاصة التابعة لإدارة المخابرات الحربية بمهمة خاصة في منطقة الدفرسوار، وفشلت في تحقيق مهامها.

وفي نفس اليوم دفعت القيادة العامة المجموعة ١٣٩ صاعقة لتنفيذ مهام قتالية في منطقة الدفرسوار، وفشلت في تحقيق مهامها وعادت إلى قطاع الإسماعيلية ووضعت تحت قيادة الجيش الثاني.

وكانت القيادة العامة (المركز ١٠) قد دفعت هذه الوحدات من احتياطي القيادة العامة بالقاهرة متفرقة إلى منطقة عمليات الجيش الثاني دون إخطار قيادته.

خامسًا: الدفاع عن الإسماعيلية

في يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣ انتقل نشاط مجموعات الصاعقة ١٢٩، ١٣٩ واللواء ١٥٠ اقتحام جو إلى عمليات دفاعية وكمائن في خط الدفاع عن الإسماعيلية، وذلك بمعاونة اللواء ١١٨ مشاة ميكانيكي مع تركيز شديد من مدفعية الجيش الثاني (٢٨٠ مدفع ميدان) في مواقع ترعة الإسماعيلية - الكوبري العلوي - جبل مريم - أبو عطوة - نفيشة. كما ساهمت الأرض المزروعة جنوب الإسماعيلية وكمائن المالوتكا المضادة للدبابات في صد وإحباط محاولات هجوم ٢ لواء مدرع ولواء مظلات من مجموعة «شارون» يوم ٢١/ ٢٢ أكتوبر. وكان الهجوم الإسرائيلي يهدف إلى الاستيلاء على مدينة الإسماعيلية قبل إعلان وقف إطلاق النار.

قوات العدو غرب قناة السويس

أولًا: مواصلة العمليات بعد وقف إطلاق النار

لم تنصع القيادة الإسرائيلية لقرار وقف إطلاق النار مساء ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٣، وأصدرت تعليماتها إلى قواتها غرب القناة للإسراع في إنهاء مهامها وإحكام سيطرتها على خطوط مواصلات الجيشين الثاني والثالث مع الدلتا والقاهرة والاستيلاء على مدينتي الإسماعيلية والسويس، حتى ترتكز قواتها غرب القناة إلى سند سياسي وإعلامي قوي.

شملت القوات الإسرائيلية غرب القناة ثلاث مجموعات مدرعة مكونة من ٧ لواءات مدرعة ولواء ميكانيكي ولواء مظلات. قسمت بين مجموعة «شارون»، التي واجهت قوات الجيش الثاني غرب القناة، ودفعت قواته شمالًا تمهيدًا للاستيلاء على الإسماعيلية.

واندفعت مجموعتا «أدان» و«ماجن» بعد وقف إطلاق النار بثلاث ساعات في اتجاه الجنوب بهدف الوصول إلى مدينة السويس وضواحيها. مجموعة في حذاء الشاطئ الغربي للبحيرات المرة، بينما تقدمت مجموعة «ماجن» على يمينها. وحلت فرقة مشاة جديدة من الاحتياطي مكان فرقة «ماجن».

قامت مجموعة «أدان» للعمليات بتطهير المنطقة بسرعة، تاركة المقاومات

البسيطة والمعسكرات، ومعظمها مخازن شؤون إدارية وذخيرة وأسلحة تمكنت إسرائيل من الاستيلاء عليها وأسر عدد كبير من العاملين بها بينهم مدنيون، وفي فجر ٢٣/ ١٠ وصلت مفارز مجموعة «أدان» إلى مشارف مدينة السويس.

بينما تقدمت مجموعة «ماجن» ووصلت إلى علامة «كم ١٠١» طريق القاهرة- السويس، ثم اتجهت إلى جبل عتاقة مستخدمة كشافات دباباتها ليلًا، واتصلت بقوة إسرائيلية منقولة جوًّا تمكنت من احتلال جبل عتاقة والاستيلاء على محطة رادار وإنذار كانت موجودة فوق الجبل، ثم واصلت تقدمها في اتجاه الجنوب الشرقي حتى وصلت إلى مصنع الأسمدة الكيماوي على خليج السويس، ثم كلف أحد ألوية المجموعة بالتقدم جنوبًا للاستيلاء على ميناء الأدبية ١٥كم جنوب السويس، وانتقلت فرقة «ماجن» بعد ذلك إلى شرق القناة لتعزيز حصار الجيش الثالث.

فجر يوم ٢٣ أكتوبر أصدر قائد الجيش الثالث أوامره إلى قائد الفرقة ٦ مشاة ميكانيكي بتكليف لواء ١١٣ مشاة ميكانيكي عدا كتيبة دبابات من اللواء ٢٢ مدرع، باسترداد جبل جنيفة والمدخل الشرقي لوادي جاموس، وتكليف كتيبة مشاة من نفس الفرقة لاحتلال مواقع دفاعية بين الشط وجبل جنيفة. ولكن عدم توازن القوى بين قوات العدو التي اجتاحت هذه المواقع بدباباتها وبين وحدات مفككة من الفرقة ٦ مشاة ميكانيكي، فوجئت بوصول قوات العدو إلى هذه المنطقة واقتحام دباباتها لمركز القيادة المتقدم للجيش الثالث، أدى إلى فشل هذه المحاولات.

ثانيًا: معركة السويس

صباح يوم ٢٤ أكتوبر كلف ٢ لواء مدرع من مجموعة «أدان» تعززها ٢ كتيبة مختلطة سحبتا على عجل من جبهة الجولان باقتحام مدينة السويس من الشمال والغرب، وسبق الهجوم قصف طيران ومدفعية لعدة ساعات.

واجه الهجوم الإسرائيلي جماعات مقاومة من الجيش الثالث ومنظمات الشباب استطاعت تشتيت هجوم المشاة المرافق للدبابات، وأصابت معظم القادة الإسرائيليين، ولكن هجوم الدبابات وصل إلى منتصف المدينة حيث توقف.

وإزاء حجم الخسائر الكبيرة في الدبابات وفي الأفراد، قرر قائد الهجوم الإسرائيلي انسحاب قوة الهجوم إلى خارج المدينة واكتفى بحصارها.

وفي صباح يوم ٢٥ أكتوبر أخطر الرئيس السادات الرئيس الأمريكي بخرق إسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٩ وطالبه بالوفاء بوعده حول التزام إسرائيل بوقف إطلاق النار.

ولحين وصول قوات هيئة الأمم اكتفت إسرائيل بتثبيت سيطرتها على طرق إمدادات الجيش الثالث وبخاصة طريق القاهرة السويس، والضغط على مدينة السويس والجيش الثالث وذلك بتعطيل إمداداتها بالمواد الطبية والمؤن، كما أوقفت المياه العذبة في ترعة السويس.

ولم تكن القوات الإسرائيلية قادرة على حسم الموقف بالنسبة للجيش الثالث؛ إذ إن ذلك يحتاج إلى عمل عسكري مباشر سوف يشعل جبهة قناة السويس كلها، الأمر الذي يسبب حرجًا لقواتها في الجيب الإسرائيلي، بالإضافة إلى زيادة التوتر القائم بين الدولتين الأعظم بسبب عدم انصياع إسرائيل لقرارات مجلس الأمن.

عملية كبريت شرق

عملية دفاعية قام بها لواء ١٣٠ برمائي عدا كتيبة، مدعم بعدد عشر دبابات من لواء ٢٥ مدرع وكتيبة هاون ١٢٠مم عدا سرية ضد قوات من العدو قامت بالهجوم على الموقع بمعاونة كتيبة مدرعة وقصف جوي مركز بقنابل ١٠٠٠ رطل. وبعد فشل الهجوم تمكن العدو من حصار موقع كبريت شرق المنعزل في المدة من ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٣ حتى ١٢/ ٢/ ١٩٧٤؛ أي استمر الحصار ١٠٣ أيام ظهرت خلالها بطولات جماعية وفردية من قوات الموقع في صد العدو والحفاظ على الموقع، ثم في الجرأة والشجاعة للحصول على التموين والمياه، ونقل الجرحى خلال عملية الحصار الطويلة، وسجلت يوميات حرب قيادة اللواءات بطولات سوف تبقى خالدة في التاريخ العسكري.

وكان حصار إسرائيل لهذه القوة المصرية المنعزلة وحرمانها من المؤن والمياه بعد اتفاق قصر الطاهرة في ٧/ ١١/ ١٩٧٣ القاضي بعدم إعاقة الإمدادات غير العسكرية إلى القوات المحاصرة، هو وسيلة ضغط على الجانب المصري أثناء مفاوضات «كم ١٠١» طريق القاهرة-السويس.

العوامل التي ساعدت في نجاح ثغرة الدفرسوار

١ ـ إن طول مواجهة قناة السويس مع افتقارها إلى العمق التكتيكي وترك فاصل جغرافي كبير (٤٧كم) بين الجيشين الثاني والثالث من الشرق، ساعد الإسرائيليين على حشد ٧ لواءات مدرعة ولواء ميكانيكي ولواء مظلات على المحور الأوسط لاختراق دفاعاتنا بين الجيشين.

٢ ـ كان تفتت فرق المشاة الميكانيكية والمدرعة وسحب بعض تشكيلاتها المدرعة لدعم قوات النسق الأول في عملية العبور، كذا استخدام الباقي منها في العمليات الإضافية، عاملًا مساعدًا في نجاح ثغرة الدفرسوار بسهولة تامة دون مقاومة تذكر لخلو المنطقة غرب القناة من القوات المدرعة التي يمكنها مجابهة العدو.

٣ ـ إن فترة «الوقفة التكتيكية» من ٩/ ١٠ حتى ١٣/ ١٠ سهل على القيادة الإسرائيلية حشد احتياطيها التعبوي دون تدخل فعال من الطيران في العمق التعبوي، ولم تلجأ إسرائيل إلى سحب احتياطيها الإستراتيجي أو جزء منه الذي كانت قد دفعته إلى الجولان.

٤ ـ الاستطلاع المبكر والدقيق لأضعف موقع في جبهة القتال واختياره مبكرًا ليكون نقطة وثوب إلى غرب القناة.

٥ ـ كانت القوات المكلفة بالعمليات الهجومية على محاور سيناء (٤ لواءات مدرعة) تقاتل بأسلوب **حرب المواقع الثابتة** التي تحميها مشاة محصنة تدعمها مدفعية وصواريخ مضادة للدبابات في مواجهة خصم يقاتل معتمدًا على خفة حركته، وحشد مدرعاته والمشاة الميكانيكية في قطاعات ضيقة وفي ظل سيطرة من قواته الجوية، مكنت من إحباط جميع العمليات الإضافية الضعيفة التي خسرت معظم دباباتها، الأمر الذي فتح الطريق إلى ثغرة الدفرسوار.

٦ ـ لو تمكنت قوات الجيش الثالث من غلق مضيقي متلا والجدي على سبيل المثال في وقت مبكر، لتمكنت قوات الفرقة ٤ مدرعة تعززها وحدات مشاة ميكانيكية من حماية مفصلة الجيشين بعرض الجبهة من الشمال ممر الجدي

حتى الطرف الشمالي للبحيرات المرة مثلًا، ولأمكنها تطويق «الطاسة» ـ نقطة التجميع لحصر قوات «عملية الغزالة» ـ على المحور الأوسط، وهذا يستلزم نقل وحدات سام ٣ ـ وهو نصف متحرك ـ إلى الضفة الشرقية في هذا الفاصل في وقت مبكر يتلاءم مع هذه العمليات لحماية هذه القوات ضد تدخل طيران العدو أو تخصص طلبات معاونة مباشرة من القوات الجوية لهذه العملية.

٧ ـ أدى تحديد خط المفصل بين الجيشين بحيث يمر وسط البحيرات المرة تقريبًا إلى تمييع حدود المسؤولية لكل من الجيشين في رقابة شاطئ هذه البحيرات من الشرق، وبالتالي كانت الدوريات ونقط الإنذار الموجودة في الثغرة ضعيفة وغير فعالة، وساعد على ضعف وقاية الجيشين لهذا القطاع التصور الخاطئ للقيادة العامة باستحالة عبور قوات كبيرة للبحيرات. وبذلك أصبح هذا القطاع بمثابة خط التقدم الآمن توقعًا من جانب العدو لدى هذه القيادات، ولكن القيادة الإسرائيلية استغلته كخط اقتراب غير مباشر نحو أضعف حلقات (الجناح الأيمن للجيش الثاني) ومن ثَم كان هو خط المقاومة الأقل نسبيًّا.

٨ ـ كشفت هذه العملية الإسرائيلية عن وجود ضعف أو خلل في نظم ووسائل الاستطلاع والاستخبارات الميدانية، وكذلك في نظم ووسائل وسرعة تبليغ المعلومات من الأمام إلى الخلف، ونتيجة لذلك كانت معلومات وتقديرات القيادات العليا غير دقيقة بالنسبة لحجم ونوعية وأهداف «عملية الغزالة»، ونتج عن ذلك أن ردود الفعل كانت بطيئة وجزئية وغير حاسمة.

٩ ـ كان لأسلوب القيادة العامة بتسلسله الهرمي التقليدي وتمركز السلطة بدرجة كبيرة في يد القيادة العامة الموجودة في القاهرة، أثر سيئ على توجيه الهجمات المضادة لقوات الثغرة. ولذلك كانت هذه الهجمات متأخرة التوقيت، جزئية وتدريجية التعقيد، ضعيفة التنسيق والتعاون فيما بينها وفيما بين الأسلحة المشتركة معها خاصة المدرعات والطيران. ولقد كان من المفروض أن يندفع القائد العام بنفسه للسيطرة على الموقف،

وإصدار الأوامر الحاسمة، وأن يكون لديه احتياطي إستراتيجي تعبوي قوي حتى يستطيع مواجهة الموقف محليًا وبسرعة لا يتأخر عن يومي ١٦ و١٧ أكتوبر على الأكثر.

وكان هذا هو السبب الرئيسي في نجاح خطة المدرعات الإسرائيلية التي استثمرت ثغرة الدفرسوار.

١٠ ـ اختيار نقطة الدفرسوار، وهي المفصل بين الجيشين، أتاحت للقيادة الإسرائيلية خيارات مهمة كثيرة انطلاقًا من هذا الموقع، مثل:

أ) التقدم شمالًا إلى مواقع الجيش الثاني وتهديد الإسماعيلية أو قطع الطريق الرئيسي للإمدادات.

ب) التقدم جنوبًا إلى المواقع الخلفية للجيش الثالث وتهديد السويس وقطع الإمداد للجيش الثالث (طريق السويس)، وذلك بعد إتمام المهمة الأولى، وهي تدمير أكبر عدد ممكن من الصواريخ سام لإعطاء الفرصة للطيران الإسرائيلي كي يسيطر على المسرح كله.

١١ ـ عدم وجود احتياطي مدرع كافٍ وتحريكه في الوقت المناسب، وافتقار قيادة الجيشين لهذا الاحتياطي المدرع، كذا التنسيق بينهما في الوقت المناسب كان هو السبيل للحيلولة دون اضطرار الجيشين إلى طلب سحب قوات لهما من الضفة الشرقية، والقتال على جبهة معكوسة عند مؤخرتهما. وهو الوسيلة المثلى لإيقاف واحتواء الخرق الحادث في جدار شبكة الصواريخ المضادة للطائرات.

١٢ ـ على المستوى التكتيكي كان عدم اكتمال تغطية الجناح الأيمن للجيش الثاني بقوة حتى المشارف الشمالية للبحيرات المرة في الضفة الشرقية، وعدم وجود قوة تحمي طرف هذا الجناح على الضفة الغربية للقناة، ساعد على تحقيق الخرق الإسرائيلي في بدايته. وكان لترك الجيش الثاني لموقعي تل سلام والدفرسوار أثره في تمكين قوات العدو من إعادة احتلاله، وسهل عليها تأمين منطقة وثوب عبر الدفرسوار (كانت قوات الجيش الثاني قد احتلت الموقعين يوم ٩/ ١٠ مع نقاط خط بارليف).

١٣ ـ لو أن القائد العام ورئيس الأركان اطلعا وتدارسا فكر وتحضيرات القيادة العامة عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ الواضح في المشروع الإستراتيجي الكبير الذي تم في مارس ١٩٧١، وهو أمر طبيعي لجميع المخططين العسكريين، لأمكنهم استيعاب فكر العدو وأهدافه وأسلوبه، وقاموا بتجهيز خطة العبور في أكتوبر ١٩٧٣ بقوات الفرق الخمس فقط، واحتفظوا بقوات الفرق الثلاث الميكانيكية في النطاق التعبوي للجيشين، ومعها الفرقتان المدرعتان، ولأمكنهم في هذه الحالة تدمير وتحطيم أي ثغرة أو محاولة مشابهة تتم من العدو مع ضمان نجاح عملية العبور بنفس الطابع ونفس القوة التي عبرت بها القوات، وهي مكدسة بقوات مدرعة دون داعٍ في المهمة المكلفة بها هذه الفرق المشاة. والغريب في الأمر أن قائدي الجيشين حضرا هذا المشروع عام ١٩٧١، ولكنهما اكتفيا بالاعتراض السلبي فقط عندما حدث من العدو نفس التصرف الذي قاوموه وحاصروه وقضوا عليه في مارس ١٩٧١؛ أي أنه من الصعب ـ والبيروقراطية متغلغلة في القوات المسلحة ـ أن نتعلم من غيرنا دروسًا تحدد مصير الأمة في أغلب الأحيان.

١٤ ـ لو أن القائد العام ركز هجوم يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ بقوة ١٠-١٢ لواء مدرع ومشاة ميكانيكي ومشاة في اتجاه واحد مع وجود جهد ثانوي آخر مجاور له مع معاونة مركزة من القوات الجوية والدفاع الجوي، لما تمكن العدو الإسرائيلي من مجابهته، ولاضطر في هذه الحالة إلى جلب قوات إضافية من الجبهة السورية وحقق رغبة السوريين في ذلك، ولما تمكن العدو من الهجوم على القناة في اليوم التالي لفشل هجوم يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ المشتت منذ بدايته.

الفصل السابع

وقف إطلاق النار وحصار الجيش الثالث

وقف إطلاق النار

أولًا: طلب السادات انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية

بدأت معارك أكتوبر بعملية عبور ناجحة جدًّا حققت الهدف العسكري المعلن من السادات: «إحداث تغيير واقعي في مسرح العمليات على نحو يرغم إسرائيل على القبول بتحقيق تسوية سياسية عادلة للقضية الفلسطينية والتخلي عن الأراضي العربية»، ويدعو الأطراف المعنية إلى التدخل لوقف إطلاق النار. وكان التغيير الواقعي ـ كما يعتقد السادات ـ يتمثل في عبور القوات المسلحة للقناة وتحرير شريط ضيق من الأرض شرقها بعمق ١٠-١٥كم، وحتى مساء يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣ كانت القوات المسلحة المصرية الباسلة قد حققت هذا الهدف.

وكان هذا الإنجاز الباهر من القوات المسلحة المصرية هو قمة آمال الرئيس السادات، حتى إنه سارع بإخطار «هنري كيسنجر» فور ظهور هذا الإنجاز وقبل التأكد من نتائجه، برسالة ظهر يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ يؤكد فيها اتجاهاته المقبلة في معارك أكتوبر، المتمثلة في نص خطابه بأن قواتنا المسلحة ملتزمة «بعدم تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة»[١٦]. أي أن الرئيس السادات كان ملتزمًا من البداية وحتى يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ بالالتزامات السابق التنويه عنها مع الجانب الأمريكي، كما سارع في الوقت نفسه بتهنئة الجانب السوفيتي بأن هذا النجاح الباهر قد تم بواسطة أسلحة سوفيتية.

كما طالب الرئيس السادات في رسالته بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية ـ شريكته في حل الصراع ـ على ثمرة الجهد العسكري الباهر سياسيًّا «بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، وعندئذ تكون مصر على استعداد للاشتراك في مؤتمر سلام في الأمم المتحدة تحت الإشراف المناسب».

نجحت القوات المسلحة في صد وتدمير هجمات العدو المضادة التي قام بها عقب عملية العبور الكبرى على طول المواجهة يومي ٧ و٨ أكتوبر ١٩٧٣، الأمر الذي أضفى على آمال الرئيس السادات وتصوراته خيالًا فاق في حدوده المجال السابق تقديره كنتائج لمعركة محدودة.

ثانيًا: الاقتراح الأمريكي لوقف إطلاق النار مع رفض شرط الانسحاب

بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم اقتراح لإيقاف إطلاق النار لبدء مفاوضات سلمية.

وقد رفض الرئيس السادات هذا الاقتراح معززًا من الجانب السوفيتي الذي رفض منذ البداية اقتراح عودة القوات المتحاربة إلى خطوط ما قبل بدء القتال، وقد تبين أن هذه المبادرة الأمريكية كانت افتتاحية سياسية مرسومة الخطى؛ حيث إنها تراجعت عن شروطها السابق التنويه عنها (إحداث تغيير واقعي ملموس).

رفض «هنري كيسنجر» في رسالة يوم ٨/ ١٠/ ١٩٧٣ شروط الرئيس السادات على أساس أنها لا تمثل أساسًا مقبولًا للمفاوضات، وأن شروط التسوية الواقعية ستتوقف على نتائج المعركة الدائرة، وكان «هنري كيسنجر» يعتمد على قدرة إسرائيل على تحطيم الهجوم المصري-السوري، وعلى ذلك تجاهل الربط بين وقف إطلاق النار وبين شرط انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية انتظارًا لضربة إسرائيل المضادة.

ثالثًا: المواقف الدولية من وقف إطلاق النار

وكانت عواصم الدول المعنية بالصراع، ومنذ البداية ـ وهي: موسكو، واشنطن، لندن، دمشق، تل أبيب ـ تفكر في وقف إطلاق النار كلٌّ من وجهة نظره.

١ ـ موسكو

توافق على وقف إطلاق النار في المواقع التي وصلت إليها القوات، وذلك

لحرص السوفييت على عدم انهيار الجبهة السورية بسبب تركيز المجهود الرئيسي الإسرائيلي عليها وتوقف الجبهة المصرية عن التقدم.

٢ ـ واشنطن

فوجئت بالتفوق في الجبهة المصرية، وأن الهجمات المضادة الإسرائيلية لم تنجح إلا على الجبهة السورية، وأن حسابات الخسارة والمكسب الناتجة عن الصدام العربي-الإسرائيلي حتى اليوم (٨/ ١٠/ ١٩٧٣) تجعل التوقيت مناسبًا لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى تسوية عادلة، على أن يتم وقف إطلاق النار في المواقع التي وصلت إليها القوات.. بالإضافة إلى قلق واشنطن من احتمال توسيع مواجهة الحرب في الشرق الأوسط خوفًا على المصالح الأمريكية.

٣ ـ لندن

توسطت بين أمريكا ومصر في إمكانية وقف إطلاق النار في المواقع التي وصلت إليها القوات، وهي تتفق في الرأي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ ـ تل أبيب

ضعفت الطاقة الحربية الإسرائيلية بسبب استهلاك احتياطيها الإستراتيجي من القوات نتيجة لتوزيع الجهد العسكري على جبهتين في وقت واحد، مع عدم استجابة سريعة لدعم الولايات المتحدة الأمريكية لها بالأسلحة والمعدات وسد الخسائر، جعلت القيادة الإسرائيلية تميل إلى الموافقة على وقف إطلاق النار، ولكن ليس بأسلوب وشروط التسوية التي يطلبها الرئيس السادات.

٥ ـ دمشق

كان لهجوم المفارز الأمامية للقوات السورية في الجولان تأثيره المعنوي والأدبي على طلب دمشق سرعة وقف إطلاق النار احتفاظًا بالمكاسب السريعة التي وصلت إليها، ولكن بعد يوم قتال واحد تغير الموقف ونجح الهجوم المضاد الإسرائيلي، وعادت القوات إلى ما كانت عليه عند بدء القتال، ثم تعادل الموقف العسكري بعد دخول العراق وقواتها الجوية والمدرعة بكثافة في جبهة الجولان واستعداد الأردن للاشتراك أيضًا.

رابعًا: الرفض المصري لوقف إطلاق النار

١ ـ أسباب الرفض

أما القاهرة فكان الموقف العسكري مشجعًا للغاية، ونجحت القوات المسلحة في الحصول على المهمة المباشرة (١٠-١٢كم شرق القناة)، وهو هدف الرئيس السادات المعلن للقادة. ولكن الرئيس السادات الوحيد الذي رفض وقف إطلاق النار لعدم وجود أي دافع سياسي على ذلك، بالإضافة إلى:

أ) انبهار الرئيس السادات بنصر القوات المسلحة في معركة العبور.

ب) رفض «هنري كيسنجر» شروط الرئيس السادات السياسية بالربط بين وقف إطلاق النار المقترح وبين شروط الرئيس السادات السياسية (رسالة يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣).

ج) إحساس الرئيس السادات بأن أمريكا ـ وهي شريكة في الصراع ـ وبريطانيا، والاتحاد السوفيتي، والدول الثلاث الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، يتفقون في الرأي على ضرورة وقف إطلاق النار في المواقع التي وصلت إليها القوات، وقيام الولايات المتحدة بعد التفاهم مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بطلب انعقاد مجلس الأمن للنظر في صراعات الشرق الأوسط، وأن الرئيس السادات سوف يواجه بهذا الأمر الواقع فيفلت من يده التحكم في النتائج السياسية للمعركة الناجحة.

رأى الرئيس السادات أن عروض «هنري كيسنجر» من أجل وقف إطلاق النار، ومحاولة زج أطراف أخرى مثل بريطانيا للاشتراك في عمل جبهة سياسية باسم مجلس الأمن بهدف الضغط عليه لقبول وقف إطلاق النار دون ارتباطه بحل سياسي مثل الوعد بالانسحاب من الأراضي العربية وإعادة الحقوق الفلسطينية؛ يعتبر تراجعًا من قبل «هنري كيسنجر» لما سبق أن نوه به في محاوراته السابقة لمعارك أكتوبر ١٩٧٣.

٢ ـ قرار السادات توسيع جبهة القتال

وكان الموقف العسكري على جبهة قناة السويس يؤهل الرئيس السادات لطلب المزيد من الأهداف السياسية ما دامت قواته منتصرة، وزاد تصوره أكثر عندما قبل المحاولة الإسرائيلية التي تستنجد فيها إسرائيل بطلب نجدة الولايات المتحدة لها

في معركتها الخاسرة، وتكرار طلبها للدعم الأمريكي لتعويض خسائرها في المعركة.

لذا قرر السادات ـ منفردًا ـ أن يتحلل من القيود السابق الارتباط بها والواردة في رسالته لـ«هنري كيسنجر» يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣ التي يلتزم فيها بتحديد إطار العمل العسكري في جبهة القتال بالنسبة لتوسيع تجميع الرأي العام العالمي ضده في محاولة تكوين جبهة سياسية تحت مظلة مجلس الأمن، تشترك فيها بريطانيا للضغط على السادات وهو في أوج انتصاره العسكري.

وتراءى للرئيس السادات ـ تحت تأثير آماله لاقتناص هذه الفرصة ـ أن الاستجابة لطلب العواصم المعنية بالقتال لوقف إطلاق النار سوف ينهي الصراع العسكري بين مصر وإسرائيل على جبهة قناة السويس في الحدود التي وصلتها القوات المصرية، وهي لا تتعدى ١٠-١٢كم شرق القناة؛ أي أن النتائج السياسية لهذا النصر لن تتعدى أفق جبهة قناة السويس بما فيها سيناء على الأرجح.

أراد الرئيس السادات أن يوسع أفق هذا النصر كي تتاح له الفرصة في طلب المزيد لما يفوق استعداد إسرائيل المشار إليه، مع أمله في إمكانية الاستناد إلى الموقف العسكري الباهر، وممارسته الضغط على الجانب الأمريكي لإجبار إسرائيل على الوعد بالانسحاب من كل الأراضي العربية.

لم يستمع الرئيس السادات لرغبة القيادة العسكرية بالموافقة على إيقاف إطلاق النار، اقتناعًا منها بوفائها بمخطط الرئيس السادات السابق رسمه (شريط ١٠-١٢كم شرق القناة).

لم يفكر الرئيس السادات بعمق في هذا الموقف من وجهة نظر التوازنات الدولية، كما أنه لم يقدر الموقف العسكري بالتوازي مع المواقف الأخرى، **ودفعته طموحاته وآماله إلى الخروج عن إطار الحرب المحدودة القاصرة إلى إطار أكثر اتساعًا لم يكن في استطاعته أو في إمكاناته ملاحقته أو دعمه، وهو توسيع جبهة القتال عسكريًّا واقتصاديًّا.**

٣ ـ الرفض الأمريكي الثاني لشرط الانسحاب

ومن أجل أن يتحلل من الالتزام بالإطار المحدود للعمل العسكري بالنسبة لتوسيع جبهة الاشتباكات، أو زيادة عمق العمليات العسكرية كما ذكر في رسالة إلى

«هنري كيسنجر» يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣، قام بإرسال رسالة أخرى يوم ١٠/ ١٠/ ١٩٧٣ إلى «هنري كيسنجر» يكرر فيها نفس الطلب السياسي للتسوية (وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية في فترة زمنية محددة إلى خطوط يونيو ١٩٦٧) مقابل وقف إطلاق النار.

رد «هنري كيسنجر» في اليوم التالي برفض شروط التسوية السياسية (انسحاب إسرائيل إلى حدود ٥ يونيو ١٩٦٧)، وأصبح واضحًا وللمرة الثانية أن الولايات المتحدة الأمريكية ـ بالرغم من نصر القوات المسلحة في عملية العبور ـ ليست على استعداد لقبول الربط بين وقف إطلاق النار وشروط السادات للتسوية السلمية.

٤ ـ إعلان قرار العمليات الهجومية الإضافية

وعلى ذلك أصدر الرئيس السادات قراراته التي طورت الموقف العسكري والسياسي والاقتصادي في المنطقة على اتجاه مخالف تمامًا لما أبرزته معركة العبور، وهذه القرارات هي:

أ) في يوم ١٠/ ١٠ بعث الرئيس السادات مساعده المهندس سيد مرعي لزيارة الملك فيصل ودول الخليج بغرض الحث على تأييد ودعم المعركة.

ب) أصدر الرئيس السادات قرارًا يوم ١١/ ١٠/ ١٩٧٣ بضرورة تنفيذ عمليات هجومية إضافية، ووجد لهذا القرار مبررًا شرعيًّا معلنًا، وهو من أجل رفع الضغط الإسرائيلي عن جبهة الجولان.

إن قرار الرئيس السادات بضرورة تنفيذ عمليات هجومية إضافية «من أجل رفع الضغط الإسرائيلي عن جبهة الجولان» جاء متأخرًا؛ إذ إن الموقف العسكري الحقيقي على جبهة الجولان لا يستأهل أي جهد إضافي من الجبهة المصرية، إذ إن العدو بدأ يحول مجهوده الرئيسي إلى الجبهة المصرية بعد أن استقر الموقف في الجبهة السورية، وفي الوقت نفسه كانت المجهودات الرئيسية لقواتنا المسلحة قد توقفت وأمنت وعززت مواقعها الدفاعية شرق القناة.

كما أن الرئيس السادات أراد من وراء هذا القرار تغطية موقفه السياسي لدى سوريا وباقي الدول العربية، في حالة اعتراض سوريا مستقبلًا على عدم التزامه بالخطة العسكرية المشتركة بينهما.

٥ ـ تغطية الفشل بالخداع الإعلامي

ولما كانت النتيجة الحقيقية لعملية الهجوم شرقًا مخيبة لآمال الرئيس السادات، فقد قام بأكبر عملية خداع إعلامية لتغطية هذا الفشل، وما تبعه من تدمير أغلب دبابات التشكيلات التي اشتركت في المعارك الأربع، وقام باستخدام وسائل الإعلام المختلفة بتعظيم هذه المعارك إلى المدى الذي وصفها بأنها «أكبر معارك مدرعات منذ الحرب العالمية الثانية»، وادعائه بتدمير دبابات طرفي الصراع. هذا في الوقت الذي لم تتعد خسائر إسرائيل في هذه المعارك ٣٠ دبابة فقط، بينما كانت خسائرنا في نفس هذه المعركة أكثر من ٢٥٠ دبابة، مما أدى إلى تنحي أكبر تشكيلاتنا ـ وهي الفرقة ٢١ مدرعة ـ عن استكمال دورها في معارك أكتوبر ١٩٧٣.

بينما كانت قمة هذه الخطة الإعلامية تتركز على الاحتفال «بيوم النصر»، وذلك بإقامة مظاهرة شعبية في مجلس الشعب ظُهر يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ سبقتها مسيرة مخترقة شوارع القاهرة قادها الرئيس السادات برفقة القائد العام، وتقبل خلالها تحية الشعب المنتشي بالنصر والذي أفاضت على تغطيته وسائل الإعلام.

وسط هذه المظاهر ألقى الرئيس السادات خطابه على الهواء مباشرة ظُهر يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ عارضًا استعداده لوقف إطلاق النار مقابل الوعد بالانسحاب من كل الأراضي العربية.

خامسًا: تناقض شرط الانسحاب والواقع

وسرعان ما تبين فور إلقاء خطابه بمن يخطره أن القوات الإسرائيلية قد عبرت القناة إلى غربها بعد نجاحها في اختراق دفاعاتنا عند نقطة الدفرسوار، وزادت حسرة الرئيس السادات أكثر عندما علم أن رئيسة وزراء إسرائيل قد ظهرت على شاشات تلفزيونات الدول الغربية وهي تعلن تواجد قواتها المقاتلة غرب القناة.

وكان الموقف العسكري في جبهة قناة السويس قد تغير منذ هزيمة قوات الهجوم يوم ١٤/ ١٠ نتيجة للقرار الذي أصدره الرئيس السادات يوم ١١/ ١٠ بضرورة تنفيذ العمليات الإضافية لتخفيف الضغط الإسرائيلي عن الجولان، وزاد تدهور الموقف العسكري والمعنوي أكثر عندما تمكنت قوات العدو المدرعة من إصابة وتدمير عدد كبير من كتائب صواريخ سام غرب القناة، وتمكن الطيران الإسرائيلي

من التفرق على جو مسرح العمليات، وعاون قواته المدرعة التي اندفعت تحقق مهامها في الضفة الغربية لقناة السويس.

وكان السبب في هذا التدهور هو خطأ القائد العام في نقل قوات الفرقتين ٤ و ٢١ المدرعتين من غرب القناة إلى شرقها، للقيام بعملية الهجوم شرقًا لتخفيف الضغط الإسرائيلي عن الجولان.

إن إعلان الرئيس السادات في مجلس الشعب يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ عن استعداده لوقف إطلاق النار بشرط انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة فورًا وتحت إشراف دولي، **لم يكن يستند وقتها إلى الموقف العسكري الحقيقي على جبهة قناة السويس**، وبالتالي لم يستمع له أحد في العواصم الكبرى التي كان يخاطبها؛ لعلمه اليقيني بتحول الموقف العسكري على جبهة السويس إلى انكسار القوات في القطاع الأوسط للجبهة، ترتب عليه في الأيام التالية انكسارات أخرى سريعة كان رد فعلها الداخلي والخارجي سريعًا.

سادسًا: ردود الفعل الدولية على الموقف العسكري

١ ـ الرفض الأمريكي الثالث لشرط الانسحاب

وكان أولها وصول رد «هنري كيسنجر» خلال ساعات من انتهاء خطاب الرئيس السادات آخذًا في الاعتبار انكسار القوات المصرية في القطاع الأوسط من جبهة القتال وتطور الموقف العسكري في صالح إسرائيل، رفض طلب مصر الخاص بضرورة موافقة إسرائيل على شروط التسوية الشاملة كجزء من وقف إطلاق النار، ولا يمكن للإدارة الأمريكية أن تحقق هذا الهدف في الظروف الحالية «مشيرًا للانكسار العسكري في القطاع الأوسط»، وينبغي أن يكون الهدف هو وقف إطلاق النار في المواقع الحالية مصحوبًا بتعهد الأطراف ببدء المباحثات تحت إشراف السكرتير العام للأمم المتحدة لتحقيق سلام حقيقي وعادل على أساس القرار ٢٤٢.

وحتى مساء ١٦/ ١٠ لم يبد الرئيس السادات أي استعداد لمناقشة ما جاء في رد «كيسنجر» من مبادرات عن الأسلوب الواجب أن يسلكه السادات بعد انكسار قواته في القطاع الأوسط للجبهة وتطور العمليات لصالح إسرائيل، ووقف إطلاق

النار في المواقع التي وصلت إليها القوات انتظارًا لما يبديه «كوسيجين» من آراء، وكان «كوسيجين» قد وصل إلى القاهرة في زيارة عاجلة صباح اليوم.

وبالتأكيد لم يدرك الرئيس السادات أبعاد الضربة الإسرائيلية المضادة وعبور قواتها إلى الضفة الغربية للقناة، وترددت تكهنات في القيادة العامة حول ما ستفعله ٣ مجموعات مدرعة للعدو تعاونها ٨٠٠ طلعة جوية، واعتقد بعض القادة أن إسرائيل تعتزم القيام بعبور مائي لبحيرة التمساح حتى تتجاوز دفاعات الإسماعيلية. أما السادات فكان يرى أنهم سيحاولون إيجاد بعض قواتهم على الساحل الغربي لخليج السويس، وسبق هذا الخلل في التقديرات إذاعات من العدو عن نزول قوات إسرائيلية خلف قواتنا وعلى أجنابها.

٢ ـ ردود فعل حلفاء مصر

أ) سلاح البترول

وأضيف إلى أحداث مسرح العمليات يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ حدثان مهمان: أولهما دخول سلاح البترول للمعركة بالتوازي مع المعركة العسكرية عندما قررت دول البترول رفع سعر برميل البترول بنسبة ٧٠٪، ورد فعل هذا القرار على دول غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان، وزاد تأثير سلاح البترول أكثر عندما قررت دول البترول حظر تصديره إلى الولايات المتحدة الأمريكية اعتبارًا من ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣ إثر إعلان الأخيرة عن دعم إسرائيل بمبلغ ٢,١ مليار دولار لتمويل شحنات أسلحة عسكرية لإسرائيل.

ب) الاقتراح الروسي

وكان الحدث الثاني ما جاء به «كوسيجين» من اقتراحات لا تخرج عن رأي موسكو السابق في ضرورة وقف إطلاق النار في المواقع التي وصلت إليها القوات مع البدء في انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٢، ولكن الرئيس السادات لم يستجب لاقتراحات «كوسيجين» الذي غادر القاهرة يوم ١٩/ ١٠/ ١٩٧٣. كان الموقف العسكري المتدهور في جبهة قناة السويس هو الحاسم في إجبار الرئيس السادات على طلب وقف إطلاق النار بالشروط التي اقترحها «كوسيجين»، وفقد الرئيس السادات جميع المبادرات

السياسية الطموحة التي أخطر بها «هنري كيسنجر» في رسالته يومي ٧/ ١٠ و١٠/ ١٠ وخطاب مجلس الشعب ١٦/ ١٠.

وكانت القيادة العامة قد ركزت كل وسائل النيران المتاحة لديها سواء في القوات الجوية أو من مدفعية الجيش الثاني على موقع الدفرسوار غرب وشرق القناة، كذا على الثلاثة كباري المقامة بينهما، فاستخدمت القاذفات الثقيلة الصاروخية والقاذفات المقاتلة وطائرات الهليكوبتر بعد أن حملت عبوات نابالم، وذلك في يومي ٢٠ و٢١ أكتوبر ١٩٧٣.

سابعًا: طلب السادات وقف إطلاق النار على الخطوط الحالية

١ ـ الطلب في ثلاث رسائل

وفي يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣ وفي مركز القيادة الرئيسي (المركز ١٠) لمس الرئيس السادات تطور العمليات لصالح إسرائيل، وانهيار القوات المصرية غرب القناة (نطاق تعبوي الجيش الثالث)، ومن واقع استنجاد القائد العام بالرئيس السادات للمرة الثالثة ليس لمناصرته على رئيس الأركان أو القادة المرؤوسين كما كان يفعل، إنما للبحث عن وسيلة سياسية لوقف إطلاق النار.

بعث الرئيس السادات ثلاث رسائل يطلب فيها وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية: الرسالة الأولى إلى الرفيق «بريجينيف» يطلب فيها وقف إطلاق النار في المواقع التي وصلت إليها القوات، ثم يبدأ مؤتمر السلام والانسحاب الإسرائيلي بضمان القوتين الأعظم حسب اقتراح «كوسيجين» في القاهرة. والرسالة الثانية إلى «هنري كيسنجر» شملت قبول مصر وقف إطلاق النار على الخطوط الحالية، وعقد مؤتمر سلام بقصد التوصل إلى تسوية جوهرية، وضمان أمريكي-سوفيتي لوقف إطلاق النار والانسحاب الإسرائيلي، وذلك طبقًا لما جاء في رسالة «كيسنجر» يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣. والرسالة الثالثة إلى الرئيس حافظ الأسد ـ حليف القتال[أ] ـ تضمنت نجاح القوات في المرحلة الأولى من الحرب (٦-١٥ أكتوبر)، ثم شرح

(أ) وكانت سوريا بالتعاون مع القوات العراقية والقوات الأردنية التي أضافت لواء ٩٢ مدرع إلى قوتها في جبهة الجولان تدبر هجومًا مضادًّا واسعًا لاسترداد ما فقد من الأرض والعمل على استرجاع الجولان، وتقرر القيام بالهجوم يوم ٢٣/ ١٠/ ١٩٧٣.

التطور في الموقف العسكري في الأيام العشرة الأخيرة حيث تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بإمداد إسرائيل بأحدث ما لديها من أسلحة، وأن مصر لا يمكنها أن تحارب الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمكن أن يتحمل المسؤولية التاريخية لتدمير القوات المسلحة مرة أخرى.

٢ ـ الأسباب المعلنة للطلب

هناك أمران مهمان شملتهما هذه الرسائل:

أ) أن الرئيس السادات لم يذكر أي شروط للتسوية السياسية النهائية والتي كان يقترحها على «هنري كيسنجر» في رسالته يومي ٧/ ١٠ و١٠/ ١٠، كذا في خطابه بمجلس الشعب يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ وهو في موقف الانتصار.

ب) أبرز الرئيس ثقل المعونة والدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل، وجعله سببًا مباشرًا لوقف إطلاق النار وعدم قدرته على محاربة أمريكا، ولكن ثبت من البحث وراء هذا الادعاء أن حشد وتجميع المجموعات الثلاث المدرعة الإسرائيلية شرق القناة اعتبارًا من ١١/ ١٠/ ١٩٧٣ وأبلغت عنه مخابراتنا العسكرية، وهو الحشد الذي نجح في اختراق دفاعاتنا ليلة ١٥-١٦ أكتوبر، ثغرة الدفرسوار.

وإن الدعم الأمريكي الكثيف تقرر سياسيًّا في واشنطن يوم ١٢/ ١٠، وبدأ شحنه عبر الجسر الجوي الأمريكي اعتبارًا من ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣ إلى إسرائيل؛ أي أن الهجوم المضاد الإسرائيلي واختراق دفاعاتنا في الدفرسوار ونقل المعركة إلى الضفة الغربية قد تم بفضل الحشد الإسرائيلي شرق القناة دون الاستعانة بأي معدة أو سلاح أمريكي، ولم يرد لإسرائيل عبر الجسر الجوي الذي بدأ يصل إسرائيل منذ ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣ سوى التعزيز بالصاروخ تاو المضاد للدبابات الذي وصل إلى مجموعة «شارون» يوم ١٣/ ١٠ ودعمت به باقي القوات يوم ١٨/ ١٠/ ١٩٧٣، وهذا الصاروخ كان ضمن الأسلحة التي وصلت إلى إسرائيل بواسطة طائرات النقل الإسرائيلية التي سبقت الجسر الجوي الأمريكي.

٣ ـ الأسباب الفعلية للطلب

شعر الرئيس السادات القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو في المركز ١٠،

بانعدام مقاومة القوات المصرية غرب القناة بسبب عدم وجود الفِرق المدرعة والميكانيكية التي كانت تشكل النسق الثاني التعبوي وتعمل على تأمينه ضد اختراق العدو لدفاعاتنا، كذا غياب كتائب المدفعية المضادة للدبابات المالوتكا والتي انتزعها القائد العام من وحدات النسق الثاني والاحتياطي وألحقها على فرق المشاة التي قامت بالعبور ولم يصدر أوامره باستردادها بعد نجاح عملية العبور. وكان السلاح المالوتكا هو أنسب الأسلحة لمقاومة انتشار وتقدم مدرعات العدو بعد نجاح اختراقه في الدفرسوار؛ أي أن غياب السلاحين ـ الدبابات والمالوتكا ـ من الوحدات المتبقية في الضفة الغربية سهَّل جدًّا عملية اجتياح وحدات العدو المدرعة مساحة ١٢٠٠كم غرب القناة في يومين (٢١-٢٣ أكتوبر).

قدر الرئيس السادات مدى الخسائر التي لحقت بقواتنا الجوية وحائط الصواريخ الذي اعتمدت عليه مصر في تحرير سيناء بسبب عنف وكثافة الهجمات الجوية الإسرائيلية، ولمس عن قرب التأثير المعنوي الذي لحق بالقائد العام وقيادات المركز ١٠، وذلك قبل أن يصدر قراره النهائي بطلب وقف إطلاق النار يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣، حتى لا تزداد خسائر الأفراد خسارة فادحة تعجزه عن تحملها مستقبلًا.

٤ ـ نتائج الطلب على الساحة العربية

لقد كان قرار الرئيس السادات بإنهاء القتال وطلب وقف إطلاق النار يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣ مفاجأة للمصريين وللعرب جميعًا بعد النصر الشامخ الذي حققته قواتنا المسلحة المصرية في الأسبوع الأول من المعركة، وكانت المبررات والأسباب التي ارتكن عليها الرئيس السادات لطلب وقف إطلاق النار مدعاة لإهدار إرادة القتال لدى المقاتلين وشعوب الأمة العربية جميعًا، هذه الإرادة التي ترسخت في أفراد القوات المسلحة والشعب المصري منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧[أ].

(أ) غضبت القيادة العراقية على الرئيسين الأسد والسادات لقبولهما وقف إطلاق النار دون التشاور معها كما ظهر في البيان الذي صدر من بغداد: «كما سمعنا عن بدء القتال من الإذاعات سمعنا بنبأ إيقافه من الإذاعات أيضًا، وقد رفضنا قرار وقف إطلاق النار الذي قبله السادات والأسد؛ لأنه لا يضمن حقوق أمتنا في أرضها المغتصبة، خاصة حقوق شعب فلسطين، فإننا نجد أن مهمة قواتنا المسلحة قد توقفت، لذا تقرر سحبها».

إن إعلان الرئيس السادات القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس جمهورية مصر العربية بتصريحاته: «ليس لنا طاقة بمحاربة أمريكا»، «إن معركة أكتوبر ١٩٧٣ هي آخر الحروب»، هي توجيهات مثبطة لعزائم المقاتلين وللشعوب العربية، وتدعو لزوال إرادة القتال.

ثامنًا: قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨

نبع قرار مجلس الأمن لوقف إطلاق النار من موسكو بعد وصول «هنري كيسنجر» وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إليها يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣ وعرض طلب الرئيس السادات على القيادة السوفيتية، واتفقت القوتان على تقديم اقتراح إلى مجلس الأمن يقضي بوقف إطلاق النار خلال ١١ ساعة من وقت صدوره، والتنفيذ التطبيقي لقرار ٢٤٢ والمحادثات تحت الإشراف المناسب بهدف إقرار السلام العادل الدائم.

وفي مساء ٢١ أكتوبر ١٩٧٣ اجتمع مجلس الأمن وأصدر قراره رقم ٣٣٨ على أساس المشروع السوفيتي-الأمريكي بدعوة جميع الأطراف المشتركة في الحرب إلى إيقاف إطلاق النار، وإنهاء كل نشاط حربي فورًا في موعد لا يزيد على ١٢ ساعة بعد لحظة صدور هذا القرار، وذلك في المواقع التي تحتلها الأطراف الآن، ويدعو الأطراف المعنية إلى البدء فورًا عقب إيقاف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه، وأن تبدأ فورًا بالتزامن مع إيقاف القتال مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف مناسب بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وكان توقيت تنفيذ القرار ٣٣٨ بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط هو الساعة ١٨,٥٢ يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣، والتزمت القيادة المصرية بوقف إطلاق النار في مسرح عمليات قناة السويس إذا التزم العدو بوقف إطلاق النار، وقبل وقف إطلاق النار مباشرة أصدر الرئيس السادات أوامره بإطلاق صاروخين من المدفعية طويلة المدى الصاروخية (سكود) على منطقة الدفرسوار بواسطة الخبراء السوفييت القائمين على التدريب. وكانت هذه الوحدة من الأسلحة السوفيتية الحديثة التي

وصلت مؤخرًا إلى مصر، ولكنها لم تشترك في عمليات أكتوبر ١٩٧٣ لعدم استكمال تدريب الأطقم المصرية. (المرفق ١١ كروكي يبين أوضاع القوات حتى مساء ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣).

حصار الجيش الثالث

أولًا: مخالفة إسرائيل لوقف إطلاق النار بمباركة أمريكية ورفض سوفيتي

أما عن إسرائيل فقد قام «كيسنجر» بإخطار الرئيس السادات بعد صدور القرار ٣٣٨ مباشرة أن إسرائيل وافقت على قرار وقف إطلاق النار، ولكن تبين بعد ذلك أن «هنري كيسنجر» وهو في طريقه إلى موسكو عرج على إسرائيل لإخطار قادتها بتفصيلات وظروف وقف إطلاق النار، وبارك عزم القيادة الإسرائيلية على تقدم قواتها في الضفة الغربية للقناة بعد إعلان وقف إطلاق النار بهدف الوصول إلى موقف عسكري قوي يمكّن إسرائيل من إملاء شروطها في المفاوضات المقبلة مع مصر، وكان الهدف العسكري للقيادة الإسرائيلية هو العمل على عزل قوات الجيش الثالث ومدينة السويس، وقطع طرق المواصلات الداخلية إليهما.

وعندما انتهكت إسرائيل قرار وقف إطلاق النار يوم ٢٣/ ١٠/ ١٩٧٣ في الوقت الذي كانت فيه قوات الجيش الثالث غرب القناة قد ضعفت مقاومتها، لم يجد الرئيس السادات ملجأ يستند إليه سوى الاتحاد السوفيتي يطلب منه العون، وذكر كلمة **قوات** في طلبه لوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية إزاء الوضع العسكري المتدهور غرب القناة. ولم يتردد الاتحاد السوفيتي في مساندة مصر ورفع درجة استعداد ٧ فرق جنود جو قوامها ٤٥٠٠٠ مقاتل، بالإضافة إلى تجميع ٨٥ قطعة بحرية منها غواصات موجهة تحت قيادة حاملة الطائرات «موساكافا» وسبع سفن اقتحام برمائية، وأرسل إنذاره إلى الرئيس الأمريكي «نيكسون» يهدد بالتدخل المنفرد في مسرح عمليات الشرق الأوسط إذا لم تردع حليفتها إسرائيل بالالتزام الفوري لقرار مجلس الأمن، وذلك بعد أن أدرك الاتحاد السوفيتي أن «هنري كيسنجر» قد

أعطى الضوء الأخضر لإسرائيل لمخالفة قرار وقف إطلاق النار، وأنه خان تعهداته وسلك طريق الغش والخداع في معاملاته[أ].

في الوقت نفسه أعلنت الإدارة الأمريكية حالة التأهب لقواتها النووية، وأجرت تحركات بحرية وجوية استعدادًا للصدام في شرق البحر الأبيض المتوسط، كما تبين من أحداث يومي ٢٤ و٢٥ أكتوبر، ومتابعة الإشارات المتبادلة بين الرئيس السادات والقوتين العظميين والردود الساخنة بينهما تعطي الاحتمال في إمكانية الصدام النووي بين القوتين المتحاربتين.

واعتبارًا من مساء ٢٣/ ١٠/ ١٩٧٣ كانت قوات الجيش الثالث ومدينة السويس قوامها ٦٠٠٠٠ مقاتل محاصرين حصارًا تامًّا، وباتوا رهينة في يد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيًا: طلبات التدخل الدولي

وكان مجلس الأمن قد أصدر قراره في نفس اليوم برقم ٣٣٩ وينص على تكليف مراقبي هيئة الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ القرار ٣٣٨ (قوات هيئة الأمم في قبرص) بهدف الفصل بين القوات المتحاربة في جبهة قناة السويس.

وفي مساء نفس اليوم صدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠ بتكليف الدول غير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بإرسال قوات سلام لمنطقة الشرق الأوسط قوامها ٩٠٠ فرد، كانت متمركزة في قبرص ومكونة من قوات أسترالية وفنلندية وسويدية، وجميعها تحت القيادة المباشرة للجنرال «إينزو سيلاسفو».

وكان الرئيس السادات قد بعث برسالة للرئيس الأمريكي يطالبه بالوفاء بما وعد به حول التزام إسرائيل بوقف إطلاق النار، ويدعو قوات أمريكية للتدخل على الأرض «لإجبارها على ذلك»[ب]. وفي الوقت نفسه قررت مصر طلب عقد

(أ) وقد اعترف «كيسنجر» في مذكراته عن تواطؤه مع إسرائيل عندما اقترح على «جولدا مائير» أن تنسحب القوات الإسرائيلية بضع مئات من الياردات ثم تقف وتقول: «هذا هو خط ٢٢ أكتوبر»؛ إذ كيف يمكن لأي شخص معرفة أين كان يوجد خط ٢٢ أكتوبر في الصحراء؟!

(ب) يتهكم «كيسنجر» في مذكراته بعد أن قرأ هذه الرسالة ويقول: «كيف يتصور السادات إمكانية أن نرسل قوات أمريكية ضد حليفتنا إسرائيل؟».

اجتماع لمجلس الأمن للنظر في إرسال قوات سوفيتية وأمريكية إلى الشرق الأوسط.

وفي اليوم التالي بعث الرئيس «نيكسون» برسالة يستجيب فيها لاقتراح الرئيس السادات «فقد وافقت إسرائيل على السماح للملحقين العسكريين الأمريكيين في تل أبيب بالتوجه إلى منطقة القناة للتحقيق في تنفيذ التعليمات بوقف إطلاق النار، وذلك على أساس مؤقت إلى أن يصل مراقبو الأمم المتحدة للمنطقة، وطلب «نيكسون» إبلاغ قواتنا بذلك، كما حذر «نيكسون» السادات بالأخطار التي يمكن أن تحدث بسبب تواجد قوات أجنبية في المنطقة، ورد عليه السادات مستجيبًا لرغبته وغيَّر طلبه ليكون قوات دولية بدلًا من قوات مشتركة (أمريكية-روسية)»[أ].

ثالثًا: الرئيس السادات يسلم بنصائح «كيسنجر» للإبقاء على حصار الجيش الثالث

١ ـ الإعلان عن «الخطة شامل» من دون تحديد توقيتها

كان الرئيس السادات قد أعلن بعد وقف إطلاق النار وحصار الجيش الثالث ومدينة السويس، أن القوات المسلحة المصرية قد جهزت خطة تعرضية سمتها «الخطة شامل» للقضاء على قوات الثغرة الإسرائيلية، ولكن الرئيس السادات لم يحدد ميعاد تنفيذها، طبقًا لنصيحة «هنري كيسنجر» حتى يبقي على الموقف الإسرائيلي القوي في الضفة الغربية للقناة، ومن ثم يجبر الرئيس السادات على قبول التنازلات العسكرية والسياسية التي تطلبها إسرائيل للوصول إلى التسوية النهائية من وجهة نظرها. وكانت موافقة الرئيس السادات على نصائح «كيسنجر» هي أكبر خطأ سياسي يضاف إلى القرارات السياسية الخاطئة التي فرضها الرئيس السادات على المعركة العسكرية، وإنه في هذه الحالة قد تنازل عن مطلب ضرورة عودة إسرائيل إلى خط ٢٢ أكتوبر طبقًا لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الذي أيدته الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى موافقة الرئيس السادات على استمرار

(أ) فرح «كيسنجر» عند وصول رد السادات، فاطمأن إلى أن السوفييت لن يتمكنوا من إرسال قواتهم إلى المنطقة دون طلب رسمي من السادات، وقال: «لقد كسبنا اللعبة السياسية؛ إذ إن السادات راهن بمستقبله على الدبلوماسية الأمريكية وليس على الضغط العسكري السوفيتي». ولم يدرك «كيسنجر» أن هذه النية متوفرة لدى السادات منذ عام ١٩٧١.

بقاء القوات الإسرائيلية في مواقعها الحالية في الضفة الغربية للقناة، والتي تمكنها من حصار الجيش الثالث ومدينة السويس.

إن الثقة العمياء في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية التي منحها الرئيس السادات لحل قضية الصراع مع إسرائيل حلًّا منفردًا منذ بداية حكمه، أعمت إدراكه عما يدور من مؤامرات سياسية وعسكرية بواسطة «كيسنجر» وإسرائيل.

٢ ـ ميزان القوى الفعلي في الثغرة الإسرائيلية

بينما كان الموقف العسكري لقوات الثغرة الإسرائيلية ضعيفًا للغاية، بالإضافة إلى حصارها من جميع الجهات، ولا يوجد منفذ لتموينها ودعمها سوى معبر الدفرسوار والذي شمل ثلاثة كباري عبر قناة السويس في منطقة الدفرسوار، وغطاءً جويًا مسيطرًا سيطرة تامة.

وكانت الفرق الثلاث المدرعة الموجودة في قوات الثغرة ضعيفة؛ إذ إن قوة دبابات لواءاتها المدرعة وصلت ما بين ١٧ دبابة و٥٠ دبابة في كل لواء مدرع فقط، وذلك بسبب الخسائر الكبيرة التي لحقت بهذه الفرق المدرعة من المعارك التي خاضتها.

كان توزيع الفرق المدرعة الإسرائيلية داخل هذا الجيب الإسرائيلي محرجًا للغاية؛ إذ كانت فرقة «شارون» قائمة بتثبيت أوضاع الجيش الثاني في الشمال، وفرقتا «أدان» و«ماجن» تنتشران في مساحة قدرها ١٢٠٠كم (نطاق تعبوي الجيش الثالث الميداني)، تحيطها قوات الفرقة ٦ مشاة ميكانيكية والفرقة ٤ مدرعة وحائط الصواريخ الذي تقوس من مكانه القديم جهة الغرب. وكانت قوة الدبابات المتاحة للقوات المسلحة بعد وقف إطلاق النار:

- لواء مدرع حرس جمهوري دباباته طراز «ت ٦٢»= ١٢٠ دبابة
- لواء مدرع جزائري ـ دبابات= ١٥٠ دبابة كان الرئيس بومدين قد سدد ثمنها للاتحاد السوفيتي في بداية القتال.
- لواء مدرع ليبي ـ دبابات= ٩٠ دبابة.
- دعم يوجسلافي ـ دبابات= ١٤٠ دبابة هدية من يوجوسلافيا.

ويقرر اللواء كمال حسن علي مدير إدارة المدرعات في ذلك الوقت أن نسبة

دباباتنا إلى دبابات العدو هي ٤ : ١ كما يستشهد بقول «موشى دايان»: «إن مصر قد دفعت بالجيش الرابع لمحاصرة قوات الجيش الإسرائيلي»[١٧].

٣ ـ تقاعس السادات عن تنفيذ الخطة

وإذا أضفنا إلى هذه القوة عددًا من أسلحة المالوتكا المضادة للدبابات تعمل عليها وحدات صاعقة ومنقولة جوًّا ومظلات بأسلوب الكمائن الليلية الذي مارسته في حرب الاستنزاف مع توفر إرادة القتال، لأمكن بسهولة القضاء على هذا الجَيب الإسرائيلي، إلا أن السادات لا يريد القتال لتصفية قوات الثغرة الإسرائيلية بعد اتفاقه مع «كيسنجر» في قصر الطاهرة في ٧/ ١١/ ١٩٧٣، وكان هناك إجماع من جميع القادة بضرورة تنفيذ العملية باعتبارها إهانة لا تحتمل لكرامة العسكرية المصرية، فقام السادات بتكرار عملية التمويه والخداع التي مارسها في أوائل عام ١٩٧١ حين أصدر قراره النهائي بتحديد ميعاد معركة تحرير الأرض في مايو ١٩٧١ ثم في يونيو ١٩٧١، ولكنه نكص عن توقيع القرار في آخر لحظة لأنه كان مرنًا ومنضبطًا مع الأمريكان طوال الحرب كما قال «كيسنجر» في مذكراته.

وافق السادات على تنفيذ الخطة «شامل» لتصفية قوات الثغرة الإسرائيلية لمواجهة الضغوط من القوات المسلحة، ولكنه لم يحدد ميعاد تنفيذها، بالرغم من ذلك فإن الاشتباكات التلقائية التي تمت مع قوات الجيب الإسرائيلي حتى يناير ١٩٧٤، أدت إلى قتل ١٧٨ جنديًّا إسرائيليًّا وتدمير ١١ طائرة وعدد كبير من الدبابات والعربات المدرعة.

وكان «هنري كيسنجر» قد هدد باشتراك أمريكا في القتال مع إسرائيل إذا حاول المصريون كسر قرار وقف إطلاق النار والعمل ضد قوات الثغرة الإسرائيلية.

وبصفة عامة فإن جميع قادة القوات المسلحة كانوا يدركون الموقف خاصة بعد إعلان الرئيس السادات وقف إطلاق النيران يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣، وإقراره أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب، وأنه ليست لنا طاقة بمحاربة أمريكا، الأمر الذي سبب عن قصد من الرئيس السادات إنهاء روح القتال في القوات المسلحة والشعب المصري وعدم رغبته في مقاومة القوات الإسرائيلية داخل محافظتي الإسماعيلية والسويس.

وفي يوم ٢٥/ ١٠/ ١٩٧٣ أخطرت القاهرة موسكو وواشنطن عن تراجعها في طلب مراقبين وقوات أجنبية، وبذا هدأت الأزمة بين موسكو وواشنطن التي سببها السادات بطلب مراقبين وقوات مشتركة (أمريكية-روسية) للحد من انتهاكات إسرائيل. (المرفق ١٢ كروكي يبين أوضاع القوات حتى يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣).

٤ ـ التفاوض على إمداد الجيش الثالث

وفي يوم ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٣ أصبح إمداد الجيش الثالث بالمؤن غير العسكرية والأدوية من المشاكل الملحة أمام الرئيس السادات، الذي سارع وأرسل رسائل متتالية إلى الرئيس «نيكسون».

رفضت إسرائيل في البداية إمداد الجيش الثالث باحتياجاته التموينية والعلاجية، حتى يسمح بالإفراج عن الأسرى المسجونين والجرحى والمصابين الإسرائيليين في مصر.

اضطرت مصر لقبول طلب إسرائيل بعد أن سمحت بالقدر اليسير من التموين وبلازما الدم الذي جلبه الصليب الأحمر من إسرائيل، وعبر أول قول «تموين» و«علاج» تحت إشراف نقط التفتيش الإسرائيلية وبواسطة سائقين من الأمم المتحدة إلى الجيش الثالث يوم ٢٩/ ١٠/ ١٩٧٣.

كما أخطر «كيسنجر» القاهرة عن موافقة إسرائيل على الاقتراح المصري بقبول مباحثات مباشرة مع مصر حول «كيف يمكن حل مشكلة وقف إطلاق النار وإمداد الجيش الثالث»، ووافق الرئيس السادات على الاجتماع وعين لواء محمد عبد الغني الجمسي ممثلًا لمصر لمناقشة الاعتبارات العسكرية لتطبيق قراري مجلس الأمن رقمي ٣٣٨ و٣٣٩.

وكانت مفارز قوات هيئة الأمم المتحدة قد وصلت إلى منطقة مدينة السويس صباح نفس اليوم، وعند الظهر توقفت العمليات الحربية نهائيًا في جبهة قناة السويس.

وانتهت معارك أكتوبر يوم ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٣، وقد استمرت ثلاثة أسابيع، بطلب من الرئيس السادات بإيقاف إطلاق النار تحت ضغط شديد من العدو يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣.



الفصل الثامن

قوات الدفاع الجوي في معارك أكتوبر ١٩٧٣

تعريف الدفاع الجوي

أولًا: مسؤوليات الدفاع الجوي

قوات الدفاع الجوي هي القوة الرابعة في القوات المسلحة، بجانب القوات البرية والبحرية والجوية، وفي معركة العبور في أكتوبر ١٩٧٣ كانت قوات الدفاع الجوي هي القوة الأولى في المعركة، والتي جعلت اقتحام المانع المائي الصعب (قناة السويس) أمرًا ميسورًا للقوات البرية.

برزت شبكة الدفاع الجوي المتطورة غرب قناة السويس كغطاء جوي كثيف حمى قوات النسقين الأول والثاني للجيشين الثاني والثالث، كما غطت القوات في النطاق التعبوي خلال معارك أكتوبر ١٩٧٣[أ].

كما كانت فرق الدفاع الجوي، التي أخذت مسؤولية الدفاع الجوي عن الدولة

(أ) صاروخ سام ٢ يمكنه بسهولة تدمير أي هدف معادٍ بحد أدنى ٢٥كم عند اقترابه على ارتفاع أعلى من ٣كم، كما يمكنه بسهولة تدمير أي هدف معادٍ بحد أدنى ١٥كم عند اقترابه على ارتفاع منخفض.
صاروخ سام ٣ يمكنه بسهولة تدمير أي هدف معادٍ بحد أدنى ٢٠كم عند اقترابه على ارتفاع أعلى من ٣كم، كما يمكنه بسهولة تدمير أي هدف معادٍ بحد أدنى ١٠كم عند اقترابه على ارتفاع منخفض.
أما التغطية على مسافات أكثر من ٢٥كم فتعتمد على انتقال سام ٣ وهو نصف متحرك في شكل أنساق متتابعة، كلما تقدمت القوات شرقًا أكثر من ذلك أو على أسراب المقاتلات الاعتراضية، هذا بالإضافة إلى الحماية المتوفرة ضد الطيران الواطي والواطي جدًا التي تعتمد على الأسلحة المضادة للتشكيلات الميدانية، وهي: سام ٦ المتحرك على شاسيه دبابة «ت ٣٤»، وسام ٧ الذي يحمل على الكتف.

والموزعة على المحاور الإستراتيجية الأخرى مثل: المركزية ـ الشمالية ـ الدلتا ـ الصعيد الأوسط ـ الصعيد الأعلى، أساس استكمال الدفاع الجوي عن الجمهورية.

وقوات الدفاع الجوي هي القوة الأساسية التي مكنت قوات المهندسين العسكريين من إعداد وتجهيز المنازل غرب وشرق مجرى قناة السويس وتركيب المعديات الثقيلة عبر قناة السويس، وفتح الثغرات في الساتر الترابي شرق القناة تحت تهديد العدو، الأمر الذي جعل طرق العبور ممهدة وسهلة أمام قواتنا المهاجمة.

وقبل ذكر هذه القدرات فإن شبكة الدفاع الجوي غرب قناة السويس قد تمكنت من حماية نفسها ضد هجمات العدو الكثيفة التي قام بها في الأيام الأولى من القتال، والتي وصل متوسطها اليومي إلى ٨٠٠ طلعة يوميًّا، ولم تنجح في فتح ثغرة جوية واحدة خلال هذه الهجمات، أو تتمكن من تدمير كتيبة أو موقع به سلاح أو صاروخ من أسلحة الدفاع الجوي.

ثانيًا: تنظيم الدفاع الجوي

أنشئت قوات الدفاع الجوي كقوة رئيسية في يونيو ١٩٦٨، ولو أن انفصالها عضويًّا من تجميع القوات الجوية تم عقب معركة يونيو ١٩٦٧ مباشرة، ونظمت قوات الدفاع الجوي على شكل فرق دفاع جوي، كلٌّ تحتوي على لواءات دفاع جوي وكلٌّ لواء يحتوي على كتائب صواريخ ـ كتائب مدفعية مضادة للطائرات ثقيلة ومتوسطة وخفيفة وكتائب رادار، وكتائب الصواريخ طراز سام، منها ذات الوقود السائل مثل سام ٢، ومنها ذات الوقود الجاف مثل سام ٣ وسام ٦، ومنها الفردي مثل الصاروخ سام ٧، وكل لواء دفاع جوي له كتيبة فنية يجهز فيها الصواريخ للإمداد والملء بالوقود.

ثالثًا: نظم المراقبة الخاصة بالدفاع الجوي

ومن أجل تغطية الإنذار المبكر على حدود الجمهورية وسواحلها الطويلة، أقامت قوات الدفاع الجوي سلسلة طويلة من نقاط المراقبة بالنظر؛ إذ إنها كانت الوسيلة الوحيدة المتاحة في ذلك الوقت لاكتشاف والتبليغ عن الطيران المنخفض جدًّا، كذا في تغطية المناطق البعيدة عن شبكة الإنذار الرادارية، كذا لتغطية الثغرات الناشئة بين شبكات الدفاع الجوي عمومًا. وظلت نظم المراقبة بالنظر لمراقبة

التحركات المنخفضة جدًّا هي المعتمدة في كل الجيوش العالمية حتى اختراع الرادار المحمول جوًّا على الطائرة «هوك أي» أو «A.W.A.C» الغربية أو «اليوشن ٧٦» السوفيتية في الثمانينيات فقط. وإن الرادارات الأرضية المخصصة لاكتشاف الطيران الواطي مثل «ب ١٥» لم تستخدم ميدانيًّا في الجيوش وفي التشكيلات البحرية السوفيتية إلا عام ١٩٦٩، ودخلت مصر عام ١٩٧٠ بالإضافة إلى شبكة الإنذار بالرادار التي نظمت في كتائب وسرايا تم ربطها مع قيادات لواءات الدفاع الجوي وكتائب الرادار حتى تنقل بلاغاتها إلى مراكز عمليات الدفاع الجوي، الموجودة في مناطق الدفاع الجوي، بخطوط تلفونية مستقلة، بالإضافة إلى ٢ جهاز لاسلكي في كل نقطة إنذار. وكل خطوط الإنذارات الجوية التلفونية واللاسلكية تصب أخيرًا في غرفة العمليات الرئيسية للدفاع الجوي في مركز العمليات الرئيسي بالقاهرة، وأطلق على كل هذه التنظيمات والأسلحة والأجهزة والمواصلات نظام الدفاع الجوي للدولة.

رابعًا: أسلحة الدفاع الجوي

أما أسلحة الدفاع الجوي ضمن تنظيم فرق المشاة والفرق الميكانيكية والفرق المدرعة، فهي تضم أسلحة دفاع جوي نوعية للتشكيلات الميدانية مثل مدافع ٢٣مم الثنائي والرباعي، وكلها متحركة وتوجه راداريًّا، وصواريخ سام ٧ الفردي، والمدفعية المضادة للطائرات المتوسطة مثل ٥٧مم الموجهة راداريًّا و٥٧مم ذاتي الحركة مع الفرق المدرعة. وأضيف إليها فيما بعد ٣ لواءات صواريخ سام ٦ المتحركة[أ] تم توزيعها على قوات الجيشين الثاني والثالث، وهو أحدث صاروخ سام. وسبق تواجد الصاروخ سام ٦ مع الوحدات السوفيتية للدفاع الجوي عن السد العالي قبل استبعاد السادات لهم في يوليو ١٩٧٢، وهو يعمل ضد الطيران الواطي والمتوسط، ومحمل على شاسيه دبابة «ت ٣٤» ويوجه راداريًّا بطريقة مرنة، وهو مؤثر على طيران العدو بسبب عدم تمكن الولايات المتحدة أو إسرائيل من معرفة أسراره الفنية حتى معارك أكتوبر ١٩٧٣، إلى أن أقدم الرئيس أنور السادات

(أ) اللواء الثالث من صواريخ سام ٦ وصل الإسكندرية يوم ١٢/ ١٠/ ١٩٧٣ ولم يشترك في المعركة منذ البداية.

على تنفيذ خطوة غير مشروعة وأهدى وحدة متكاملة منه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعُرف سرها الفني منذ ذلك الوقت.

خامسًا: انتشار الدفاع الجوي

كان التجميع الرئيسي لأسلحة وأجهزة الدفاع الجوي مركزًا في منطقة قناة السويس من القنطرة غرب حتى ميناء الأدبية جنوب السويس وبعمق ٣٠كم غرب القناة، احتلت أكثر من ٤٥ كتيبة صواريخ سام ٢ وسام ٣ بالإضافة إلى كتائب المدفعية المضادة للطائرات مختلفة العيار وكتائب مدافع ٢٣مم الشيليكا[أ] وكتائب صواريخ سام ٧ وكتائب رادار وكتائب مراقبة بالنظر ضمنها الفرقة ٨ دفاع جوي، والتي شملت ٦ لواءات دفاع جوي كل من ٦-٨ كتائب تدار عملياتها المشتركة مع القوات الجوية في مركز عمليات مشترك في أبو صوير، كما أنشئت لها غرفة عمليات على محور منفصل في منطقة بورسعيد الدفاعية، ولكنه مرتبط بشبكة الدفاع الجوي في نظام الإنذار والتوجيه، كما ضمت ٤ كتائب صواريخ سام ٢ و٣.

زود هذا التجميع بنظام إلكتروني ساعد كتائب الصواريخ وأجهزة الرادار والتوجيه في منع إعاقة وشوشرة العدو، كما ساعد في الاستطلاع الإلكتروني وأسلوب توزيع وتخصيص الأهداف للواءات الصواريخ سام.

ويعتبر هذا التجميع في أسلحة وأجهزة وصواريخ الدفاع الجوي هو أكثف تجميع متطور في العالم في ذلك الوقت، ومن هذا أطلق عليه «حائط الصواريخ» وفي قول آخر: «غابة الصواريخ»، واقترب الحد الأمامي لهذا التجميع للشاطئ الغربي لقناة السويس على وثبات تراوحت بين ١كم و٣كم.

كما تركت واجبات الدفاع الجوي لأطراف وعمق حائط الصواريخ للمقاتلات الاعتراضية الميج ٢١ المعدلة.

(أ) تُوجَّه الشيليكا أوتوماتيكيًا من الرادار الخاص لها؛ أي لا تدخل بشري في التوجيه. وكان السوفييت قد وردوا هذا السلاح عندما زودوا كتائبهم الصاروخية (دفاع جوي) التي حضرت لمعاونتنا في العمق في مارس ١٩٧٠، وتم ذلك في اجتماع ثنائي مع المارشال «جريشكو» في القاهرة، وعرض علينا سلاحين جديدين لم يكن لدينا علم بهما وهما: الشيليكا ٢٣مم، والصاروخ سام ٧ ضد الطيران الواطي جدًا والمحمول على الكتف. وهما سلاحان متطوران حرص السوفييت على إمدادنا بهما عقب استخدامهما ميدانيًا في القوات السوفيتية العاملة مباشرة.

كما أضيف إلى هذا التجميع الكثيف للدفاع الجوي أسراب ميج ٢١ اعتراضية مقاتلة ومخصصة للدفاع الجوي، وتم التنسيق والتعاون بين السلاحين على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة، ونظمت القيادة لتكون من مراكز عمليات مشتركة، وبذا اكتملت كل عناصر الدفاع الجوي الإيجابية على مستوى الدولة.

قوات الدفاع الجوي عام ١٩٧٠-١٩٧١

أولًا: الدعم السوفيتي

كان تواجد شبكة الصواريخ سام ٣ وغرزها في غرب القناة هو حصيلة التعاون الصادق بين مصر والاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٦٧، ففي يناير ١٩٧٠ تمكن الرئيس عبد الناصر والوفد المرافق له من إقناع مجلس السوفييت الأعلى بإمداد مصر بأكبر صفقة أسلحة دفاع جوي عمادها صواريخ سام ٣ ومعداتها، وطائرات ميج ٢١ المعدلة ومعداتها. وأمدنا الاتحاد السوفيتي ـ لأغراض السرعة في الإنجاز والدعم ـ بأطقم كاملة من العسكريين السوفييت المقاتلين من تنظيم قوات الدفاع الجوي للاتحاد السوفيتي، تتكون من ٤ لواءات صواريخ سام ٣ ولواء سام ٦[أ] و٢ لواء طائرات ميج ٢١ معدلة بطياريها ومعداتها كاملة، بهدف دعم وتغطية عمق الدفاع الجوي عن الجمهورية العربية المتحدة ضد تهديد الطيران الإسرائيلي الذي كان يخترق دفاعاتنا الجوية ويقصف أهدافًا اقتصادية وحيوية في عمق الدولة.

استقرت الوحدات السوفيتية في العمق في مناطق دفاعية مشتركة مع قوات الدفاع الجوي المصرية في القاهرة ـ الإسكندرية ـ الدلتا ـ بني سويف ـ الفيوم ـ وأسوان، بينما تمكنت قوات الدفاع الجوي المصري من دفع عناصرها الجديدة من صواريخ سام ٣ (٣ لواءات) واحتلت مواقعها غرب القناة على ثلاث مراحل، وكان أسلوب دفع الثلاثة لواءات صواريخ سام ٣ إلى مواقعها الدفاعية ـ أصلية ـ

(أ) كلف اللواء سام ٦ السوفيتي بمهمة الدفاع ضد الطيران الواطي والمتوسط عن السد العالي تحت قيادة الدفاع الجوي المصري في أبريل عام ١٩٧٠. وسام ٦ يعمل داخل مجموعة واسعة من الترددات، ولم يتمكن الخبراء الأمريكيون من إيجاد وسائل إلكترونية مضادة له.

تبادلية ـ هيكلية إلى غرب القناة، هي قصة أبطال الدفاع الجوي المصري، يخصص لها كتاب منفرد يدرس لأجيالنا القادمة، ويسجل شهادات فخر واعتزاز لكل شهيد من قوات الدفاع الجوي، أو من العمال المدنيين أو من أهالي منطقة غرب القناة، أو من المستشارين السوفييت الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل نجاح قوات الدفاع الجوي في غرس أقوى شبكة دفاع جوي كثافة وتطورًا تحطمت عليها ذراع إسرائيل الطويلة. واعتبر العالم كله أن دعم ومساعدة الاتحاد السوفيتي بهذه السرعة وبهذا الأسلوب الذي لم يحدث منذ الحرب العالمية الثانية، يعتبر ردعًا سياسيًّا وعسكريًّا ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في المنطقة، واطمأنت القيادة السياسية والعسكرية بتأمين العمق في مصر بسبب هذا الإنجاز الضخم الذي جعل من إتمام معركة تحرير سيناء في المدة التي حددها لي الرئيس عبد الناصر ـ وهي ثلاث سنوات ـ في توجيهاته الأولى يوم ١١/ ٦/ ١٩٦٧ أمرًا ممكنًا.

ثانيًا: فاعلية حائط الصواريخ

وتوقف التهديد الجوي الإسرائيلي لأهداف العمق المصري اعتبارًا من ١٨/ ٤/ ١٩٧٠، وهو اليوم الذي استقرت فيه شبكة الصواريخ سام واشتركت معها أسراب الميج ٢١ المعدلة السوفيتية في العمق وتمكنت من صد الهجمات الجوية الإسرائيلية. وبرزت قيمة وتأثير شبكة الصواريخ غرب القناة عندما تعمدت إسرائيل تحدي هذه الشبكة في شهري يونيو ويوليو عام ١٩٧٠، ونتج عن ذلك تدمير ١٨ طائرة وإصابة ٥٠ أخرى من الفانتوم والسكاي هوك، وتم أسر ٥ طيارين إسرائيليين ظلوا أسرى في يد القوات المصرية إلى أن أعيدوا مع جملة الأسرى الإسرائيليين في معارك أكتوبر في شهر أبريل ١٩٧٤.

وكان يوم ٣٠ يونيو ١٩٧٠ هو يوم الفخر والمجد لقوات الدفاع الجوي ما زالت تحتفل به مصر للآن، كما تحتفل بذكرى أول شهيد بنى بدمائه الطاهرة الصرح الكبير لحائط الصواريخ، وهو الشهيد الرائد شطا قائد كتيبة صواريخ سام ٣ الذي استشهد في نفس اليوم.

ويرجع الفضل في حصول قوات الدفاع الجوي على هذه النتائج السريعة مع طيران العدو إلى إجادة قوات الدفاع الجوي غرب القناة استخدام أسلوب الكمائن

المتحركة، مستعينة بخفة حركة سام ٣، خاصة إذا تم التحرك وتجهيز المواقع الجديدة ليلًا وفي منطقة غير مستطلعة من العدو، وهو ما كانت تجيده وتتقنه قوات الدفاع الجوي منذ معركة كمائن الصواريخ في يونيو ١٩٧٠.

وتبين أن الطيار الإسرائيلي لا يجيد استخدام أسلوب الهجمات المباشرة الأمثل إلا على الأهداف الأرضية المعروفة لديه مسبقًا نتيجة للاستطلاع الجوي الحديث. ولما كانت مواقع كمائن سام ٣ لم تستطلع من العدو، وعلى ذلك تمت مفاجأة العدو الجوي الذي وقع بطائرته في مصيدة الكمائن لصواريخ سام ٣.

وفي هذا الوقت فقط أيقنت إسرائيل أن حائط الصواريخ هو الحاجز المادي الذي يشل حركة ومرونة أقوى عناصرها القاتلة، وهو السلاح الجوي. كما أعلنت القيادة العسكرية في إسرائيل أن هذه الشبكة هي أول خطوة نجحت فيها مصر لإتمام باقي خطوات تحرير سيناء، وكان قولًا صحيحًا؛ إذ إن التقديرات الأساسية والفنية للخطة جرانيت اعتمدت أساسًا على فاعلية قاعدة الانطلاق «حائط الصواريخ» التي تمكن قواتنا الضخمة المتمركزة غرب القناة من اقتحامها، وأن تكون فاعلية هذه الشبكة هي عماد التغطية الجديدة لتقدمها شرقًا في سيناء مستعينة بخفة حركة سام ٣ بالإضافة إلى مقاتلاتنا الجوية المتفوقة محليًّا.

ثالثًا: تحول إسرائيل إلى الموقف الدفاعي

١ ـ ميزان القوى لصالح مصر

ومنذ صيف عام ١٩٧٠ تغير أسلوب إسرائيل في الصراع المسلح مع مصر ليكون دفاعيًّا، وكان هذا التحول هو الأول من نوعه في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. وأصبحت سياسة إسرائيل في حيرة؛ إذ إن المطلب السياسي لإسرائيل هو الاحتفاظ بسيناء، بينما القدرة العسكرية لقواتها لا تمكنها من الاحتفاظ والتمسك بهذه المساحة الشاسعة من أرض سيناء دون بقاء أكثر من ٥٠٠٠٠ جندي إسرائيلي مدعم بقوة طيران مقاتلة قاذفة كبيرة، بالإضافة إلى تشكك قادة إسرائيل في ضمان بقاء هذه القوة الكبيرة في سيناء على درجة استعداد قتالي عالٍ لاحتمال بدء قتال قواتنا في أي وقت، ما دامت مصر محتفظة بقواتها الكبيرة، أكثر من ١٠ فرق مشاة وميكانيكية ومدرعة على الشاطئ الغربي لقناة السويس، تحميها في تمركزها وفي

عبورها المانع المائي قناة السويس وفي تقدمها شرقًا لتحرير سيناء شبكةُ دفاع كثيفة ومتطورة نجحت قواتنا في إقامتها غرب القناة.

بالإضافة إلى هذا الموقف التعبوي الصعب بالنسبة لإسرائيل، فعند دراسة توازن القوى العسكرية بعد حساب قدرات الأفرع الرئيسية الأخرى للقوات المسلحة بين مصر وإسرائيل، نجد أن ميزان القوى كان لصالح مصر عام ١٩٧٠-١٩٧١، وكانت نقطة التحول في هذا التقييم راجعة إلى العامل الجديد الذي أضيف إلى الجانب المصري، وهو إقامة أكبر شبكة دفاع جوي تطورًا في العالم غرب قناة السويس مباشرة، وتأثيرها المباشر على أقوى أسلحة إسرائيل في شهري يونيو ويوليو عام ١٩٧٠.

٢ ـ مشروع «روجرز» لوقف إطلاق النار

وبتأثير هذا الموقف سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بطلب من إسرائيل بالتقدم بمشروع «روجرز» لوقف إطلاق النار، تمهيدًا لإعادة الاستقرار في المنطقة. وكان الهدف الرئيسي من وجهة نظر الأعداء هو هدنة مؤقتة لحين دعم إسرائيل وإعادة تقييم قدراتها، وتمكينها من استرداد مقومات التفوق على العرب مرة أخرى.

وأثبتت الأحداث بعد ذلك أن إسرائيل تهربت من الالتزام الذي أقرته عند قبولها لمشروع «روجرز»، وهو الانسحاب من الأراضي العربية تحت ضغط خسائرها في حرب الاستنزاف على قناة السويس، كما أن أمريكا أيدتها في هذا الموقف.

ادعت إسرائيل على مصر مخالفتها التزامات وقف إطلاق النار المتفق عليه في مشروع «روجرز»، بتحويلها حائط الصواريخ إلى قرب الشاطئ الغربي لقناة السويس، وبزعم أن هذا العمل هو تهديد مباشر لأمن إسرائيل. وهددت بتدمير حائط الصواريخ إذا لم تتراجع مصر وتعيد الصواريخ إلى مكانها الأول. ولم تؤيدها أمريكا على هذا الادعاء منذ البداية، ولكنها عادت وأمدت إسرائيل بطائرات فانتوم عددها ١٨ طائرة استعواضًا لخسائر حرب الاستنزاف، كما أمدت إسرائيل بقنابل شرايك جو-أرض، وكانت هذه الإمدادات علامة تأييد ودعم لموقف إسرائيل ضد مصر.

كانت قوات الدفاع الجوي قد نجحت في تحريك نسق كامل من كتائب صواريخ

سام ٣ إلى غرب الشاطئ الغربي لقناة السويس ليلة ٧ أغسطس في سرعة وسرية فائقين. وانتهت التحركات قبل حلول الساعة ٠١٠٠ يوم ٨ أغسطس، التوقيت المحدد لوقف إطلاق النار من كلا الطرفين المتصارعين. ولم تتمكن طائرات الاستطلاع الأمريكية والتصوير من الأقمار الصناعية من إثبات ما يخالف ذلك.

٣ ـ خطة الغزالة لخرق حائط الصواريخ

قامت إسرائيل في ذلك الوقت من أواخر عام ١٩٧٠ بوضع خطة لتدمير حائط الصواريخ أطلقت عليها «خطة الغزالة»، اعتمدت على نقل وحدة مدفعية صاروخية مضادة للدبابات، وجماعة «هاون» على طائرة هليوكوبتر لتدمير كتيبة صواريخ سام غرب القناة، وخصصت مجموعة مماثلة لكل كتيبة صواريخ تدفع هذه الطائرات عند بدء الهجوم عبر قناة السويس وتهبط بجوار الكتيبة ـ ٢كم تقريبًا ـ وتصوب أسلحتها من بُعد على هوائي كابينة التوجيه لكتيبة الصواريخ فيتم توقفها، وبعدها مباشرة يتم قصف نفس الكتيبة بصاروخ أو قنبلة من طائرة مقاتلة إسرائيلية، يعقبها تدمير أو تعطيل الكتيبة عن العمل. ومن ثم يسهل على القوى الجوية الإسرائيلية اختراق حائط الصواريخ والحصول على السيطرة الجوية في مسرح العمليات.

وكان الجنرال «شارون» قائدًا لقوات سيناء في ذلك الوقت، وقام بتطوير خطة الغزالة بهجوم قوات مدرعة وميكانيكية عبر قناة السويس إلى الضفة الغربية للقناة؛ حيث ينقل المعركة من الشرق إلى الغرب تحت ستار التفوق الجوي الذي اكتسبته قوات العدو الجوية بعد اختراق حائط الصواريخ في التمهيد الابتدائي في الخطة. وانتقى «شارون» أضعف نقطة تصورها بين قوات الجيشين الثاني والثالث، وهو المفصل الذي يربطهما، وميزها بعلامات طوب حمراء على كلا جانبي قطاع الاختراق (الثغرة)، وكانت حوالي ٤كم في بداية الأمر، وهي نفسها ثغرة الدفرسوار.

قمت بعمل إجراءات مضادة لحائط الصواريخ غرب القناة، وكانت الإجراءات المضادة هي:

أ) إمداد كل مجموعة كتائب صواريخ باحتياطي خفيف الحركة مدعم بالصواريخ الخفيفة المضادة للدبابات للدفاع عن مواقعها ضد أي هجمات أرضية.

ب) توضيح نية العدو (خطة الغزالة) لتدمير حائط الصواريخ في مشروع تدريبي

يُظهر أسلوب العدو في تحقيق هدفه والإجراءات المصرية المضادة لإحباط خطة العدو وإفشال هدفه العدواني. وكان المشروع الإستراتيجي الكبير الذي تم في مارس ١٩٧١[١٨] يوضح تفصيلات الإجراءات المضادة.

وكان رحيل قائد المسيرة الذي صمم على تحقيق الهدف وتحرير الأرض العربية الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨/ ٩/ ١٩٧٠ حيث توقفت مسيرة النضال، ودخلت القوات في حالة اللاسلم واللاحرب، وفات على القوات المسلحة المصرية أن تقتحم معركة تحرير الأرض الشاملة في توقيتها المخطط سابقًا بمعرفة الرئيس الراحل في ربيع عام ١٩٧١.

حالة اللاسلم واللاحرب

أولًا: جهوزية الدفاع الجوي وتطوره

١ ـ القدرات القتالية المكتسبة بالخبرة

وكان السبب الرئيسي في استمرار حالة اللاسلم واللاحرب وتأثيرها السيئ على القوات المسلحة، والتي ظلت ساخنة أكثر من ثلاث سنوات، هو رغبة الرئيس السادات في تغيير إستراتيجية الدولة تغييرًا شاملًا.

وكانت قوات الدفاع الجوي قد اكتسبت قدرات قتالية جديدة بسبب تعاملها المباشر مع طيران العدو منذ يوليو ١٩٦٩ حتى توقف إطلاق النار في ٨/ ٨/ ١٩٧٠، وكان أهمها هو معرفتها أسلوب العدو الجوي في هجماته الجوية وفي أسلوب اقترابه من الهدف وفي أعمال مناوراته الجوية (مجموعة طائرات للمشاغلة ـ مجموعة أخرى للقذف ـ مجموعة ثالثة للحماية الجوية)، وفي استخدامه للأجهزة الإلكترونية الحديثة في أعمال الإعاقة وأعمال التوجيه. وهي خبرات كثيرة كان من الصعب على قوات دفاعنا الجوي الحصول عليها لولا المواجهة المباشرة اليومية وبأعداد كبيرة من الطائرات التي تمت على جبهة قناة السويس لمدة أكثر من سنتين، بالإضافة إلى الصدامات المباشرة في مواقع عمليات دفاع جوي كان أولها على أرض الأردن في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٩ بين موقعي رادار مصريين مجهزين برشاشات قصيرة نصف بوصة و١٢,٧ و١٤,٥ وبين هجمة جوية معادية انتهت

بإسقاط ٣ طائرات مقاتلة للعدو. والثانية كانت العملية الخداعية بالعجرود غرب السويس يومي ١٨ و١٩ سبتمبر ١٩٦٩ حيث:

- تم سحب كتيبة صواريخ من موقعها بالعجرود بعد قيام العدو باستطلاعها بالتصوير إلكترونيًّا ليلة ١٨-١٩ سبتمبر ١٩٦٩، وتم احتلال الموقع في نفس الليلة بمعدات هيكلية مع تدعيم الدفاع المضاد للطائرات المحلي عنه بواسطة ٢ فصيلة سام ٧، وفوج مضاد للطائرات ٥٧مم و٤ سرايا رشاشات نصف بوصة.
- قام العدو في يوم ١٩ سبتمبر ١٩٦٩ بهجمتين جديدتين على موقع الكتيبة الأصلي المستطلع مسبقًا، وهو الهيكلي بعد التعديل، ونجح في تدمير المعدات الهيكلية، بينما نجحت قوات الموقع الأصلي القريب من تدمير طائرتين للعدو. وخرجت قوات الدفاع الجوي بدرس جديد عن العدو وهو «عندما يفاجأ العدو بتسليح لا يعرفه مسبقًا أو لا يعلم موقعه مسبقًا يرتبك ويفقد اتزانه ويسهل إصابته وتدميره».

وأقبلت قوات الدفاع الجوي على معارك أكتوبر ١٩٧٣ وهي محصنة بمقومات مادية، أهمها القدرة على شل حركة العدو الجوية وحرمانه من المرونة التي اكتسبها في حركته وفي سيطرته على أجواء المنطقة وعلى مسرح عملياتها، كذا على مقومات فنية كان أهمها اختفاء الثغرات في الحقل الراداري على الارتفاعات الواطية، وتكامل الدفاعات المضادة للطائرات في كل منطقة دفاعية، وتنظيم التعاون بين عناصر الدفاع الجوي والطائرات المقاتلة، وأخيرًا الوقاية الأرضية للطائرات ومعدات وأجهزة الدفاع الجوي والأجهزة الرادارية والإنذارية والتوجيه ووسائل الإنذار والمراقبة، بالنظر داخل الدشم والملاجئ الخرسانية الشهيرة الذي مارسته مصر كأول دولة في العالم.

٢ ـ التطور التقني بالدعم السوفيتي

وطالت فترة اللاحرب واللاسلم على قوات الدفاع الجوي، إلا أن المساعدات الفنية التي قدمها الاتحاد السوفيتي، وأهمها الأجهزة الإلكترونية التي أضافت إلى قدرات نظام الدفاع الجوي صفات ومميزات جديدة جعلتها محصنة ضد التطورات التكنولوجية والإلكترونية التي أضافها العدو إلى قواته الجوية وإلى أجهزة الإعاقة

التي استخدمتها، كذا إلى التطور في أنواع الصواريخ جو-أرض التي دعمتها بها الولايات المتحدة الأمريكية.

بالإضافة إلى أن قوات الدفاع الجوي قد زادت من قوتها أسلحة ومعدات، لزيادة حجمها وزيادة قدراتها القتالية والفنية في صفقات أسلحة ومعدات من الاتحاد السوفيتي في أكتوبر ١٩٧١، وفي مايو عام ١٩٧٢، وفي مارس عام ١٩٧٣ ضمت صواريخ سام ٢ معدلة وسام ٣ وسام ٧ معدلة. وأدخل لأول مرة عدد ٣ لواءات سام ٦ أصغر وحدة فيها عبارة عن ٣ صواريخ سام ٦ مركبة على شاسيه دبابة «ت ٣٤» يعمل راداريًّا ضد الطيران المتوسط والواطي، كذا زيادة أعداد الكوادرات ٢٣مم الثنائي والرباعي المتميز بإطلاق مخروط بعدد ضخم من الطلقات (٤٠٠٠ طلقة في الدقيقة) مع تتبع وتوجيه راداري، ويعمل ضد طيران العدو الواطي بصفة مؤثرة للغاية.

وقد لازم هذه الإضافات زيادة القدرات الفنية إلى لواءات وفرق الدفاع الجوي بزيادة الكتائب الفنية، والقدرة على الإصلاح في الورش الرئيسية للدفاع الجوي.

ثانيًا: استبعاد الدعم السوفيتي عام ١٩٧٢

١ ـ التأثير العسكري للاستبعاد

وكان لاستبعاد أكثر من ٣٠ طاقم أفراد متميزًا من صواريخ سام ٣ وأكثر من ١٢٠ طيارًا درجة أولى من الجنود السوفييت في يوليو ١٩٧٢ أثرُه الكبير في ضعف الدفاعات الجوية في العمق (الصعيد + الدلتا + الإسكندرية وبورسعيد والسد العالي) وتقليل قدرة الدفاع الجوي الإيجابية بسبب سحب الطيارين السوفييت. وقد استغرق استعواض الأطقم الثلاثين للدفاع الجوي وقتًا طويلًا، بالإضافة إلى نمو وزيادة كتائب صواريخ سام ٣ في الوقت نفسه، الأمر الذي جعل استعداد قوات الدفاع الجوي للمعركة يستغرق وقتًا طويلًا.

أما استعواض ١٢٠ طيارًا سوفيتيًّا فكانت مشكلة لم تتمكن القوات الجوية من حلها. وبهذا كان استبعاد السوفييت في يوليو ١٩٧٢ سببًا في إضعاف القدرات الدفاعية الإيجابية التي كانت تقوم بها أسراب المقاتلات الاعتراضية.

وكان استبعاد وحدات سام ٦ بأطقمها من السوفييت من مواقعها الدفاعية في

أسوان قد كشف الدفاعات المثلى عن السد العالي ضد الطيران المتوسط والواطي، الأمر الذي كان السادات يعيب على السوفييت تأخيرهم في استكمال دفاعاتنا الصاروخية في منطقة الصعيد، واتخذ من هذا التأخير مبررًا لعدم استطاعته إصدار قرار المعركة ونفس الموقف بالنسبة لمنطقة بورسعيد.

وكان استبعاد الرئيس السادات للمستشارين والوحدات السوفيتية في يوليو ١٩٧٢، التي أخذت على عاتقها الدفاع عن العمق المصري، يعني من وجهة نظر القدرة الدفاعية عن مصر إلغاء السبق الإستراتيجي والفائدة التاريخية التي أحرزها الرئيس عبد الناصر عندما نجح في إقناع مجلس السوفييت الأعلى بضرورة دعم الجبهة المصرية بوسائل الدفاع الجوي المتميزة (صواريخ سام ٣ + ميج ٢١) في يناير ١٩٧٠ استكمالًا للعجز الذي لم أتمكن من إنجازه في هاتين القوتين في الوقت المحدد لي في برنامج إنشاء وإعداد القوات المسلحة تمهيدًا لإتمام معركة تحرير الأرض الشاملة في الوقت المناسب.

وكان لاستبعاد الأطقم الفنية من السوفييت في الإصلاحات المتوسطة وإصلاحات القاعدة لوحدات الصواريخ أثرُه في إضعاف الكفاءة الفنية لمعدات الدفاع الجوي بعد استبعادهم.

٢ ـ التأثير السياسي للاستبعاد

ومن الناحية السياسية فإن استبعاد بعض أطقم الدفاع الجوي السوفيتي من كتائب صواريخ سام ٣ بمعرفة الفريق أول محمد أحمد صادق وزير الحربية في شهر أبريل عام ١٩٧٢، ولاحقه الرئيس السادات باستبعاد جميع العسكريين السوفييت من مصر في يوليو ١٩٧٢، كان له ردود فعل سيئة لدى قادة القوات المسلحة بالنسبة للمواقف التالية:

أ) كيف يتم استعواض القدرة الناشئة عن استبعاد الأطقم السوفيتية بأسلحتها المتطورة في الوقت الذي ينادي فيه الرئيس السادات بضرورة إتمام معركة تحرير الأرض فورًا؟

ب) كيف تتمكن مصر من الحفاظ على المورد الأساسي الوحيد لإمدادنا بالأسلحة المتطورة، كذا الإمداد المستمر لتعويض الخسائر، خاصة أن قواتنا

قد أعادت بناءها وتسليحها وتدريبها وعملياتها على الأسلوب الشرقي منذ أن اعتمدنا على التسليح السوفيتي كمصدر أساسي ووحيد لتوريد أسلحتنا؟

ج) تكشف لدى جميع القادة أن الرئيس السادات أقدم على هذه الخطوة مقدمة لاستكمال باقي الخطوات واستبعاد الاتحاد السوفيتي نهائيًا من مصر.

وبالرغم من ذلك فقد استمر الاتحاد السوفيتي محافظًا على اتفاقاته الدولية وتمسكه بروح التعاون والصداقة لرفع القدرة الدفاعية لمصر، والتزم بوعوده كاملة وباتفاقات التسليح التي أبرمت مع مصر، وظل يمدها بالسلاح حتى يناير ١٩٧٥.

وكان الاهتمام والتركيز على قوات الدفاع الجوي ودورها المؤثر في عملية تحرير الأرض جعلت قيادة الدفاع الجوي تحتفظ بأطقم تشغيل زائدة لكتائب الصواريخ، كذا أطقم إصلاح في التخصصات المختلفة وعلى درجة عالية من الكفاءة تحسبًا لسد خسائر المعركة. وتحولت بسبب استبعاد العسكريين السوفييت في يوليو ١٩٧٢ إلى سد جزء صغير من الفراغ الناتج عن خروجهم، وبذا تأثرت الكفاءة والقدرة القتالية ولكن ليس بالقدر الكبير الذي تأثرت به القوات الجوية. وكانت نقط الضعف المؤثرة في نقص قطع الغيار لمعدات الدفاع الجوي والقدرة على إتمام الإصلاحات الفنية في الورش الرئيسية، ظاهرة مؤثرة على قدرة قوات الدفاع الجوي.

وعلى الجانب الآخر وفي أواخر ١٩٧٢ وأوائل ١٩٧٣ دعمت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل بأسلحة متطورة، خاصة الطائرات والدبابات والصواريخ بحجم كبير يعادل ٣٣٪[١٩] تقريبًا زيادة عن حجم قدرات إسرائيل عام ١٩٧١. وبذا أصبح ميزان القوى بين مصر وإسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣ لصالح إسرائيل. وكان هذا العامل هو المؤثر الأول في تقديرات معارك أكتوبر ١٩٧٣.

تحضيرات قوات الدفاع الجوي لمعارك أكتوبر ١٩٧٣

في أوائل سبتمبر ١٩٧٣ تم توقيع خرائط العمليات للخطة التي تم تدقيقها للقوات المسلحة المصرية، وهي الخطة جرانيت ٢ المعدلة. وهدفها كما جاء في التوجيه الإستراتيجي العسكري من القائد الأعلى للقوات المسلحة (رئيس

الجمهورية): «قيام القوات المسلحة المصرية بعملية هجومية عبر قناة السويس بغرض كسر الجمود السياسي، مع تحرير الأرض على مراحل في حدود إمكانيات وقدرات القوات المسلحة».

وظهرت الموضوعات الرئيسية التالية عند عرض قائد الدفاع الجوي لقراره في سبتمبر ١٩٧٣.

١ ـ ترفع درجة استعداد قوات الدفاع الجوي في الجمهورية قبل يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٣ استعدادًا للعملية الهجومية (عبور قناة السويس).

٢ ـ تقترب كتائب صواريخ الفرقة ٨ دفاع جوي إلى أقرب ما يمكن للحافة الغربية لقناة السويس قبل ٥ أكتوبر ١٩٧٣.

٣ ـ تنسيق نيران قوات دفاع جوي التشكيلات الميدانية مع نيران وحدات دفاع جوي الفرقة ٨، ويتم التركيز على أماكن المعابر الرئيسية والمعديات، خاصة بالنسبة للطيران المعادي الواطي والمتوسط. وفي حالة تنفيذ المرحلة التالية شرقًا يتم الآتي:

أ) عبور نسق[أ] كامل من كتائب الصواريخ سام ٣ (بتشورا) قناة السويس ليلة عمليات الهجوم شرقًا، بحيث تكون مستعدة لزيادة مدى مظلة الدفاع الجوي شرقًا على مواجهة الجيشين الثاني والثالث فجر يوم الهجوم.

ب) يستمر انتقال أنساق كتائب الصواريخ شرقًا بواقع نسق واحد متكامل كل ليلة، ما دامت عملية الهجوم مستمرة ومتقدمة شرقًا.

٤ ـ تأمين عبور القوات: ركز قائد الدفاع الجوي على تأمين مواجهات عبور الفرق الخمس المشاة بواسطة كتائب صواريخ سام الكثيفة غرب قناة السويس. أما تأمين المعابر والكباري وعددها ١١ معبرًا، فقد جهز مجموعات دفاع جوي كثيف ضد الطيران الواطي والمتوسط مكونة أساسًا من كتائب الشيليكا (٢٣مم متحرك) والاستريلا (سام ٧)، على أن يكون استعدادها منذ بدء العبور.

(أ) النسق عبارة عن ٩-١١ كتيبة صواريخ.

٥ ـ تأمين الدفاع الجوي عن القوات شرق القناة: عند صدور أوامر القائد العام ببدء عمليات الهجوم شرقًا إلى المضايق الإستراتيجية في سيناء، تقوم قوات الدفاع الجوي باستئناف تحرك النقلات لكتائب الصواريخ عبر قناة السويس شرقًا، بحيث تتمركز ٩ كتائب صواريخ شرق القناة وداخل نطاق رؤوس الكباري في اليوم الأول للهجوم، ثم تتوالى النقلات يوميًّا إلى الشرق لتصبح القوة عدد ٣ لواءات صواريخ. واشترط قائد الدفاع الجوي في اجتماع تنسيق التعاون بين القوات أن تمركز الكتائب شرقًا بعد النقلة الأولى لا يتم إلا بعد اكتساب قوات الجيشين الثاني والثالث للأرض شرقًا، وذلك تأمينًا للنقلات التالية لكتائب الصواريخ ضد المؤثرات الأرضية من العدو.

٦ ـ تنسيق التعاون بين قوات الدفاع الجوي عن الدولة وقوات دفاع جوي التشكيلات الميدانية والقوات الجوية، ومراجعة أساليب القيادة والسيطرة والتوجيه وتوزيع الواجبات والمهام قد تمت بالتفصيل في جلسة تنظيم وتنسيق التعاون التي تمت تحت مباشرة القائد العام.

معركة العبور

قوات الدفاع الجوي كانت هي السلاح الأول في معركة العبور التي استغرقت أيام ٦ و٧ و٨ أكتوبر ١٩٧٣، وإن البطل الأول في هذه الملحمة التاريخية هو المقاتل الفني الذي طوع الصاروخ والمدفع والأجهزة الدقيقة لإرادته، وكانت حصيلة جهود الأبطال هي تحييد السلاح الجوي الإسرائيلي خلال معركة العبور.

أولًا: السلاح الجوي الإسرائيلي

اعتمدت قوات العدو الإسرائيلي على ٤٣٠ طائرة مقاتلة-قاذفة أنواع: فانتوم ـ سكاي هوك ـ ميراج ـ سوبر مستير ـ فوتور، بالإضافة إلى ٤٩ طائرة سكاي هوك وردت عبر الجسر الجوي الأمريكي، بالإضافة إلى أعداد من الطيارين بنسبة ٣ طيارين لكل طائرتين. وتتمثل قدرة هذا العدد من الطائرات والطيارين بحيث يمكن القيام بأربع طلعات يوميًّا بفضل جهاز إعادة الملء في القواعد الجوية الإسرائيلية.

كان القرار الإسرائيلي في جبهة قناة السويس هو منع المصريين من عبور قناة

السويس، وتعاون طيران العدو مع القوات الأرضية الإسرائيلية على تعطيل وعرقلة القوات المصرية المهاجمة على طول قناة السويس. وتحدد الواجب الأول للقوة الجوية الإسرائيلية في تدمير المعابر الرئيسية والمعديات حتى لا تتدفق القوات المصرية عبر قناة السويس. ودخل المعركة في الساعات الباقية من نهار يوم ٦/ ١٠ أكثر من ٤٠٠ طلعة طائرة، وساعات الليل نفس اليوم أكثر من ٢٥٠ طلعة طائرة. وتحولت سماء وأرض منطقة قناة السويس إلى جحيم. وازداد عده الطائرات المعادية في الأيام التالية (٧ و٨ أكتوبر) إلى ٥٠٠-٦٠٠ طلعة طائرة في اليوم الواحد.

ثانيًا: الدفاع الجوي المصري

ركزت قوات الدفاع الجوي دفاعها الكثيف على المعابر الرئيسية والمعديات على مواجهة الجيشين الثاني والثالث، وكان عددها ١١ معبرًا رئيسيًّا. وخصت المعابر خطة محددة اعتمدت على سام ٦ وسام ٧ والمدفع ٢٣مم (الشيلكا)، وكلها أسلحة وصواريخ ضد الطيران الواطي الذي لجأ إليه العدو مضطرًا كي يصيب المعبر إصابة مؤثرة، ودمر للعدو ٣١ طائرة في يومي ٦ و٧ أكتوبر.

واتبع العدو أسلوب الطيران الواطي جدًّا في الاقتراب نحو أهدافه كي يتخلص من الكشف الراداري، ثم ترتفع فجأة ملقية قنابلها. ولم يستطع العدو الاستمرار في تطبيق هذا الأسلوب بسبب الخبرة السابقة التي اكتسبتها قوات الدفاع الجوي خلال حرب الاستنزاف. وقام المصريون بوضع سام ٧ في الخطوط الأمامية للقوات، أجبرت العدو على الارتفاع خوفًا من إصابته، ومن ثم وقع في حقل الكشف الراداري لشبكة الصواريخ سام ٦ وسام ٣ وسام ٢.

كما أن العدو الجوي لم يتمكن من استغلال المساعدات الموجودة لديه في طائرات الفانتوم من أجهزة الإعاقة والشوشرة، أو الموجودة في مصادر أرضية والموجهة أساسًا لشل أجهزة التوجيه في الطائرة أو الصواريخ، بسبب معرفة قوات الدفاع الجوي لهذه الأساليب منذ حرب الاستنزاف. وبذا لم يتمكن العدو من مفاجأة قواتنا بأي سلاح جديد أو جهاز جديد يعطي قدرات أكثر للطائرة المعادية لا تعلمها قواتنا.

ثالثًا: المعركة على المطارات المصرية

وفي اليوم التالي للقتال ركز العدو الجوي هجماته على المطارات الأمامية والوسطى، وهي أبو حماد والمنصورة وجناكليس وشبراخيت وطنطا والقطامية وبني سويف. وكان اقترابه إلى أهدافه من الأجناب لتفادي شبكة الدفاع الجوي الكثيفة غرب القناة، ووجد أن الموقف الوقائي مختلف تمام الاختلاف عما شاهده وفعله في طائراتنا يوم ٥ يونيو ١٩٦٧؛ إذ إن جميع طائراتنا وأجهزتها ومعداتها وذخيرتها ووقودها وغرف عملياتها وأماكن إيواء الطيارين والفنيين، كانت كلها في ملاجئ ودشم خرسانية. وبالرغم من أن العدو قد خصص ٨-١٠ طائرات فانتوم لكل مطار، فإنه لم يتمكن من إصابة أي طائرة أو فرد واحد، واكتفى بإسقاط قنبلة على ممر واحد فرعي وقنبلة زمنية أخرى بجوار منزل مجاور لأحد المطارات أصابت أتوبيسًا قرويًّا أثناء سيره. ودمرت قوات الدفاع الجوي (كتائب صواريخ سام) ١٠ طائرات معادية خلال الهجمات المعادية على المطارات المصرية المتقدمة.

ومن الملاحظ في هذه المعركة بين قوات الدفاع الجوي وبين طائرات العدو التي تمت ضد المطارات المصرية، أنه لم يشترك فيها العنصر الجوي الإيجابي لقوات الدفاع الجوي، وهو المقاتلات من طائراتنا الميج ٢١. وكانت الفكرة السائدة التي فرضت نفسها على أسلوب التنسيق بين القوتين ـ الدفاع الجوي والقوات الجوية ـ أن مسؤولية الدفاع الجوي عن المطارات والقواعد الجوية تكون قاصرة على قوات الدفاع الجوي الأرضية وحدها، وهذا خطأ تطبيقي كبير؛ إذ إن الطائرات المقاتلة الاعتراضية هي الجانب الإيجابي المكمل لعنصري الدفاع الجوي عن مسرح العمليات، وإن هذا الأسلوب الشاذ اعتنقه الفريق أول أحمد إسماعيل لحرصه الزائد على ضمان سلامة القوات الجوية وضرورة الاحتفاظ بها لآخر لحظة في المعركة. ولم يكن هذا الأسلوب الخاطئ سوى رد فعل نفسي عاصره القائد العام بالنسبة لنتائج الضربة الجوية يوم ٥ يونيو ١٩٦٧، لم يمحها من فكره الواقع الفعلي في تطور القوات الجوية الحديثة خلال سنوات إعدادها وتحديثها من ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٠.

معركة الضفة الشرقية

أولًا: تخطيط العملية الهجومية الإضافية

أصدر القائد العام قراره بتنفيذ عمليات هجومية إضافية يوم ١٢ أكتوبر ١٩٧٣ وحدد ساعة ٦,٣٠ يوم ١٣ أكتوبر توقيتًا لبدء هجوم القوات التي كلفت بهذه المهمة ـ وهي ٤ لواءات مدرعة و٢ لواء مشاة ميكانيكي ـ على أربعة محاور رئيسية شرق القناة.

وكان التخطيط المسبق بدفع نسق كتائب صواريخ سام ٣ عدده ٩ كتائب بتشورا (سام ٣) عبر قناة السويس إلى شرقها، بهدف امتداد عملية وقاية القوات شرقًا حتى تتمكن من الوصول إلى أهدافها بأمان. وكانت خطة متكاملة أساسها دفع جزء من أنساق حائط الصواريخ شرقًا وتدريجيًّا على مواجهة الجيشين الثاني والثالث، وكانت قوات الدفاع الجوي قد قامت بالإجراءات التحضيرية لإتمام النقلة الأولى شرق القناة، مثل: تنسيق خط نيران الدفاع الجوي، وخطة الكشف والتتبع الراداري، وتنسيق الحقل الراداري، إلخ، من الإجراءات الضرورية لضمان الربط والفاعلية مع الأنساق الخلفية لاستمرار خطة الانتقال شرقًا بأنساق تالية، ما دامت القوات البرية تضمن بتقدمها شرقًا التأمين الأرضي لمواقع كتائب الصواريخ التي تدفع شرقًا، والتي بدأت عبورها من مساء يوم ١٢/ ١٠/ ١٩٧٣.

ثانيًا: فشل العملية لعدم استكمال الخطة

ونسي القائد العام إخطار قائد الدفاع الجوي بتأخير الهجوم ٢٤ ساعة، في الوقت الذي التزم قائد الدفاع الجوي بتنفيذ التخطيط المتفق عليه طبقًا لقرار الهجوم الأول، وانتقلت الكتائب التسع صواريخ إلى شرق القناة لتنفيذ مهمتها في المرحلة الإضافية من العمليات الهجومية.

تعرضت كتائب الصواريخ التسع إلى ضرب مدفعية مركز من العدو عيار ١٧٥مم طويل المدى، وأصيبت ٥ كتائب منها، ولم تتمكن قوات الجيشين الثاني والثالث من تأمين مواقع كتائب الصواريخ في أماكنها شرقًا، فضلًا عن عدم تقديم القوات الجوية أي معونة جوية لتأمين هذه الكتائب وهي في مواقعها شرق القناة.

بعد فشل العمليات الهجومية وانسحاب الوحدات المدرعة القائمة بالهجوم، اضطر قائد الدفاع الجوي إلى سحب كتائب الصواريخ التسع من شرق القناة مساء يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ إلى غرب القناة، وزاد هذا الحادث من خطأ الزعم المدمر الذي تبناه الفريق الشاذلي رئيس الأركان وجذب إليه الرأي العام في القوات المسلحة، بأن شبكة الدفاع الجوي الكثيفة غير قادرة على حماية القوات المصرية عند تقدمها شرقًا إلى المضايق الإستراتيجية في سيناء. وفي الحقيقة لم يكن هذا الزعم الخاطئ سوى صدى لهدف السادات القاصر على عبور قناة السويس والتمركز شرقها فقط.

إن نجاح قوات الدفاع الجوي في دفع نسق كامل من كتائب الصواريخ سام ٣ شرقًا يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣، هو خير دليل على صحة مرونة وقدرة الدفاع الجوي بالانتقالات المتتالية لوقاية التشكيلات البرية كلما تقدمت شرقًا. وإن فشل القوات البرية في تأمينها هو السبب في عدم استكمال خطة الانتقال بالأنساق الأخرى تماشيًا مع قدرة الجيشين الثاني والثالث، وليست عجزًا في قدرة الدفاع الجوي كما ادعى الفريق الشاذلي قبل بداية العمليات.

معارك الضفة الغربية لقناة السويس

عقب فشل العمليات الإضافية شرق القناة يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ تمكنت مفرزة القوات الإسرائيلية من عبور قناة السويس ليلة ١٥-١٦ أكتوبر ١٩٧٣ بقيادة الجنرال «شارون»، ومعه ٣٠ دبابة و٢٠٠ فرد مظلي إسرائيلي فقط. وبقيت هذه المفرزة البسيطة قابعة غرب القناة في نقطة الدفرسوار دون اعتراض أي قوة مصرية لمدة ٣٦ ساعة، حتى تمكنت القوة الأساسية الإسرائيلية من عبور القناة غربًا. واندفعت القوات المدرعة الإسرائيلية تحقق الهدف الرئيسي لعبورها وهو تدمير حائط الصواريخ الكثيف، والذي اعتمدت القوات المسلحة المصرية عليه في نجاح عبورها لقناة السويس.

انتشرت قوات «شارون» غربًا في شكل مجموعات صغيرة من ٣-٤ دبابات،

وجماعة من المظليين في اتجاه كتائب الصواريخ سام، وعلى بعد منها تمكنت الدبابات الإسرائيلية من إصابة كتائب الصواريخ وإبطال مفعولها. وبعد أن أتمت إصابة ٣ كتائب صواريخ تمكنت القوة الجوية الإسرائيلية من العمل بحُرية في منطقة الثغرة بهدف مساعدة القوات المدرعة الإسرائيلية في تحقيق أهدافها[أ].

اضطرت قيادة الدفاع الجوي إلى سحب لواء صواريخ دفاع جوي الوسط (منطقة الدفرسوار) إلى غرب المنطقة بعيدًا عن نشاط القوات المدرعة الإسرائيلية يوم ١٧/ ١٠، وبعد إصابة ٣ كتائب من قوة اللواء. وكان هجوم الدبابات مفاجأة لكتائب الصواريخ سام غرب القناة بسبب عدم وجود إنذار أو معلومات مؤكدة لدى القيادة العامة عن اختراق الدبابات الإسرائيلية إلى الضفة الغربية، كما لم يكن في المنطقة الاحتياطات المضادة للدبابات خفيفة الحركة كي تقوم بالدفاع الأرضي عن كتائب الصواريخ، كذا لم يكن هناك في الضفة الغربية أي قوات مدرعة مصرية يمكنها التصدي لقوات العدو ومنعها من تدمير كتائب الصواريخ بعد أن دفعت القيادة العامة الفرقة ٢١ مدرعة إلى شرق القناة. وتحت ضغط العدو اضطرت قوات الدفاع الجوي لسحب باقي وحداتها بالتدريج من المنطقة غربًا بعد أحداث يوم ١٧/ ١٠[ب]، وتقدمت القوات المدرعة الإسرائيلية جنوبًا حتى تمكنت في يوم ٢٤/ ١٠ من أسر قيادة لواء ١٠٩ دفاع جوي وإصابة كتيبة من كتائبه.

وكان انسحاب وحدات الفرقة ٨ دفاع جوي من نطاق تعبوي الجيش الثالث غربًا إلى منطقة مقوسة (دائرة نصف قطرها أكثر من ٢٠ كيلومترًا)، الأمر الذي حرم قوات الجيش الثالث المتمركزة شرق القناة، كذا مدينة السويس، من حماية شبكة الدفاع الجوي. وتمكنت القوات الإسرائيلية من حصار الجيش الثالث ومدينة السويس والوصول بقواتها بسهولة إلى ميناء الأدبية والاستيلاء عليها برًّا وبحرًا يوم ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٣.

(أ) نفس التخطيط السابق معرفته بواسطة قيادة القوات المسلحة عام ١٩٧٠/ ١٩٧١ وقامت بوضع الإجراءات المضادة لإفشاله (انظر فصل التخطيط).

(ب) يوم ١٧/ ١٠/ ١٩٧٣ هو اليوم الذي فشلت فيه القوات المصرية في القضاء على ثغرة الدفرسوار من جهة الغرب.

عمليات قوات الدفاع الجوي في منطقة بورسعيد

بدأ الهجوم الجوي المعادي على منطقة بورسعيد بقوة ٥٠ طائرة مقاتلة-قاذفة يوم ٨/ ١٠/ ١٩٧٣ مهددة مواقع الدفاع الجوي أولًا، وكان قوامها ٤ كتائب صواريخ سام منفصلة عن التجميع الرئيسي لشبكة الدفاع الجوي غرب القناة، وتمكن العدو بعد تكرار هجماته عليها أن يصيب كتيبتين منها ويسكت اثنتين أخريين في الوقت الذي تم فيه إصابة ١٢ طائرة.

تمكنت قيادة الدفاع الجوي من دفع أطقم إصلاح ومعها قطع الغيار اللازمة لإصلاح أعطال الكتائب المصابة، في الوقت نفسه تم استخدام مولدات الدخان والشراك الخداعية الحرارية، ووسائل أخرى ساعدت على الإخفاء والتمويه وتضليل العدو الجوي.

أعاد العدو هجماته الجوية بنفس الكثافة يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣، وتمكن بعد تكرار هجماته على مواقع الدفاع الجوي الجديدة من إصابة بعض منها بسهولة بسبب غياب المقاتلات الاعتراضية (الميج ٢١)، واستبعاد الرئيس السادات للفرقاطات البحرية السوفيتية المجهزة بصواريخ سام ٦، والتي كانت مكلفة بتغطية الدفاع الجوي لمحور قطاع بورسعيد المنفصل.

تحليل ودروس مستفادة

١ ـ كفاءة وقدرة طيران العدو: إسرائيل تعتمد على اكتساب طاقتها الذاتية برفع مستوى الكفاءة القتالية في معظم أسلحتها على القدرة الرأسية للفرد وللطاقم، ويرجع ذلك إلى العقدة المتوارثة لديها في ضعف وقلة تعدادها البشري. وظهر ذلك جليًّا في معركة يونيو ١٩٦٧ خاصة بالنسبة لقواتها الجوية، وكان الحل الأمثل لدى العرب هو زيادة تدريب الحجم البشري الأكبر تدريبًا متعادلًا مع الكفاءة الرأسية التي يتمتع بها العدو. وفي معركة أكتوبر ١٩٧٣ ثبت أن الجهد التحضيري في الإعداد والتدريب والصقل الفني للأفراد بالنسبة للمعدات والأجهزة، قد حقق لمصر مبدأ التفوق في نظرية «الكم المصري المدرب تدريبًا حسنًا يمكن أن يواجه الكيف الإسرائيلي

عالي التدريب»، ويتحول التفوق والنصر لجانب الكم المدرب. وإن ما قامت به شبكة الدفاع الجوي غرب القناة هو أحسن مَثل يحقق هذه النظرية.

٢ ـ إن التوازن بين عناصر الدفاع الجوي أصبح شيئًا ضروريًّا، وإن الجمع بين الصواريخ المضادة للطائرات والمقاتلات الاعتراضية من الميج ٢١ بالذات والمدافع المضادة للطائرات بعياراتها المختلفة، يكون خليطًا متجانسًا يحقق الأسلوب الأمثل في النجاح وتدمير العدو؛ حيث إن المقاتلات **توسع مجال عمل الدفاع الجوي عامة**، وذلك بتقييد حركة طيران العدو. كما أن الصواريخ على المستوى العالي ومنها على المستوى المتوسط ومنها على المستوى المنخفض، تحقق التعامل الرأسي فوق المنطقة المباشرة بالنسبة للارتفاعات المختلفة بالتعاون مع الموانع المضادة للطائرات بعياراتها المختلفة. وإن فاعلية الأسلحة ضد الطيران الواطي وما تتميز به من مخروط النيران الكثيف المركز على الهدف يعتبر مؤثرًا جدًّا[أ]. وبهذا التجانس في عناصر الأسلحة داخل تشكيلات الدفاع الجوي تحقق تدمير العدو الذي يحاول الاقتراب من الهدف في أي اتجاه أو على أي ارتفاع.

٣ ـ إن كفاءة وقدرة ومرونة قوات الدفاع الجوي تستكمل وتصبح مثالية إذا توافرت لدى القوات الأجهزة والمعدات والأفراد الفنيون للصيانة والإصلاح، سواء على مستوى الميدان أو مستوى القاعدة، وخاصة عناصر الإصلاح المتحركة بين لواءات الدفاع الجوي، أو بين كتائب الصواريخ، بالإضافة إلى الكتائب الفنية. وجميعها تمثل عناصر تقوي القدرة الفنية لقوات الدفاع الجوي، وتمثل ذلك في إصلاح أعطال كتائب صواريخ منطقة بورسعيد تحت ضغط العدو الجوي، كذا العمل على خداعه والتمويه عليه باستخدام وسائل شراك خداعية ومولدات الدخان التي نجحت في خداع وسائل استطلاع العدو في الأيام التي كانت السلبية في وسائل الدفاع الجوي هي السائدة.

٤ ـ تأمين كتائب الصواريخ في مسرح العمليات: إن الصاروخ سام مثل الطائرة

(أ) المدفع ٢٣مم الموجه ذاتيًّا ذو الأربع مواسير يطلق ٤٠٠٠ طلقة في الدقيقة.

المقاتلة، كلاهما يشكلان جناحي وحدة الدفاع الجوي، وإن تأمينهما الأرضي من مسؤولية القيادة العامة للقوات، كذا قيادة التشكيلات الميدانية.
إن مسؤولية تأمين كتائب الصواريخ هي من مسؤولية التشكيلات البرية المحيطة بها أو القريبة منها، ويماثل الاهتمام الزائد والمكفول لدى قواتنا في حماية ووقاية وتأمين الطائرة المقاتلة تمامًا.
ويجب أن يكون الإحساس بالمسؤولية الوقائية والتأمين متبادلًا بين عناصر القوات. فما تقوم به كتائب الصواريخ من تغطية وتأمين تمركز وتحركات وعبور التشكيلات الميدانية من الطيران المعادي، فإن التزام تأمين هذه العناصر لكتائب صواريخ الدفاع الجوي المتمركزة بين وحداتها ضد هجوم العدو الأرضي يصبح واجبًا ملزمًا على هذه التشكيلات.

٥ ـ إن أغلبية الهجمات الجوية تتم على الأهداف من الارتفاعات المتوسطة أو المنخفضة أو استخدام الاثنين معًا، وهو الأسلوب الأنسب لإصابة الأهداف، وبذا امتلأت مخازن دول الغرب بصواريخ الدفاع الجوي متوسطة المدى، كذا قصيرة المدى، بينما أثبتت معارك أكتوبر أن صواريخ سام ٢ وسام ٣ فعالة ضد الهجمات من الارتفاعات العالية مثل طائرات الاستطلاع أو الهجمات من الارتفاعات المتوسطة، ولذا نجد أن الدول الغربية بدأت تعيد النظر في استخراج صواريخ مضادة للطائرات للعمل ضد الهجمات العالية، وأن يكون لها القدرة على الاشتباك مع عدة أهداف في وقت واحد (متعدد قناة الهدف).

٦ ـ الاتجاه المتزايد نحو استخدام الأسلحة المتطورة والمعقدة في أسلحة وأجهزة الدفاع الجوي، وهي تتطلب رجالًا ذوي خبرة فنية عالية وعلى مستوى نفسي وعقلي عالٍ، الأمر الذي يؤكد أن القوة العسكرية لأي دولة لم تعد تقاس بصورة مطلقة وفقًا للعناصر المكونة لها من تسليح وقوة بشرية، وإنما أصبحت تقاس بصورة نسبية وفقًا لنوعية القوة البشرية وقدرتها على استيعاب الأسلحة والمعدات المتطورة. كما توفر الوقت اللازم والكافي لتمكين هؤلاء الأفراد من استيعاب الأسلحة المتطورة والتعامل معها في مجال القتال، كذا في مجال التصنيع الحربي. وإن إعداد قوات الدفاع

الجوي الذي بدأ من عام ١٩٦٧ بإلحاق جنود خريجي المعاهد العليا، وخاصة المهندسين، يعتبر أحسن مثل يحقق هذه الحقيقة في سرعة استيعاب الأسلحة المتطورة وإجادة استخدامها.

٧ـ كان من نتيجة حرب الاستنزاف التي تمت بين القوة الجوية الإسرائيلية وبين الصواريخ سام غرب القناة خاصة في شهري يونيو ويوليو عام ١٩٧٠، أن سافر الجنرال «موشى دايان» وزير الدفاع الإسرائيلي إلى فيتنام ليتعرف ويستوعب الخبرة والفاعلية بين صواريخ سام ٢ سوفيتية الصنع في مسرح عمليات فيتنام، وعاد ناقلًا هذه الخبرة إلى القوة الجوية الإسرائيلية التي استخدمت أحدث التكتيكات وأساليب القتال، والأهم في هذا الشأن تطبيق أحدث وسائل الإعاقة الإلكترونية وأكثرها تطورًا بإمداد حديث من أمريكا.
ولم تغفل القيادة العامة عن اكتساب خبرة معارك فيتنام الجوية بالإضافة إلى إمدادنا بهذه الخبرة بواسطة الجانب السوفيتي، فقد قامت قيادة الدفاع الجوي بإرسال أحد ضباط فرع البحوث للدفاع الجوي (المقدم سلاوي) إلى فيتنام لمعرفة خبرة صواريخ سام ٢ وأسلوب تعاملها مع القاذفات المختلفة الأمريكية. وتم نقل هذه الخبرة إلى وحدات الدفاع الجوي، وبذا ارتفعت كفاءة أطقم الدفاع الجوي بالنسبة لاستخدام الصواريخ تكتيكيًّا، كذا معرفة أسلوب هجمات العدو الجوية عليها.

٨ـ ازدواجية الهجمات على عناصر الدفاع الجوي: بعد مهاجمة جهاز الرادار في منطقة البحر الأحمر في ديسمبر ١٩٦٩ تبين للقيادة العامة للقوات المسلحة في ذلك الوقت إمكانية الهجوم المزدوج جوي وأرضي على أجهزة ووسائل الدفاع الجوي. ووضعت القيادة أسلوبًا للدفاع عن هذه الوسائل بتخصيص احتياطي خفيف الحركة مدعم بأسلحة صاروخية مضادة للدبابات يتواجد في المنطقة، يكون على اتصال قريب بوسائل الدفاع الجوي خاصة المنفصلة أو المتطرفة في أرض خالية من القوات بهدف حمايتها والدفاع عنها ضد هجمات العدو المزدوجة.

٩ـ بعد التدقيق في كمية استهلاك الصواريخ سام بأنواعها المختلفة التي تمت

في معارك أكتوبر ١٩٧٣ ـ ثمن الصاروخ سام ٢ يبلغ ٢٥ ألف جنيه ـ بالنسبة لعدد الأهداف الجوية المعادية التي أصيبت بفعل أسلحة وصواريخ الدفاع الجوي، نجد أن كمية الاستهلاك أكثر من المعدل العالمي المعروف بكثير. وهذا يرجع إلى حرص الجميع بوحدات صواريخ الدفاع الجوي على الاشتباك مع جميع الأهداف المعادية بهدف إسقاط أكبر عدد ممكن منها، بصرف النظر عن عدد الوحدات المشتركة مع نفس هذا الهدف. فإذا علمنا أن معدل تدمير أي هدف يحتاج إلى صاروخين اثنين فقط، بينما تقوم أكثر من وحدة بالاشتراك في تدميره، أي أن الهدف استهلك أكثر من صاروخين، ومن هنا ينشأ الإسراف الزائد في الاستهلاك، الأمر الذي يجعلنا نعود إلى دراسة موضوع «الدقة في الإصابة». إن نظام توزيع الأهداف المعادية على وحدات الصواريخ (OZQRK) لم يستكمل في كل وحدات صواريخ الفرقة ٨ دفاع جوي بسبب استبعاد الأفراد الفنيين من الاتحاد السوفيتي الذين أنهوا عملهم في يوليو ١٩٧٢ قبل استكمال هذا النظام في كل وحدات الدفاع الجوي، كما أن الحماس الناشئ من رغبة جميع الوحدات في إسقاط أكبر عدد من الأهداف لم يتح لإدارة وقيادة وحدات الصواريخ التحكم في توزيع الأهداف على الوحدات.

إن الزيادة في استهلاك الصواريخ تعتبر عدم اقتصاد في القوى والإمكانيات، الأمر الذي يؤثر على ضرورة تعديل معدل الاستهلاك في تعليمات الاشتباك، كذا في معدلات التخزين في خطوط الذخيرة، كذا في معدل الخسائر المتوقعة، كذا في تحديد القدرات الإنتاجية للتصنيع الحربي.

١٠ ـ أضيفت لأول مرة في قتال الشرق الأوسط نوعية جديدة من المعدات والأجهزة والنظم هي الوسائل الإلكترونية في الميدان. استغلتها إسرائيل أولًا في معركة يونيو ١٩٦٧، ثم أدخلتها القوات المصرية في قتالها مع العدو في حرب الاستنزاف ١٩٦٧-١٩٧٠، وشملتها عناصر الاستطلاع الجوي وعناصر وحدات الدفاع الجوي وعناصر وحدات القوات الجوية.

غير أن التطبيق العملي للوسائل والمساعدات الإلكترونية في معارك ١٩٧٣ بين الطرفين المتصارعين لم يكن متعادلًا لغياب أهم عناصرها في الجانب المصري، وهو وسائل الاستطلاع الإستراتيجي والتعبوي. إن الحرص على الحصول على معلومات دقيقة يماثل دقة التوجيه ـ كذا تنسيق الاشتباكات على أهداف متعددة في وقت واحد، ودقة الإصابة للأهداف ـ باستخدام عناصر وأجهزة ووسائل إلكترونية سوف تشجع جميع الأطراف المعنية مستقبلًا بالعمل على تحسين وتطوير وزيادة الوسائل الإلكترونية في هذه المجالات وفي غيرها، الأمر الذي يوحي بأن حروب الإلكترونيات قادمة بازدهار.



الفصل التاسع

القوات البحرية في معارك أكتوبر ١٩٧٣

سلبية قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣

إن تحفظ الرئيس السادات وجموده نحو تحديد هدف نهائي في معارك أكتوبر ١٩٧٣ جعل القوات البحرية في معارك أكتوبر تقوم بمهام دفاعية وقائية، وهي مهام أبعد ما تكون عن خصائص ومميزات القوات البحرية المصرية. في الوقت نفسه الذي كانت تتمتع فيه قواتنا البحرية بقدرات تفوق قدرات إسرائيل البحرية كثيرًا، كما كان تحفزها الوطني واستعدادها العسكري الذي أعدته خلال السنوات الثلاث لحرب الاستنزاف، والذي دفع قادة ومقاتلي القوات البحرية إلى إبراز المزيد من العمليات الهجومية الجريئة محققين السيطرة البحرية على محوري البحر الأحمر وشرق البحر الأبيض.

إن قرار الرئيس السادات في أول أكتوبر ١٩٧٣ هبط بأهداف المعركة لتكون محدودة ومقتصرة على تحرير الشريط الضيق من الأرض بعمق ١٠-١٢كم شرق القناة من أجل تحريك الموقف الدبلوماسي، بعد أن يئس من تحريك الموقف الأمريكي دون معركة. وإن حجم المعركة ومواجهاتها وعمقها ومدى الاشتباكات العسكرية التي تحقق تسخين الموقف قد تم الاتفاق عليها خلال الاتصالات السرية بين الرئيس السادات والإدارة الأمريكية، والتي استمرت تعمل بانتظام قبل العمليات ونشطت أكثر خلالها، وكانت ذات أهمية كبيرة للأمريكيين، وإن لهجة هذه الاتصالات كانت ودية[٢٠].

إن تطبيق هذا القرار على القوات البحرية يعني التزامها بأعمال دفاعية ووقائية فقط ما دام قرار الحرب نبذ أسلوب الحرب الشاملة، والتي يمكن من خلالها أن تنطلق قواتنا البحرية إلى مهاجمة العدو في قواعده البحرية وفي ممراته البحرية وفي قطع خط مواصلاته والعمل على شل حركته داخل مياهه الإقليمية.

بالإضافة إلى أن حجم قواتنا البحرية وتنويع قطعها البحرية في جميع العناصر تمكنها من الحصول على السيطرة البحرية، إلا أن العدو البحري أمكنه الحصول على توازن في القوى والقيام بعمليات بحرية نشطة في محوري العمل البحري ـ البحر الأحمر وشرق البحر الأبيض ـ بسبب سلبية قرار حرب أكتوبر القاضي بجعلها حربًا محدودة قاصرة ومقيدة.

إنجازات القوات البحرية في حرب الاستنزاف (١٩٦٧-١٩٧٠)

إن إعداد وتجهيز واستعداد قواتنا البحرية خلال سنوات حرب الاستنزاف من خلال التدريب المكثف في أشكاله المختلفة ليلًا ونهارًا، مكنت قواتنا البحرية وتشكيلاتها المقاتلة من الوصول إلى القدرة القتالية التي يمكن الاعتماد عليها في العمليات الهجومية التي كانت متوقعة في ظل معارك تحرير شاملة تتم في أوائل عام ١٩٧١.

وكان إشراك وحدات القوات البحرية مع باقي تشكيلات أفرع القوات المسلحة الرئيسية في قتالها مع العدو الإسرائيلي عقب معركة يونيو ١٩٦٧ مؤثرًا، وقد حصلت على نصر منفرد في:

١ ـ تدمير وإغراق أكبر مدمرة إسرائيلية («إيلات») في ٢١ أكتوبر ١٩٦٧، وغرق معها ٤٧ بحارًا إسرائيليًا، مستخدمة الصاروخ سطح-سطح السوفيتي ستيكس لأول مرة في معارك البحرية العالمية.

٢ ـ قصف نيراني مؤثر بواسطة مدافع أسطولنا البحري على مواقع ومنشآت ومراكز تدريب إسرائيلية في منطقة رمانة عدة مرات في عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠ متعاونة مع الجيش الثاني الميداني في جبهة قناة السويس.

٣ ـ ثلاث عمليات جريئة للضفادع البشرية ـ تتم لأول مرة ـ ضد ميناء «إيلات» الإسرائيلي عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠.

٤ ـ تدمير الحفار «كيتنج» المؤجر لإسرائيل في ميناء أبيدجان في مارس ١٩٧٠.

وهي عمليات مشرفة لقواتنا البحرية دلت على كفاءة وقدرة في العمليات البحرية، بالإضافة إلى ما سببته هذه العمليات من رفع معنويات قيادات وأفراد القوات البحرية.

بالإضافة إلى قيام قواتنا البحرية بحماية مياهنا الإقليمية طوال حرب الاستنزاف في محوري العمل البحري ـ البحر الأحمر وشرق البحر الأبيض. كما اشتركت في جميع العمليات الصغرى التي قامت بها وحدات الصاعقة ضد المنشآت البترولية التي كانت إسرائيل تستغلها على الشاطئ الشرقي لخليج السويس، منطلقة من قواعدنا البحرية في الغردقة وسفاجا وبرنيس في البحر الأحمر.

تحضيرات القوات البحرية لمعركة تحرير الأرض الشاملة

أولًا: خطة القوات البحرية

وضعت القوات البحرية خطتها ضمن خطة عملية التحرير الشاملة أسوة بأفرع القوات المسلحة الرئيسية منذ ١٩٦٨ على أساس تحقيق الهدف السياسي (إزالة آثار العدوان)، والذي تحول إلى هدف عسكري محدد هو تحرير سيناء بالكامل، متعاونة مع قوات الجيشين الثاني والثالث واحتياطي القوات المسلحة في عملية هجومية شاملة ضد إسرائيل لتحقيق هذا الهدف. وكانت الفرصة مواتية لقدرة القوات البحرية بوصفها قوة ردع تتفوق كثيرًا على البحرية الإسرائيلية حيث كانت نسبة التفوق ٣ : ١ لصالح مصر، لتحقيق المبادأة في تنفيذ حرب شاملة ضد إسرائيل، خاصة أن محيط مياهها ومداخل موانيها كلها داخلة ضمن المسرح الجغرافي الواقع ضمن العمق الإستراتيجي للوطن العربي.

وكان الاعتبار الأول لقواتنا البحرية أن تحقق أهدافها بأعمال هجومية مؤثرة ضد القوات البحرية الإسرائيلية وفي العمق حتى موانيها، بالإضافة إلى الواجب الكبير في حماية جانب الجيش الثاني الأيسر عند تقدمه شرقًا، والقيام بعمليات إنزال على الشاطئ الشمالي لسيناء، بالإضافة إلى مهمة قطع خطوط مواصلات العدو وحصار مداخله البحرية.

ثانيًا: تدريب القوات البحرية

وحولت قيادة القوات البحرية هذه الأهداف إلى واجبات عمليات بحرية مفصلة وأخذت في الإعداد والتدريب عليها.

كما طورت قيادة القوات البحرية مشروعاتها التعبوية والإستراتيجية، كذا تدريبات الرماية البحرية لرفع كفاءة وحداتها البحرية المتنوعة عمومًا.

١ ـ تدريب وحدات الغواصات في العمليات الاستطلاعية

وعندما حاولت قيادة القوات البحرية تدريب وحدات الغواصات على واجبات عملياتها المخططة، وجدت أن الأسلوب الأمثل لذلك هو البدء بواجب الاستطلاع، وقامت فعلًا بتكليف الغواصات طراز ٦٣٣ بمهام استطلاعية في المياه الإسرائيلية. وقد أمكن تكليف كل غواصة من هذا النوع ـ وعددها ست ـ بمهمة استطلاع لمدة عشرين يومًا، تخرج فيها الغواصة من المياه المصرية متبعة روتين الحرب، وهو الصمت اللاسلكي التام والاستماع إلى إذاعة قيادة القوات البحرية في أوقات متفق عليها. واتبعت في ذلك الغطس نهارًا حتى عمق ٥٠ مترًا والطفو ليلًا لشحن البطاريات وتغيير الهواء، مع الاستعداد للغطس السريع عند اقتراب أي هدف، وذلك بالغطس إلى عمق البيريسكوب في ٤٥ ثانية، وهو معدل زمني قياسي. وكانت مهمة الاستطلاع تتلخص في الإبلاغ عن نشاط العدو في منطقة موانيه أمام حيفا وتل أبيب وأسدود وتصويرها، وكذلك علم استطلاع لاسلكي وراداري في هذه المناطق.

وكان الهدف الأساسي لهذا الأسلوب الجريء هو زيادة حصيلة المعلومات المتوفرة لدينا عن استعداد العدو ومعرفة تحصينات ودفاعات موانيه البحرية، كذا كسر حاجز الخوف بالأسلوب العملي لأطقم الغواصات وإمكانية التجول بحرية تامة في مياه العدو الإقليمية دونما خوف من وسائل العدو أو أسلحته المضادة للغواصات التي كانت ـ ولا تزال ـ ضعيفة ودون المستوى. وقد تم القيام بهذه المهام لعدد ستة أطقم من هذه الغواصات خلال عامي ١٩٧٠ و١٩٧١.

لقد أضاف هذا الأسلوب وسيلة جديدة لعناصر الاستطلاع الإستراتيجي والتعبوي لقواتنا المسلحة، بالإضافة إلى الخبرة البحرية المكتسبة لأطقم غواصاتنا

في أعالي البحار. بالإضافة إلى التأثير الكبير في رفع قدرة أطقم تلك الغواصات وإعطائهم الثقة في أنفسهم وفي معداتهم البحرية.

إن قواتنا البحرية ما زالت حتى الآن تتفاخر بالعمل الاستطلاعي الذي قامت به أطقم الغواصات الست خلال تدريبها وتجاربها، كذا على الأسلوب الجريء الذي سلكته قيادة قواتنا البحرية لاختيار هذا الأسلوب للتدريب على واجبات الاستطلاع البحري، باستخدام الغواصات لأول مرة، بالرغم من عدم نجاح مثل هذه العمليات في أكتوبر ١٩٧٣.

٢ ـ تدريب أطقم اللنشات والضفادع البشرية ومشاة البحرية

أما بالنسبة لتدريب أطقم اللنشات وأطقم الضفادع البشرية على واجبات العمليات البحرية ضد مواني حيفا وتل أبيب، فقد تمت تحضيرات هذه العمليات بالتعاون مع عناصر وطنية في جنوب لبنان وبطريقة سرية للغاية أشبه بالعمليات التي قامت بها الضفادع البشرية داخل ميناء «إيلات» عام ١٩٦٩-١٩٧٠ لتنفيذ عمليات بحرية جريئة ضد منشآت ميناء حيفا عند بدء معركة تحرير الأرض الشاملة.

كما تم وضع خطط بحرية في البحر الأحمر مع التركيز على استخدام الألغام البحرية في أهم المناطق حيوية لإسرائيل، وهي مدخل خليج العقبة. وكان أهم العمليات البحرية في هذا المحور، هو تحديد منطقة عرضية جنوب قاعدة برنيس الجوية من أجل تواجد مجموعة بحرية لقطع خط الملاحة البحري الذي يغذي ميناء «إيلات» بالبترول والمواد الإستراتيجية الواردة من الخليج العربي (إيران) أو من جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى بُعد هذه المنطقة عن أقصى مدى تكتيكي لقاذفات العدو الجوية.

وكان للقوات البحرية واجبات أخرى في زيادة أعداد أطقم الضفادع البشرية وتوفير المعدات البحرية اللازمة لرفع قدرتها القتالية. كما بدأت قيادة القوات البحرية في إنشاء لواء برمائي من مشاة البحرية، بهدف زيادة مقوماتها القتالية في عمليات الإنزال البحري، مساعدة لعمليات الجيش الثاني الميداني بإنزال وحدات على الساحل الشمالي عندما يبدأ تقدم الجيش شرقًا لتحرير سيناء.

كما نجحت القوات البحرية في رفع كفاءة قوات المدفعية الساحلية بزيادة

قدراتها الصاروخية، بعد أن انضمت تنظيميًّا عقب معركة يونيو ١٩٦٧ للقوات البحرية بعد أن كانت تابعة لإدارة المدفعية.

التخطيط البحري لعمليات أكتوبر ١٩٧٣

اصطدمت آمال التخطيط البحري لقواتنا البحرية الذي كان معدًّا منذ عام ١٩٧٠، وتم تدريب تشكيلاتنا البحرية على واجباته وعملياته، بالقيود والحدود التي وردت في قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتي أجبرت قواتنا البحرية على تعديل خططها للعمليات البحرية لتكون جميعها دفاعية-وقائية عن موانينا وسواحلنا في محوري العمل البحري ـ البحر الأحمر وشرق البحر الأبيض المتوسط. وبذا فقدت قواتنا المسلحة خصائص ومميزات قوة الردع القوية المتمثلة في قواتنا البحرية، والتي تتفوق على بحرية إسرائيل تفوقًا ساحقًا.

واقتصرت واجبات العمليات البحرية طبقًا لقرار حرب أكتوبر ١٩٧٣ على:

١ ـ حماية وسيطرة على مياهنا الإقليمية وموانينا البحرية في محوري العمل البحري كليهما.

٢ ـ تهديد وحصار المداخل المائية للعدو الإسرائيلي في البحر الأحمر.

٣ ـ معاونة قوات الجيش الثاني في عملياته البرية في قطاع بورسعيد.

٤ ـ العمل على منع إمداد البترول والمواد الإستراتيجية الحربية إلى «إيلات»، وذلك بالسيطرة على خليج باب المندب.

إن واجبات العمليات البحرية التي كلفت بها قواتنا البحرية في حرب أكتوبر ١٩٧٣ حرمتها من:

١ ـ استغلال تفوقها البحري على العدو الإسرائيلي.

٢ ـ ميزة المبادأة على العدو.

٣ ـ المشاركة أو التعاون أو التنسيق في عمليات بحرية مشتركة مع بحرية الحليفة سوريا. وكانت إسرائيل تتوقع قيام قواتنا البحرية بعمليات هجومية ضد موانيها وقواعدها البحرية منذ بداية العمليات الحربية على نسق ما قامت به قواتنا البرية لعبور قناة السويس ومهاجمة وتدمير مواقع بارليف. ولكن

قواتنا البحرية، كذا القوات البحرية السورية، لم تقم بأي مبادرة يمكن أن تحصل بها على ميزة المبادأة في العمليات البحرية. يرجع ذلك إلى التزام قواتنا البحرية بالحدود التي خطها قرار حرب أكتوبر، وسلكت أسلوب الدفاع الثابت في قواعدها البحرية.

وعندما توضح للعدو البحري أهدافنا ومقاصدنا البحرية، قامت قواته البحرية بعملياتها الهجومية على البحرية السورية، ثم على قواتنا البحرية في قواعدها بعد يومين اثنين فقط من بدء العمليات. وبهذا اكتسبت حرية الحركة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وتحصلت على ميزة المبادأة في العمليات البحرية على القوات البحرية المصرية والسورية معًا. وتمت المواجهات والاشتباكات والصدام البحري في مناطق موانئ اللاذقية وطرطوس في سوريا، ثم موانئ بورسعيد ودمياط وأبي قير في مصر.

عمليات القوات البحرية في البحر الأحمر

أولًا: منع الإمداد البحري الإسرائيلي

تواجد مدمرة واحدة طراز «Z»، وعدد اثنين مدمرة طراز سكوري، وغواصتين في مهمة السيطرة على مياه باب المندب اعتبارًا من الساعة ١٤٠٠ يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ بهدف حرمان إسرائيل (ميناء «إيلات») من استمرار تدفق الوقود الوارد من الخليج العربي (إيران)، كذا الإمداد البحري الإستراتيجي للحرب. وكانت مصر قد أعلنت عن حظر الملاحة البحرية في عدة مناطق بحرية في محوري العمل البحري كليهما ـ البحر الأحمر وشرق البحر الأبيض المتوسط.

نجحت خطة التعرض البحري ضد الإمداد الإسرائيلي، بدليل أنه لم تدخل سفينة واحدة إلى ميناء «إيلات» أو تخرج منه حتى اتفاقية فك الاشتباك في ١٨ يناير ١٩٧٤، وحرمت إسرائيل من الإمداد بالوقود طوال هذه الفترة.

ولم يحدث ما يعكر هذا النجاح سوى بلاغ من قوة المراقبة البحرية عن تسرب سفينة شحن بترول إسرائيلية عبر المياه الدولية لباب المندب، وكلفت غواصة من قوة الاعتراض البحري بتدميرها في خط سيرها شمالًا في البحر الأحمر.

قامت الغواصة بهجوم خاطئ على سفينة شحن البترول، بأن غطست تحت الماء وأطلقت طوربيداتها مرة واحدة، وكانت الغواصة على عمق ٣٠ مترًا تحت سطح الماء، فأخطأت جميع الطوربيدات الهدف ولم تصب شاحنة البترول، ومر هذا الحادث دون حساب أو عقاب. ويظل التساؤل قائمًا عن الجهود التدريبية الشاقة والخبرة البحرية التي اكتسبها قائد الغواصة ضد أسهل وأبسط هدف يمكن أن يصادفه في أي عمليات بحرية في حياته.

وأعلن يوم ١٧/ ١٠/ ١٩٧٣ غرق سفينة شحن بترول إسرائيلية في مدخل خليج السويس بسبب اصطدامها بأحد الألغام البحرية.

واضطرت القيادة العليا في مصر لسحب مجموعة المراقبة والحصار البحري لمياه باب المندب، وهي العملية البحرية الوحيدة الناجحة في أكتوبر ١٩٧٣، وذلك بعد نجاح القوات الإسرائيلية في حصار قوات الجيش الثالث الميداني ومدينة السويس دون الإعلان عن الانسحاب إعلاميًّا.

وكان الرئيس السادات قد أمر بتمكين مرور سفينة شحن بترول إلى إسرائيل في اليوم الأول لمفاوضات «كم ١٠١» طريق القاهرة-السويس نظير قبول إسرائيل مرور قول تموين واحد إلى قوات الجيش الثالث المحاصر.

ثانيًا: حصار مسرح العمليات البحري لإسرائيل

كان التخطيط البحري في خطة تحرير سيناء الشاملة يحدد منطقة بحرية في البحر الأحمر جنوب ميناء برنيس تتواجد فيها مجموعة الاعتراض والتدمير البحرية ضد السفن الإسرائيلية المتجهة إلى «إيلات» تطبيقًا لخطة حصار مسرح العمليات البحري لإسرائيل.

يتميز هذا التخطيط بقربه من قاعدة برنيس الجوية حيث تمركز سرب مقاتل قاذف يتعاون مع قواتنا البحرية في شؤون الاستطلاع والحماية الجوية، وأن المنطقة بذاتها خارج نطاق العمل التكتيكي لطيران العدو.

ودار الهمس بين القادة والضباط عن الهدف من تلغيم خليج السويس، وهو الممر المائي لقواتنا البحرية وسفننا التجارية والسفن العالمية، ولماذا لم يوضع مدخل العقبة مكانه في التخطيط لتلغيمه؟

قامت مجموعة بحرية البحر الأحمر بتوجيه نيران صواريخها الموجهة على مواقع العدو في شرم الشيخ، وتكرر القصف عدة مرات. الأمر الذي أثبت للعدو أن حرصه على الاحتفاظ وتأمين خليج العقبة أصبح عديم الفائدة بالنسبة لنجاح بحريتنا في تهديده، سواء بحصاره من الجنوب أو بتلغيم مدخله أو بقصفه بالنيران. كما تم القصف بالنيران على مواقع أخرى للعدو مثل رأس سدر.

قامت مجموعة من الضفادع البشرية في خمسة قوارب صيد مساء يوم ٨/ ١٠/ ١٩٧٣ بمهاجمة حفار بترول بلاعيم ذي ٦ أرجل مؤجر لإسرائيل بالقرب من أبو رديس، ونجحت المجموعة في تدميره. وفي العودة غرق قارب من القوارب الخمسة، وعاد طاقمه سباحة إلى الشاطئ الشرقي لخليج السويس[٢١].

وأثناء تمركز وحدة الضفادع البشرية التابعة للقوات البحرية في ميناء الأدبية وصلت إليها القوات المدرعة الإسرائيلية يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣ وأسرتها، وهي خسارة كبيرة جدًّا بالنسبة للقوات المسلحة. ولم يعرف السبب في تمركزها دون عمل أو مهمة في ميناء الأدبية. وعند استجواب أفرادها بمعرفة المخابرات الإسرائيلية تبين أن من بين الأسرى الضابط البحري الذي اشترك في عمليات «إيلات» الشهيرة عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠. كما أنه كان قائدًا لمجموعة الضفادع البشرية التي تمكنت من تدمير الحفار «كيتنج» المؤجر لإسرائيل في ميناء أبيدجان (ساحل العاج) في مارس ١٩٧٠.

عمليات القوات البحرية في البحر الأبيض

كانت العمليات البحرية المعتمدة لقواتنا البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط هي تأمين مياهنا الإقليمية ضد عمليات العدو البحرية، كذا تهديد وحصار موانئ إسرائيل في البحر الأبيض، ولكن اقتصرت العمليات البحرية التعرضية على:

١ ـ قيام غواصتين لتهديد وحصار موانئ أسدود وحيفا، والعمل على قطع خطوط المواصلات البحرية إليهما. أخطأت شعبة عمليات البحرية في تحديد «كود» واحد للاتصالات الشفرية مع الغواصتين، الأمر الذي جعل من الصعب التمييز بين أي غواصة في حالة استخدام «كود» واحد للاتصال مع أيتهما.

تعطلت إحدى الغواصتين عطلًا فنيًا أمام شاطئ «البرلس». صدر الأمر من عمليات البحرية بالعودة إلى القاعدة، وتسلمت كل من الغواصتين أمر العودة بسبب وجود أسلوب اتصال واحد لكلتيهما («كود» واحد مشترك). عادت الغواصتان إلى قاعدتهما دون أن تصلا إلى هدفهما أو تحققا شيئًا، علمًا بأن الطاقمين بهذه المهمة لم يكونا من ضمن الستة أطقم السابق تدريبهم على نفس المهمة عام ١٩٧٠-١٩٧١.

رفضت القيادة العامة تكرار المهمة عندما عزمت قيادة البحرية على تصحيح الخطأ وتكرار المهمة.

٢ ـ وفي يوم ٢٥/ ١٠/ ١٩٧٣ تكتشف قاعدة مرسى مطروح البحرية هدفًا بحريًا في منطقة عملياتها، اتضح فيما بعد أنها سفينة يونانية حمولة ٣٠٠٠ طن ترفع علم قبرص قامت من ميناء الإسكندرية وتتبع الخط الملاحي العادي إلى بنغازي. أصيبت السفينة وغرقت وصدر بلاغ عن الحادث ضد مجهول.

٣ ـ قامت وحداتنا البحرية في بورسعيد بإعطاء الدعم بالنيران لوحدات الجيش الثاني (قطاع بورسعيد) في مرحلة العبور وإنشاء رؤوس كباري، وذلك بقصف مواقع العدو على الساحل الشمالي في سيناء ـ وبشكل مركز ـ على مواقع العدو في شرق بورفؤاد ورمانة.

٤ ـ هجوم مضاد ومتابعة من زوارقنا الصاروخية على مجموعة الزوارق الإسرائيلية التي هاجمت سواحلنا وميناء أبي قير ليلة ٩/ ١٠ وليلة ١٠/ ١٠، ونجحت في إصابة زورق إسرائيلي شمال سواحل «البرلس».

وإذ إن جوهر الخطط البحرية تحاشى منذ البداية القيام بالعمليات الهجومية الجريئة وهو طابع القوات البحرية في العالم، ولهذا لم تكن عملياتنا البحرية التي تمت في شرق البحر الأبيض المتوسط على أي مستوى من ناحية الأداء أو من ناحية التخطيط للعمليات البحرية التي كانت تتوقعها إسرائيل من قواتنا البحرية بصفة خاصة في عمليات أكتوبر ١٩٧٣.

وكانت السلبية في اتخاذ قواتنا أوضاع الدفاع الوقائي تطبيقًا لقرار حرب أكتوبر،

إلا أن العدو الأقل حجمًا تمكن من استغلال هذه السلبية، وقام بهجمات بحرية مركزة على القوات البحرية السورية ثم المصرية وأحدث فيها خسائر.

العمليات الإسرائيلية البحرية في أكتوبر ١٩٧٣

أولًا: تحول البحرية الإسرائيلية من الدفاع إلى المبادأة

كان تقدير القيادة الإسرائيلية منذ البداية أن التفوق البحري لمصر وسوريا معًا يفوق مقدرة قواتها البحرية بكثير من الصفات والمميزات والحجم. الأمر الذي يجعلها تلتزم جانب الدفاع في استخدام قواتها البحرية.

ولو أن استعداد القوات الجوية الإسرائيلية في معاونة القوات البحرية في كل عملياتها الدفاعية والوقائية يكسبها كثيرًا من القدرات، إلا أن التزام قواتنا البحرية بجوهر قرار حرب أكتوبر أرغمها على استخدام قواتها البحرية الاستخدام السلبي منذ بدء العمليات، وجعل العدو يجرؤ على انتهاز هذه الفرصة، وغير من أسلوبه وطبق المبادأة وهاجم بقوة موانئ مصر وسوريا معًا.

إن القوات البرية للدولتين طبقت المبادأة وتحصلت على نصر سريع ومفاجئ في الجبهتين في اليومين الأولين للقتال. فلماذا لم يطبق ذلك على القوات البحرية؟ علمًا بأن الخطط الهجومية على موانئ إسرائيل كانت معدة ومجهزة ومدرب عليها مسبقًا عام ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١ (خطط تحرير سيناء الشاملة).

واعتمد العدو في تخطيطه البحري على غياب عناصر الاستطلاع لدينا[أ]، واتبع أسلوب الضرب والهرب محققًا المفاجأة في كل حالة. وفي الوقت نفسه قامت قواته الجوية، خاصة الهليوكوبتر المخصصة للإنذار المبكر والمشتركة معه في عملياته البحرية، بتقديم المعاونة المباشرة في جميع العمليات، وعوضت عليه القصور الواضح في كثير من أسلحته الهجومية في قواته البحرية.

ثانيًا: تسلسل العمليات الإسرائيلية

١ ـ في يوم ٩ أكتوبر ١٩٧٣ تعرض تشكيل من أربعة زوارق سعر إسرائيلية

(أ) افتقدت قواتنا المسلحة القدرة على توفر معلومات الإستراتيجية التعبوية عن العدو وعلى مسرح العمليات منذ أن استبعد الرئيس السادات القوات السوفيتية في يوليو ١٩٧٢.

مسلحة بصواريخ جبريل ومدافع ٧٦مم ومعاونة طائرات هليوكوبتر لمهاجمة ميناء اللاذقية السوري؛ حيث تصدت له مجموعة من الزوارق الصاروخية السورية المسلحة بالصواريخ ستيكس من ميناء طرطوس وأطلقت عليه مجموعة من الصواريخ لم تصب أهدافها. ثم هاجمت الزوارق الإسرائيلية الميناء، وفي حدود مدى الإصابة للصاروخ جبريل تمكنت من إصابة زورقين سوريين، كما أصابت سفينة شحن («تسلمينارقوس») وأخرى يابانية («ياماماسيبومارو»)، بينما خسرت إسرائيل زورقًا صاروخيًّا في هذه المواجهة.

٢ ـ وفي يوم ١٠ أكتوبر ١٩٧٣ هاجم تشكيل من أربعة زوارق سعر إسرائيلية تشكيلًا بحريًّا مكونًا من أربعة زوارق كرومر مصرية مسلحة بصاروخ ستيكس كان في طريقه إلى قاعدة بورسعيد البحرية، واستخدم التشكيل البحري نفس الأسلوب الذي اتبعه أمس ضد الأهداف السورية ـ السماح لزوارقنا بإطلاق صواريخها أولًا، ويعمل العدو على انحرافها عن أهدافها بوسائله الإلكترونية، ثم يقترب إلى حدود مدى الصواريخ جبريل ويطلق صواريخه على أهدافنا البحرية ـ وأصاب ٣ زوارق مصرية خارج مياه دمياط واضطر الرابع إلى اللجوء إلى الشاطئ، بينما خسرت إسرائيل زورقًا صاروخيًّا، وكانت طائرات الهيلوكوبتر الإسرائيلية تعاون التشكيل البحري في الإنذار المبكر وعمليات الاستطلاع التكتيكي.

٣ ـ وفي يوم ١١ أكتوبر هاجم تشكيل إسرائيلي مماثل قاعدة أبي قير البحرية، يعاونه تشكيل من طائرات الهيلوكوبتر، وتمكن من إصابة كتيبة المدفعية الساحلية الصاروخية ومحطة رادار. وأثناء ارتداد التشكيل الإسرائيلي تابعه تشكيل زوارق مصري تمكن من إصابة أحد الزوارق الإسرائيلية أمام شواطئ «البرلس».

٤ ـ وفي يوم ١٢ أكتوبر هاجم تشكيل إسرائيلي مماثل قاعدة طرطوس في الوقت الذي كانت سفن الإمداد السوفيتي إلى سوريا تفرغ معدات وأسلحة عسكرية في الميناء. وتمكن التشكيل من قذف أهداف حيوية (جسر طريق

الأبراش الرئيسي إلى الشمال من طرطوس)، وإصابة سفينة شحن روسية («إيليامينشنكوف»).

٥ ـ وفي ١٦ أكتوبر حاول العدو مهاجمة بورسعيد والقيام بعملية إنزال مستخدمًا الضفادع البشرية وأفرادًا من الصاعقة، لكن العملية فشلت وغرق ١٩ فردًا إسرائيليًّا.

٦ ـ بينما نجحت الضفادع البشرية الإسرائيلية في تفجير خط المواصلات البحري، الكابل البحري أمام شواطئ بيروت يوم ١٨ أكتوبر، ما سبب قطع المواصلات الخارجية لكل من سوريا ولبنان. كما فُقد خط المواصلات المحوري بين سوريا ومصر.

٧ ـ وفي يوم ٢٢ أكتوبر هاجمت مجموعة زوارق إسرائيلية ميناء الغردقة وقصفت منشآت الميناء، وأصيب زورق مصري كان رابضًا في الميناء بقذيفة مضادة للدبابات على مسافة ١٠٠ متر فقط.

دروس وخبرات في عمليات أكتوبر البحرية

١ ـ إن العمليات البحرية التي تمت في حرب أكتوبر ١٩٧٣ المحدودة جرت جميعها في المياه الإقليمية لكل من مصر وسوريا، وكانت في شكل إغارات بحرية خاطفة من الجانب الإسرائيلي الذي تمكن من أخذ المبادأة في العمليات البحرية، عكس ما حدث للقوات البحرية لكل من مصر وسوريا.

أي لم تحدث مواجهات بحرية في شكل معارك بحرية في مياه مفتوحة.

إن توازن القوى البحري بين القوات البحرية العربية (مصر وسوريا مجتمعتان) وقوات العدو البحرية، حيث كان التفوق واضحًا وساحقًا للعرب، لا يسمح إطلاقًا لقوات العدو البحرية أن تنتزع حرية الحركة والمبادأة من القوات العربية البحرية.

٢ ـ إن التزام القوات البحرية المصرية باتخاذ أسلوب الدفاع الثابت في القواعد البحرية، خاصة في محور شرق البحر الأبيض المتوسط، تجاوبًا مع قرار حرب أكتوبر، وكذا عدم وجود اشتراك أو تنسيق أو تعاون بين القوتين

البحريتين مصر وسوريا، مكن العدو بعد يومين من الحصول على حرية الحركة وعلى المبادأة في العمليات الحربية، بدليل أن الغارات البحرية التي تمت خلال حرب أكتوبر جرت في المياه الإقليمية والموانئ في مصر وسوريا. أي أن التشكيل البحري الإسرائيلي هو الذي أقدم وهاجم أهدافه في كل من الساحلين وليس العكس.

٣ ـ إن عناصر القتال البحري التي نشطت في عمليات أكتوبر البحرية هي الزوارق المسلحة بالصواريخ والغواصة واللغم البحري إلى حد معين، وتحدد شكل المواجهات البحرية: «قتال صواريخ بحرية». أما باقي عناصر القتال البحري التي تتميز بها القوات البحرية المصرية، مثل المدمرات والفرقاطات والتي تمثل الحجم الأكبر والمكلف، فلم يكن لها أي دور مؤثر في عمليات أكتوبر البحرية سوى عملية باب المندب التي قامت بالعمل البحري السلبي بعيدًا عن مسرح العمليات.

٤ ـ وأضافت إسرائيل عنصرين مهمين كان لهما تأثير كبير على نتائج العمليات البحرية، وهما اشتراك الطائرة الهليوكوبتر مع الزوارق في جميع العمليات كعنصر إنذار مبكر واستطلاع تكتيكي مباشر. والعنصر الثاني هو إضافة بعض أجهزة إلكترونية في زوارقها بغرض التداخل والشوشرة والعمل على انحراف مسار الصاروخ ستيكس الذي تتميز به زوارقنا.

وهاتان الإضافتان مكنتا إسرائيل أن ترفع قدرة زوارقها القتالية، بحيث تعوض النقص في الحجم العام لأسطولها البحري، وأمكن للزورق الإسرائيلي بعد تمتعه بإمكانية الاستطلاع والرؤية القريبة المباشرة وسيطرته على الصاروخ ستيكس وقدرته على انحرافه عن مساره، أمكنها التفوق عليه ومهاجمته عن قرب وإصابته.

علمًا بأن الخصائص الأصلية تجزم بقدرة وكفاءة الصاروخ ستيكس على الصاروخ جبريل. أما إذا أضيف بعض أجهزة إلكترونية للتداخل والشوشرة والقدرة على انحراف الصاروخ ستيكس أثناء طيرانه بحيث يصل إلى غير الهدف المقصود، عندئذٍ تختلف النتيجة التي توصلنا إليها.

٥ ـ وجاء التطبيق الإسرائيلي في المواجهات التي تحسب بين زوارقها سعر والزوارق العربية كومر في كل من طرطوس ودمياط وأبي قير على الوجه التالي:

يتعرض التشكيل البحري الإسرائيلي إلى زوارقنا. تبادر زوارقنا في إطلاق صواريخها على الزوارق الإسرائيلية. تبدأ الأجهزة الإلكترونية في التداخل وتعمل على انحراف الصواريخ ستيكس عن مسارها وتسقط في المياه. تقترب الزوارق الإسرائيلية إلى حدود الـ ٢٠ كيلومترًا، وهو مدى صواريخها جبريل، وتطلق كمية كبيرة منها على أهدافها وهي مطمئنة على حصولها على إصابات أكيدة. وهكذا أمكن بحفنة صغيرة من الأجهزة الإلكترونية أن تغير ميزان القوى بين الصاروخين.

وفي تقديري أن الباحثين الأمريكيين ـ بالتعاون مع الإسرائيليين ـ تمكنوا بعد دراسة علمية مركزة من الحصول على الفعل المضاد للصاروخ ستيكس، بعد أن فوجئوا بتأثيره المدمر في عملية غرق أكبر مدمرة إسرائيلية («إيلات») في ٢١ أكتوبر ١٩٦٧، وأوجدوا الأسلوب الذي يتدخل في دقة الإصابة بإضافة بعض الأجهزة الإلكترونية المضادة للصاروخ ستيكس في زوارقهم المسلحة بالصاروخ جبريل.

٦ ـ كما أثبتت معارك أكتوبر البحرية أن العناصر التي توفر الاستطلاع الإستراتيجي والتعبوي البحري ضرورة حتمية للعمليات البحرية الناجحة، وبدونها تقل قدرات قواتنا البحرية، بل تجعلها مقيدة بأساليب الدفاع دائمًا، وتحتاج إلى بقاء التشكيلات في درجة عالية من الاستعداد طوال الوقت، خوفًا من المفاجآت التي تحدث من العدو، ما دامت وسائلنا الاستطلاعية التي تعطينا الإنذار المبكر معدومة. وحرمان تشكيلاتنا البحرية من عنصر الاستطلاع عمومًا يجعلها تقاتل في ظلام، ومن ثم تتعرض لأخطار جسيمة.



الفصل العاشر

القوات الجوية في حرب أكتوبر ١٩٧٣

إعداد القوات الجوية بناءً على دروس يونيو ١٩٦٧

طرأ على القوات الجوية منذ معركة يونيو ١٩٦٧ عديد من التطورات والتحديث في كل مجالاتها بعد أن خسرت ٨٥٪ من طائراتها وهي جاثمة على الأرض. ولذا احتفظت القوات الجوية بمعظم طياريها سالمين، وكانوا هم الأساس الذي بني عليه إعادة تنظيم وإنشاء تشكيلات مقاتلة جوية جديدة. كما عينت قيادة جديدة للقوات الجوية وانفصلت عنها قوات الدفاع الجوي مكونة القوة الرابعة الرئيسية للقوات المسلحة.

وكانت الدروس المستفادة من معركة يونيو ١٩٦٧ بالنسبة للقوات الجوية هي دروس موضوعات البرنامج العملي لخطة تطوير وإعادة تنظيم القوات الجوية أعوام ١٩٦٨ و١٩٦٩ و١٩٧٠، وهي:

١ ـ توفر الطيار المقاتل الكُفء بالعدد الكافي طبقًا للقواعد المتعارف عليها، بحيث يتوفر ٣ طيارين لكل طائرتين.

٢ ـ توفر الطائرات المتطورة والحديثة بمختلف أنواعها للوفاء بمطالب خطة العمليات.

٣ ـ توفر القواعد الجوية والمطارات بمختلف مستوياتها واستعدادها الميداني والإداري والفني، بما في ذلك المطارات التبادلية والهيكلية.

٤ ـ رفع كفاءة وسائل الإنذار والتوجيه ودرجة الاستعداد القتالي الجوي.

٥ ـ تأمين الطائرات الرابضة على الأرض ومعداتها بحمايتها داخل الدشم والملاجئ الخرسانية.

٦ ـ تطوير أساليب التدريب كي تحقق أفضل نتائج في أسرع وقت.

٧ ـ الالتزام بالانضباط الجوي وممارسته وتطبيقه بكل حزم.

٨ ـ توفر الاستطلاع الجوي الإستراتيجي والتعبوي وتنظيم وسائله ورفع مستواه.

٩ ـ ممارسة عملية لأسلوب التعاون الجوي مع التشكيلات البرية والبحرية والدفاع الجوي ورفع مستواه.

١٠ ـ تنفيذ الصيانة اليومية والدورية والإصلاحات والعمرة في القاعدة، وحتى مستوى الورش الرئيسية ومتابعتها.

كما تم وضع خطط تفصيلية وبرنامج عمل يومي لكل هذه الموضوعات تحت إشراف ومتابعة قيادة القوات الجوية، والتي عُززت بمجموعة فنية من المستشارين والخبراء السوفييت للمساعدة والمتابعة في إنجاز هذه الموضوعات.

كان نمو وتطور القوات الجوية هو محور العمل الرئيسي للقيادة السياسية والقيادة العامة للقوات المسلحة وأجهزتها كافة؛ إذ إن نمو وتطور القوات الجوية في مصر، خاصة بعد الخسارة التي لحقتها في يونيو ١٩٦٧، أصبح العامل المحدد لتوقيتات الحركة الإيجابية للقيادة العسكرية لتحقيق هدفها النهائي، وهو تحرير الأرض المغتصبة في أقرب وقت.

ولما كان البند الأول من موضوعات البرنامج العملي ـ وهو توفر الطيار الكُفء بالعدد الكافي ـ هو عنق الزجاجة بالنسبة لنمو القوات الجوية واستعدادها للقتال، فسوف أوضحه بالتفصيل.

أولًا: توفير الأعداد والكفاءة

١ ـ الطيارون

كانت العقبة الأولى في صلاحية الطيار المقاتل هي مستوى اللياقة الطبية. فقد كانت نسبة الصلاحية في طياري المقاتلات تتراوح بين ١-٢٪ من المتقدمين للالتحاق بالكلية الجوية من خريجي الثانوية العامة، بالرغم من ملاحظة المجلس الطبي الجوي ارتفاع هذه النسبة كثيرًا للمتقدمين للتخصصات الفنية الأخرى من

خريجي الإعدادية، بما يعني انحدار هذا المستوى الطبي فيما بين الإعدادية والثانوية العامة. وعلى ذلك تقرر إنشاء مدرسة ثانوية جوية تتولى تأهيل ورعاية خريجي الإعدادية علميًّا وصحيًّا وعسكريًّا، بالإضافة إلى أساسيات الطيران نفسه تحت إشراف وزارة التربية والتعليم والقوات الجوية.

وقد كانت الحصيلة مثمرة حيث احتفظ خريجو هذه المدرسة بمستوى لياقتهم الطبية بنسبة أكثر من ٩٥٪ من الملتحقين بها، وبذا أمكن للكلية الجوية أن تحصل على كفايتها من الطلبة اللائقين طبيًّا.

٢ ـ توسيع طاقة الكليات الجوية

كانت العقبة الثانية هي ضعف طاقة الكلية الجوية لإعداد الطيارين بالوفرة المطلوبة في أقل وقت ممكن، خاصة بالنسبة لتخصص الطيارين في مرحلة الإعداد الأخيرة. فقررت فتح أفرع متعددة للكلية الجوية في أماكن متفرقة في الجمهورية لإتمام إعداد مرحلة التخصص في مرسى مطروح والبرجات ـ دراو ـ إمبابة ـ الدخيلة، بالإضافة إلى الكلية الأم في بلبيس، وبذا أمكن تخريج تخصصات الطيران في توقيت واحد.

لكن كان تدبير معلمي الطيران لهذه التخصصات المتعددة أمرًا صعبًا. ولم يكن متيسرًا سحب الطيارين الممتازين من الأسراب المقاتلة وحرمان الطيارين الجدد في الأسراب من خبرتهم. وكانت المواجهة مع العدو الجوي تستلزم وجودهم داخل تشكيلاتهم الجوية التي كانت تواجه العدو الجوي. وقد أمكن بفضل الجهود السياسية للرئيس عبد الناصر مع الاتحاد السوفيتي أن يذلل هذه الصعوبة، لإعداد التخصصات المتعددة في الطيارين، بالإضافة إلى قبوله أعدادًا وفيرة من الطيارين الأصاغر لإعدادهم للتدريب القتالي في مراكز تدريبه، وبذا توفر لدينا مصدران متوازيان لتعليم تخصصات القتال الجوي. أي مضاعفة الطاقة التدريبية لتدبير الأعداد المطلوبة من الطيارين المؤهلين في أقصر وقت.

٣ ـ المراقبون والموجهون الجويون

كانت العقبة الثالثة تتمثل في تدبير الأفراد المراقبين والموجهين الجويين، وهو تخصص حيوي لتوجيه طياري القتال في عملياتهم الجوية، ويحتاج هذا التخصص

إلى فترة لاكتساب الخبرة القتالية. وقد أمكن التغلب على ذلك بتكليف الطيارين القدامى غير اللائقين طبيًّا للطيران بالقيام بهذا الواجب؛ إذ إنهم أعلم بأسلوب توجيه زملائهم الطيارين في الجو في عملياتهم القتالية.

٤ ـ إعادة تصنيف الطيارين

اتخذت قيادة القوات الجوية إجراءات أخرى لتشجيع الطيارين ورفع معنوياتهم بعد إعادة تصنيفهم طبقًا للمهارة. كما أعيد تقييم ساعات طيران الطيارين طبقًا لنوعياتهم، وذلك بإضافة ساعات الطيران المسجلة تدرجًا من طياري المقاتلات، ثم القاذفات، ثم النقل والمواصلات. وكان ذلك الإجراء هو الأول من نوعه في قواتنا الجوية تقابله حوافز مادية ومعنوية تقررت بتعليمات من وزير الحربية لتشجيع الطيارين كلٌّ في تخصصه، كما تقررت حوافز مادية مقابل طلعات عمليات داخل سيناء مثيلة لحوافز عمليات عبور القوات الأرضية.

٥ ـ الفنيون

لم يكن لهذا العنصر وجود قبل عام ١٩٦٧ حيث كان يشغل بعناصر المهنيين الذين ترقوا إلى رتب الضباط، وتم إنشاء كلية فنية ـ المعهد الفني لتأهيل الضباط الفنيين ـ والذين توازوا في مكانتهم الأدبية والمادية مع الضباط خريجي الكليات العسكرية، وبذا تحقق العنصر الفني القيادي على مستوى تشكيلات القتال في جميع أفرع القوات المسلحة.

ثانيًا: توفير الطائرات المتطورة

هو المحور الرئيسي لجهود القيادة السياسية والعسكرية منذ عام ١٩٦٧، كما كان يحتل الصدارة في جدول مباحثات الرئيس عبد الناصر مع القيادة السياسية السوفيتية في موسكو والقاهرة. صدر قرار إنشاء المجموعة الفنية للطيران برئاسة اللواء مهندس الطيار أحمد نوح سكرتير عام وزارة الحربية لدراسة تطوير الطائرات السوفيتية محليًّا، ومتابعة الجهود السوفيتية في هذا المجال بالاتحاد السوفيتي.

١ ـ الطائرات الاستطلاعية

وفي هذا المجال فإن الجانب السوفيتي لم يبخل بإمدادنا بأحدث منتجاته

العسكرية، خاصة في الطيران والدفاع الجوي، قبل أن يوفروها لبعض دول حلف وارسو، مثل محرك الطائرة الميج ٢١ المعدل «ر ٥١١». وقد تمكن الاتحاد السوفيتي من المواءمة بين الحفاظ على سرية أسلحته المتطورة وحاجتنا الملحة في استخدامها، وعرض علينا تمركز عدد من طائراته المتطورة التي لم يحن أوان دفعها خارج الاتحاد السوفيتي، وهي طائرات الميج ٢٥ المقاتلة الاعتراضية، والمحققة للاستطلاع الإستراتيجي والتعبوي، في أحد المطارات المصرية بطواقمها من الطيارين والفنيين السوفييت، على أن تحقق مطالبنا في العمليات وخاصة في مهام الاستطلاع. واستكمل الاتحاد السوفيتي بهذا النوع من المساعدات الجوية حلقة المعلومات الإستراتيجية والتعبوية على مسرح عملياتنا في سيناء والبحر الأبيض والبحر الأحمر، بإمدادنا بصور القمر الصناعي السوفيتي، والتي تعمل في مدارات الشرق الأوسط. بالإضافة إلى قيام طائرات «ت ي ١٦» الاستطلاعية بنفس هذا الواجب من قواعدها في مرسى مطروح وأسوان، وإمدادنا بنتائج طلعاتها المستمرة فوق منطقة العمليات. مع مشاركة أطقم الطيارين المصريين في هذا الواجب مع الأطقم السوفيتية، بهدف تدريبهم على هذا النوع من الطائرات الاستطلاعية، والتي يتوفر بها نظام الإنذار المبكر، تمهيدًا لانفراد المصريين باستخدامها بعد حين. وبهذه الحصيلة من وسائل الاستطلاع المختلفة توفرت لدى قواتنا المسلحة كل المعلومات الإستراتيجية والتعبوية عن مسرح عملياتنا.

٢ ـ الطائرات المقاتلة

أ) الطائرات السوفيتية قصيرة المدى

يلزم الإيضاح أولًا أن الطائرات السوفيتية مصممة أساسًا لمسرح العمليات الأوروبي وطبقًا لأهداف عملياتها القتالية، وهو ينحصر في الدفاع الجوي للمرمى القريب من الاتحاد السوفيتي وحلفائه المحيطين في حلف وارسو. القصف الجوي للمرمى المتوسط يعتمد أساسًا على صواريخه النووية متوسطة المدى، وعلى ضوء ذلك تحددت خصائص طائراته المقاتلة والمقاتلة-القاذفة في هذه المجالات. فلم يكن في حاجة إلى طائرات طويلة المدى كبيرة التسليح تتلاءم مع ميادين العمليات خارج النطاق الأوروبي، سواء في الشرق الأوسط أو جنوب

شرق آسيا، والدول الأفريقية، والتي كان إمدادها بالأسلحة حكرًا على الدول الغربية الاستعمارية السابقة وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك.

ولم يبدأ الاتحاد السوفيتي تعديل سياسة تصنيع أسلحته إلا متأخرًا بعد أن تحصل على الخبرة الميدانية في فيتنام ثم الشرق الأوسط.

وعلى ضوء ذلك فإن الطائرات المقاتلة والمقاتلة-القاذفة السوفيتية تعتبر قصيرة المدى قليلة التسليح، وهو ما يتلاءم مع العمل في المجال الأوروبي فقط، كما لم تتضمن بالتبعية المساعدات الملاحية الضرورية للمدى الأطول. وذلك بخلاف طائرات الدول الغربية والأمريكية والتي تعمل خارج الميدان الأوروبي، فإنها تتصف ببعد المدى وزيادة التسليح وتوفر المساعدات الملاحية اللازمة لذلك.

ب) تطوير الميج ٢١ والسوخوي ٧

ورغبة في تقديم المساعدات المطلوبة لمسرح عمليات الشرق الأوسط وتحت ضغط الرئيس عبد الناصر، بدأ الاتحاد السوفيتي والمجموعة المصرية الفنية للطيران بعد عام ١٩٦٧ في محاولات مضنية لتطوير الطائرات الميج ٢١ والسوخوي ٧ كي تتلاءم مع ظروف عمليات مسرح سيناء. في الوقت نفسه الذي قرر فيه الاتحاد السوفيتي تصنيع طائرة جديدة تتميز بالمواصفات المطلوبة لمسرح عملياتنا، بعد أن تحصَّل على خبرة ميادين فيتنام والشرق الأوسط، ولكن هذا التصميم والتصنيع يأخذ وقتًا. وبذا كان تطوير الموجود من الطائرات هو البديل الأسرع لتغطية الموقف العاجل المطلوب لمصر، علمًا بأن تطوير المعدات القائمة أصعب وأعقد بكثير من التصميم الجديد لطائرة جديدة.

وقد تكاتفت جهود الأطراف السياسية والعسكرية والفنية في كل من الاتحاد السوفيتي ومصر بعد توفير خبراتهم السابقة عن مطالب ميادين القتال. وفي حدود طاقة تصميم الطائرات الأصلية، وافق الجانب السوفيتي على هذه التعديلات في زيادة مدى الطيران، وزيادة التسليح للطائرات السوفيتية المقاتلة والمقاتلة-القاذفة الميج ٢١ والسوخوي ٧.

وكانت نتيجة هذا التطوير أن تضاعف مدى وتسليح كل من الطائرتين. كما مكن الطائرتين المعدلتين من الوصول إلى عمق إسرائيل مع توفر الحماية الجوية الذاتية

والهبوط بعد أداء مهمتها في المطارات السورية، أو الوصول إلى العمق التعبوي في النقب الإسرائيلي والعودة بعد أداء مهمتها إلى المطارات المصرية آمنة. وانتهت النقيصة التي ترسبت في أذهاننا عن قدرة الميج ٢١ بعدم قدرتها على الوصول إلى عمق إسرائيل، وتساوت من ناحية المدى بقدرة الطائرات المقاتلة-القاذفة الغربية التي تتمتع أصلًا بمدى عمل كبير. وعندما انتهى الاتحاد السوفيتي من إنتاج الميج ٢٣ ذات المدى الطويل ومساعدات ملاحية حديثة، كانت سوريا ثم مصر أول الدول خارج الاتحاد السوفيتي التي تستخدمها، وكانت الموافقة على توريدها قد تمت قبل وفاة الرئيس عبد الناصر.

ج) إنتاج طائرات ميج وسوخوي جديدة

وفي مجال تطوير تصنيع الطائرات المقاتلة-القاذفة التي تلائم قدراتها ظروف مسارح عمليات الشرق الأوسط، تجاوز الاتحاد السوفيتي مرحلة التأخير في تصنيع الطائرات الملائمة، ونجح في إنتاج طائرات الميج ٢٥، ٢٧ وأخيرًا الميج ٢٩، ٣١، كما تم تطوير التصنيع بالنسبة للطائرة السوخوي أيضًا حتى وصل إلى سوخوي ٢٧. وبذا أصبحت المساواة قائمة بين قدرات الطائرات المقاتلة-القاذفة السوفيتية ومثيلتها الغربية والأمريكية من وجهة نظر الدول الصديقة التي تستخدم هذه الطائرات في مسرح عمليات الشرق الأوسط.

وللأسف الشديد فإن مصر لم تتمتع بتطوير هذه الطائرات السوفيتية بعد استلامها لآخر صفقة من طائرات الميج ٢٣ في يناير ١٩٧٥، بسبب تغيير سياستها واعتمادها على معونات الولايات المتحدة الأمريكية التي توفر التسليح المحدود لقواتنا المسلحة.

وقد أثبت التاريخ مصداقية الاتحاد السوفيتي بالنسبة للطائرة الميج ٢٥ «م ٥٠٠» بالنسبة لتأخر السماح بتصديرها وقتئذٍ؛ حيث تفوقت على أي طائرة غربية أو أمريكية بعد إنتاجها مباشرة، حيث فشلت جميع المحاولات التي قامت بها الطائرات الإسرائيلية والطائرات الأمريكية التابعة للأسطول السادس الأمريكي في ملاحقة الطائرة الميج ٢٥ أثناء قيامها بمهامها الاستطلاعية فوق سيناء وإسرائيل وشرق البحر الأبيض المتوسط. ولم يتمكن خبراء أمريكا من معرفة سر هذه الطائرة حتى بعد

إنتاجهم للطائرة «إف ١٥» المقاتلة، إلا بعد أن قام أحد الخونة بتهريب طائرة ميج ٢٥ إلى اليابان والتي تلكأت في إعادة الطائرة إلى السوفييت حتى تصل مجموعة العمل الفنية الأمريكية لفحصها.

٣ ـ القاذفات الصاروخية

سبق أن أمدنا الاتحاد السوفيتي بطائرات قاذفة «تي يو ١٦» بصواريخ جو-أرض قبل عام ١٩٦٧. وتحت ضغط الرئيس عبد الناصر للحصول على طائرة قاذفة تصل إلى عمق إسرائيل وافق الاتحاد السوفيتي على إمدادنا بطائرة مثيلة متطورة يمكنها قصف صواريخها وهي على بعد ١٥٠-٢٠٠كم من أهدافها. وتم تخصيص ١٠ طائرات من هذا النوع تبقى متمركزة في الاتحاد السوفيتي لحين طلبها في ظرف ٦ ساعات من إنذارها. وحرص الاتحاد السوفيتي على بقائها في قواعدها في الاتحاد السوفيتي لحين استخدامها الفعلي في العمليات المنتظرة تحرزًا لرد فعل الجانب الأمريكي الإسرائيلي بالإمداد الفوري للصاروخ لانس أرض-أرض متوسط المدى، مقابل إمدادنا بالقاذفات الصاروخية. وقد تم فعلًا تجهيز متطلبات هذه الطائرات من معدات فنية، أهمها الرأس المدمرة للصواريخ والذخيرة وقطع الغيار إلخ، في مخازن وملاجئ خرسانية في مطار أسوان ـ القاعدة الجوية التي تخصصت لاستقبال القاذفات الصاروخية ـ كما أعدت قاعدة جوية تبادلية بها في وادي سيدنا بالسودان حتى يمكن أن تعمل القاذفات مباشرة بعد وصولها من الاتحاد السوفيتي.

وبذا يمكن للاتحاد السوفيتي توفير كل أنواع الطائرات المختلفة والمتطورة لقواتنا الجوية.

ثالثًا: توفير الأمن الجوي والأرضي

١ ـ التأمين الجوي

تمثل في إنشاء المطارات والقواعد الجوية وأراضي النزول وانتشارها على النطاق الجغرافي للجمهورية، بالإضافة إلى استخدام مطارات دول الدعم العربي. إن إنشاء هذه الشبكة من المطارات وزيادة عددها من تسعة مطارات في يونيو ١٩٦٧ إلى ثلاثين مطارًا وقاعدة جوية داخل الجمهورية حتى عام ١٩٧٠، بالإضافة إلى مطار وادي سيدنا في السودان، مع استخدام المطارات السورية والسودانية والليبية، كل

ذلك وفر للقوات الجوية عنصر الانتشار في أعماق تعبوية وإستراتيجية في عملياتها الجوية المختلفة، ولجميع أنواع الطائرات. وكان توفير استخدام المطارات السورية ضمانًا لعمليات طائراتنا المقاتلة-القاذفة للوصول إلى عمق إسرائيل بعد تطويرها مع توفير أسلوب الدفاع الجوي المتبادل.

٢ ـ التأمين الأرضي

بعد إضافة عنصر مهندسي التحصينات العسكرية بعد عام ١٩٦٧ داخل الهيكل التنظيمي للقوات الجوية، أمكن تصميم وإنشاء الدشم الخرسانية لإيواء الطائرات ومعداتها وقطع غيارها وتأمينها ضد القصف الجوي المعادي، كما حدث في يونيو ١٩٦٧ . إن الانشاءات الهندسية لتحصينات القوات الجوية والممرات التبادلية في جميع المطارات والقواعد الجوية تفوق في حجمها إنشاءات السد العالي. وكان لهذه التحصينات الفضل في عدم إصابة أي طائرة داخل الدشم في حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وإن العدو الجوي فوجئ بعدد الممرات التي أنشئت في أغلب المطارات.

وكان لبعد النظر في تخطيط وإعداد المطارات الكثيرة وتحصيناتها أثره في استقبال الدعم السوفيتي للقوات الجوية، كذا لاستقبال الدعم العربي الذي وصل إلى مصر في حدود ٥-٦ أسراب مقاتلة قاذفة قبل حرب أكتوبر وخلالها.

رابعًا: رفع كفاءة وسائل الإنذار والاستعداد القتالي

كانت الثغرة في وسائلنا الإنذارية تتمثل في إمكانية الطيران المعادي المنخفض جدًا من اختراق دفاعاتنا دون الإنذار، ولم تكن هناك وسيلة إنذار تكنولوجية متاحة في العالم سوى أسلوب المراقبة بالنظر، وقد استخدمته بريطانيا بكفاءة في الحرب العالمية الثانية، واهتمت القيادة العسكرية بعد عام ١٩٦٧ وتمكنت من نشر نقط المراقبة بالنظر على طول السواحل المصرية الشرقية والشمالية لتوفير الإنذار المبكر للطائرات المعادية التي تقترب على ارتفاع منخفض جدًا.

وكانت وقائع معركة يونيو ١٩٦٧ حافزًا للباحثين في الدول الشرقية والغربية لابتكار الوسيلة المثلى العلمية والفنية اللازمة، وقد أمكنها ذلك بواسطة الرادارات المحمولة جوًا بطائرات «ي ٣ ـ ي ٢ س» الأمريكية والطائرات الـ٧٦ السوفيتية. أما الاستعداد القتالي فقد تمت ممارسته العملية من خلال المواجهات الجوية

والاشتباكات مع العدو خلال حرب الاستنزاف، فكانت مدرسة نستكمل من خلالها خبرات الاستعداد القتالي والعمل على رفع مستواه؛ حيث إن الظروف السابقة لعمليات قواتنا الجوية كانت تتم أمام انعدام جوي مضاد، مثل العمليات الجوية التي تمت في مسرح اليمن.

كان تشجيع طيارينا على مستوى فردي ثم تشكيلات أسرابنا المقاتلة-القاذفة على الاختراق ومواجهة العدو الجوي في سيناء والاشتباك الفعلي معه في عمليات تحدٍّ عنيفة أكسبت طيارينا ومواجهينا وقيادتنا الجوية خبرة هذه الاشتباكات مع تحمل خسائرها. وإن تكرار هذه الاشتباكات بواسطة أسرابنا المقاتلة ضد استعداد عالٍ جدًّا من القوات الجوية المعادية، كان له الفضل الأكبر في رفع مستوى الاستعداد القتالي لدى جميع الطيارين. كما كانت فرصة عملية لقادة الأسراب لإعطاء الفرصة للطيارين الأصاغر للاشتراك مع زملائهم الأقدم داخل تشكيل جوي مقاتل. وتحولت الاشتباكات الجوية المعادية إلى مدرسة عملية لاكتساب خبرة القتال الجوي والاستعداد القتالي لجميع الطيارين، والتي وصلت في معظم الغارات إلى عمق أكثر من ١٠٠كم داخل سيناء وبحجم من الطائرات كبير.

كما برزت خلال هذه الاشتباكات الجوية فائدة أخرى، هي معرفة التكتيكات الجوية المناسبة لكل نوع من أنواع الطائرات لتحديد الأسلوب الأمثل لهذه العمليات. وقد تحمل الاتحاد السوفيتي بعض الخسائر في أرواح طياريه السوفييت في هذا المضمار، وهذا يدل على أن الخبرة الحقيقية لا تكتسب بالدراسة النظرية، بل بالتطبيق العملي وتحمل الخسائر.

استفاد الاتحاد السوفيتي من استخدام أسلحته ومعداته في مسرح عمليات الشرق الأوسط لأغراض التطوير في السلاح أو التطوير في أسلوب استخدامه في الوقت الذي أعطانا خبرة مسرح عمليات فيتنام، وتم تركيب مدفع رشاش زيادة في تسليح الميج ٢١ التي كان تسليحها مقصورًا على الصواريخ جو-جو فقط.

والخبرة التي عادت على قيادة القوات الجوية بصفة خاصة توضحت خلال الطلعات الجوية اليومية من مطاراتنا الأمامية، ودرجة استعداد طيران العدو لاكتشاف طائراتنا فور إقلاعها من مطاراته الأمامية في «المليز» و«تمادا» عقب صدور

أمر الإقلاع لطائراتنا من قواعدها مباشرة، ويتمكن العدو من إعداد كمين جوي لطائراتنا في المكان الذي تقصد قصفه في العمق التعبوي في سيناء. واعتاد العدو أن يخصص أحسن طياريه المقاتلين في الكمائن الجوية. وكانت دقة التوقيتات في إعداد هذه الكمائن وما ترتب عليها من إصابات في طائراتنا جعلت قياداتنا الجوية تشكك في قدرتها على سرية إقلاع طائراتنا، أو أن العدو تمكن من التدخل على مواصلاتنا الخطية واللاسلكية، ولم نتمكن من معرفة الحقيقة إلا متأخرًا عندما اكتشفنا موقع العدو في رأس الجندي وأم خشيب (٢٠٠٠ قدم) وأم مرجم على مرتفعات المضايق الجبلية، وهي مواقع تبادلية للسيطرة الجوية وبها من أجهزة الإنذار الرادارية القادرة على التقاط أهدافها على مسافات كبيرة، وإن كل مطاراتنا الأمامية سواء من ناحية بعدها أو ارتفاعها عن سطح البحر نتيجة لهذه الأجهزة يمكن اكتشاف كل تحركاتها الجوية في المنطقة.

وتوصلت قيادة قواتنا الجوية إلى أسلوب المناورة والخداع بإقلاع تشكيل جوي ليكون هدفًا خداعيًّا لهذه الأجهزة، بينما يقلع التشكيل الحقيقي القاذف للأهداف بعد أن يكون الكمين الجوي للعدو قد استغرق في طيرانه وقتًا لا يسمح له بالاستمرار في الطيران، فينقض التشكيل الجوي الحقيقي على أهدافه ويعود سالمًا.

خامسًا: الانضباط الجوي

تمسكت القيادة العامة للقوات المسلحة بعد هزيمة ١٩٦٧، بوحدة القيادة والتعاون الوثيق مع باقي أفرع القوات المسلحة تحت قيادتها من أجل تحرير الأرض المغتصبة في أقرب وقت، في ظل انضباط عسكري يضم جميع أفراد القوات المسلحة كوحدة مقاتلة واحدة.

وعلى ضوء ذلك برز الانضباط الجوي كأحد المقومات الأساسية في قياس الكفاءة القتالية لتشكيلاتنا الجوية.

وكان التزام قيادات القوات المسلحة بأهم الصفات القيادية والخلقية وهي القدوة الحسنة، مع تطبيق الحقائق التاريخية التي لا يختلف عليها أحد مثل: «النصر في المعركة لا يتحقق بجهد سلاح واحد»، وإن الخبرة الفردية وحدها لا تكسب معركة، وإن التضحية بالنفس من أجل تحقيق الهدف هو شرف

للمقاتل ـ والثقة بالنفس ـ الثقة في السلاح ـ الثقة في القائد، وكلها اتجاهات حددت طريق العمل اليومي لأفراد القوات المسلحة بعد هزيمة ١٩٦٧. كما حددت الأسلوب الوحيد لكسب معركة تحرير الأرض، وهو أن تعمل القوات المسلحة وأفرعها وتشكيلاتها في عمليات مشتركة متعاونة تعاونًا وثيقًا تضم جميع أسلحة القوات المسلحة.

وعندما توضحت هذه الأهداف لجميع أفراد القوات زالت الفردية والأنانية على مستوى الأفراد، كما زالت الانفصالية على مستوى الأفرع والتشكيلات، وحل الانضباط العسكري في ظل تعاون وثيق بين جميع أسلحة وتشكيلات القوات المسلحة، كما برز الانضباط الجوي كصفة متميزة لجيل الطيارين والموجهين والفنيين والعاملين في قواتنا الجوية.

وكان الإفصاح عن الأسباب الحقيقية لحوادث الطيران سمة من سمات عصر ما بعد الهزيمة لأهمية الاستفادة من الأخطاء التي سببت الحادث لعدم تكرارها بين الطيارين، وفي الوقت نفسه لم تبخل القيادة العامة أو قيادة القوات الجوية من أجل الحفاظ على المستوى المادي لعائلات المتوفين من حوادث الطيران مهما كان السبب ورفعًا للروح المعنوية للطيارين، وذلك بإقرار معاشات استثنائية متلازمة مع نتائج هذه التحقيقات. وقد أثمر هذا الأسلوب التزام الجميع بإيضاح أسباب الحوادث الفعلية لإمكان تلافيها بما يحفظ أرواح طيارينا.

سادسًا: القدرة القتالية

١ ـ تحقيق التفوق الجوي المحلي فوق مسرح العمليات

حتى أواخر عام ١٩٦٩ لم تتمكن القوات الجوية من إعداد طياريها المقاتلين طبقًا لمطالب خطة عمليات تحرير الأرض الشاملة التي كان من المزمع خوضها في أواخر ١٩٧٠ أو أوائل ١٩٧١ بدرجة من التفوق الجوي تسمح بحصولنا على تفوق جوي ولو محلي في مسرح عمليات قناة السويس-سيناء. ولما كان عدد وكفاءة الطيارين المقاتلين هو عصب معركة تحرير الأرض، فقد قام الاتحاد السوفيتي، استجابة لطلب الرئيس عبد الناصر في ٢٢ يناير ١٩٧٠، باستكمال الأعداد المطلوبة بطيارين مقاتلين سوفييت يتولون مشاركة طيارينا في الدفاع الجوي عن العمق بعيدًا

عن جبهة القتال، الأمر الذي أخلى طيارينا المقاتلين للتفرغ إلى العمليات الهجومية المتوقعة. وفعلًا تم إمدادنا بحوالي ١٢٠ طيارًا مقاتلًا سوفيتيًّا لسد العجز في أعداد طيارينا، وهو نفس الأسلوب الذي اتبعته القيادة العسكرية في محاولة تدبير عدد ٣٠ طيارًا مقاتلًا من كوريا الشمالية قبل معارك أكتوبر ١٩٧٣.

وكان الرئيس عبد الناصر قد تمكن في أغسطس ١٩٦٩ من توقيع اتفاقية ثنائية بين مصر وسوريا، بهدف توحيد جهود عمليات القوات الجوية لكلتا الدولتين، بحيث تغطي عملياتها المسرح الجوي مصر وسوريا وإسرائيل بينهما، وذلك بتوحيد القيادة الجوية للعمل المشترك الجوي ضد إسرائيل تحت قيادة وسيطرة القائد العام للقوات المسلحة المصرية.

وبعد الانتهاء من إضافة التعديلات الجوهرية على طائرات الميج ٢١ المعدلة والسوخوي ٧ أمكن، من الناحية العملية، تخطيط عملياتها ضد أهداف في العمق الإسرائيلي والهبوط بعد ذلك في المطارات السورية، وذلك للاستفادة بالحمولة القصوى من القنابل التي أمكن تحميلها في الطائرة الميج ٢١ والطائرة السوخوي ٧ بعد تعديلهما. وكانت التجربة العملية بين مطار غرب القاهرة وأسوان، هي المقياس لاختبار قدرة الطائرة الميج ٢١ بعد تعديلها.

على ضوء هذه الجهود السابقة تم إعداد قواتنا الجوية لبدء عملياتها الحربية متعاونة مع باقي أفرع القوات المسلحة، مع إمكان إحراز التفوق الجوي المحلي فوق مسرح عمليات جبهة قناة السويس-سيناء، فضلًا عن إمكانية التغطية الجوية لقواتنا البرية بالتعاون مع قوات الدفاع الجوي أثناء تقدم العمليات الهجومية لقوات الجيشين الثاني والثالث حتى العمق التعبوي في سيناء.

ولقد قام الرئيس عبد الناصر شخصيًّا بالتأكد من صحة هذه الحقيقة باعتراف قادة اللواءات الجوية بحضوري وقائد القوات الجوية وقائد الدفاع الجوي ورؤساء هيئات القوات المسلحة، عن تمام استعداد التشكيلات الجوية التي ستكلف بالأعمال القتالية في معركة تحرير الأرض. وقرر جميع القادة بإمكانية حصول القوات الجوية بالتعاون مع قوات الدفاع الجوي على التفوق الجوي المحلي في مسرح العمليات بعد إتمام التعديلات الفنية على قدرة طائراتنا المقاتلة-القاذفة.

تم ذلك في آخر لقاء مع قادة الطيران في شهر أغسطس ١٩٧٠ في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة في مدينة نصر.

بعد هذا اللقاء مباشرة أصدر الرئيس عبد الناصر قراره المصيري بضرورة استعداد القوات المسلحة لخوض معركة حرب التحرير الشاملة، ما دامت قواتنا الجوية بعد تطويرها وتحديثها **قد تمكنت من الحصول على التفوق الجوي المحلي فوق مسرح العمليات المنتظر**. ولم يكن توجيه الرئيس عبد الناصر في هذا الشأن جديدًا، بل إنه سجل في محضر الحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة في ٥/ ١٢/ ١٩٥٩ قوله: «فالطيران سوف يلعب الدور الحاسم في أي معركة مقبلة. إن من يملك التفوق الجوي يكون قد كسب المعركة تقريبًا».

٢ ـ التفوق في عدد ونوعية الطائرات حتى ١٩٧٢

وكان الشق الثاني لقدرات قواتنا الجوية هو عدد ونوعية الطائرات.

حتى أوائل ١٩٧١ كانت قدرة قواتنا الجوية قد وصلت إلى نسبة تفوق على إسرائيل بإضافة الدعم السوفيتي الجديد بالطيارين والطائرات السوفيتية التي قامت بمهامها القتالية في أبريل ١٩٧٠.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمدت على التفوق الإسرائيلي منذ يونيو ١٩٦٧، ولكنها اكتشفت بعد دعم السوفييت لنا في صفقة عام ١٩٧٠ أن التوازن بدأ يختل، خاصة بعد استثمار الجهود المصرية والسوفيتية ضد الطيران الإسرائيلي في معارك الصواريخ سام في يونيو ويوليو عام ١٩٧٠. فعملت الولايات المتحدة اعتبارًا من أغسطس ١٩٧٠ على إعادة التفوق مرة أخرى إلى إسرائيل. وكانت هذه المعلومة بداية لاهتمام ودراسة الرئيس عبد الناصر، وقدر أن إسرائيل يمكنها الوصول إلى معدل تفوق يزيد على قدراتنا في أواخر عام ١٩٧٢، ومن هنا كانت هذه الدراسة التقديرية أساسية لإقراره ضرورة الاستعداد لبدء معركة تحرير الأرض ليس متأخرًا عن ربيع عام ١٩٧١.

ومما أكد تفوق قدراتنا الجوية بمعاونة قوات الدفاع الجوي، هو إمداد الاتحاد السوفيتي بوحدات وأجهزة إلكترونية تضاف إلى إمكانيات وحدات الاستطلاع وعناصر التوجيه في كل من القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي. وبذا اكتسب

هذا التفوق عنصرًا جديدًا يزيد من كفاءة وقدرة أجهزة ومعدات وحدات الاستطلاع ونظم الدفاع الجوي ونظام توجيه التشكيلات الجوية وهي في الجو. كما يمكن لهذه الإمكانات الإلكترونية منع الشوشرة والإعاقة التي يمكن للعدو أن يقوم بها ضد أجهزتنا، وبهذه الصفقة التي تمت في يوليو ١٩٧٠ تمكن الاتحاد السوفيتي من سد الثغرة التكنولوجية التي كان يتميز بها العدو على قواتنا.

وبوصول المعدات والأجهزة الإلكترونية إلى قواتنا في يوليو ١٩٧٠ استكملت قواتنا الجوية وقوات الدفاع الجوي ووحدات الاستطلاع قدراتها الفنية لمواجهة التقدم الفني الذي تتمتع به القوات الجوية الإسرائيلية، بالإضافة إلى الميزات الأخرى التي أضيفت إلى قدرات قواتنا الجوية وقوات الدفاع الجوي التي مكنتها من إجهاض نظم الإعاقة والشوشرة التي قد تقوم بها قوات العدو.

سابعًا: حصيلة إعداد قواتنا الجوية

بانتهاء حرب الاستنزاف في أغسطس ١٩٧٠ كانت قواتنا الجوية قد استكملت مقوماتها القتالية من إعداد طياريها واستكمال طائراتها وتحديثها وتطويرها بالإضافة إلى إعداد مسرح العمليات، وبالتعاون مع قوات الدفاع الجوي أمكنها الحصول على التفوق الجوي المحلي في مسرح عمليات قناة السويس-سيناء، وكانت **هذه الحصيلة هي التي مكنت الرئيس عبد الناصر من إصدار قراره باستعداد القوات المسلحة لخوض معركة تحرير الأرض الشاملة.**

١ ـ القوات الجوية بعد عام ١٩٧١

استمرت القوات الجوية في إعدادها لمعركة تحرير الأرض واستكمال بعض نواحي النقص في معداتها وأجهزتها، خاصة في نواحي التوجيه والاستطلاع بعد أن أضيفت الأجهزة الإلكترونية إليها، أما رفع الكفاءة القتالية للتشكيلات الجوية القاذفة فقد تركز تدريبها على إصابة الأهداف الأرضية باستخدام الصواريخ جو-أرض أو القذف بالقنابل.

وكان وقف إطلاق النار في ٨/ ٨/ ١٩٧٠ قد أعطى فرصة أكبر لقيادات القوات الجوية بعد زوال درجة الاستعداد العالي التي كانت ملازمة لقواتنا في مواجهة العدو، وتم رفع الكفاءة القتالية للطيارين في شتى أنواع القتال الجوي خاصة بالنسبة

للطيارين الجدد حتى يصلوا لمستوى كفاءة زملائهم القدامى داخل التشكيل الجوي. كما زادت تدريبات التعاون الجوي مع التشكيلات البرية، خاصة بالنسبة لأسراب الهليكوبتر وأسلوب تعاملها مع الوحدات الخاصة في الميدان.

٢ ـ تطوير قواتنا الجوية

استمر الاتحاد السوفيتي في دعمه لقواتنا الجوية لاستكمال نواحي النقص، خاصة بعد وصول **معدات صفقة يوليو ١٩٧٠**. وقبل أن أسجل التطورات التي حدثت في تسليح قواتنا الجوية اعتبارًا من منتصف عام ١٩٧١، يجب أن أشير إلى البيان الذي ألقاه المارشال «جريشكو» وزير الدفاع السوفيتي أمام الرئيس السادات والوفد المرافق له في موسكو في أكتوبر ١٩٧١، والذي أكد أن قدرة قواتنا الجوية وسوريا معًا تفوق بمقدار ٢ : ١[أ] قدرة إسرائيل على أساس أن المارشال «جريشكو» كان يعلم باستعداد قواتنا بالتعاون المشترك في العمليات الجوية مع سوريا في عملية تحرير الأرض الشاملة. ثم أضيف بعد هذا البيان التطورات الإيجابية والسلبية التي حدثت لقواتنا الجوية خلال الصفقات التالية:

أ) في أكتوبر ١٩٧١

- صفقة من ١٠ طائرات «تي يو ١٦» صاروخية موجهة بعيدة المدى ١٥٠كم.
- ١٠٠ طائرة ميج ٢١ (يسلم نصفها خلال ١٩٧١ والباقي خلال ١٩٧٢).
- ٢٠ طائرة ميج ٢٣ «ومعها طياروها السوفييت لحين تأهيل الطيارين المصريين».
- الموافقة على تمركز اللواءين الجويين السوفيتيين الموجودين في مصر منذ أبريل ١٩٧٠ على بعد ٢٠كم غرب قناة السويس، وتحديد خط عملياتهما الدفاعية ليكون خط طول ٣٢ شرقًا.
- استمرار الإمداد بصور استطلاع القمر الصناعي السوفيتي.
- تصنيع قطع غيار الطائرات الميج ١٧ و٢١، وسوخوي ٧، وخزانات الوقود الاحتياطية في مصر.

(أ) كان تبرير الولايات المتحدة الأمريكية لإمداد إسرائيل بالطائرات الحديثة المتطورة في ٣١/ ١٢/ ١٩٧١ أنها لإعادة التوازن المحلي في منطقة قناة السويس.

ب) في فبراير ١٩٧٢

صفقة من ٢٠ طائرة قاذفة «تي يو ٢٢» (تصل ١٠ طائرات في مارس ١٩٧٢ لغرض التدريب والباقي خلال عام ١٩٧٢).

- ٢٥ طائرة ميج ١٧ (هدية دون مقابل) وتسلم فورًا.
- تعديل توقيتات توريد طائرات ميج ٢١ اتفاقية أكتوبر لتكون «٧٠ في النصف الأول من عام ١٩٧٢، والباقي وعدده ٣٠ طائرة في النصف الثاني».

ج) ١٥ مايو ١٩٧٢

صفقة من ١٦ طائرة سوخوي ١٧ (٤ في يونيو، والباقي قبل نهاية عام ١٩٧٢، وهي طائرة تصل مصر لأول مرة).

د) ٧ يوليو ١٩٧٢ - (سلبي)

وهو تاريخ الاستغناء عن الجهود والتواجد السوفيتي في مصر، وشمل:

- سحب طائرات الاستطلاع الإستراتيجي والتعبوي الميج ٢٥ × ٥٠٠.
- سحب طائرات الاستطلاع الإستراتيجي عدد لواءين جويين «تي يو ١٦» استطلاعية كانا متمركزين في مرسى مطروح وأسوان.
- سحب وحدات الإعاقة والشوشرة الإلكترونية (وحدة «التاكان»).
- سحب حوالي ١٢٠ طيارًا كانوا يقومون بمشاركة قواتنا الجوية في الدفاع عن العمق في مصر.

هـ) ١٣ يوليو ١٩٧٢

زيارة دكتور عزيز صدقي موسكو عقب قرار السادات الاستغناء عن الوحدات والمستشارين السوفييت، صفقة من:

- ١ سرب ميج ٢٣ (يتم توريده في الربع الثالث من عام ١٩٧٣).
- ١ سرب سوخوي ٢٠ (يتم توريده في الربع الثالث من عام ١٩٧٣).

وهو الدعم الذي وصل مع «جروميكو» في يناير ١٩٧٥ لشد أزر السادات في تعامله مع الأمريكيين.

- ١ لواء صواريخ سطح-سطح «س س م» مدى ٣٠٠كم (سكود).

و) مهام إضافية للطيارين (سلبي) خلال عام ١٩٧٢

بالرغم من قلة عدد الطيارين للطائرات المقاتلة-القاذفة فإن القيادة العامة كانت قد دفعت ببعض الطيارين الأكفاء إلى السعودية والكويت وليبيا بهدف التدريب على استخدام طائرات لينتج وميراج تمهيدًا لانضمامها إلى قواتنا الجوية، ولكنها عادت بطائرات الميراج من ليبيا فقط.

ز) رحلة الفريق أول أحمد إسماعيل مارس ١٩٧٣

- استبدال سرب السوخوي ٢٠ بفوج صواريخ متحركة سام ٦ - وصل بحرًا إلى الإسكندرية
- **استبدال عدد ٥٠ طائرة ميج ٢٣ بصواريخ مالوتكا مضادة للدبابات!**
- وعد بعودة طائرات الاستطلاع التعبوي والإستراتيجي ميج ٢٥ «ف ٥٠٠». وصلت ٤ طائرات ميج ٢٥ عبر الجسر الجوي السوفيتي يوم ٩/ ١٠/ ١٩٧٣ ومعداتها، ومعها ٤٠٠ موجه وفني.
- وعد بعودة لواء الاستطلاع والإعاقة الإلكتروني.

ح) أوائل أكتوبر ١٩٧٣

وصل لواء قاذفات ثقيلة صاروخية بأطقمها السوفيتية إلى مصر يوم ٩ أكتوبر.

ط) يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ (سلبي)

بدأ القتال، وكان الطيارون المصريون المخصصون للتدريب على طائرات الميج ٢٣ يجري تأهيلهم على هذه الطائرات في موسكو وعددهم ٢٠ طيارًا.

بعد حصر صفقات الطائرات التي تمت في الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٧٣ مع تقدير السلبيات التي تمت خلالها ومقارنة ما دعمت به إسرائيل خلال نفس الفترة، نجد أن القوات الجوية لم تتمكن من الحفاظ على معدل التفوق العام على إسرائيل الذي كانت تتمتع به في عام ١٩٧١، ولكنها احتفظت في الوقت نفسه - بالتعاون مع شبكة الدفاع الجوي غرب القناة - بتفوق جوي محلي في منطقة عمليات قناة السويس.

وكان النقص في عدد الطيارين بسبب بعض السلبيات قد هبط بعدد الطيارين، بحيث أصبح ٤ طيارين لكل ٥ طائرات مقاتلة-قاذفة، بينما كان المعدل النسبي في إسرائيل ٣ طيارين لكل طائرتين، الأمر الذي أجبر قيادتنا في مصر على دعم طيارينا

للمقاتلات القاذفة بعدد ٣٠ طيارًا مقاتلًا من كوريا الشمالية قبل بدء العمليات في أكتوبر ١٩٧٣.

٣ ـ تطور قوات إسرائيل

في نفس هذه التوقيتات تقريبًا، تمت الصفقات التالية من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، وهي:

أ) الصفقة الأولى في أكتوبر ١٩٧١.

ب) الصفقة الثانية في مايو ١٩٧٢.

ج) الصفقة الثالثة في مارس ١٩٧٣.

وبيان تفصيلات هذه الصفقات جاء إجمالًا في تقرير لجنة الشؤون الداخلية ـ القسم العسكري بالكونجرس الأمريكي، والتي زارت مصر وإسرائيل عقب معارك أكتوبر ونشرت تقريرها في فبراير ١٩٧٤، ذكرت فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية دعمت إسرائيل عام ١٩٧٢-١٩٧٣ بما يوازي ثلث حجم معداتها العسكرية الموجودة لديها عام ١٩٧١، وأن المعونة العسكرية التي تلقتها إسرائيل عام ١٩٧٢ أكبر مما قدمه الرئيس «جونسون» لإسرائيل خلال مدة رئاسته كلها، وكانت معظمها من الطائرات الفانتوم والسكاي هوك وصواريخ شرايك وتوي وطائرات هليكوبتر ضد الدبابات وأجهزة إلكترونية، وبذا أمكن لإسرائيل أن تعيد تفوقها العسكري على العرب اعتبارًا من بداية عام ١٩٧٣.

أي أن فترة التفوق في ميزان القوى العسكرية لصالح العرب كانت مقصورة على الفترة من أواخر ١٩٧٠ حتى أواخر ١٩٧٢ فقط، وهي الفترة التي قرر الرئيس عبد الناصر أنها مناسبة لإتمام معركة تحرير الأرض الشاملة، وأكد أن استعداد القوات المصرية لخوض المعركة لا يتجاوز ربيع عام ١٩٧١.

وبالرغم من التفوق في ميزان القوى الذي تحصلت عليه إسرائيل بسبب الدعم العسكري الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال صفقات الأسلحة والمعدات الكبيرة المشار إليها عاليه، فإن التفوق الجوي المحلي في مسرح عمليات قناة السويس ظل في جانب مصر بفضل شبكة الدفاع الجوي الكثيفة والمتطورة غرب القناة حتى بداية حرب أكتوبر ١٩٧٣.

أولًا: العقائد الخاطئة

١ ـ تحجيم أهداف المعركة

لم يستغل القائد العام للقوات المسلحة المصرية القدرات الواقعية للقوات الجوية في معارك أكتوبر ١٩٧٣، بسبب حرصه على عدم الزج بها في معارك جوية غير متكافئة مع العدو منذ بداية العمليات. وقد عبر عن هذا الحرص الفريق سعد الدين الشاذلي عندما وضح العقائد الخاطئة على أسلوبنا في القتال مع العدو الجوي في معارك أكتوبر ١٩٧٣ بقوله: «وكنا حريصين على عدم الزج بقواتنا الجوية في معارك جوية غير متكافئة مع العدو، وارتكزت عقيدتنا على مبدأين؛ أولهما: تحاشي المجابهة مع العدو في الوقت والمكان اللذين يختارهما، وثانيهما: أن تستخدم قواتنا الجوية عندما تشتعل الحرب بتوجيه ضربات مفاجئة في الأوقات والأماكن التي نستبعد فيها أي تدخل من جانب قوات العدو الجوية». واعتمد القائد العام لترسيخ هذه العقيدة الخاطئة على أساس أن قواتنا الجوية ضعيفة، وأن التدمير مؤكد لها في أي معركة جوية تخوضها مع العدو الجوي، وأنها لا تستطيع تقديم أي غطاء جوي لقواتنا البرية عند القيام بعملياتها الهجومية عبر أراضي سيناء المكشوفة وخارج نطاق شبكة الدفاع الجوي الكثيفة غرب القناة. كما أنها لا تستطيع أن توجه ضربة جوية مركزة ذات تأثير على الأهداف المهمة في عمق العدو.

ولم تكن هذه العقائد الخاطئة وليدة فكرة القائد العام أو رئيس أركانه، إنما هي استجابة لتحقيق أهداف الرئيس السادات الذي حرص في توجيهاته السياسية والعسكرية على تحجيم معركتنا مع العدو لتكون محدودة غير شاملة، قاصرة في مواجهتها وفي عمقها ومقيدة بكثير من الاعتبارات السياسية والعسكرية، لتحقيق أهداف رمزية بعيدة كل البعد عن أهداف معركة التحرير الشاملة.

٢ ـ تحجيم القدرات الهجومية

ولما كانت القوات الجوية هي عصب عمليات القوات المسلحة، حيث تقدم المعاونة الرئيسية لجميع الأسلحة في جميع مراحل العمليات، فإن تحجيمها في نظر أجهزة التخطيط هو إحباط لقدراتها القتالية، وفي نظر القيادة سوف يؤدي

إلى تحجيم عمليات القوات المسلحة بصفة عامة، وهو المطلوب من وجهة نظر الرئيس السادات الذي بارك هذه العقائد والادعاءات الباطلة عن قدرات قواتنا الجوية بقوله: «إننا يجب أن نقبل المخاطرة المحسوبة». علمًا بأن الرئيس السادات يعلم أكثر من القائدين المذكورين القدرة القتالية لقواتنا الجوية وتطورها وتحديثها، والتعديلات الفنية الجديدة التي أضيفت إلى معداتها وكفاءة طياريها وأسلوب عملها، والتضحيات التي قدمتها عندما كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية ويحضر لقاءات الرئيس عبد الناصر في شأن رفع القدرة القتالية لقواتنا الجوية خلال التجربة الفريدة التي مرت على قواتنا المسلحة في حرب الاستنزاف مع العدو.

٣ ـ تحجيم القدرات الدفاعية

ولم يكتف القائد العام بتحجيم القدرات الهجومية لقواتنا الجوية، بل تعداها لتحجيم قدراتها الدفاعية أيضًا حرصًا منه على تأمينها والمحافظة على سلامتها حتى آخر مرحلة من مراحل العمليات. وذلك أنه استحدث أسلوبًا مخالفًا لأسلوب الدفاع الجوي في دول العالم، بأن ركز مهام الدفاع الجوي من أجل تحقيق الحماية الكاملة لعمليات القوات المسلحة ومنشآتها الحيوية ـ ومنها القواعد والمطارات الجوية ـ على وسائل الدفاع الجوي الأرضية فقط. علمًا بأن الدفاع الجوي الإيجابي عن الدولة وعن القوات المسلحة والذي تحققه أسراب المقاتلات الاعتراضية، هو من الواجبات الأساسية لقواتنا الجوية. وإن هذا المنطق جعل قوات الدفاع الجوي ووسائلها الأرضية تابعة لعمليات القوات الجوية، ولم تنفصل عنها إلا بعد عام ١٩٦٧ عندما أصبحت مهام القوتين تحتاج إلى قيادتين منفصلتين متعاونتين؛ أي أن الأصل في الدفاع الجوي يعتمد على المقاتلات، وأن الصواريخ هي العامل الإضافي في الدفاع الجوي عامة، وأن كل دول العالم تعتبر أن المقاتلات الاعتراضية ـ التي تكون في حجمها وتنظيمها ثلث القوات الجوية ـ هي الجناح الإيجابي في نظام الدفاع الجوي عن الدولة وعن منشآتها الحيوية. وإن الدفاع الجوي الإيجابي الذي تقوم به المقاتلات الاعتراضية عن قواعدها ومطاراتها يعتبر دفاعًا ذاتيًّا تكون الأولوية فيه لأسرابنا الاعتراضية.

وكان تحجيم قدرات قواتنا الجوية الذي ادعاه القائد العام ورئيس الأركان وباركه الرئيس السادات، قد أثر تأثيرًا سلبيًّا عند استخدام قواتنا الجوية في حرب أكتوبر ١٩٧٣، سواء في مرحلة التخطيط أو في إدارة العمليات الحربية. كما اعتقد أغلب القادة أن تخفيف حجم المهام الدفاعية للقوات الجوية قد يتيح لها الفرصة لزيادة فاعليتها الهجومية، إلا أن حرب أكتوبر انتهت بعد ثلاثة أسابيع ولم تقم القوات الجوية إلا بضربة واحدة فقط معلنة بداية الحرب يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣.

ثانيًا: عمليات القوات الجوية

قامت القوات الجوية في الساعة الثانية بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ بغارة كثيفة بحوالي ٢٠٠ طائرة مقاتلة-قاذفة، لتوجيه ضربة جوية مركزة ضد مطارات العدو في النطاق التعبوي في سيناء ومراكز قيادته ومحطات الرادار ومحطات الإعاقة الإلكترونية ومواقع الهوك المضاد للطائرات وبعض مواقع المدفعية.

وكانت خسائرنا طائرة واحدة فقط حسب نص البيان الأول الذي صدر عن القيادة العامة للقوات المسلحة.

وفي حوالي الساعة الخامسة والنصف مساء تم إبرار ٤ كتائب صاعقة بواسطة طائرات هليكوبتر في عمق العدو وفي مناطق متفرقة في سيناء.

إن هاتين العمليتين اللتين قامت بهما القوات الجوية في أول يوم عمليات تعتبران مخالفة للعقيدة الراسخة في ذهن القيادة العسكرية عن قدرات قواتنا الجوية السابق الإشارة إليها.

١ ـ الضربة الجوية المركزة

إن الضربة الجوية شملت عمق مائة كيلومتر في عمق العدو وفي عز الظهر، والعدو الجوي على درجة استعداد قتالي عالٍ منذ أن استشعر باستعدادنا للهجوم صباح نفس اليوم وطالب رئيس أركان العدو بضربة إجهاض جوية تطبيقًا لأسلوب العدو القتالي في إجهاض تحضيرات الهجوم، مما يستتبع استعداده للدفاع منذ صباح يوم ٦ أكتوبر متمثلًا في الاعتراض الجوي لطائراتنا المغيرة. وكانت الأهداف المعادية المستهدفة للغارة المصرية كلها خارج نطاق صواريخنا غرب القناة، وهي تعني في الوقت نفسه حرية عمل طائراتنا الاعتراضية المصاحبة للغارة الجوية. فهل

يمكن الادعاء بعد ذلك أنها كانت تندرج تحت مفهوم المخاطر المحسوبة كما قرر الرئيس السادات؟

إن تقديري لعمق ومواجهة هذه العملية الجوية، بصرف النظر عن النتائج المادية التي أحدثتها لعدم وجود تأكيد بالصور الجوية، إلا أنها تفوق أي غطاء جوي يمكن تصوره لأي عمليات برية في العمق التعبوي لسيناء، واعتراض أي طائرات للعدو لهذه العمليات مع توقع خسائر نصف في المائة كما حدث في الضربة الجوية الأولى، وهي على عمق مائة كيلومتر في سيناء، ومع استعداد قواتنا الجوية لتكرار الضربة الجوية المركزة حتى يكون تأثيرها على أهدافها مؤكدًا. وعلى ذلك تكون القدرة القتالية لقواتنا الجوية من الناحية العملية، ليست طبقًا للعقيدة الخاطئة التي بثها القائد العام ورئيس الأركان منذ بداية العمليات.

وبالنسبة لمهمة الدفاع الجوي عن القوات الجوية في عملياتها المختلفة، فإن المهمة تقع أساسًا على المقاتلات الاعتراضية، والتي تميزت فيها طائرات الميج ٢١ خاصة بعد تعديلها كي تكون الطائرة الأولى في العالم التي تنفرد بهذا الواجب: اعتراض العدو الجوي قبل وصوله إلى أهدافه، كذا حراسة تشكيلات القوات البحرية، وتشكيلات القوات الجوية في عملياتها المختلفة من قاذفات طويلة أو متوسطة المدى وقاذفات مقاتلة وطائرات نقل ومواصلات هليكوبتر للقوات الخاصة المحمولة والمنقولة جوًّا، وليس كما ادعى القائد العام ورئيس أركانه في استبعاد القوات الجوية عن واجب الدفاع الجوي في جميع أشكاله.

٢ ـ عملية إبرار كتائب صاعقة في سيناء

وفي هذا المجال يدور التساؤل على عملية إبرار كتائب بطائرات هليكوبتر في عمق سيناء مساء اليوم الأول للقتال دون حراسة جوية من طائرات القتال الاعتراضية، فقد كانت الكارثة مزدوجة لكل من قوة الإبرار والقوات الجوية.

تمت عمليات الإبرار الجوي لأربع كتائب صاعقة لا يقل عددها عن ١٥٠٠ ضابط وجندي مستخدمة الطائرات الهليكوبتر ـ أضعف طائرات القوات الجوية قدرة على القتال. وتم الإبرار في أربعة أماكن متفرقة في عمق سيناء وخارج نطاق الصواريخ، ولم تخصص لها حراسة جوية تطبيقًا للزعم الخاطئ الذي تبناه كل من

القائد العام ورئيس الأركان: «تجنيب قواتنا الجوية مواجهة قوات العدو الجوية». وكانت نتيجة عمليات الإبرار المتوقعة منذ البداية هي الفشل وما يتبعه من تدمير للطائرات وأسر معظم أفراد القوة.

القائد العام تناسى أن طائرات الهليكوبتر هي أحد عناصر القوات الجوية ـ بل أضعفها ـ والتي يحرص عليها في الوقت الذي نضن على أقواها، وهي المقاتلات الاعتراضية، على حراستها. وهل التضحية بقوات الإبرار والطائرات الحاملة لها تندرج ضمن المخاطر المحسوبة؟ وهل كان لها هدف محدد يرجى تحقيقه؟ وهل تشبه هذه العمليات مثيلتها الأولى وفي نفس اليوم حيث يتماثل الاثنان في كثافة حجم العملية الجوية، وكلاهما يعملان خارج نطاق صواريخ الدفاع الجوي دون هدف محدد يرجى تحقيقه؟ **وقد تقدمت القوات التعبوية للعدو من عمق سيناء عبر المضايق الجبلية إلى ميدان المعركة دون إعاقة أو تدخل من قواتنا الأرضية أو الجوية.**

ثالثًا: الاستطلاع الجوي

إن القيادة العامة للقوات المسلحة فقدت القدرة على إجراء الاستطلاع الإستراتيجي التعبوي منذ يوليو ١٩٧٢ عندما استغنى الرئيس السادات عن المساعدات الاستطلاعية التي كانت متوفرة لدى السوفييت عند تواجدهم معنا، ولم تحاول القيادة العامة إيجاد البديل لهذه المساعدات الفنية. ولما كان الاستطلاع الإستراتيجي والتعبوي هو عماد التخطيط وإدارة العمليات في أي معركة، فقد اضطرت القيادة العامة إلى الاعتماد على المعلومات القديمة عن العدو التي كانت مسجلة لديها عام ١٩٧٠-١٩٧١. وكانت شعبة استطلاع للقوات الجوية قد تمكنت من إضافة عدسات تصوير فوتوغرافي غربية في طائراتها المخصصة للاستطلاع، إلا أن القيادة العامة لم تكلف القوات الجوية بأي مهام استطلاعية على أي مستوى، واكتفت بوسائل الاستطلاع التكتيكي على مستوى الجيوش الميدانية لتوفير ما يمكن من معلومات تكتيكية عن جبهة القتال في مواجهة الجيشين. علمًا بأن قدرات الطائرات الميج ٢١ بعد إضافة التعديلات الفنية الحديثة عام ١٩٧٠ تمكنها من الطيران لأغراض الاستطلاع التكتيكي والتعبوي بكل كفاءة.

ولما كان الفاصل بين الجيشين على المواجهة كبيرًا ـ ٤٧كم ـ الأمر الذي يستدعي ولو تغطية استطلاعية بالنظر من أجل تأمين هذا الفاصل الجغرافي، وأنه خارج نطاق شبكة الدفاع الجوي، وأن استخدام وسائل الاستطلاع الجوي المتاحة ـ وبصفة مستمرة مع دوريات الاستطلاع الأرضية ـ تعطي الانطباع باهتمام القيادة العامة بهذا الفراغ لحين العمل على تقليله وتغطية وسائل دفاعية أخرى. وبالرغم من تواجد القصور في الاستطلاع الإستراتيجي والتعبوي، فإن القيادة العامة لم تحاول طلب المعونة من الاتحاد السوفيتي الذي كانت علاقته بنا ما زالت طيبة، خاصة وقد أعادوا طائرات الميج ٢٥ المخصصة للاستطلاع التعبوي والإستراتيجي من الاتحاد السوفيتي يوم ٩/ ١٠/ ١٩٧٣، أو طلب صور من القمر الصناعي السوفيتي تغطي المعلومات الإستراتيجية والتعبوية التي تفتقر إليها قواتنا. وقد اعتمد «كوسيجين» على صور القمر الصناعي «كوزموس» الذي أطلقه الاتحاد السوفيتي في أول يوم للقتال، وهبط يوم ١٦/ ١٠ وعرض صوره على الرئيس السادات مبينًا مواقع قوات العدو وقواتنا حول منطقة الدفرسوار شرق وغرب القناة، الأمر الذي صعب على قيادتنا تقديره في ذلك اليوم.

وإن تبادل المعلومات الإستراتيجية بين الدول الحليفة أمر عادي، فقد اعتمدت إسرائيل على الوسائل الجوية الأمريكية عندما استخدمت طائرات «SR-71» الاستطلاعية في تصوير مسرح عمليات قناة السويس يومي ١٣ و١٥ أكتوبر، الأمر الذي أتاح للقيادة الإسرائيلية التصديق على تنفيذ خطة الغزالة التي تهدف إلى اختراق دفاعاتنا، ونقل المعركة إلى خلف قواتنا وتدمير حائط الصواريخ سام، وذلك بعد أن تأكدت من خلال التصوير الجوي الأمريكي من خلو منطقة غرب القناة من الدروع المصرية.

وكان فشل العمليات الإضافية يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣ بسبب عدم توفر المعلومات التكتيكية عن العدو في مواجهة قوات الهجوم، الأمر الذي لم تتمكن قوات استطلاع الجيوش من توفيره، لو أن طلعة استطلاع بالصور قد تمت قبل ٢٤ ساعة من بدء الهجوم على مستوى لواء، لتوفرت هذه المعلومات بدقة متناهية لكل لواء مهاجم، وهي عادة روتينية تتم دائمًا قبل العمليات الهجومية على أي مستوى.

رابعًا: عمليات الدفاع الجوي الإيجابية

امتد التطبيق الخاطئ في الاعتماد الوحيد على قوات الدفاع الجوي الأرضية لحماية أهدافنا الحيوية، بما فيها قواعدنا الجوية ومطاراتنا. فعندما هاجم العدو مطاراتنا الأمامية في أبو حماد - المنصورة - قويسنا - بنها - القطامية مستخدمًا طرق الاقتراب الشمالية عبر البحر الأبيض والجنوبية عبر البحر الأحمر أيام ٧، ١٠ و١٤ أكتوبر، وبرغم انعدام الخسائر لوجود الدشم والملاجئ الخرسانية السابق إعدادها لكل معدة وكل طائرة في قواتنا الجوية؛ فإن طائراتنا الاعتراضية الميج ٢١ لم تحاول اعتراض العدو الجوي في معظم هجماته على مطاراتنا تطبيقًا للقاعدة الخاطئة التي أصدرها القائد العام بعدم تعرض طائراتنا لعمليات العدو الجوي والاعتماد على شبكة الدفاع الجوي الأرضية وحدها للدفاع عن جميع الأهداف.

وكانت هذه الخطيئة التي أمليت على قواتنا الجوية، قد أتاحت لقوات العدو الجوية أن تأخذ حيويتها في الحركة للوصول إلى أهدافها، بالالتفاف حول نطاق شبكة الدفاع الجوي الكثيفة غرب القناة دون اعتراض من مقاتلاتنا.

خامسًا: عمليات بورسعيد

أثبتت عمليات بورسعيد خطأ الاعتماد الكلي والوحيد على قدرة الوسائل الأرضية للدفاع الجوي فقط في حماية الأهداف الحيوية؛ حيث إن ذلك يستلزم حشدًا كثيفًا من هذه الوسائل وخاصة الصواريخ، لإمكان صد الطائرات المعادية عن إصابة أهدافها. وكان ذلك ميسرًا طوال فترة المواجهة مع العدو الجوي في حرب الاستنزاف بسبب تمركز ثلاث فرقاطات بحرية سوفيتية في ميناء بورسعيد مسلحة بصواريخ سام ٦ التي خصصها الاتحاد السوفيتي لواجبات الدفاع الجوي عن هذا القطاع، بالإضافة إلى أن المساحة الأرضية لقطاع بورسعيد ضيقة لا تسمح بتمركز أكثر من أربع كتائب صواريخ سام بها. وكان الدعم السوفيتي لهذا القطاع يعتبر عامل ردع سياسي للعدو الإسرائيلي في حالة محاولة قصف هذا القطاع الحيوي، ولصعوبة الدفاع الجوي عنه بوسائل الدفاع الجوي الأرضية التي في حوزتنا.

وعندما افتقدنا قوة الدفاع الجوي من قطاع بورسعيد بسبب استبعاد الرئيس السادات للقوات والمساعدات السوفيتية المشتركة معنا في الدفاع الجوي عن مصر

في يوليو ١٩٧٢، قَلت قدرة القطاع الدفاعية، وسهل على العدو الجوي مهاجمته بغارات متتالية بقوة حوالي ٥٠ طائرة في غارة لم تستطع أربع كتائب صواريخ سام التصدي لها. وتمكن العدو الجوي من إصابة كتائب الصواريخ وإصابة منشآت القطاع بعد خسارة أكثر من عشر طائرات من طائراته المغيرة في الغارة الأولى، ثم خلا له الجو من الدفاعات المضادة في غارات الأيام التالية بسبب افتقاد قطاع بورسعيد عنصر الدفاع الجوي بالمقاتلات الاعتراضية التي قامت بواجبات المظلات خارج نطاق منطقة بورسعيد الدفاعية، ولم تحاول مواجهة العدو الجوي تماشيًا مع الخطيئة التي برزت في حرب أكتوبر: «الاعتماد على وسائل الدفاع الجوي الأرضية فقط للدفاع عن الأهداف الحيوية»، وعدم الزج بقواتنا الجوية غير المتكافئة مع العدو الجوي.

سادسًا: التفوق الجوي

إن بدء أي عملية هجومية يعتمد أساسًا على توفير التفوق الجوي - ولو محليًّا - على مسرح العمليات المتوقع، وعلى ذلك أصبح التفوق الجوي عاملًا أساسيًّا يجب الحفاظ عليه في كل وقت وفي كل مكان في جبهة القتال.

ومن مظاهر الحفاظ على التفوق الجوي في معارك أكتوبر على جبهة قناة السويس:

١ - تكرار الضربة الجوية الأولى على أهداف العدو التعبوية في سيناء بهدف:

أ) حصار أرض المعركة ومنع احتياطيه التعبوي من الاقتراب إلى أراضي العمليات.

ب) استمرار الضربات الجوية إلى أن تحدث خسائر مميتة في أهداف العدو تمنعه من الحركة في ظل سيطرة جوية.

٢ - استمرار طلعات الاستطلاع الجوي نهارًا على المناطق التعبوية الأرضية والمائية بهدف الحصول على معلومات مبكرة ودقيقة عن:

أ) نتائج قذفنا الجوي لأهدافه الحيوية.

ب) تحركات قواته التعبوية إلى أرض المعركة.

ج) إحساسه بتفوق قواتنا الجوية وأن كل تحركاته الخفية مكشوفة لقواتنا.

٣ ـ دوام استخدام المظلات الجوية فوق مسرح العمليات حماية لتحركات قواتنا وغطاءً جويًّا لعملياتنا الجوية ضد تدخل العدو الجوي[أ].

ولو أن هذه المهام تضع أعباء كثيرة على قواتنا الجوية، إلا أنها تكسب قواتنا الثقة والحماية ضد مفاجآت العدو في مرحلة إدارة العمليات. هذا مع العلم أن قواتنا الجوية ـ بالتعاون مع شبكة الدفاع الجوي غرب القناة ـ كانت تحقق تفوقًا جويًّا محليًّا في منطقة العمليات.

سابعًا: العمليات الهجومية الإضافية

منذ بداية عمليات الهجوم شرقًا يوم ١٤ أكتوبر أفصح رئيس الأركان عن أن قوات العدو الجوية ما زالت قوية، وتشكل تهديدًا خطيرًا لأي قوات تتحرك في العراء دون غطاء جوي مما يجعل قواتنا فريسة لها، علمًا بأن رئيس الأركان على علم مسبق بتخطيط الدفاع الجوي لحماية عمليات الهجوم شرقًا، بانتقال أنساق من شبكة الدفاع الجوي غرب القناة إلى شرقها، بحيث تكون مستعدة صباح يوم الهجوم. أي أن حماية عمليات الهجوم مؤكدة ضد عمليات العدو الجوية مثل عمليات العبور تمامًا، ولكن رئيس الأركان لم يكن مقتنعًا بقدرة أنساق الصواريخ سام شرق القناة وقال عنها: «إنها صواريخ ثابتة»، بقدر قناعته بقدرة شبكة الدفاع الجوي الكثيفة وهي متكتلة غرب القناة. كما كان متمسكًا بعدم الخروج عن مظلتها بالنسبة لعملياته البرية؛ إذ إنها في تقديره القوة الوحيدة التي يجب أن نعتمد عليها في دفاعنا الجوي. كما تناسى قدرات وسائل الدفاع الجوي الأرضية داخل تشكيلاتنا البرية، وأهمها صواريخ سام ٦ والمدفعية الموجهة راداريًّا ٢٣مم لصد وتدمير هجمات العدو الجوية لهذه التشكيلات البرية، وهي بعيدة عن شبكة الدفاع الجوي غرب القناة. كما تناسى رئيس الأركان أن إجراء العمليات الهجومية خارج نطاق شبكة الدفاع الجوي لا يعوق إشراك القوات الجوية في معاونتها وفي تغطية هجومها، وقد سبق أن قامت القوات الجوية بالضربة الأولى في بداية العمليات وفي عمق ١٠٠كم في سيناء والعدو الجوي على درجة استعداد قتالي عالٍ، ولم تتكبد أي خسائر سوى

(أ) الميج ٢١ بعد تعديلها عام ١٩٧٠ يمكنها الاستمرار في واجب المظلات الجوية لمدة أكثر من ساعة زمنية بدلًا من ٢٠ دقيقة فقط قبل التعديل.

نصف في المائة. وكان رئيس الأركان لا يريد أن يتزحزح أو يخرج عن التزامه بتنفيذ أهداف واتجاهات الرئيس السادات بجعل المعركة محدودة قاصرة على شاطئ قناة السويس فقط. وعلى ذلك نجده يحاول تدمير أي فكرة تسعى إلى استغلال قدرات أسلحته في المعركة الهجومية مع استعداده في الوقت نفسه لتحجيم قدرات قواتنا الجوية وقوات الدفاع الجوي.

ثامنًا: ثغرة الدفرسوار

نجح العدو في اختراق دفاعاتنا في الدفرسوار ليلة ١٥-١٦ أكتوبر، وتمكنت مدرعاته من إصابة ٣ إلى ٤ كتائب صواريخ سام غرب القناة في اليوم الثاني للعبور. وبذا أفسح الطريق لقواته الجوية بحرية الهجوم عبر هذه الثغرة ومساندة قواته المدرعة التي قامت بعمليات ناجحة غرب القناة، ولم تكن هناك وسيلة سريعة لصد عبور العدو في بدايته سوى قواتنا الجوية، إما بتدمير قواته البرية القليلة التي عبرت، كذا باعتراض طائراته المساندة له. ونظرًا لتسلط فكرة عدم الزج بقواتنا الجوية ولعدم دقة المعلومات عن مدى الاختراق وقوته، اتسع عمق ومواجهة وانتشار قوات العدو في الضفة الغربية للقناة. كان بقاء القوة الضعيفة التي عبرت القناة من العدو لمدة ٣٦ ساعة منعزلة وحدها غرب القناة في منطقة الدفرسوار، فرصة سانحة لرد اعتبار قواتنا الجوية بأن تقوم وحدها بتدمير قوات العدو الضعيفة التي عبرت القناة. وكان التعاون المستمر لمقاتلاتنا الجوية الميج ٢١ المعدلة مع قاذفاتنا من السوخوي ٧ للعمل سويًّا ـ الأولى ضد طائرات العدو القاذفة الفاقدة لمرونتها بسبب حمولتها الثقيلة من القنابل والصواريخ، والثانية ضد قوات العدو الأرضية التي تمكنت من العبور. وكان من الممكن جدًّا الحصول على التفوق الجوي المحلي فوق منطقة الدفرسوار والقضاء على قوة العدو قبل أن تتمسك بالأرض أو تعزز بقوات أخرى ويزداد انتشارها.

وكانت القيادة العامة تعتمد على صد قوات العدو والقضاء على القوات الإسرائيلية التي تمكنت من العبور في ثغرة الدفرسوار على القوات البرية التي لم تتوفر لديها أي قوة ردع. وتطبيقًا للعقيدة الراسخة في الذهن، لم تكلف القوات الجوية للعمل بتركيز وبكثافة للقضاء على هذه الثغرة. بينما على الجانب الآخر

نرى أن قوات العدو الجوية قد أخذت المبادأة وتدخلت بمفردها ولكن بكثافة في معركتين: الأولى عند محاولة تقدم اللواء الأول المشاة الميكانيكي جنوبًا من رأس كوبري الفرقة ١٩ مشاة بهدف السيطرة على خليج السويس يومي ٩ و١٠ أكتوبر ١٩٧٣، والثانية في محاولة هجوم اللواء ١٣٥ مشاه مستقل في قطاع بورسعيد للمرة الثانية يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٧٣ على النقطة القوية من خط بارليف شرق بورفؤاد. وكان الفضل في إنهاء كلتا العمليتين لصالح إسرائيل يرجع إلى قواتها الجوية وحدها.

علمًا بأن موقع كلتا العمليتين خارج نطاق شبكة الدفاع الجوي، وكان على القوات الجوية العمل على تغطيتها بغطاء جوي مع تخصيص جهد جوي لمعاونتها في مهامها المباشرة.

تاسعًا: المعاونة الجوية المباشرة

١ ـ التعاون الجوي المحدود والمتأخر

شملت خطة عمليات جرانيت ٢ المعدلة تخصيص مجهود جوي للمعاونة المباشرة بواقع ٦ طلعات سرب لعمليات الجيش الثاني، وعدد ٤ طلعات سرب لعمليات الجيش الثالث، وألحقت القوات الجوية مجموعة معاونة جوية لكل قيادة جيش. ولكن في مرحلة إدارة العمليات فضل القائد العام تركيز كل جهود المعاونة المباشرة للجيوش في يده، على أن يصدق على كل طلب معاونة جوية مباشرة في حينه. وعندما اشتدت الحاجة إلى معاونة جوية في مرحلة الهجوم شرقًا، أمر القائد العام بتقديم معاونة جوية لعملية الفرقة ٢١ مدرعة فقط، علمًا بأن عمليات تطوير الهجوم شرقًا تمت بواسطة ثلاث عمليات أخرى على مستوى لواءات مدرعة وميكانيكية بالإضافة إلى عملية الفرقة ٢١ مدرعة.

بدأت الفرقة ٢١ هجومها صباح يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣، ولم يكن لديها طاقم معاونة جوية، وبذا لم يتوفر لدى الطيارين المتعاونين مباشرة مع الفرقة المعلومات الدقيقة عن طلبات الفرقة وعن قوة العدو وأماكن تمركزه، وعلى ذلك لم تثمر طلعتا سرب المعاونة الجوية المباشرة مع عملية هجوم الفرقة ٢١ مدرعة.

وإذا علمنا أن الفرقة ٢١ مدرعة قامت بهجومها دون أن تحصل على صورة

جوية حديثة عن مواقع العدو وقوته، وأن القوات الجوية لم تقدم لها الغطاء الجوي المناسب كي تحميها من هجمات العدو الجوية، لقدرنا الصعوبة التي واجهتها الفرقة المدرعة دون معاونة جوية من أي نوع.

وبعد نجاح العدو في ثغرة الدفرسوار وتمكنه من إصابة كتائب صواريخ منطقة الاختراق، تمكن طيران العدو من اختراق حائط الصواريخ، والعمل بحرية وبكثافة لمعاونة قواته المدرعة التي تقاتل في الضفة الغربية للقناة من الوصول إلى أهدافها.

في ذلك الوقت فقط قرر القائد العام اقتحام قواته الجوية التي رفض استغلال قدراتها منذ بداية العمليات بهدف مواجهة قوات العدو الجوية، وهو أسوأ موقف قابلته القوات الجوية المصرية حيث افتقدت العوامل المؤثرة كالتالي:

أ) تقلص تأثير حائط الصواريخ وابتعادها إلى خارج المنطقة جهة الغرب بعد إصابة عدد من كتائبها الصاروخية يومي ١٦ و١٧/ ١٠/ ١٩٧٣.

ب) استخدام كافة أنواع الطائرات في منطقة ضيقة دون النظر إلى خصائص كل منها. فقد اشتركت القاذفات الثقيلة والمتوسطة والقاذفات المقاتلة، وحتى المقاتلات الاعتراضية وطائرات تدريب الكلية الجوية في أعمال القصف الجوي على هدف مركز مساحته محددة، وهو رأس كوبري العدو غرب القناة منطقة الدفرسوار. في الوقت الذي تحولت السيطرة الجوية في المنطقة لصالح العدو الذي خصص ٨٠٠ طلعة يوميًّا لصالح القوات التي عبرت القناة.

ج) صعوبة توجيه المقاتلات الاعتراضية في هذا الخضم المتشابك.

د) تضارب عمليات القصف؛ إذ إن القاذفات تقصف من ارتفاعات عالية مع استخدام التنشين المستوي، بينما القاذفات المقاتلة والمقاتلات وطائرات التدريب المحملة بالقنابل والصواريخ تقصف من ارتفاعات منخفضة مع استخدام تنشين الغوص.

هـ) اشتراك تشكيل جوي من طائرات الهليكوبتر المحملة بالنابالم ضد كباري ومعديات العدو بهدف تدميرها، وهي إضافة نوع من الطائرات لا يتساوى في سرعته أو مناوراته مع باقي التشكيلات الجوية المذكورة.

و) صعوبة التمييز بين قواتنا الأرضية وبين قوات العدو في هذه المنطقة الضيقة بالنسبة للطيارين الذين لم يتحققوا من أوضاع قواتنا لضعف التلقين، وقلة المعلومات الصحيحة. ولم تكن النتائج من وجهة نظر قواتنا الجوية مشجعة في هذه الظروف السيئة التي واجهتها في المدة من ١٧/ ١٠ وحتى يوم ٢٨/ ١٠، وارتفعت نسبة الخسائر اليومية بين الطيارين حيث وصلت إلى عشر طائرات ميج ٢١ يوم ١٨/ ١٠ ويوم ٢١/ ١٠، كما فشلت محاولات استخدام الهليكوبتر في إلقاء عبوات نابالم وطائرات الياك تدريب وسط هذه المحنة الجوية التي لم تواجه القوات الجوية مثلها من قبل. وكان تطور الموقف العسكري غرب القناة وسيطرة قوات العدو الجوية واحتمالات قطع خطوط مواصلات الجيشين الثاني والثالث، والخسائر التي منيت بها قواتنا البرية والجوية في الأيام الأخيرة للمعركة، مع عدم وجود احتياطي قوي في يد القيادة العامة، قد شلت تفكير القائد العام للقوات المسلحة الذي لم يجد وسيلة لديه سوى طلب وقف إطلاق النار.

٢ ـ حصيلة التعاون الجوي

إن تطور العمليات في جبهة قناة السويس جعل تطبيق القواعد التي ابتكرها القائد العام ورئيس الأركان في أسلوب استخدام القوات الجوية للحفاظ على التفوق الجوي المحلي، كذا لمعاونة الجيشين الثاني والثالث تتم في غير صالحها. ففي الوقت الذي كانت فيه قوات العدو بعيدة عن قواتنا، ولكنها في متناول قواتنا الجوية، أحجم القائد العام عن استخدامها بتأثير «ضربة جوية واحدة فقط ـ لا استطلاع ـ معاونة أرضية مباشرة ضعيفة جدًّا».

وعندما اقتربت قوات العدو والتحمت بقواتنا، وأصبح التمييز بين العدو والصديق غير واضح من وجهة نظر طياري المعاونة المباشرة، مع زوال تأثير حائط الصواريخ بسبب إصابة بعض كتائبه، دفع القائد العام معظم طائراته بمختلف أنواعها في هذا الموقف غير المناسب للقتال الجوي أو التوجيه، مع حصول العدو الجوي على السيطرة الجوية في الوقت نفسه، فكان التعاون الجوي غير مثمر، ولم ينجح القائد العام في تأمين سلامة قواته الجوية التي كان ينشدها

عندما طبق أساليبه الخاطئة في بداية العمليات. كما وصلت الخسائر في قواتنا الجوية حوالي نصف قوتها في الأيام الأخيرة من المعركة فقط، بسبب العقائد والأساليب الخاطئة التي طبقها القائد العام استجابة لأهداف الرئيس السادات في تحجيم حرب أكتوبر ١٩٧٣.



الفصل الحادي عشر

القيادة والسيطرة

مبادئ القيادة والسيطرة

أولًا: التعريف والتوزيع المبدئي للسلطات والمسؤوليات

القيادة هي إعداد وتوجيه وإدارة القوات المحاربة لتحقيق الهدف بنجاح وبأقل خسائر ممكنة. والقيادة علم وخبرة تكتسب بالتدريج بعد ممارسة طويلة في الأعمال الميدانية. والقيادة قدوة حسنة وأخلاق وحزم. والقيادة معرفة بالشؤون الدنيوية والمعنوية للمقاتلين قبل أن تكون معرفة بالخصم الذي نقاتله. والقيادة التزام بتطبيق قوانين الحرب وأساليب القتال المعروفة.

أما السيطرة فهي إمكانية استخدام وسائل الاستطلاع المتنوعة، ووسائل ومعدات الاتصال بأشكالها المختلفة، ووسائل التعارف من أجل توفير المعلومات في الوقت المناسب للقادة على جميع المستويات، مع ضمان تدفق هذه المعلومات من الخلف إلى الأمام وبالعكس بأسرع وأيسر الطرق، مع مراعاة تأمينها من التسرب إلى العدو.

والقيادة توكل إلى القائد العام لمسرح العمليات، أو لجبهة القتال، أو لمحور منفصل من محاور العمليات. ومنه تخول سلطات قيادية إلى القادة الميدانيين على كل المستويات من قيادة الجيش إلى قيادة الفرق، وهي الوحدة القتالية التي يمكن أن تعتمد على ذاتها في مختلف العمليات الحربية.

أما السيطرة فتوكل إلى رئيس الأركان العامة، وعليه توزيع مسؤوليات السيطرة

على أجهزة الاستطلاع والمخابرات والمتابعة على جميع المستويات القيادية، حتى مستوى الفرقة أو ما يعادلها في الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة.

وتحدد قوانين خدمة الميدان واجبات وسلطات القمة العسكرية المتمثلة في القائد الأعلى للقوات المسلحة (رئيس الجمهورية) ومجلسه الاستشاري (مجلس الدفاع الوطني)، والقائد العام للقوات المسلحة (وزير الدفاع) ومجلسه الاستشاري (المجلس الأعلى للقوات المسلحة)، رئيس هيئة أركان الحرب وأجهزته الخاصة بالسيطرة.

ثانيًا: مشكلة جمع السلطات

وبهذه الطريقة الدستورية تتحدد المسؤوليات، كما تتحدد السلطات لكل قائد في القمة العسكرية في الدولة. ولما كانت هذه القوانين غير متوفرة لدينا حتى ذلك الوقت، فقد تعرضت الدولة وكيانها لهزات وأخطاء بسبب طغيان قائد من الثلاثة المسؤولين عن الحرب والسلام في الدولة، يحاول أن يجمع بين يديه جميع السلطات كلها في الوقت الذي لا يمكنه أداء الواجبات كلها، وفي حالة الهزيمة أو الفشل لا يجد القانون الذي يحاسبه على أخطائه.

ففي معركة يونيو ١٩٦٧ مثلًا كانت جميع السلطات المخولة لقادة القمة العسكرية مركزة في يد المشير عبد الحكيم عامر، وبسبب قلة الخبرة وعدم تفرغه للمهمة الضخمة أصدر قرار تعيين قائد لجبهة سيناء دون أن يحدد واجبات أو يمنح سلطات له. والقوات في جبهة سيناء هي قوات جيش ميداني يتولى قيادته قائد جيش يعلم واجباته الميدانية وله سلطاته على قوات جيشه، فأصبح في مسرح عمليات سيناء قيادتان ميدانيتان على جيش واحد، فحدث صدام على السلطة بين القائدين ظل قائمًا حتى نهاية المعركة. وعندما انتهت المعركة بالفشل بدأ السؤال التقليدي عن المتسبب: هل هو قائد الجيش الميداني، أم هل هو قائد الجبهة بجانب مسؤولية القائد العام؟ كما ظهر صدام آخر في التسلسل القيادي في الميدان لأغراض العمليات؛ إذ إن القرار يصدر من المشير إلى رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، وعلى الأخير - حسب التنظيم الميداني الذي تتبعه القوات المسلحة منذ عام ١٩٥٨ - أن يرسل القرار بعد توضيحه فورًا إلى قائد الجيش الميداني. كيف يتم

ذلك وقائد الجبهة موجود بقيادته التي شُكلت على عجل ولم تتحدد لها سلطات أو تتعين لها واجبات؟!

ثالثًا: الدروس المستفادة من حرب ١٩٦٧

وتحول هذا الحدث إلى درس يجب معالجته في الوقت نفسه الذي لا توجد فيه قوانين خدمة الميدان. وبعد دراسة متأنية صدر القانون رقم ٤ لعام ١٩٦٨ يحدد ويضع المسؤوليات والواجبات والسلطات للقادة الذين يمثلون القمة العسكرية في الدولة، وهم القائد الأعلى والقائد العام ورئيس الأركان لحين استصدار قوانين خدمة الميدان التي تستغرق وقتًا طويلًا.

نشر هذا القانون في مارس ١٩٦٨، ومنه صدرت تعليمات تنظيمية تكميلية بالنسبة لباقي القيادات الميدانية الأدنى مثل: قادة الجيوش، قادة الفرق الميدانية تحت اسم «قانون تنظيم أسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة». ودخلت القوات المسلحة بعد تطبيق هذا القانون وتعديل قوانين أخرى داخل الإطار التنظيمي الطبيعي للدولة، وأصبحت جهازًا تنفيذيًّا من أجهزتها، ولفظت عنها صفة «المؤسسة العسكرية» التي اكتسبتها بحكم كونها الأداة المنفذة لإجراءات الثورة وأهدافها، بالإضافة إلى أن «المؤسسة العسكرية» صبغت القوات المسلحة بصفة كريهة هي البيروقراطية، وكان تأثيرها الضار على سلوكيات القادة ومرونة القوات قد جعل الجمود في الفكر وفي الأداء له آثاره السلبية على الكفاءة والقدرة القتالية بصفة عامة، كما ساعدت على عدم إبراز قدرات القادة الناشئين من الوصول إلى مستوى قيادات ميدانية أكبر.

بدأت عجلة إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة الجديدة بعد هزيمة ١٩٦٧ مباشرة، وكانت البداية في تصحيح الأخطاء الكبيرة في المعارك السابقة وأهمها معركة ١٩٦٧، وكان أولها إقامة منشآت خرسانية لمراكز القيادة والسيطرة على مستوى القيادة العامة للقوات، كذا على مستوى قادة الجيوش والأفرع الرئيسية للقوات، وذلك مع التخطيط الميداني لتحقيق هدف تحرير سيناء الشاملة في الخطة ٢٠٠ عام ١٩٦٨.

تم التصديق على إنشاء مركز القيادة الرئيسي في القاهرة. تحدد له مكان المركز

١٠ الحالي ومركز القيادة العامة المتقدم في وادي القمر ـ مكان في منتصف قوات الجيشين الثاني والثالث، ويبعد عن الحد الخلفي للجيشين بقليل. وكان تصميم مراكز القيادة والسيطرة كما هو في كتب التعليم بحيث تسع ٢٠٠ ضابط على الأقل، وهو الترتيب العادي للقيادة العامة الميدانية. وأن يكون الأول (الرئيسي) خرسانيًّا وغير ظاهر على سطح الأرض، بينما يكون الثاني (المتقدم) إنشاء ميداني فقط، أي قابل للحركة والتقدم شرقًا كلما تقدمت قواتنا.

ولما كان تخطيط عمليات تحرير سيناء الشامل يدعو إلى العمليات الهجومية على مراحل، فإن تمركز القائد العام في مقر القيادة المتقدم في وادي القمر «يصبح أمرًا ضروريًّا في توزيع الواجبات بينه وبين رئيس أركانه، ويصبح رئيس الأركان في المركز الخلفي حيث يقوم بمهمة السيطرة على مسرح العمليات».

سوء التطبيق في عمليات أكتوبر ١٩٧٣

وبالرغم من هذا الوعي الميداني الذي اكتسبته القوات المصرية سواء من أخطائها عام ١٩٦٧ أو من ممارستها عندما صححت أخطاءها الميدانية خلال حرب الاستنزاف، فإن الضرر الناشئ من سوء تطبيق عناصر القيادة والسيطرة في عمليات أكتوبر ١٩٧٣، نسب إلى القمة العسكرية بسبب عدم التزامها بأصول وقواعد القيادة والسيطرة في الميدان. وقبل أن أوضح التفصيلات التي أدت إلى هذه النتائج، وجب عليَّ أن أذكر المقومات الرئيسية التي تؤثر على الممارسة السليمة للقيادة والسيطرة في الميدان.

أولًا: القائد دائمًا في الأمام

قاد الفريق أول أحمد إسماعيل القائد العام للقوات المسلحة القوات المصرية في معارك أكتوبر ١٩٧٣ من مركز قيادته للعمليات العسكرية (المركز ١٠)، ولم يتركه طوال فترة القتال من ٦ أكتوبر إلى ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣، عدا المشوار الذي قطعه مع الرئيس السادات في عربة مكشوفة إلى مجلس الشعب يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣، وهو المشوار الذي سماه السادات «موكب النصر». كما لم يترك رؤساء الأجهزة الرئيسية في مركز القيادة (المركز ١٠)، وظلوا مرافقين للقائد العام طوال

هذه الفترة فيما عدا الفريق الشاذلي رئيس الأركان الذي زار جبهة القتال زيارات قصيرة أيام ٨ و١٤ و١٨ أكتوبر.

أي أن الفريق أول أحمد إسماعيل القائد العام للقوات المسلحة قاد قواته في العمليات الهجومية يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣، وهو في مركز قيادته على بعد ٢٠٠ كيلومتر تقريبًا.

أما القائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس أنور السادات، فقد افتتح المعارك يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ في مركز القيادة الرئيسي (المركز ١٠)، ثم توجه إلى مقر قيادته للعمليات في بدروم قصر الطاهرة طوال الأسبوع الأول من العمليات، ولم يحاول زيارة جبهة القتال أو القواعد الخلفية لها طوال فترة الحرب. وكلا المركزين الميدانيين ١٠ للقيادة العامة للقوات المسلحة ومركز القائد الأعلى، قد تم إنشاؤهما عام ١٩٦٩ ضمن إنشاءات وتحضيرات معركة تحرير الأرض الشاملة، وقد تم تشغيل مركز القيادة الميداني ١٠ واختباره عمليًّا في المشروع الإستراتيجي التدريبي الكبير للقوات المسلحة في شهر مارس ١٩٧١. وكلا المركزين الميدانيين بالإضافة إلى مركز القيادة المتقدم في وادي القمر خلف النطاق التعبوي للجيشين الثاني والثالث مباشرة، ومقر عمليات ميداني جديد لقيادة القوات البحرية في الإسكندرية، ومقر عمليات ميداني لقيادة القوات الجوية في ألماظة، وتجديد وتحديث مقر عمليات ميداني لقيادة قوات الدفاع الجوي في جبل الجيوشي ضمن خطة إنشاءات ميدانية جديدة تصدق عليها في أوائل عام ١٩٦٨، وانتهت معظمها في أواخر عام ١٩٦٩. وكان تجهيز مركز عمليات ميداني متقدم للقائد العام للقوات المسلحة في وادي القمر بكل مطالب المواصلات السلكية واللاسلكية ومتعدد القنوات، كما خصصت له سرية إشارة القيادة العامة لتشغيله واختباره، كما تم تجهيز هندسي لملاجئ وقائية ميدانية للقائد العام وأجهزته. كذا أماكن وحفر وملاجئ أفراد وعربات وأجهزة القائد العام، وإن المسافة العرضية بين مركز القيادة المتقدم في وادي القمر وبين أي جزء من أجزاء الجبهة لا يزيد على ٤٠ كيلومترًا.

وكان معروفًا سلفًا ضمن تعليمات إدارة العمليات الهجومية للتحرير، أن القائد

العام للقوات المسلحة يقود قواته من المركز المتقدم في وادي القمر مع أجهزته، بينما يظل رئيس أركان هيئة أركان القيادة العامة في المركز الرئيسي (١٠) مع باقي أجهزة القيادة.

وبهذا الأسلوب يتحقق ما هو منصوص عليه في كتب القيادة والسيطرة والتي يدرسها جميع ضباط الأركان، خصائص المركزين الميدانيين: المركز المتقدم من أجل قيادة القوات في الميدان، والمركز الرئيسي من أجل السيطرة على القوات في مسرح العمليات.

وتظهر خصائص كلا المركزين إذا كان:

١ ـ التفاهم والانسجام والتعاون بين القائد العام ورئيس أركانه كاملًا.

٢ ـ سرعة تبادل المعلومات بين المركزين منتظمًا ومضمونًا.

وإن هذا التوزيع بين القائد العام ونائبه لتحقيق القيادة والسيطرة على القوات حتمي في حالة العمليات الهجومية، ويكون جوازًا في حالة الدفاع، خاصة أن جبهة قناة السويس هي المحور الرئيسي الوحيد للعمليات ضد إسرائيل. لم يطبق الفريق أول أحمد إسماعيل القائد العام للقوات هذا الأسلوب لتحقيق القيادة والسيطرة في عمليات أكتوبر ١٩٧٣، للآتي:

١ ـ تخوف القائد العام من البعد عن رئيس الجمهورية ـ مصدر القوة والنفوذ ـ وحاجته إلى مساندته الشخصية مقابل معارضات قيادات القوات لقرارات القائد العام.

٢ ـ شعوره الخاطئ بضرورة الرجوع للرئيس في تفاصيل المواقف العسكرية والانصياع له منذ البداية.

٣ ـ التخوف من ترك الفرصة متاحة لاتصال رئيس الأركان ـ منافسه ـ في التقرب للرئيس بعد اندفاعه إلى مركز القيادة المتقدم بعيدًا عن موقع تمركز الرئيس.

وفات على القائد العام أن يُغَلب المبادئ العسكرية ويندفع للأمام بصحبة رئيس الأركان ليكون معه دائمًا، ولكن في المكان الصحيح في المعركة، مضحيًا بمبدأ السيطرة، وهو أقل الضررين وخاصة بعد خلو منطقة الأمن التعبوية للقوات من القوات الضاربة.

ليس هناك بديل آخر لتحقيق رغبة القائد العام في بقائه بالقاهرة بجانب رئيس الجمهورية سوى تعيين قائد عام للجبهة يعطيه كل مسؤولياته وسلطاته واختصاصاته بالنسبة لجميع القوات الموجودة في الجبهة، وفي هذه الحالة يفقد القائد العام هيبته وسمعته القيادية.

وبذا كان هذا الخطأ الشخصي من الفريق أول أحمد إسماعيل القائد العام للقوات المسلحة المصرية بداية عجز فاعلية القيادة العامة في القيادة والسيطرة على القوات في الميدان، خاصة بعد أن فقدت المبادأة الميدانية بعد أسبوع واحد من عملياته الناجحة.

وكانت هذه السلبية من القائد العام للقوات المسلحة بتواجده في المركز ١٠ في القاهرة طوال المعركة، هي التي جعلت إحساس الشعب الواعي يردد: «إن السياسة هي التي أدارت حرب أكتوبر من القاهرة وإن السادات يحارب معركة سلام وليس معركة تحرير»، وكان من الطبيعي أن تنتهي بالفشل.

ثانيًا: سرعة نقل المعلومات ودقتها

إن سرعة نقل المعلومات الميدانية من الأمام إلى الخلف ودقتها لها أهمية بالغة جدًّا، خاصة في العمليات التصادمية والهجومية؛ حيث إن المواقف العسكرية لكلا الجانبين تتسم بالتغيير السريع، بما يلزم الخروج من الأسلوب العادي المتبع في أوقات السلم أو في حالات الدفاع الثابتة لحيوية وأهمية المعلومات ومكانها وتوقيتها. كذا سرعة انتقالها إلى مصدر القرار أو صانعه على المستويات المختلفة الميدانية. ومثال على ذلك ما قام به العدو بعبور مفرزة قواته القناة وما تلاها من تدفق ليلة ١٥-١٦ أكتوبر عبر قناة السويس عند الدفرسوار، هي معلومة مهمة جدًّا وخطيرة جدًّا كان يتحتم وصولها إلى القيادة العامة رأسًا وبسرعة منذ بدايتها، وبصرف النظر عن المصدر الذي علم بها.

وصلت أول معلومة في الساعة ١ فجر يوم ١٦/ ١٠، ونقلت فورًا عن طريق خط معلومات وبلاغات الدفاع الجوي إلى أن وصلت إلى المركز ١٠؛ حيث تلقاها الفريق الشاذلي رئيس أركان القوات المسلحة المسؤول عن السيطرة على القوات، وكان رد فعله: «أين أجهزة استطلاع الجيش الثاني المسؤول عن

هذا القطاع؟»، وتصوره عن التصرف السليم إزاء هذه المعلومة الخطيرة انتظارًا لوصولها من القيادة المسؤولة، وبالتسلسل الطبيعي الروتيني طبقًا لتفكيره وهو: وحدات استطلاع الجيش الثاني، فقيادة الجيش الثاني، فالقيادة العامة. برغم علمه اليقيني بتواجد وحدات استطلاع الجيش الثاني في شرق القناة، وأن هذا الحدث وقع في غرب القناة. وبذا تأخر اتخاذ الإجراء المضاد السليم حتى يوم ١٧/ ١٠؛ حيث تمكن العدو من اجتياز المرحلة الزمنية الحرجة ـ وقدرها ٣٦ ساعة ـ دون اعتراض أحد من القوات المصرية، واستفحل الأمر وصعب بعد ذلك حصاره أو منعه.

كما أن عدم متابعة المعلومات على مستوى القيادة العامة بالنسبة لحجمها، جعل التقدير العام في المركز ١٠ ـ وهو يبعد ٢٠٠كم تقريبًا عن الحدث الخطير ـ مضللًا حتى يوم ١٨/ ١٠/ ١٩٧٣، بزعم أن قوة العدو ما زالت ٧-٨ دبابات، مما استتبع قرار القيادة العامة بتوجيه قوة غير مناسبة مكونة من مجموعة ١٢٩ صاعقة من ٢ كتيبة للتصدي لفرقتين مدرعتين من العدو، وهو الأمر الذي يؤكد عدم دقة المعلومة. كذا تأخيرها في الوصول إلى صانع القرار القابع في مركز قيادته بعيدًا عن مكان الحدث ٢٠٠كم تقريبًا.

إن تأمين نقل المعلومات وسريتها من الأهمية بمكان تماثل سرعة نقلها ودقتها تمامًا، حيث إن أي خلل لجهاز السيطرة في القوات على المسافات البعيدة يؤدي إلى فقد تأمين هذه المعلومات على جميع المستويات مما قد يتسبب في تزييفها أو فقد أهميتها. وتلاحظ من دراسة معارك أكتوبر ١٩٧٣ أن أجهزة السيطرة في القوات كانت مؤمنة نسبيًّا لوقوعها في نطاق وسائل الاتصالات داخل نطاق قواتنا غرب القناة طوال فترة تطبيق خطة العبور.

لو كان القائد العام في مقره المتقدم في وادي القمر لشعر بجو المعركة، ولأصبح الحس في التقديرات العسكرية متقاربًا بين القادة الموجودين معًا في مسرح العمليات نفسه؛ أي لا يختلف التقدير بين قادة الجيوش والقائد العام الذي لا يبعد عنهم أكثر من ١٠كم. وبناء على هذا الإحساس والتقدير المتوازن تكون قرارات قادة الجيوش والقائد العام متوافقة ومتكاملة، والأمثلة على عدم التوافق تتبين في

الخلاف بين قادة الجيوش وبين القائد العام، وبين القائد العام ورئيس أركانه، وبين رئيس الأركان وقادة الجيوش في الوقائع التالية:

١ ـ قرار تحريك الفرقتين المدرعتين شرقًا لرفع الضغط على جبهة الجولان.

٢ ـ اعتراض جميع القادة حتى مستوى قادة الفرق في تنفيذ عمليات الهجوم شرقًا بواسطة أربعة لواءات مدرعة متفرقة يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٧٣، واستدعاء قائدي الجيشين إلى المركز ١٠ في القاهرة بدلًا من انتقال القائد العام إليهما في الأمام.

٣ ـ النزاع الذي شب من أجل إعادة اللواءات المدرعة التي فشلت في الهجوم ١٤/ ١٠ إلى الغرب مرة أخرى.

٤ ـ النزاع الذي شب من أجل القضاء على الثغرة من الغرب بدلًا من الشرق.

٥ ـ النزاع الذي شب من أجل إعادة اللواءات المدرعة وكتائب المدفعية المضادة للدبابات المالوتكا إلى وحداتها الأصلية بعد نجاح عملية العبور.

وأخيرًا فإن سرعة إصدار القرار وتأمينه بالسرية يصبح مكفولًا للقوات في حالة تواجد القائد العام في الأمام؛ حيث تضمن سرعة ودقة وتأمين المعلومات بين مركز القيادة العامة المتقدم وبين التشكيلات الميدانية وبالعكس.

ثالثًا: تقديرات المواقف الميدانية وإصدار أوامر سريعة

إن الموقف العسكري لقواتنا وقوات العدو شرق قناة السويس مساء يوم ٨ أكتوبر وصباح يوم ٩ أكتوبر، كان يقتضي قرارًا حاسمًا وسريعًا من القائد العام للقوات المسلحة لانتقال القوات المصرية من حالة الدفاع في رؤوس الكباري إلى عمليات تصادمية متحركة بهدف التقدم إلى المضايق الإستراتيجية في سيناء واحتلالها، والتي تعتبر من الناحية العسكرية هي الحد الأمامي لتأمين قواتنا الموجودة شرق القناة. ولا يمكن بالقطع تقدير الموقف الحقيقي لإصدار مثل هذا القرار إلا بعد توفر المعلومات الدقيقة عن قوة وأوضاع وقوات العدو، ثم عرض الموقف على القائد العام لاستصدار قرار بتطوير العمليات الهجومية الرئيسية.

كيف تتم هذه الإجراءات ومصدر القرار بعيد في القاهرة ـ في المركز ١٠ ـ بمعنى أن سيل المعلومات عن الموقف العام على طوال المواجهة يلزم توصيله

أولًا إلى القاهرة؛ حيث تتم الدراسة لاستصدار القرار الحاسم في الوقت الملائم. ولعل ذلك هو الذي دعا القائد العام للقوات المسلحة وهو موجود في القاهرة، أن يصدر قرارًا بوقفة تعبوية اعتبارًا من يوم ٩ أكتوبر للتفكير فيما يجب أن تفعله القوات بعد ذلك، وقد وصلت إلى أهدافها المباشرة المحددة في توجيهات الرئيس.

إن قرار الوقفة التعبوية الذي أصدره الفريق أول أحمد إسماعيل علي كان قد سبقته تعليمات الفريق الشاذلي وقادة الجيوش بضرورة تأمين القوات في أماكنها التي وصلت إليها يوم ٩ أكتوبر، وذلك بوضع الألغام والموانع الصناعية لتأمين منطقة رؤوس كباري فرق المشاة الخمسة على الجانب الشرقي للقناة. الأمر الذي يوحي بأن المقصود من الوقفة التعبوية هو نهاية المعركة دون الإفصاح علانية عن ذلك.

معنى ذلك أن مدى المعركة قد انتهى عند هذا الحد من واقع أن وضع الألغام أمام الحد الأمامي للقوات شرق القناة يعني تثبيتها في هذه الأوضاع الدفاعية.

وهناك موقف آخر يدلل على عدم استيعاب القائد العام للموقف على جبهة القتال يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣، عندما انصاع إلى تحقيق رغبة رئيس الجمهورية باتخاذه قرار نقل قوات الفرقتين المدرعتين ٤ و٢١ إلى شرق القناة ليلتي ١٣ و١٤ أكتوبر ١٩٧٣، والذي تلازم مع وصول ثلاث فرق مدرعة إسرائيلية إلى الجبهة في نفس يوم إصدار القرار؛ أي أن الموقف يستدعي تقديرًا جديدًا يضع في الاعتبار زيادة ملحوظة في قدرات العدو تجبر القائد العام على اتخاذ مواقف دفاعية وليس قرارًا بالهجوم.

رابعًا: البيروقراطية العسكرية

من دراستي لمعارك أكتوبر ١٩٧٣ وجدت أحداثًا كثيرة كان سببها الأساسي البيروقراطية وتأثيرها المباشر على سوء النتائج، وبتحليل مسببات هذه النتائج السيئة وجدتها تتجه دائمًا إلى هذا الطابع المثبط للهمم، كما وجدت أن انتشارها في القوات المسلحة خلال معارك أكتوبر يرجع إلى العوامل التالية:

- استحواذ الرئيس السادات منفردًا على سلطات القرار بالقوات المسلحة بوصفه قائدًا أعلى وامتداد سيطرته ليكون قائدًا عامًّا للقوات.
- سيطرة البيروقراطية القديمة على تصرفات القائد العام وقراراته حتى هبط

عند التطبيق إلى مستوى مخالف للقواعد الأساسية ولمبادئ الحرب وتطبيقاتها في الميدان، الأمر الذي أدى إلى إجهاض معنويات وحركة قواته في الميدان، بل وعرضها في أحد مواقع العمليات إلى الهلاك.

ـ تردد القادة المرؤوسين للتصرف في الأمور الطارئة انتظارًا لتعليمات القيادة العامة بسبب تركيز السلطات فيها.

وفيما يلي أمثلة لآثار هذه العوامل في سير العمليات الحربية في الميدان.

١ ـ الجيش الثاني الميداني

أ) استنجاد القائد العام بالرئيس السادات ليلة ٢٠-٢١ أكتوبر لفصل الخلاف بينه وبين رئيس الأركان الخاص بطلب الأخير سحب لواءات مدرعة من شرق القناة لدعم القوة المقابلة غرب القناة.

ويمثل هذا الموقف في حد ذاته تأكيدًا صريحًا للعوامل السابق إيضاحها عن تدخل رئيس الجمهورية في إدارة العمليات، فضلًا عن افتقاره للخبرة الميدانية.

ب) تمركزت الفرقة ٢١ مدرعة مع الفرقة ١٦ مشاة في قطاع واحد شرق القناة اعتبارًا من صباح يوم ١٤ أكتوبر ١٩٧٣، وكان من الواجب في مثل هذه الحالات تعيين قيادة ميدانية تقود وتسيطر على الفرقتين معًا؛ حيث كانت البيروقراطية عائقًا لتحقيق ذلك كما يلي:

ـ تولى قائد الفرقة ١٦ مشاة قيادة رأس الكوبري الموحد المكون من الفرقة ٢١ مدرعة والفرقة ١٦ مشاة بوصفه أقدم من قائد الفرقة ٢١ مدرعة.

ـ أصيب قائد رأس الكوبري الموحد وأُخلي من المسرح صباح يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣، وتولى القيادة رئيس أركان الفرقة ١٦ مشاة وهو أقدم الموجودين من القادة.

ـ اعترض قائد الفرقة ٢١ مدرعة على القيادة الجديدة واتصل بالقائد العام في القاهرة الذي أمر بتكليف رئيس أركان الجيش الثاني الميداني، وهو أقدم الموجودين، بتولي مهمة قيادة رأس الكوبري الموحد.

ـ تولى رئيس أركان الجيش الثاني قيادة رأس الكوبري الموحد حتى ١٨/ ١٠،

وتولى بعده قائد الفرقة ٢١ مدرعة بأوامر من الفريق سعد الدين الشاذلي، بالرغم من أن قائد الفرقة ١٦ مشاة المسؤول عن رأس الكوبري الموجود أقدم منه، وهو تقليد غير مشروع في أسلوب وقواعد القيادة في الميدان. وهكذا كان عدم استقرار قيادة الفرقتين معًا سببًا في فشل عملياتهما.

ج) وصل الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان القوات إلى قيادة الجيش الثاني يوم ١٨/ ١٠ بأوامر من السادات، وفرض نفسه على هذه القيادة وأصدر التعليمات والأوامر وبجانبه قائد الجيش المعين حديثًا مستمعًا. وكان الأفضل للفريق الشاذلي أن يحضر إلى المسرح في القطاع الأوسط ومعه مجموعة قيادة ميدانية كي يتولى القيادة والسيطرة على المسرح كله اعتبارًا من ١٤/ ١٠، اليوم الذي تقرر فيه بدء عمليات الهجوم شرق القناة بدلًا من حضوره يوم ١٨/ ١٠؛ حيث كان الموقف في رأس الجسر الموحد شرق القناة قد وصل إلى درجة من التخلخل في القيادة والتفسخ الذي أصاب نظم السيطرة.

د) يوم ١٩ أكتوبر كلفت القيادة العامة مجموعة ١٣٩ صاعقة بمهام قتالية في نطاق عمل الجيش الثاني دون إخطاره، الأمر الذي استحال معه تقديم معاونة أو تنسيق بين وحدات الجيش وبين المجموعة ١٣٩ صاعقة.

هـ) القيادة العامة تصدر تعليماتها بتكليف كتيبة مدرعة من لواء الحرس الجمهوري بالتحرك إلى المحسمة لتكون احتياطي الجيش الثاني دون إخطار قيادة الجيش بذلك. وبعد وصولها إلى المحسمة تصدر القيادة العامة تكليفًا آخر للكتيبة مباشرة للانتقال من المحسمة (الجيش الثاني) إلى تجميع الفرقة ٤ مدرعة احتياطي عام الجيش الثالث.

و) ألغت القيادة العامة الأمر الذي أصدره قائد الجيش الثاني بسحب اللواء ١٥ مدرع من القنطرة شرق إلى غرب القناة دون إخطار قيادة الجيش بذلك، وذلك بعد تقدم قائد الفرقة ١٨ مشاة التابع لها لواء ١٥ مدرع ببلاغ هاتفي مباشر إلى القيادة العامة معترضًا على قرار قائد الجيش الميداني وهو تابع له، وكان رد القائد العام له بعدم تنفيذ قرار قائد الجيش.

وأمثلة كثيرة من هذا النوع... تتم اتصالات هاتفية مباشرة من قادة الفرق إلى القيادة العامة حيث يتم خلالها إلغاء أوامر صدرت لقادة الفرق من قيادة الجيش.

ز) في يوم ١٩/ ١٠ الساعة ١٣٠٠ أبلغت القيادة العامة قيادة الفرقة ٢١ مدرعة بأن تقتحم قرية الجلاء وتدمر العدو الموجود بها. تحددت الساعة ١٦٠٠ نفس اليوم لبدء الهجوم. وفي الساعة ١٥٣٠ أبلغت القيادة العامة قيادة الفرقة بإيقاف الهجوم والتمسك بالخط الذي وصلت إليه الفرقة.

كل هذه التعليمات تصدر مباشرة من المركز ١٠ بالقاهرة إلى قيادة الفرقة ٢١ مدرعة دون أن تحاط قيادة الجيش الثاني الذي تتبع له هذه الفرقة.

٢ ـ الجيش الثالث الميداني

أما بالنسبة لأحداث الجيش الثالث الميداني المأساوية، فإن الضغط الذي نشأ من اندفاع القوات المدرعة الإسرائيلية إلى الجنوب مهددة النطاق التعبوي للجيش، مع عدم وجود احتياطي مدرع لمواجهة هذا الضغط، قد أضاف إلى سوء التخطيط للعمليات فكوّنا معًا مأساة ضخمة أنهت معارك أكتوبر ١٩٧٣ لصالح العدو.

أ) فمنذ البداية وبعد نجاح عملية العبور، بدأ اللواء ١ مشاة ميكانيكي من قوة الفرقة ٦ مشاة ميكانيكي من رأس كوبري الجيش الثالث متجهًا إلى رأس سدر في طريقه للوصول إلى أبو رديس على الشاطئ الشرقي لخليج السويس، وذلك بالتعاون مع ٤ سرايا صاعقة تنقل جوًّا بطائرات هليوكوبتر من الشاطئ الغربي لخليج السويس إلى مناطق أبو رديس على الشاطئ الشرقي للخليج. وبرز موضوعان مهمان أمام مخطط العمليات؛ أولهما موضوع القيادة والسيطرة، والثاني تنسيق التعاون بين القوتين المشتركتين في العملية ـ الأولى هي قيادة اللواء الميكانيكي التابع للفرقة ٦ مشاة ميكانيكي والملحق على الفرقة ١٩ مشاة من الجيش الثالث الميداني، والثانية هي قوة كتائب الصاعقة الملحقة على منطقة البحر الأحمر العسكرية والتي يفصلها عن مسرح العمليات عرض خليج السويس المائي. وقررت هيئة عمليات القوات المسلحة أن توكل مسؤولية القيادة والسيطرة إلى ثلاث قيادات ميدانية على التوالي، الأمر الذي جعل من المستحيل عمليًّا إتمام القيادة والسيطرة على الوجه الأكمل

طوال عملية اللواء، فشُلَّ اللواء الأول الميكانيكي بسبب سوء إدارته وضعف السيطرة. واضطرت القيادة العامة إلى إصدار قرارها بانسحاب اللواء إلى رأس كوبري الفرقة ١٩ مشاة وإلغاء العملية كلية. وهنا يدور التساؤل: ما ذنب ٤ سرايا صاعقة يتم إبرارها يومي ٦ و٨ أكتوبر للتعاون مع هذا اللواء الذي لم يصل إلى أبو رديس؟ وما هي وسيلة إعادتهم من الشاطئ الشرقي إلى الشاطئ الغربي، وقد فشل وصول اللواء إلى هدفه على محور فرعي ليس له أي تأثير على تطورات العمليات على جبهة قناة السويس منذ البداية؟

ب) تسلط الرئيس السادات وتدخله في الشؤون الميدانية للقوات دون علم أو معرفة، الأمر الذي يحول المناقشة إلى قوة ضغط غير قابلة للنقاش أو المراجعة. وظهر ذلك عندما استدعاه الفريق أول أحمد إسماعيل على عجل إلى المركز ١٠، لحسم الخلاف الذي نشأ من أسلوب دفع اللواء ٢٥ مدرع مستقل من الجيش الثالث لضرب مؤخرة العدو من شرق القناة. كان رئيس الأركان وقائد الجيش الثالث وقائد اللواء ٢٥ مدرع ومعظم هيئة القيادة، يعارضون القائد العام في تحرك هذا اللواء مسافة ٣٠كم شرق البحيرات المرة في أرض طبيعتها سبخية، يسيطر عليها العدو تمامًا وبعيدًا عن حماية قواتنا الأرضية أو الدفاع الجوي.

ولكن الرئيس السادات أيد رأي القائد العام وأظهر غضبه واستياءه وتهديده للقادة، وكانت نتيجة هذا التسلط هي حصار هذا اللواء المدرع من الأجناب والمواجهة بواسطة كمائن مدفعية مضادة للدبابات صاروخية يساندها لواء مدرع وقصف جوي مركز، انتهى بتدمير أكثر من ٨٠ دبابة من هذا اللواء وفشل كامل لتخطيط عملية القضاء على ثغرة الدفرسوار من الشرق في ١٧/ ١٠/ ١٩٧٣.

ج) قيام لواء ١١ ميكانيكي من قوة الفرقة ٧ مشاة بالهجوم على محور الجدي الساعة ٦,٣٠ يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣ ضمن مخطط أكبر يشمل هجوم أربعة لواءات مدرعة منفصلة على طوال المواجهة.

تأجل هجوم جميع اللواءات المدرعة والميكانيكية إلى الساعة ٦,٣٠ يوم ١٤/ ١٠، ولكن قرار التأجيل لم يصل إلى قيادة الفرقة ٧ مشاة التابع لها

اللواء ١١ ميكانيكي، بسبب خطأ شعبة عمليات الجيش الثالث في عدم توصيل الأمر إلى قيادة الفرقة ٧ مشاة.

نفذ قائد الفرقة ٧ مشاة ودفع اللواء بعد إجراء تحضيرات الهجوم ووحدات الدعم في الساعة ٦,٣٠ يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣ حسب التعليمات السابقة قبل التأجيل. لواء ميكانيكي يقوم بالهجوم منفردًا على جبهة الجيش الميداني شرق القناة في اتجاه ممر الجدي، ويبدأ الساعة ٦,٣٠ صباح يوم ١٣/ ١٠ ويستمر حتى الظهر، ولا يعلم أحد في جبهة الجيش الثالث عنه شيئًا! أين قيادة الجيش الثالث؟ أين قيادات الفرقة المجاورة؟ أين القيادة العامة وأجهزة استطلاعها؟

د) اعتبارًا من يوم ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٣ فُقدت السيطرة على الوحدات الإدارية والفنية والإعاشة الموجودة في النطاق التعبوي للجيش الثالث، كذا في قيادته المتقدمة. الأمر الذي أثار التساؤل بالنسبة للأفراد عندما اقتربت دبابات العدو إلى مواقع هذه الوحدات، وكان من ضمنها مواقع الصواريخ سام: هل هي دبابات العدو أم دباباتنا؟ وكانت مفاجأة ارتبكت معها جميع القيادات في هذا القطاع.

هـ) إن مجرد سرد ما تم بالنسبة إلى وحدات الفرقة ٦ مشاة ميكانيكي المتمركزة في هذا القطاع، وتفتيت وحداتها منذ بداية العمليات، وفشل هذه العمليات والخسائر الكبيرة التي أصابتها، ثم تكلف هذه الوحدات المفتتة بواجبات دفاعية عاجلة لصد تقدم اللواءات المدرعة الإسرائيلية في المنطقة التعبوية للجيش الثالث غرب قناة السويس؛ هي عمليات يائسة لا ينتج عنها سوى زيادة الخسائر للأفراد والمعدات.

وماذا يمكن أن يحققه أسلوب القيادة والسيطرة مع هذا التفتيت والتشتيت المتناهي لوحدات هذه الفرقة؟

و) إن ما حدث للقيادة المتقدمة للجيش الثالث الميداني يوم ٢٤/ ١٠ ليعطي صورة حية للموقف العسكري والمعنوي الذي اتسمت به جميع فلول الوحدات الأخرى الموجودة في هذا القطاع. وذلك عندما اقتربت دبابات العدو إلى ملاجئ القيادة المتقدمة للجيش الثالث، وكان بها قائد الجيش

اللواء عبد المنعم واصل، ومساعد قائد الجيش، ورئيس أركان الجيش، ورئيس عمليات الجيش، ورؤساء أفرع عمليات الجيش. وكانت الصدفة البحتة هي التي صرفت نظر العدو عن اجتياح مركز قيادة الجيش الثالث وأسر من فيه. واستمر العدو في تقدمه متخطيًا مركز قيادة الجيش، مما دعا للظن بهلاكهم وأسرهم. وبادر القائد العام بتعيين لواء محمد فائق البوريني رئيس هيئة تدريب القوات المسلحة قائدًا للجيش الثالث يوم ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٣، ثم تبين بعد فترة أن قيادة الجيش الثالث لجأت إلى مقر القيادة الخلفية وأن جميع قياداتها أحياء يرزقون.

عودة إلى الماضي القريب

والغريب في أمر هذا الطابع اللعين (البيروقراطية العسكرية) التي تجد طريقها ميسورًا كلما سنحت لها الظروف والمواقف، مع تواجد قادة عسكريين ليسوا على مستوى الوعي السياسي والعقائدي في إدراك ضرر هذه البيروقراطية وتأثيرها على سمعة وسلوك وعمليات القوات المسلحة في الميدان.

كان المشير عامر هو المسيطر وصاحب القرار النهائي في القوات المسلحة عام ١٩٦٧، وهو نفس الموقف بالنسبة للرئيس السادات حيث كان المسيطر وصاحب القرار النهائي في القوات المسلحة عام ١٩٧٣، مع وجود قائد عام للقوات، الأمر الذي كان له تأثير ضار على أسلوب القيادة والسيطرة، كذا في إدارة عمليات كلتا المعركتين.

أولًا: في أسلوب القيادة والسيطرة

١ ـ كانت الأوامر والتعليمات والتوجيهات ـ حتى المصيرية منها ـ تصدر من المشير عامر إلى القيادات الميدانية مباشرة، متجاوزًا قيادة الجبهة وقيادة الجيش الميداني، مثلما حدث لقرار المشير، في انسحاب القوات المسلحة من سيناء إلى غرب قناة السويس مباشرة وفي ليلة واحدة دون أسلحتهم الثقيلة، إلى قائد الفرقة الثالثة مشاة بجبل لبنى، والذي نفذ أمر المشير ولم يخطر باقي التشكيلات أو القيادات في سيناء.

وهو نفس ما حدث في معارك أكتوبر ١٩٧٣ حين أصدر القائد العام أوامره إلى قادة فرق المشاة دون أن يخطر قادة الجيوش، بل تمكن في بعض المواقف من تكليف وحدات من الاحتياطي بالقاهرة للقيام بعمليات عسكرية في نطاق الجيوش الميدانية دون أن يخطر قادة الجيوش.

٢ ـ قام المشير عامر في يونيو ١٩٦٧ بتفتيت القوات وانتزاع وحدات صغرى ـ كتيبة وسرية ـ من أصول تشكيلاتها الميدانية، ونقلها إلى وحدات أخرى تعمل في محاور أخرى. كذا انتزاع أجهزة لاسلكية ومدافع مضادة للطائرات من تنظيم وحداتها، كي يدعم بها وحدات أخرى كان المشير يركز اهتمامه عليها أكثر من غيرها مثلما تم بالنسبة لاستكمال النقص الخطير في «قوة صد وتدمير مدرعات العدو» والتي أنشأها ارتجالًا بعد انتشار وفتح القوات للمعركة في سيناء، ولكن على حساب قدرات التشكيلات الميدانية الأصلية.

وهو نفس ما حدث في معارك أكتوبر ١٩٧٣ حيث قام القائد العام بتفتيت الفرق الثلاث الميكانيكية إلى لواءات، ثم انتزع اللواء المدرع من كل فرقة وقام بتوزيعه على فرق مشاة مكلفة بالعبور دون أن يكون لها دور أساسي أو مهم في عملية العبور، كما قام بانتزاع جميع كتائب المدفعية المضادة للدبابات الصاروخية طويلة المدى (المالوتكا) من تشكيلاتها المتمركزة غرب القناة، كذا في تشكيلات احتياطي القيادة العامة. وعندما اجتاحت قوات العدو المدرعة بعد نجاح ثغرة الدفرسوار، وهاجمت الوحدات الموجودة غرب القناة، لم تجد هذه الوحدات دباباتها أو مدفعيتها المضادة للدبابات السابق انتزاعها منها كي تدافع عن كيانها وتمنع العدو من التوغل في الضفة الغربية للقناة.

ثانيًا: في إدارة العمليات

١ ـ أمر المشير عامر في يونيو ١٩٦٧ بتحريك الاحتياطي الإستراتيجي والاحتياطي العام من مراكزهما في الخطة الدفاعية لسيناء إلى مهام أخرى: الأولى في المطلة (المحور الجنوبي) نسق ثاني القوات، والثانية في منطقة شرم الشيخ (محور منفصل). وعندما اخترقت القوات

الإسرائيلية المحور الشمالي في سيناء متقدمة إلى قناة السويس، لم يجد المشير الاحتياطي الإستراتيجي أو الاحتياطي العام في متناول يده كي يصد به هذا الاختراق الضعيف المكون من عشرين دبابة مدعمة بكتيبة مشاة ميكانيكي.

٢ ـ وفي أكتوبر ١٩٧٣ وبسبب قرار الرئيس السادات المفاجئ بضرورة تنفيذ عمليات هجومية إضافية، أجبر القائد العام باستخدام وتحريك الفرقتين المدرعتين ٤ و٢١ من غرب القناة إلى شرقها، ترتب عليها تمكين القوات الإسرائيلية من اختراق في الدفرسوار، ونقل المعركة إلى غرب القناة، واجتياح الضفة الغربية للقناة، وحصار الجيش الثالث ومدينة السويس.

ثالثًا: في القرار

كانت قرارات المشير عامر الانفرادية في يونيو ١٩٦٧ من تغيير التخطيط العسكري المقرر والمصدق عليه منذ عام ١٩٦٦ أربع مرات خلال ٢٠ يومًا (المدة من ١٥/ ٤ حتى ٥/ ٦/ ١٩٦٧)، وما ترتب على ذلك من تعديل أوضاع القوات المسلحة أربع مرات.

وكان ذلك مشابهًا لما قام به الرئيس السادات منفردًا في أكتوبر ١٩٧٣ بالتغيير المتتالي للاتجاهات المخططة من قبلُ بدءًا بقرار الحل السلمي، ثم العودة إلى قرار الحرب مع تحديد حجم المعركة لتكون محدودة قاصرة، ثم قرر الاكتفاء بالعبور، ثم الدفاع الثابت، ثم القيام بالهجوم بعد قرار تثبيت القوات في وقفة تعبوية، إلخ.

وكما تمثل في تعامله مع الاتحاد السوفيتي من الإشادة بمواقفه المساندة لقواتنا وطلبه استبقاء الوحدات والمستشارين، ثم انقلابه المفاجئ بالاستنكار ـ على غير الحقيقة ـ بمواقفهم، ثم قرار استبعادهم وفقد استمرارية إمدادنا بالأسلحة والمعدات والذخيرة... وجميع هذه القرارات كانت تتم دون الرجوع إلى الأجهزة الدستورية المختصة أو القائد العام أو استشارتهم.

إن أخطر الأمور تأثيرًا على العمليات الحربية هو عدم تحديد الهدف النهائي والتمسك به والحفاظ عليه؛ حيث تصبح تصرفاتنا دون ذلك مجرد ردود فعل للخصم، وهو ما يؤدي في النهاية إلى فقد الثقة في القائد وفي الهدف.

رابعًا: في الاتصالات المباشرة

ومثلما كان المشير عامر في يونيو ١٩٦٧ يتصل هاتفيًّا بقادة الفرق واللواءات رأسًا ـ وهم المقربون إليه والمعروفون بأهل الثقة دون الرجوع إلى قادتهم في الميدان ـ فإن الرئيس السادات اعتاد الاتصال هاتفيًّا مباشرة مع قادة الفرق المدرعة، ويملي عليهم تعليماته دون اكتراث بالقائد العام ورئيس الأركان. والنتيجة النهائية لكل هذه التصرفات التي لا تستقيم مع أصول القيادة والسيطرة في ميدان المعركة، فإن الأخطاء التي حدثت في معركة يونيو ١٩٦٧ قد تكررت بذاتها في معارك أكتوبر ١٩٧٣.



الفصل الثاني عشر

المفاوضات الثنائية

مفاوضات قصر الطاهرة

افتتح الرئيس السادات مرحلة المفاوضات الثنائية المباشرة بلقاء «هنري كيسنجر» وزير الخارجية الأمريكي يوم ٧/ ١١/ ١٩٧٣ في قصر الطاهرة منفردًا؛ حيث اتفقا على ست نقاط كانت رئيسة وزراء إسرائيل «جولدا مائير» قد طلبت من «كيسنجر» عرضها على الرئيس السادات للموافقة، وتلخصت في الآتي:

١ ـ التزام الطرفين المتحاربين بدقة وقف إطلاق النار.

٢ ـ تسوية مسألة العودة إلى مواقع ٢٢ أكتوبر ضمن إطار اتفاق يشمل الفصل بين القوات تحت إشراف هيئة الأمم.

٣ ـ تموين مدينة السويس بإمدادات يومية من الأطعمة والمياه والأدوية، على أن يتم إخلاء الجرحى المدنيين منها.

٤ ـ عدم إعاقة الإمدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية للقناة.

٥ ـ إحلال نقط مراقبة الأمم المتحدة محل النقاط الإسرائيلية على طريق القاهرة-السويس وعند نهاية الطريق قرب مدينة السويس، ويمكن للضباط الإسرائيليين المشاركة مع أفراد الأمم المتحدة في الإشراف على طبيعة هذه المؤن.

٦ ـ يتم تبادل الأسرى الجرحى بمجرد إقامة نقط المراقبة التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة-السويس.

وكانت المادة الثانية من اتفاق قصر الطاهرة هي أبرز النقاط؛ إذ تنازل بموجبها الرئيس السادات عن حق مصر في ضرورة التمسك بعودة القوات الإسرائيلية إلى خط ٢٢ أكتوبر شمال مدينة السويس بأكثر من عشرين كيلومترًا، الأمر الذي يجبر القوات الإسرائيلية على إخلاء الحصار عن الجيش الثالث ومدينة السويس[أ].

كما تم في لقاء قصر الطاهرة بعض اتفاقات ووعود جانبية، كان أهمها:

- وعد من الرئيس السادات ببذل كل جهوده لإنهاء حظر البترول العربي.
- وعد من الرئيس السادات برفع حصار باب المندب.
- الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية[ب].
- وعد من «هنري كيسنجر» للرئيس السادات ينص على: «إذا كانت مصر تريد استرجاع أرض، فعليها الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية وليس على السوفييت».

وكان لهذا الوعد الأخير أثره الكبير في تواجد الثقة بين الرئيس السادات وبين «هنري كيسنجر» في أول لقاء بينهما في قصر الطاهرة.

وكان الرئيس السادات قد بعث وزير الخارجية إسماعيل فهمي إلى واشنطن يوم ٣١/ ١٠/ ١٩٧٣ يحمل مقترحات مصر عن المفاوضات ركزت على ضرورة انسحاب إسرائيل إلى مواقع ٢٢ أكتوبر، كذا الربط بين تبادل أسرى الحرب والانسحاب الإسرائيلي إلى هذا الخط. ولكن «هنري كيسنجر» تمكن من إسقاط الطلب الرئيسي لمصر في أول لقاء تفاوضي مع الرئيس السادات، وبذا خسرت مصر آخر فرصة تفاوضية تعتمد عليها في مرحلة المفاوضات ضد الضغوط الإسرائيلية الناتجة عن انتهاكها لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨، واستمرار زحف قواتها إلى أن تمكنت من حصار الجيش الثالث ومدينة السويس.

(أ) كانت إسرائيل تدعي أنها لا يمكنها تحديد خط ٢٢ أكتوبر على الطبيعة.

(ب) قال الرئيس «نيكسون» في هذه المناسبة: «من أجل مصلحة إسرائيل يجب أن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية صديقة لجارات إسرائيل، وقادرة بذلك على التأثير على سياساتها ـ وربما كبحها ـ عوضًا عن أن تكون عدوة من غير اتصالات».

كما أصبح واضحًا أن الرئيس السادات قد تنازل نهائيًا عن الأهداف السياسية لمصر وللأمة العربية، التي كان يهدف إلى تحقيقها قبل بداية العمليات الحربية وأثناءها، كما جاء في خطاباته إلى «هنري كيسنجر» يوم ٧/ ١٠ ويوم ١٠/ ١٠، وخطابه في مجلس الشعب يوم ١٦/ ١٠ عندما أصر على ضرورة الربط بين وقف إطلاق النار المقترح من كل العواصم المعنية وبين التسوية السياسية العادلة (انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني).

دخل «هنري كيسنجر» وزير الخارجية الأمريكي وسيطًا بين الطرفين المتحاربين - مصر وإسرائيل - حاصلًا على ثقة كلٍّ منهما، بالرغم من مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، وتمكن من السيطرة على الأحداث فيما بعد واضعًا نصب عينيه التفرقة بين الدول العربية بعضها بعضًا بأكثر مما استهدف تحقيق التسوية مع إسرائيل.

وخرج «هنري كيسنجر» من قصر الطاهرة يوم ٨/ ١١/ ١٩٧٣، وأصبح للولايات المتحدة الأمريكية سياسة عربية لأول مرة عبَّر عنها «كيسنجر» بقوله: «ما دام العرب يدركون أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتخلى عن إسرائيل، فإن واشنطن سوف تستخدم نفوذها في استعادة الحقوق العربية». وكان بعض الكتاب بمصر يطبقون القول العربي: «إن عدو عدوي صديقي». وبعد اجتماع واحد (اجتماع قصر الطاهرة يوم ٧/ ١١/ ١٩٧٣) أعاد الرئيس السادات القول ليصبح: «صديق عدوي يمكن أن يكون صديقي».

وبالرغم من بيان المجموعة الأوروبية الذي صدر في ٦/ ١١/ ١٩٧٣ يطالب إسرائيل بتنفيذ القرار ٢٤٢ والانسحاب إلى خط ٤ يونيو ١٩٦٧، فإن الرئيس السادات لم يكترث بقوة وتأثير هذا البيان، وانقاد إلى اقتراحات ونصائح «هنري كيسنجر» التي حددها في الخيارين التاليين للرئيس السادات:

الخيار الأول: أن يعتمد على بيان السوق الأوروبية المشتركة وعلى الدعم السوفيتي، ويصر على عودة إسرائيل إلى خط ٢٢ أكتوبر. وذلك سيكون صعبًا ومربكًا لنا ويحتاج إلى بضعة أسابيع لتحقيقه، وتتراجع إسرائيل بضعة كيلومترات قليلة على الضفة الغربية لقناة السويس. ثم عليك أن تكرر هذه العملية باستخدام

ضغوط أكثر إلى أن تحصل بعد زمن ما ـ وبصعوبة ـ على التوصل إلى الفصل الحقيقي للقوات يؤدي إلى تراجع إسرائيل عبر قناة السويس.

الخيار الثاني: وهو يعتمد على التعايش مع الأمر الواقع ـ أي قبول الهزيمة وحصار الجيش الثالث ـ الذي يمكن تحمله بفعل نظام من الإمدادات غير العسكرية للجيش الثالث، وأن الولايات المتحدة سوف تفعل كل ما في وسعها لترتيب فك اشتباك حقيقي وواسع للقوات يتحرك الإسرائيليون بمقتضاه إلى شرق قناة السويس. وسوف يكون الانسحاب هو أول انسحاب إسرائيلي من أرض عربية احتُلت لفترة طويلة.

لم يفكر السادات كثيرًا وقَبِل الخيار الثاني؛ إذ إنه سوف يخلصه من حصار الجيش الثالث. هذا الحصار الذي لو طال لفقدَ السادات مركزه كرئيس للجمهورية، كما أن الخيار الثاني سوف يظهره أمام المصريين وأمام العرب أنه أجبر إسرائيل على الانسحاب مرة واحدة إلى شرق قناة السويس، وطهر منطقة غرب القناة من الاحتلال الإسرائيلي.

كانت موافقة الرئيس السادات على الخيار الثاني تعني افتقاده لفرصة الضغط الوحيدة المتاحة لديه، وهي التمسك بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨، وعودة القوات الإسرائيلية إلى خط ٢٢ أكتوبر. وقد أيده في ذلك بيان مجموعة الدول الأوروبية والاتحاد السوفيتي. بالإضافة إلى أن موافقة الرئيس السادات على اقتراحات «كيسنجر» أصبحت بداية لربط سياسة مصر بسياسة وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وكان «هنري كيسنجر» قد تمكن من إقناع الرئيس السادات ـ من أول لقاء ـ أن اهتماماته كرئيس للجمهورية وزعيم للأمة العربية وقائد أعلى للقوات المسلحة يجب أن تتركز على الموضوعات الكبيرة التي لها صدى إستراتيجي وليس على المسائل التكتيكية الصغرى، وأن تراجع القوات الإسرائيلية مرة واحدة إلى ما وراء قناة السويس ـ وهو ما يعنيه في الخيار الثاني ـ له رد فعل إستراتيجي كبير، وتعمد «كيسنجر» عدم ذكر الشروط الإسرائيلية المقابلة لهذا الخيار الثاني منذ البداية.

وذكر «كيسنجر» في مذكراته عن هذا اللقاء القصير في قصر الطاهرة يوم ٧/ ١١/ ١٩٧٣، أن السادات لم يحاول أن يساوم أو يناقش التحليل الذي طرحته عليه ولم يقدم بديلًا، إنه ببساطة قال إنه يوافقني على كل التحليل الذي طرحته، كذا على كل المشروع الذي اقترحته. وقد أقر السادات بأن الأمر كان حماقة وطيشًا من مصر بأن تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال مضايقات الولايات المتحدة الأمريكية، وأن مصر خاضت ما يكفيها من حروب.

وتناسى السادات أن مصر والدول العربية خاضت حروبًا للدفاع عن النفس ضد التوسعات والطموحات الإسرائيلية التي تمت كلها بتأييد ومساعدة وتواطؤ الولايات المتحدة الأمريكية، وأن «هنري كيسنجر» أمكنه بكل سهولة ـ ومن أول لقاء ـ إخضاع الرئيس السادات لأهداف الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل.

واستقر رأي الرئيس السادات بعد لقاء وزير الخارجية الأمريكي في قصر الطاهرة يوم ٧/ ١١/ ١٩٧٣ على الأخذ بالإستراتيجية الأمريكية، والتي أدت إلى انحراف جذري في الإستراتيجية العربية المتفق عليها منذ قمة الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧، ووضح تراجع سياسة الرئيس السادات الجديدة عن دور مؤتمر جنيف لتحقيق التسوية الشاملة. كذا استبعاد دور الاتحاد السوفيتي كشريك في التسوية السياسية وتقليص دوره في رفع وتنمية القدرة الدفاعية عن مصر.

مفاوضات علامة «كم ١٠١» طريق القاهرة-السويس

أولًا: ظروف المفاوضات

بعد صدور قرارات مجلس الأمن الثلاثة ـ ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠ ـ وتوقف إطلاق النار اعتبارًا من يوم ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٣، بدأ البحث عن الإجراءات الواجب اتخاذها لبدء المفاوضات المباشرة والضرورية والتي شملها القرار ٣٣٨.

ـ مفاوضات علامة «كم ١٠١» هي مفاوضات عسكرية مباشرة بين العسكريين المتحاربين تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة. وعلامة «كم ١٠١» طريق القاهرة-السويس تعتبر الحد الجغرافي الفاصل بين القوات الإسرائيلية

والقوات المصرية بعد انتهاء المعارك؛ حيث احتلت إسرائيل مساحة تقدر بـ١٢٠٠كم مربع من أراضي الضفة الغربية لقناة السويس. وكان اختيار هذا المكان لإتمام مفاوضات عسكرية بين العسكريين المصريين والإسرائيليين له وقعٌ مؤلم لدى القوات المصرية والشعب المصري أيضًا؛ إذ إنها تقع ضمن الحدود الخلفية لمواقع الجيش الثالث الميداني.

- حددت مصر يوم ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٣ لإتمام أول لقاء عسكري بين مصر وإسرائيل، واستمرت حتى توقيت انعقاد مؤتمر جنيف الأول يوم ٢١/ ١١/ ١٩٧٣. ثم استؤنفت المفاوضات مرة أخرى يوم ٢٦/ ١٢/ ١٩٧٣ حتى ١٨/ ١/ ١٩٧٤ حين أعلن الاتفاق العسكري الأول بين مصر وإسرائيل عن فض الاشتباك الأول على جبهة قناة السويس.
- رأس وفد مصر العسكري اللواء محمد عبد الغني الجمسي رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، ورأس الجانب الإسرائيلي الجنرال «ياريف» مدير المخابرات العسكرية لإسرائيل والذي استدعي من الاحتياط عند قيام العمليات.
- تعتبر مراحل مفاوضات فض الاشتباك الأول مكملة لبعضها سواء التي بدأت في قصر الطاهرة، أو علامة «كم ١٠١»، أو مفاوضات واشنطن التي اشترك فيها رئيسة وزراء إسرائيل «جولدا مائير» ووزير خارجية مصر إسماعيل فهمي مع الإدارة الأمريكية، أو مفاوضات الرئيس السادات مع «هنري كيسنجر» في أسوان.
- إن الشعور العام في إسرائيل عند بدء اجتماعات مفاوضات «كم ١٠١»، هو أن وجود قواتها غرب القناة يعتبر شوكة في قلب مصر، وأن تحركها من هذا المكان يجب أن يتم بثمن عالٍ تدفعه مصر، وأن الزمن ليس في صالح مصر، وأن قائد الجيش الثالث وأهالي السويس يضغطون على القيادة في القاهرة مطالبين بإمدادات غذائية ومياه وأدوية، وأن مصر ليس لديها من القوة ما تجبر به إسرائيل على التراجع عسكريًّا، ومصر تريد فتح ممر إلى الجيش الثالث ومدينة السويس بسرعة.

ثانيًا: اجتماعات المرحلة الأولى

تلا «ياريف» مطالب إسرائيل العسكرية، ولكن اللواء الجمسي ركز على ضرورة مرور قول غذائي للجيش الثالث الميداني مقابل استلام «ياريف» كشفًا بأسماء الأسرى الإسرائيليين. وتم فعلًا مرور قول «تموين» بالإضافة إلى كمية دم (بلازما) تم تجهيزها بواسطة الصليب الأحمر الدولي. وتم تفتيش القول بمعرفة نقطة التفتيش الإسرائيلية عند علامة «كم ١٠١» حيث وصل إلى مستشفى السويس.

وفي الاجتماع الثاني أصر الجمسي على عودة القوات الإسرائيلية إلى خط ٢٢ أكتوبر، بهدف فتح ممر إلى قوات الجيش الثالث ومدينة السويس المحاصرين. ولكن «ياريف» ادعى أنه لا يعرف خطًا اسمه ٢٢ أكتوبر، وأصر على تبادل أسرى الحرب وأن إسرائيل لديها أكثر من ٨٠٠٠ أسير مصري، بينما مصر لا تحتفظ سوى ببضع مئات فقط، وتمسك «ياريف» بتنفيذ مطلبه. وأخيرًا اتفق الجمسي و«ياريف» على الآتي:

١ ـ توافق إسرائيل على إخلاء جرحى الجيش الثالث والأسرى المصابين المصريين وتمرير مساعدات طبية لمدينة السويس.

٢ ـ توافق مصر على إخلاء الأسرى الإسرائيليين المصابين والسماح للصليب الأحمر بزيارة الأسرى عمومًا لدى الطرفين.

وهكذا تم إخلاء ٧٥ جريحًا من الجيش الثالث نظير إخلاء أسير إسرائيلي واحد جريح، هو الطيار الكابتن «دافيد» الذي أُسر بعد تدمير طائرته الفانتوم مع سبع طائرات أخرى يوم ٣٠/ ٦/ ١٩٧٠ غرب القناة بواسطة شبكة الدفاع الجوي المصري، وتلا ذلك إخلاء باقي الجواسيس القدامى المحكوم عليهم بأحكام سجن مؤبد، ومنهم «باروخ مزراحي» الشهير.

وخلال اجتماعين آخرين لم يتم سوى تنظيم عملية تبادل جرحى الحرب فقط، والذي تُرك إلى تصرف الصليب الأحمر الدولي.

وهكذا اقتصرت نتائج المرحلة الأولى من مفاوضات «كم ١٠١» على تبادل جرحى الحرب، ومرور قول غذائي وطبي لقوات الجيش الثالث ومدينة السويس. ثم اقترح «ياريف» انتقال المفاوضات إلى جنيف حيث رافق رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى واشنطن.

مفاوضات واشنطن

تواجدت رئيسة وزراء إسرائيل «مائير» ووزير خارجية مصر إسماعيل فهمي مع المسؤولين الأمريكيين «نيكسون» ووزير خارجيته «كيسنجر» في المدة من ١/ ١١/ ١٩٧٣ حتى ٥/ ١١/ ١٩٧٣ في واشنطن؛ حيث فهم الأخيران أن المشكلة الفلسطينية ليس لها أولوية بجانب مأساة الجيش الثالث، وأرسل «نيكسون» خطابًا إلى الرئيس السادات يعده فيه أن إسرائيل ستفتح ممرًّا إلى الجيش الثالث، وأنها لن تدمره أو تتركه يجوع.

بينما تصرح «مائير» في الكنيست الإسرائيلي يوم ١٣/ ١١/ ١٩٧٣ وبعد عودتها من واشنطن: «ما دام الأسرى الإسرائيليون لم يتحركوا من القاهرة، فلا جرام واحد من المياه أو الغذاء سوف يصل إلى الجيش الثالث».

مؤتمر جنيف

عقد مؤتمر السلام في جنيف في ٢١/ ١٢ و٢٢/ ١٢/ ١٩٧٣، ورأس السكرتير العام للأمم المتحدة المؤتمر، وشارك فيه وزراء خارجية الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ومصر والأردن وإسرائيل، ولم تشترك سوريا أو منظمة التحرير الفلسطينية.

كانت مسألة فض الاشتباك والفصل بين القوتين الإسرائيلية والمصرية على جبهة قناة السويس قد لاقت أهمية عاجلة، وتشكلت **لجنة عسكرية**[أ] لمناقشة الموضوع ولكنها لم تصل إلى حل، وتأجلت اللجنة وانتهى المؤتمر إلى تحويل المسألة إلى مفاوضات تستأنف في علامة «كم ١٠١» طريق السويس مرة أخرى.

وتوضحت ظاهرة مثيرة في هذا المؤتمر، خاصة باستبعاد جميع الأطراف المعنية في الصراع، عدا أمريكا ـ مصر ـ إسرائيل فقط، ثم بدأ نشاط «كيسنجر» من منتصف يناير ١٩٧٤ لإتمام فض الاشتباك والعمل على رفع حظر البترول في الوقت نفسه.

(أ) رفض الأمريكيون والإسرائيليون مشاركة الاتحاد السوفيتي معهم في إجراءات هذه اللجنة.

مفاوضات فض الاشتباك الأول

أولًا: سير المفاوضات

في يناير ١٩٧٤ سلم «موشى دايان» مشروعًا إسرائيليًّا من أجل فك اشتباك القوات على جبهة قناة السويس إلى «هنري كيسنجر» في واشنطن، اعتبره الأخير أساسًا صالحًا لبدء مفاوضات ثنائية مباشرة مع الرئيس السادات، مشابهًا للأسلوب الذي اتبعه في مفاوضات قصر الطاهرة تمامًا حين قدمت «جولدا مائير» مشروع النقاط الست التي وافق عليها الرئيس السادات.

وكان المشروع لفض الاشتباك يشمل النقاط التالية:

- عن القوات المصرية: تبقى القوات المصرية في الأراضي التي حررتها في سيناء في شريط ٦-١٠كم شرق القناة، وتخفيف جذري للقوات شرق القناة على أن تبقى ثماني كتائب مشاة فقط (٧٠٠٠ جندي)، وألا يتواجد بها أكثر من ٣٠ دبابة. كما تنسحب القوات المصرية الموجودة غرب القناة إلى مسافة ٣٠كم غربًا[٢٢]، مع التأكيد على سحب الصواريخ والمدافع المضادة للطائرات غربًا إلى مسافة تأمن بموجبها القوات الإسرائيلية.
- عن القوات الإسرائيلية: تنتشر القوات الإسرائيلية إلى خط جديد شرق القناة بحوالي ٢٠كم، ويستدعي ذلك انسحابها من الجيب الإسرائيلي. غير أنها في كل الأحوال عليها الاحتفاظ بالمضايق الجبلية الإستراتيجية في سيناء.
- بالنسبة لقوات الأمم المتحدة: ترابط قوات الأمم المتحدة فيما بين الخطين المصري والإسرائيلي بسيناء.

وفي يوم ١٣/ ١٢/ ١٩٧٣ وصل «كيسنجر» للقاهرة حيث أجرى محادثاته مع السادات حول إستراتيجية العمل في المرحلة التالية، كما اتفق معه على إطار عام لفك الاشتباك يضمن انسحاب إسرائيل إلى مسافة ٣٠كم شرق القناة وتخفيف القوات المصرية في شرق القناة، مع وضع قوات دولية بين القوتين.

وفي ٢٨/ ١/ ١٩٧٤ بعث «هنري كيسنجر» برسالة إلى الرئيس السادات «أن يبذل أقصى الجهود من أجل خلق الظروف التي تسهم في استمرار الجهود الأمريكية».

واستجابة لهذا الرجاء وعد الرئيس السادات بالتوجه إلى السعودية للعمل على رفع الحظر البترولي عن الولايات المتحدة فور تحقيق فك الاشتباك في سيناء.

وهكذا فإن الرئيس السادات حث السعودية ودول الخليج على مساندة المعركة باستخدام سلاح البترول يوم ١٠/ ١٠/ ١٩٧٣، والآن يجبَر الرئيس السادات للذهاب إلى السعودية يوم ١٨/ ١/ ١٩٧٤ لحثها على رفع حظر البترول من أجل تمكين «هنري كيسنجر» من فض اشتباك القوات وتخليص حصار الجيش الثالث ومدينة السويس.

وفي ١٣/ ١/ ١٩٧٤ توجه «هنري كيسنجر» إلى استراحة الرئيس السادات في أسوان لبحث مشروع فك الاشتباك بين القوات. وبدأ الرئيس السادات الكلام بقوله إنه يريد الانتهاء من فض الاشتباك قبل أن يبدأ زيارته إلى الدول العربية البترولية في ١٨/ ١/ ١٩٧٤ لحثهم على إنهاء حظر البترول بأي طريقة يرى الرئيس «نيكسون» أنها تخدمه أمام الشعب الأمريكي.

واطمأن «كيسنجر» إلى هذه المبادرة من الرئيس السادات، لاعتقاده بأن إنهاء مشكلة فك الاشتباك في خلال أسبوع معناها استعداد الرئيس السادات إلى قبول جميع التنازلات المطلوبة في المشروع الإسرائيلي، والذي تعمد «هنري كيسنجر» عدم عرضه أولًا على الرئيس السادات.

واستمع «هنري كيسنجر» في المقابلة إلى اقتراحات الرئيس السادات عن فض الاشتباك وانسحاب القوات الإسرائيلية، يتضمن عناصر من مبادرة الرئيس السادات في فبراير ١٩٧١، مع الأخذ في الاعتبار نتائج معارك أكتوبر ١٩٧٣ والتي أجبرت الرئيس السادات على استبعاد:

- تنفيذ مرحلة أولى ضمن انسحاب جزئي للحدود.
- تقرير المصير لشعب فلسطين.
- تسوية عربية شاملة.

وتوجه «هنري كيسنجر» إلى إسرائيل يوم ١٢/ ١/ ١٩٧٤ حتى يستطيع أن يعود إلى الرئيس السادات ومعه مشروع إسرائيلي. وكان «هنري كيسنجر» يحمل معه مشروعًا إسرائيليًا مقدمًا له من «دايان» في أوائل يناير ١٩٧٤ في واشنطن، إلا أنه

لم يخطر على بال الرئيس السادات أن وزير خارجية الولايات المتحدة يمكنه أن يخادع وأن يكذب إلى هذا الحد.

وفي إسرائيل طالب «هنري كيسنجر» بضرورة حصوله على مشروع للمساومة، حتى إذا صمم الرئيس السادات على تحقيق هذه الشروط يمكن له أن يعود إلى المشروع الإسرائيلي الأصلي. وفعلًا قدم الإسرائيليون طلبات إضافية تتضمن إعادة تعمير مدن القناة، علاوة على تطهيرها، والتأكيد على مرور البواخر الإسرائيلية فيها، والتشديد على ضرورة إنهاء الحرب، ووضعوا قيودًا عسكرية جديدة على القوات المصرية الموجودة غرب القناة. كما طالبوا بمغادرة القوات **الأجنبية والتطوعية** التي انضمت إلى القوات المصرية، علمًا بأنها جميعًا قوات عربية.

وفي مقابلة يوم ١٤/ ١/ ١٩٧٤ في أسوان عرض «هنري كيسنجر» المطالب الإسرائيلية الجديدة التي رآها السادات أنها شديدة بالنسبة للقوات المسلحة، فأمر ببحثها في لجنة مشتركة مصرية-أمريكية؛ حيث رفض الفريق الجمسي بشدة هذه المطالب المهينة وقال: «إن ذلك يجعل القوات المسلحة المصرية في وضع أضعف مما كانت عليه قبل الحرب»، وأضاف: «إن هدف الخطة الإسرائيلية هو تقوية أمن إسرائيل وإضعاف أمن مصر»[٢٣]. وذكر الفريق الجمسي: «إن فض الاشتباك هو موضوع عسكري بحت، أما المشروع الذي أستمع إليه فيحتوي على عناصر سياسية عديدة، وإن «كم ١٠١» لن يكون المكان المناسب لتوقيع بنود سياسية؛ حيث تقتصر المباحثات هناك على المسائل العسكرية». وعبر الفريق الجمسي عن رفض العسكريين القاطع للمشروع الإسرائيلي، وفوجئ «هنري كيسنجر» بأن الرئيس السادات في النهاية وافق على أن تحتفظ القوات الإسرائيلية بمنطقة المضايق الإستراتيجية في سيناء، كما وافق على باقي المطالب الإسرائيلية. وأخيرًا طلب من «كيسنجر» محاولة استخلاص أكبر عدد ممكن من كتائب المشاة وعدد من الدبابات المصرية شرق القناة، وهنا ذكر «كيسنجر» أنه قد يستطيع إقناع إسرائيل بقبول تواجد ٣٠ دبابة مصرية شرق القناة[أ].

(أ) كان هذا العدد من الدبابات المصرية مدونًا في المشروع الإسرائيلي الموجود أصلاً مع «هنري كيسنجر» منذ أوائل يناير ١٩٧٤.

كما أوضح الرئيس السادات بالنسبة للشروط السياسية التي أضيفت للمشروع الإسرائيلي، أنه يمكن التعهد بها لأمريكا وليس لإسرائيل باعتبارها مقترحات أمريكية، ورفض الرئيس السادات إنهاء حالة الحرب ما دامت القوات الإسرائيلية تحتل أرضًا مصرية، وذكر «كيسنجر» في كتابه أن سبب الرفض هو خوف الرئيس السادات من انفجار العالم العربي ضده.

وكانت موافقة الرئيس السادات على بقاء القوات الإسرائيلية في المضايق الإستراتيجية، هي قمة نجاح «هنري كيسنجر» في مفاوضات فك الاشتباك الأول في جبهة قناة السويس؛ إذ إنها كانت المطلب الأساسي لإسرائيل. كما مهدت هذه الموافقة الطريق لرفع قدراتها وهيمنتها كدولة منتصرة على المساومة في المراحل المقبلة بعد أن انتزعت من مصر الخيار العسكري.

وعلق «كيسنجر» على موافقة الرئيس السادات على جميع الشروط الإسرائيلية لفض الاشتباك، بأنها سوف تؤدي إلى إبعاد مصر عن الاعتماد على الاتحاد السوفيتي وتجعلها في الوقت نفسه شريكة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو التعبير الذي استعمله الرئيس السادات في وصف العلاقة بين مصر وأمريكا.

استدعى الرئيس السادات الفريق الجمسي بعد ذلك وذكر له «أنه تم الاتفاق على فض الاشتباك، وأنت الذي ستوقعه». ثم طلب من «هنري كيسنجر» أن يشرح الخطوط الرئيسية للاتفاق نيابة عنه إلى رئيس هيئة أركان الحرب للقوات المسلحة المصرية الفريق محمد عبد الغني الجمسي.

وصرح الرئيس السادات لـ«كيسنجر» قبل مغادرته أسوان عن استعداده لإنهاء اتفاقية الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي في العام القادم، كما سيعمل على إخراج طائرات الاستطلاع الميج ٢٥×٥٠٠ السوفيتية من مصر دون مبرر سوى إعجابه بالأمريكيين.

وفي يوم ١٥/ ١/ ١٩٧٤ سافر «هنري كيسنجر» إلى إسرائيل واجتمع مع فريق التفاوض الإسرائيلي المشكل من مجموعة الوزراء والعسكريين؛ حيث تم رفع عدد الكتائب المصرية شرق القناة إلى ثماني كتائب (حدود ٧٠٠٠ جندي) بالإضافة

إلى ٣٠ دبابة، ولم يكن هناك أي اعتراض من الفريق التفاوضي؛ إذ إن المشروع الذي وافق عليه الرئيس السادات هو من وضع إسرائيل.

وعاد «هنري كيسنجر» إلى أسوان في اليوم التالي ١٦/ ١/ ١٩٧٤، وأخطر الرئيس السادات بموافقة إسرائيل على تواجد ٧٠٠٠ جندي و٣٠ دبابة شرق القناة، ثم عرضت الموافقات على لجنة أمريكية-مصرية للصياغة. وقد اعترض الفريق الجمسي وذكر أن تأثير ذلك على القوات المسلحة سيكون سيئًا للغاية.

وفي مساء نفس اليوم استمع الرئيس السادات من «هنري كيسنجر» إلى اعتراضات الفريق الجمسي حيث قال: «في البداية واجهتني مصاعب لإقناعهم بالحرب، والآن تواجهني المتاعب لإقناعهم بالسلام!»(٢٤). وكان الرئيس السادات هو الذي رفض معركة التحرير الشاملة في عام ١٩٧١، وهو الذي غيَّر هدف المعركة لتكون مقصورة على تحريك القضية دبلوماسيًّا فقط.

وفي مساء ١٧/ ١/ ١٩٧٤ صدر بيان في كل من القاهرة وتل أبيب وواشنطن وأذاعه، نيكسون بنفسه: «إنه بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية قد توصلت مصر وإسرائيل إلى اتفاق فض الاشتباك، وسيوقعه كل من رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية وإسرائيل ظُهر يوم الجمعة ١٨ يناير عند علامة «كم ١٠١» طريق القاهرة-السويس».

وتعمد الرئيس السادات أن يخفي على الشعب المصري وعلى الأمة العربية تنازلاته لإسرائيل مرة واحدة حتى لا تحدث قلاقل في الداخل، وخطط للإعلان عنها تدريجيًّا مع إخفاء بعض الحقائق.

ثانيًا: الدبلوماسية المصرية تساهم في خداع الشعب

كان الإعلان عن الاتفاق الثنائي بين مصر وإسرائيل عن فض الاشتباك الأول في علامة «كم ١٠١» طريق القاهرة-السويس يتضمن:

- تحديد الخطوط التي ستقف عندها القوات المصرية والقوات الإسرائيلية.
- أماكن تواجد قوات الأمم المتحدة.
- حجم القوات المصرية التي تقرر تواجدها بعمق ٦-١٠كم شرق القناة.

وقد تعمد الإعلان بالنسبة للفقرة الأخيرة الغموض المتعمد، فلم يرد فيه ذكر

عدد أفراد القوات المصرية ـ وهم ٧٠٠٠ فرد فقط ـ واستعوض بدلها ذكر كلمة «منطقة أمن»، وهو النص العربي الذي أمر الرئيس السادات بنشره وقامت وزارة الخارجية المصرية بطبعه وتوزيعه ضمن مجموعة وثائق أطلق عليها الرئيس السادات: «مبادرات السلام التي قام بها الرئيس أنور السادات ١٩٧١-١٩٧٨»[٢٥].

كما تعمدت الوثائق التي صدرت عن وزارة الخارجية عدم ذكر أي إشارة إلى هذا الرقم، مثلما توضح جليًّا في النصوص الإنجليزية الرسمية التي نصت على: «سوف يتم تحديد حجم القوات والأسلحة في المنطقة الواقعة بين الخط المصري وبين قناة السويس».

ثالثًا: نص اتفاقية فض الاشتباك الأول

اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية الخاص بتحديد القوات المسلحة والموقع من الرئيس السادات و«جولدا مائير»، هو كما يلي:

من أجل تسهيل الاتفاق بين مصر وإسرائيل وكجزء من هذه الاتفاقية، ومن أجل مراعاة تنفيذ وقف إطلاق النار بدقة في الأرض والجو والبحر والامتناع عن القيام بأي عمليات عسكرية أو شبه عسكرية، يتم فصل القوات المصرية والإسرائيلية وإعادة انتشارها على النحو التالي:

١ ـ في المناطق التي أشير بها إلى تحديد حجم القوات المسلحة سوف لا يكون هناك:

(أ) أكثر من ثماني كتائب وثلاثين دبابة.

(ب) لا توجد مدفعية فيما عدا مواقع مضادة للدبابات وصواريخ مضادة للدبابات ومدافع «مورتر» وست بطاريات مدفعية هاوز عيار ١٢٢مم مداها لا يتجاوز ١٢ كيلومترًا.

(ج) عدم تواجد أي أسلحة قادرة على التدخل ضد الطيران للفريق الآخر فوق قواته.

(د) عدم إقامة قواعد ثابتة للصواريخ.

(هـ) ألا يزيد مجموع عدد القوات على سبعة آلاف جندي.

٢ ـ ولمسافة ٣٠ كيلومترًا غرب الخط المصري وشرق الخط الإسرائيلي، يجب ألا تتواجد أي أسلحة يمكنها أن تصل إلى الخط الآخر.

٣ ـ ولمسافة ٣٠ كيلومترًا غرب الخط المصري وشرق الخط الإسرائيلي، يجب ألا تتواجد صواريخ مضادة للطائرات.

٤ ـ تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بطلعات استطلاع جوي منتظم للإشراف على التزام الطرفين بنصوص الاتفاقية.

٥ ـ ويتم تنفيذ ذلك كله بمجرد توقيع اتفاقية فض الاشتباك بين الأطراف في علامة «كم ١٠١» طريق القاهرة-السويس، وتنفذ حسب مراحل تنفيذ الاتفاقية الأساسية.

كما صدر بيان مصري حول اتفاقية فض الاشتباك بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية نتيجة لزيارة «هنري كيسنجر» وزير الخارجية الأمريكي للقاهرة، أذاعه راديو القاهرة يوم ٩/ ١١/ ١٩٧٣.

إن الاتفاق الذي تم نتيجة زيارة «كيسنجر» للقاهرة ومحاولاته فيها هو كما يلي:

أولًا: تطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف إطلاق النار **والعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣**[أ].

ثانيًا: جميع هذه الخطوط تتم تحت إشراف الأمم المتحدة وبناء على تعليمات السكرتير العام.

ثالثًا: تنفيذ الالتزام للأطراف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب.

رابعًا: يعتبر التنفيذ السليم لهذا كله خطوة أولى لتنفيذ قرارات مجلس الأمن نحو السلام.

وخلا البيان من أهم نقاطه عن القيود التي فرضت على إعادة توزيع القوات المصرية شرق وغرب القناة، كذا عن حجم هذه القوات.

وفي صباح يوم ١٨/ ١/ ١٩٧٤ استؤنفت الاجتماعات المصرية-الإسرائيلية عند علامة «كم ١٠١»؛ حيث وقع رئيس الأركان المصري الفريق الجمسي والإسرائيلي «دافيد اليعازر» والجنرال «سلاسفو» اتفاقية فض الاشتباك الأول بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية على جبهة قناة السويس.

وفي ٢٤/ ١ تم تبادل الوثائق الخاصة بها، وبدأ تنفيذها من ٢٥/ ١ حتى انتهى الفصل بين القوات في ٥/ ٣/ ١٩٧٤ (المرفق ١٣).

وكانت موافقة الرئيس السادات تعني سحب ٧٠٠٠٠ جندي مصري وأكثر من

(أ) لم يتم الاتفاق على عودة القوات الإسرائيلية إلى خط ٢٢ أكتوبر، وتنازل الرئيس السادات عن التمسك بقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ وقبوله الخيار الثاني الذي عرضه «كيسنجر» كبديل، وبذا ظلت القوات المصرية في الجيش الثالث ومدينة السويس محاصرين طبقًا لرغبة إسرائيل.

١٠٠٠ دبابة من شرق القناة، مع استبقاء ٧٠٠٠ جندي، ٣٠ دبابة، ٦ كتائب مدفعية ميدان لا يتجاوز مداها ١٢ كيلومترًا، مع عدم وجود أسلحة للدفاع الجوي.

وكان هذا الوضع العسكري المهين هو الذي اعترض عليه الفريق الجمسي وقال لـ«هنري كيسنجر»: «إن ذلك الوضع سوف يؤثر تأثيرًا سيئًا على القوات المسلحة المصرية».

كما نلاحظ النص على عدم وجود مدفعية ميدان طويلة المدى أو صواريخ مضادة للطائرات شرق الخط الإسرائيلي كما ذكر في البند ٢ و٣ عاليه ما دامت إسرائيل تحتل منطقة المضايق الإستراتيجية. وكان السبب في ذكر ذلك هو التساوي النظري مع القيود التي فرضت على الجانب المصري.

ونتج عن انفراد الرئيس السادات بالتوقيع على اتفاقية الفصل بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية على جبهة قناة السويس دون اشتراك سوريا حليفته في القتال، تأثيرٌ شديد في العلاقات المصرية-السورية، كما ساءت العلاقة المصرية-السوفيتية بعد قرار السادات استبعاد موسكو من دائرة المفاوضات، وازداد التوتر أكثر عندما أعلن الرئيس السادات في أبريل ١٩٧٤ تنويع مصادر السلاح[أ]، مما أدى إلى توقف السوفييت عن تزويد مصر بالأسلحة.

وكان الرئيس السادات قد طلب من «كيسنجر» استخدام كلمة «انسحاب القوات الإسرائيلية إلى شرق القناة»، ولكن إسرائيل رفضت ذلك واستخدمت كلمة «توزيع» أو «انتشار القوات الإسرائيلية»[ب].

وبالنسبة للطلبات الإضافية التي طلبتها إسرائيل من «كيسنجر» مع شروط اتفاقية

(أ) قرار السادات تنويع مصادر السلاح لمصر نبع من مناورة أمريكية تهدف إلى اتجاه مصر إلى الصين الشعبية لإمدادها بالأسلحة المطلوبة لنا كخطوة ابتدائية، كي تحل محلها أمريكا فيما بعد. والهدف الكبير من وراء ذلك واضح، وهو عدم رغبة أمريكا في الإحلال مكان السوفييت مرة واحدة خوفًا من اهتزاز الوفاق القائم بينهما.

(ب) لم تقر إسرائيل مبدأ انسحاب قواتها شرقًا في أي مرحلة من مراحل مفاوضات فض الاشتباك، واستعانت بلفظ «انتشار» أو «توزيع القوات» إلا في مفاوضات «كامب ديفيد» ومعاهدة الصلح المنفرد، وذلك بعد أن وقع الرئيس السادات على إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل وقبوله الصلح المنفرد معها والاعتراف بهيمنتها على المنطقة العربية، وحينئذٍ وافقت على تدوين لفظ «الانسحاب» في مواثيق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية، فقد اتفق الرئيس السادات و«هنري كيسنجر» على إنجاز موضوعاتها عن طريق خطابات تبادلية بين مصر والولايات المتحدة، ثم تقوم الأخيرة بتسجيل خطابات تفاهم بينها وبين إسرائيل. وكان الرئيس السادات قد رفض التفاوض مع إسرائيل مباشرة في هذه الموضوعات خوفًا من الضغط العربي عليه.

انحصرت الخطابات التي وقعها الرئيس السادات إلى الرئيس الأمريكي «نيكسون» في الموضوعات التالية:

١ ـ تعهد مصر بالبدء في تطهير القناة عقب تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك تمهيدًا لاستئناف الملاحة الدولية فيها والسماح للبضائع الإسرائيلية بالمرور عبر القناة.

٢ ـ استئناف النشاطات الاقتصادية العادية في منطقة قناة السويس تشمل عودة أهالي المنطقة وبداية التعمير.

٣ ـ التزام مصر بعدم التدخل ضد طلعات الطيران الإسرائيلي عبر الخطوط الجوية في البحر الأحمر.

٤ ـ خطاب بوعد من الرئيس السادات إلى الإدارة الأمريكية بسحب قوة الحصار البحري المصري في باب المندب[أ].

٥ ـ وعد من «هنري كيسنجر» وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بفتح خطوط التموين للجيش الثالث دون قيد أو شرط خلال ٤٨ ساعة من إبرام الاتفاقية.

٦ ـ وعد من «هنري كيسنجر» للضغط على «دايان» لقبول زحزحة الخط المصري شرق مدينة السويس كطلب خاص من الرئيس السادات[ب].

(أ) في اليوم الأول لاجتماع مصر وإسرائيل في مفاوضات «كم ١٠١» عبرت ناقلة بترول حمولة ١٢ ألف طن مضيق باب المندب في اتجاهها إلى «إيلات» دون اعتراض قوة الحصار البحري المصرية، وكان ذلك عربونًا من مصر نظير موافقة إسرائيل على مرور قول «تموين واحد» إلى مدينة السويس المحاصرة.

(ب) كان طلب الرئيس السادات زحزحة الخط المصري شرق مدينة السويس لا ينطبق على القاعدة الأساسية التي وضعتها مجموعة المفاوضات الإسرائيلية منذ بداية مفاوضات فض الاشتباك؛ إذ إنها لا تدخل ضمن المناطق التي نجح المصريون في تحريرها شرق القناة. وافق «دايان» على طلب الرئيس السادات، وتفهم هدفه من وراء هذا الطلب بعزمه على الاحتفال سنويًا بالنصر لمعركة السويس، وكان اللواء الأول المشاة الميكانيكي في الفرقة ٦ قد أهمل في عدم الحفاظ على هذه المنطقة (رأس مسلة) شرق السويس بعد احتلاله لها، فعاد الإسرائيليون لاحتلالها وذلك يوم ١١/ ١٠/ ١٩٧٣.

بينما انحصرت التعهدات الأمريكية إلى إسرائيل في شكل خطابات تفاهم في الموضوعات التالية:

١ ـ التزام مصر بشأن الملاحة في قناة السويس بعد إعادة فتحها للسفن والبضائع الإسرائيلية.

٢ ـ التزام أمريكي بعدم اتخاذ خطوات جديدة في إطار مؤتمر جنيف قبل إتمام تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك.

٣ ـ التزام أمريكي بألا يتم سحب قوات الأمم المتحدة دون موافقة طرفي النزاع.

٤ ـ التزام أمريكي بوضع أسلوب ثابت وطويل المدى استجابة إلى طلبات إسرائيل واحتياجاتها الدفاعية.

سلاح البترول في المعركة

أولًا: البترول كسلاح اقتصادي

نشأت مسألة انضمام سلاح البترول في المعركة ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية منذ زيارة الرئيس السادات إلى السعودية في نهاية أغسطس ١٩٧٣؛ حيث نال مباركة الملك فيصل على **عمليات عسكرية محدودة تستجيب إلى ما كان قد ألمح إليه «كيسنجر» إلى حافظ إسماعيل في زيارة الأخير له في فبراير ١٩٧٣**[٢٦]. كما اتفقا على دعم العرب على قدر إمكاناتهم للمعركة، خاصة إذا لم تقف أمريكا على الحياد خلال المعركة بين العرب وإسرائيل.

وفي ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ صدر قرار الدول العربية البترولية بتخفيض إنتاجها ٥٪ فورًا، ويستمر الخفض بهذه النسبة شهريًّا، وربطت الدول العربية هذا القرار سياسيًّا بضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية.

وفي ١٧/ ١٠/ ١٩٧٣ أعلنت السعودية أنها ضاعفت نسبة الخفض ليكون ١٠٪.

وفي يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣ أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تدعم إسرائيل بمبلغ ٢,١ بليون دولار شحنات أسلحة أمريكية، وكان الجسر الجوي الأمريكي قد بدأ إمداده العسكري اعتبارًا من ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣، وفي نفس اليوم أعلنت الدول العربية البترولية حظر تصدير البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك تأكد دور

البترول كسلاح لتحقيق أهداف سياسية، وانضمت المعركتان العسكرية والاقتصادية معًا في نضال واحد ضد إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الأخيرة لم تكن على استعداد لتعديل موقفها السياسي في الصراع العربي-الإسرائيلي (تأييد ودعم إسرائيل) ظنًّا منها أن الدول الضعيفة (مشيرة إلى العرب) غير قادرة على فرض إرادتها.

ولكن اعتبارًا من ١٧/ ١٠/ ١٩٧٣ تصدعت الجبهة العسكرية المصرية وتطور الموقف العسكري ليكون في صالح إسرائيل، وأجبر الرئيس السادات على طلب وقف إطلاق النار يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣ تحت ضغط عسكري شديد من القوات الإسرائيلية داخل الضفة الغربية غرب قناة السويس مهددة قوات الجيشين الثاني والثالث.

صدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ بإيقاف إطلاق النار وبقاء القوات في أماكنها التي وصلت إليها في ذلك اليوم. ولكن إسرائيل لم تستجب إلى القرار، واستمرت قواتها في الزحف إلى أن تمكنت من حصار الجيش الثالث ومدينة السويس (٦٠٠٠٠ مقاتل). تقاعس الرئيس السادات في العمل على درء هذا الخطر باستخدام ما تبقى له من قوات دعم من الدول العربية والاتحاد السوفيتي، وفضل عنها الشكوى إلى مجلس الأمن الذي أصدر قرارين في هذا الشأن هما القرار ٣٣٩ و٣٤٠ وهما مكملان للقرار ٣٣٨، ولكن القوات الإسرائيلية لم تردع عسكريًّا وتمكنت من الحصول على أهدافها.

وفي يوم ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٣ استنجد الرئيس السادات بقوات الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وكادت تحدث مواجهة عالمية على أرض مصر حتى وصلت قوات هيئة الأمم المتحدة إلى منطقة السويس، حيث توقف القتال نهائيًّا يوم ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٣.

ثانيًا: السادات يجهض سلاح البترول

كاد سلاح البترول يحقق أهدافه السياسية بعد القرار الحازم للدول العربية المنتجة له، وظهر ذلك يوم ٦/ ١١/ ١٩٧٣ عندما اجتمع «نيكسون» بأعضاء حكومته لبحث إجراءات مواجهة أزمة الطاقة التي تهدد الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا

واليابان بتوقف الإنتاج الصناعي لحين انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب يونيو ١٩٦٧؛ أي تطبيق القرار ٢٤٢/ ١٩٦٧ والوصول إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة للنزاع العربي-الإسرائيلي. وكان «نيكسون» مستعدًّا للضغط على إسرائيل إلى أقصى مدى.

وفي نفس اليوم أصدر وزراء خارجية دول غرب أوروبا قرارًا يؤكدون موقفهم مع العرب في ضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وتطبيق قرار ٢٤٢/ ١٩٦٧ والوصول إلى تسوية شاملة وعادلة.

وعندما علم «هنري كيسنجر» -وكان في طريقه للقاهرة- بقرار الرئيس «نيكسون»، سارع إلى منع تسرب أي أنباء عنه خارج الإدارة الأمريكية؛ إذ لو وصل هذا القرار إلى الدول العربية، فستنكشف خطة «كيسنجر» التي تهدف إلى تحطيم الطريق إلى التسوية الشاملة لضمان احتفاظ إسرائيل بالأراضي العربية المحتلة من أجل العمل على انتزاع تنازلات عربية لصالح إسرائيل قبل الدخول في التسوية الأمريكية للنزاع.

نجح «كيسنجر» في تعطيل قرار «نيكسون» لحين مقابلة السادات في قصر الطاهرة يوم ٧/ ١١/ ١٩٧٣؛ حيث تنازل السادات عن الهدف الأساسي من حظر البترول، وهو ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلت في يونيو ١٩٦٧، وبذا أجهض السادات قائد معركة أكتوبر ١٩٧٣ فاعلية سلاح البترول.

وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة المفاوضات، وتمسك «هنري كيسنجر» وزير خارجية أمريكا وإسرائيل بموقف الرهينة في أيديهم (الجيش الثالث ومدينة السويس) وبدآ فرض شروطهما.

وطالب «هنري كيسنجر» الرئيس السادات بالعمل على رفع حظر البترول العربي من أجل حل مأساة الجيش الثالث.

وتصاعدت جبهة طاقة البترول عندما طالبت السعودية في ١١/ ١١/ ١٩٧٣ بإصدار بيان من الولايات المتحدة الأمريكية حول جدية تنفيذ القرار ٢٤٢، خاصة حول انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية. كما أكد الملك فيصل في ١٧/ ١١/ ١٩٧٣ بطلب إنهاء السيادة الإسرائيلية عن القدس كشرط إضافي لرفع الحظر البترَولي العربي.

وفي ١٨/ ١١/ ١٩٧٣ اجتمع وزراء البترول العرب لتنسيق موقفهم بالنسبة لرفع الحظر، وذلك بإلغاء نسبة الخفض في الإنتاج المقرر في شهر ديسمبر ١٩٧٣ على دول غرب أوروبا، نظرًا لموقفها المشجع بعد صدور بيان المجموعة الأوروبية لصالح القضية العربية، ومطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار جدول زمني لانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية وفي مقدمتها القدس، على أن توقعه إسرائيل وتضمن تنفيذه الولايات المتحدة الأمريكية قبل إنهاء الحظر البترولي.

وفي ٢٠/ ١١/ ١٩٧٣ صرح «كيسنجر» بأنه «لو استمرت الضغوط بصورة غير محدودة، فستضطر الحكومة الأمريكية إلى التفكير في اتخاذ إجراءات مضادة».

وفي ٢٢/ ١١/ ١٩٧٣ أعلن وزير البترول السعودي أن بلاده ستوقف إنتاج البترول بنسبة ٨٠٪، إذا حاولت أمريكا أو أوروبا أو اليابان الثأر منها، وأن أي اعتداء عسكري أمريكي سيترتب عليه تفجير آبار البترول.

وهكذا أدارت السعودية والإمارات العربية معركة البترول بكل تصميم وتحدٍّ، إلى أن تدخل الرئيس السادات. ففي ١٨/ ١/ ١٩٧٤ وبعد توقيع اتفاقية فض الاشتباك الأول مع إسرائيل، سافر الرئيس السادات إلى السعودية مطالبًا برفع الحظر البترولي عن الولايات المتحدة الأمريكية، والتي وعدها ببذل جهده في رفعه، ولكن جهود الرئيس السادات لم تنجح بسبب أن اتفاقية فض الاشتباك وحدها ـ من وجهة نظر السعودية والعرب جميعًا ـ لم تعد كافية بالرغم من تنازلات الرئيس السادات، بالإضافة إلى أن الاتفاقية حيدت موقف مصر بالنسبة للمواجهة العربية. كما أن السعودية تمسكت باتفاقها الجماعي مع العرب؛ أي أن قرار الحظر كان قرارًا جماعيًّا وأن السعودية تحترم القرارات الجماعية. وكان ذلك مثلًا لتأنيب الرئيس السادات بطريقة مهذبة بالنسبة لخروجه هو عن الصف العربي وعن إستراتيجية العرب الموحدة، ووقع اتفاقية ثنائية مع إسرائيل ضاربًا بالقرارات والاتفاقيات والمواثيق والتضامن العربي عرض الحائط.

ولو أن سلاح البترول أصبح يشكل ضغطًا شديدًا وقلقًا داخل الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا، الأمر الذي كان يفيد السادات في مفاوضاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه راعى وعده إلى «كيسنجر» في أسوان بالعمل

على رفع الحظر البترولي. وبذا فقد سلاحًا له قيمته وتأثيره على مستوى العالم، وفضل عنه تحقيق هدف الولايات المتحدة الأمريكية على رفع الحظر، ولم يألُ جهدًا إلا وبذله في سبيل ذلك.

دعا الرئيس السادات إلى اجتماع قمة مصغر يشمله والملك فيصل والرئيس بومدين والرئيس حافظ الأسد، والذي عُقد في الجزائر ١٢-١٤ فبراير ١٩٧٤؛ حيث طرح الرئيس السادات رأيه برفع الحظر البترولي، وعارضه الرئيس حافظ الأسد، وأخيرًا قرر المؤتمر إيفاد وزيري خارجية السعودية ومصر إلى واشنطن لحث الرئيس «نيكسون» على إنهاء فض الاشتباك في الجولان، حتى يمكن الاستجابة لطلبه بإعادة ضخ البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا هبط هدف العرب السياسي الذي يعمل الجميع لتحقيقه، وهو انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني إلى طلب متواضع، هو إنهاء فض الاشتباك في الجولان أسوة بما تم في جبهة قناة السويس (المرفق ١٤).

وفي ١٨/ ٣/ ١٩٧٤ تمكن وزراء البترول العرب في فيينا من التوصل إلى قرار رفع الحظر البترولي عن الولايات المتحدة الأمريكية، استجابة لطلب الرئيس «نيكسون» الذي وعد بالعمل على فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل.

واستأنف «هنري كيسنجر» اتصالاته مع سوريا وإسرائيل في أبريل ومايو ١٩٧٤، إلى أن تم اتفاق فصل القوات على جبهة الجولان في مؤتمر جنيف الثاني في ٣١/ ٥/ ١٩٧٤، بعد أن زار إسرائيل ١٦ مرة ودمشق ١٢ مرة. وهذا بدوره يشير إلى حرص الرئيس الأسد في الوصول إلى أحسن الشروط، بصرف النظر عن عامل الوقت الذي كان السبب في تلهف الرئيس السادات على توقيع اتفاقية فض الاشتباك الأول على جبهة قناة السويس خلال أسبوع واحد فقط.

اتفاقية فض الاشتباك الثاني مع مصر

في ١٦ ديسمبر ١٩٧٤ التقى «إيجال آلون» وزير خارجية إسرائيل مع «كيسنجر» في واشنطن بهدف السعي لتحقيق اتفاق جزئي بين مصر وإسرائيل. وهي خطوة مشابهة لما تم عند التقاء «دايان» مع «كيسنجر» في أوائل يناير

١٩٧٤، وتم التحضير والتنسيق بين الاثنين لإتمام فض الاشتباك الأول الذي تم توقيعه في ١٨/ ١/ ١٩٧٤. وكان السادات قد حضر مؤتمر القمة العربي في الرباط ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٤ وتحدث عن المعركة، وقال إنها طويلة وتعتمد على الصمود السياسي والاقتصادي وعلى الصمود العسكري في الدرجة الأولى، وقال: «في اليوم الذي نغفل فيه عن قواتنا المسلحة تستطيع إسرائيل أن تغير مجرى الأحداث وتأخذ المبادرة من أيدينا مرة أخرى، كما أن إسرائيل وأمريكا يهدفان إلى إحداث الفرقة بين العرب. ورجائي أننا في هذا الجمع وبهذه الروح التي عملنا بها في حرب أكتوبر، لا نسمح بحدوث ذلك». أي أن السادات مصمم على وحدة العرب وعملهم المشترك.

ولكن إحساس الدول العربية ينطق خلاف ذلك، وإن دول المواجهة لن تخوض أي معركة طبقًا لما يرونه من تصرفات السادات السياسية بعد فض الاشتباك الأول واستعداده لمناقشة فض الاشتباك الثاني.

كما ورد في مذكرات «كيسنجر» من تأكيدات قدمها السادات بعدم خوض الحرب بعد الآن وقبوله الحلول الجزئية بعيدًا عن المواقف العربية الموحدة، فأصبح واضحًا أنه لم يكن ينوي تنفيذ ما صرح به في مؤتمر القمة العربي في الرباط حول ضرورة الصمود في المعركة وأهمية الحفاظ على وحدة العمل العربي.

وتماشيًا مع الخطط الأمريكية في كسب وقت كافٍ لإسرائيل مع تحذير العرب عن طريق الحديث حول الحل السلمي الشامل دون اتخاذ أي خطوات حاسمة في هذا الشأن، أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية بيانًا مشتركًا على أثر لقاء الرئيسين «فورد» و«بريجينيف» في ٢٣/ ١١/ ١٩٧٤ في مدينة «فلاديفوستك»، أكد فيه الطرفان على ضرورة الأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لشعوب المنطقة كافة، بما فيها حقوق الشعب الفلسطيني. كما أشار البيان إلى ضرورة عقد مؤتمر السلام دون تحديد موعد لانعقاده.

وكان الرئيس الأسد قد اتهم «كيسنجر» بالعمل على بذر الخلافات العربية تطبيقًا للدور الحقيقي الأمريكي-الإسرائيلي، خاصة أن «إسحاق رابين» رئيس وزراء إسرائيل قد صرح في ديسمبر ١٩٧٤ بأن هدف إسرائيل هو الفصل بين

مصر وسوريا، وهذا لا يتحقق إلا إذا تجاوب السادات مع هذا المخطط عن طريق موافقته على الحل الجزئي.

وعارضت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بشدة الاتفاق الجزئي الذي يسعى كل من «كيسنجر» و«آلون» والسادات لتنفيذه. وتوترت العلاقات بين مصر وسوريا وبين مصر والاتحاد السوفيتي الذي ضم صوته مع سوريا، وعدل «بريجنيف» عن زيارته لمصر في يناير ١٩٧٥.

وكان «كيسنجر» قد أعلن عن الحل الجزئي في ديسمبر ١٩٧٤؛ أي قبل موعد زيارة «بريجنيف» بعدة أسابيع كي يحول دون إتمامها. إذ إن الزيارة من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية مجال لإعادة التقارب بين مصر والاتحاد السوفيتي، وربما تهدم كل خطط الولايات المتحدة الأمريكية مع السادات.

وبالرغم من ذلك فقد زار «جروميكو» وزير خارجية الاتحاد السوفيتي دمشق والقاهرة في يناير ١٩٧٥، وأكد على ضرورة عقد مؤتمر جنيف للسلام في آخر فبراير. ولكن الرئيس السادات لم يوافق على هذا الميعاد. وأهدى «جروميكو» سرب ميج ٢٣ إلى مصر دعمًا لموقف السادات في مفاوضاته مع الولايات المتحدة وإسرائيل[أ].

وبعد مغادرة «جروميكو» المنطقة حضر «كيسنجر» إلى مصر يوم ١٢ فبراير ١٩٧٥ كي يطرح فكرة عقد اتفاق جزئي بين مصر وإسرائيل، وقضى «كيسنجر» ١٧ يومًا في التنقل بين مصر وإسرائيل، ولكنه فشل في النهاية في إقناع إسرائيل باستحالة تنفيذ شروطها.

وشعر الرئيس «فورد» أن تجميد الموقف لن يكون في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، خوفًا من محاولة قفز الاتحاد السوفيتي لاستعادة موقعه في الوقت نفسه

(أ) وفي المقابل قام الرئيس السادات بإهداء طائرة ميج ٢٣ كاملة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مخالفًا بذلك القيود المعروفة في شحنات الأسلحة المحظورة التي تقدمها الدولة المنتجة بحظر نقلها إلى أي طرف آخر. وقد تم شحن الطائرة الميج ٢٣ في طائرة نقل أمريكية ضخمة طراز «سي جلاجسي» من قاعدة بني سويف الجوية عام ١٩٧٧ إلى الولايات المتحدة الأمريكية تحت ظروف أمن وسرية بالغين.

الذي برز فيه عدد كبير من شخصيات الكونجرس يطالبون باتخاذ سياسة متوازنة والعمل على تحقيق السلام الشامل الذي يقوم على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية وتنفيذ قرار ٢٤٢، فقرر إعادة تقييم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

وثارت إسرائيل على «فورد» وبدأ الضغط الصهيوني عليه، وتقدم ٧٦ عضوًا بارزًا من أعضاء مجلس الشيوخ يحثون «فورد» على التجاوب مع احتياجات إسرائيل العسكرية والاقتصادية.

وبادر الملك خالد في هذه الفترة ـ أبريل ١٩٧٥ ـ ودعا إلى عقد اجتماع في الرياض يحضره كل من الرئيس الأسد والرئيس السادات. وصدر بيان مصري-سوري في الرياض يؤكد على ضرورة إقامة تعاون وثيق بين البلدين، وأن يكون أي تحرك على جبهة ما جزءًا من التحرك الشامل على امتداد الجبهة العربية مع إسرائيل.

وكان ذلك تعهدًا من الرئيس السادات بعدم السعي نحو اتفاقات منفصلة مع إسرائيل.

ولكن «كيسنجر» بدأ مناوراته بغرض هدم الاتفاق المصري-السوري والعمل على تحقيق سياسة الحل الجزئي بين مصر وإسرائيل، فمهد لقاء بين الرئيس «جيرالد فورد» والسادات في أول يونيو في «سالزبورج» بالنمسا.

طرح «فورد» على السادات عقد اتفاق جزئي مع إسرائيل، فلم يعترض السادات بالرغم من تعارض ذلك مع تعهداته التي قدمها لسوريا وللدول العربية.

وجاء «كيسنجر» إلى المنطقة في ٣٠ أغسطس ١٩٧٥، وتنقل بين القاهرة وتل أبيب، إلى أن وصل إلى اتفاق وقعه الطرفان في ١/ ٩/ ١٩٧٥، وتم توقيع بروتوكول الاتفاق حول فض الاشتباك الثاني في جنيف ٢٢/ ٩/ ١٩٧٥.

وكان فض الاشتباك الأول في يناير ١٩٧٤ هو أكبر إنجاز قام به «كيسنجر» لصالح إسرائيل من الناحية العسكرية، عندما أنقذ الجيب الإسرائيلي ومكن إسرائيل من التمسك بالمضايق. أما فض الاشتباك الثاني في سبتمبر ١٩٧٥، فكان أكبر إنجاز يحققه لصالح إسرائيل سياسيًّا، وشمل:

ـ من الجانب الإسرائيلي: تعهدًا بإجراء انسحاب محدود إلى خط شرق المضايق.

ـ من الجانب المصري: تعهدًا في المادة الأولى بأن النزاع بين مصر وإسرائيل في الشرق الأوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية. وفي المادة الثانية: يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة أو التهديد بها أو الحصار العسكري ضد الطرف الآخر. وفي المادة السابعة: تتعهد مصر بحرية مرور الشحنات غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل والصادرة منها بالمرور في قناة السويس.

وهكذا أنهى الرئيس السادات حالة الحرب مع إسرائيل استجابة لشروطها منذ بداية البحث حول الحل الجزئي، وبقيت القوات الإسرائيلية تحتل الأراضي المصرية، مع حرمان شعب مصر من حقه في القيام بأي عمل عسكري لطردها.

وكان هذا الاتفاق الجزئي مطروحًا على مصر عام ١٩٧١، ورُفض لعدم تعهد إسرائيل بالانسحاب إلى الحدود الدولية في مرحلة تالية، وبعد حرب أكتوبر والأداء الرائع الذي قدمته القوات المسلحة والتضحيات التي تمت لشعب مصر يقرر الرئيس السادات الموافقة على الحل الجزئي دون أن يحصل على تعهد بتحرير الأراضي المصرية.

رفض الاتحاد السوفيتي الاشتراك في هذه المهزلة، وقامت مظاهرات في بعض العواصم العربية، واستنكرت معظم الحكومات العربية هذه الاتفاقية بعد الإعلان عنها. كما وضعت هذه الاتفاقية سوريا شريكة مصر في الحرب في موقف عسكري خطير للغاية؛ إذ إنها أصبحت وحيدة في مواجهة إسرائيل.

واتفق الرأي العام العربي على أن الاتفاقية تتعارض مع قرارات القمة السابقة وتعهدات الرئيس السادات، وأنها ستؤدي إلى تفتيت الجبهة العربية.

الاتفاقيات والتعهدات اللاحقة

في الوقت نفسه نجح «كيسنجر» وإسرائيل في إقناع الرأي العام الأمريكي، بأن هذه الاتفاقية تتضمن تنازلات ضخمة من جانب إسرائيل، مما يقتضي تقديم مساعدات سياسية واقتصادية وعسكرية لها تمت على شكل اتفاقيات بتعهدات ووثائق أدت إلى عزل مصر وتهديد أمنها.

أولًا: اتفاقيات بتعهدات أمريكية إلى إسرائيل

١ ـ أعطت الولايات المتحدة الأمريكية ضمانًا مكتوبًا لإسرائيل (مذكرة تفاهم

سرية) بألا تُدعى منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاجتماع إلا بعد موافقة إسرائيل. كما تعارض الولايات المتحدة الأمريكية أي مشروع أو اتفاق في محيط مجلس الأمن إذا تعارض مع مصالح وأمن إسرائيل ويخالف القرارين ٢٤٢/ ١٩٦٧ و٣٣٨/ ١٩٧٣.

٢ ـ تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بإمداد إسرائيل بالأسلحة المتطورة، ومنها طائرات «إف ١٦» والصاروخ بيرشنج برأس تقليدي.

وتتعهد الحكومة الأمريكية بأن تعرض على الكونجرس سنويًّا طلبات إسرائيل من الأسلحة، وتسعى للحصول عليها إيجابيًّا.

٣ ـ تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بإمداد إسرائيل بالبترول إذا تعذر على إسرائيل الحصول عليه بالوسائل العادية. كذا نقله إلى إسرائيل وبالسعر العالمي، وذلك تعويضًا لإسرائيل عن تركها بترول سيناء (أبو رديس) إلى مصر ـ (اتفاقية فض الاشتباك الثاني).

هذه الاتفاقات السرية بين كتابية في شكل اتفاقات أو في شكل خطابات رسمية بين الولايات المتحدة وإسرائيل جاءت:

أ) نظير قبول إسرائيل توقيع اتفاق فض الاشتباك الثاني مع مصر.

ب) تعتبر هذه الاتفاقات تأكيدًا من الولايات المتحدة لضمان أمن إسرائيل سياسيًّا (منظمة التحرير)، عسكريًّا (إمداد بأسلحة متطورة)، اقتصاديًّا (البترول).

ثانيًا: الملحق «أ» لاتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل

بروتوكول بشأن الانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن

المادة الأولى: (ملخص)

«بشأن الانسحاب ـ أسلوبه، مراحله ـ وتشكيل لجنة مشتركة للإشراف والمتابعة، وقد انتهى أجل هذه المادة بانتهاء انسحاب إسرائيل من سيناء».

المادة الثانية:

بشأن تحديد الخطوط النهائية والمناطق.

ـ من أجل منح الطرفين أقصى قدر من الأمن بعد الانسحاب النهائي يتم إنشاء وتنظيم الخطوط والمناطق المبينة على الخريطة ١ كما يلي (المرفق ١٥):

أ) المنطقة «أ»:

١ ـ المنطقة «أ» يحدها من الشرق الخط «أ» (الخط الأحمر)، ومن الغرب الساحل الشرقي لخليج السويس ـ كما هو مبين بالخريطة «أ».

٢ ـ تتواجد في هذه المنطقة فرقة مصرية من جنود المشاة الميكانيكية وأجهزتها العسكرية وتحصينات الميدان.

٣ ـ ستتكون العناصر الأساسية للفرقة من:

أ) ٣ ألوية مشاة ميكانيكية.

ب) لواء مدرع.

ج) ٧ كتائب مدفعية ميدان تضم ١٢٦ قطعة مدفعية.

د) ٧ كتائب مدفعية مضادة للطائرات تضم صواريخ أرض-جو فردية سام ٧، وما يصل إلى ١٢٦ مدفعًا مضادًّا للطائرات عيار ٣٧مم.

هـ) عدد يصل إلى ٢٣٠ دبابة.

و) عدد يصل إلى ٤٨٠ عربة مدرعة من جميع الأنواع.

ز) عدد يصل إلى إجمالي ٢٢ ألف فرد.

ب) المنطقة «ب»:

١ ـ المنطقة «ب» يحدها الخط «ب» (الخط الأحمر) من الشرق، والخط «أ» (الخط الأحمر) من الغرب ـ كما هو موضح على الخريطة «أ».

٢ ـ تتولى وحدات حدود مصرية تتكون من ٤ كتائب مزودة بالأسلحة الخفيفة والعربات تقوم بمسؤولية الأمن واستكمال مهمة البوليس المدني في حفظ النظام في المنطقة «ب»، وتتكون العناصر الأساسية لكتائب الحدود الأربع من عدد يصل إلى إجمالي ٤ آلاف فرد.

٣ ـ وقد تنشأ على ساحل هذه المنطقة نقاط إنذار ساحلية متمركزة أرضًا وذات مدى قصير وقدرة نيران محدودة من وحدات دوريات الحدود.

٤ ـ يمكن إقامة تحصينات ميدانية ومرافق عسكرية لخدمة الـ٤ كتائب حدود في هذه المنطقة.

ج) المنطقة «ج»:

١ ـ المنطقة «ج» يحدها الخط «ب» (الخط الأخضر) من الغرب، والحدود الدولية وخليج العقبة من الشرق ـ كما هو مبين في الخريطة «أ».

٢ ـ تتمركز في المنطقة «ج» قوات الأمم المتحدة وأفراد البوليس المدني المصري فقط.

٣ ـ يسلح أفراد البوليس المدني المصري بالأسلحة الخفيفة ويقومون بمهام البوليس المدني العادية.

٤ ـ قوات الأمم المتحدة تتوزع في المنطقة «ج» وتقوم بمهمتها المحددة في المادة ٦ في هذا الملحق.

٥ ـ تقيم قوات الأمم المتحدة في معسكرات تحدد أماكنها بعد التشاور مع السلطات المصرية في:

أ) موقع على الحدود الدولية وعلى بعد ٢٠ كيلومترًا جنوب البحر الأبيض المتوسط.

ب) موقع في منطقة شرم الشيخ.

د) المنطقة «د»:

١ ـ المنطقة «د» يحدها الخط «د» (الخط الأزرق) من الشرق، وخط الحدود الدولية من الغرب ـ كما هو مبين في الخريطة.

٢ ـ تتواجد في هذه المنطقة قوات إسرائيلية محدودة مكونة من ٤ كتائب مشاة ومرافقهم العسكرية وتحصيناتهم، بالإضافة إلى مراقبي هيئة الأمم المتحدة.

٣ ـ لا دبابات أو مدفعية ميدان أو صواريخ مضادة للطائرات تتواجد مع القوات الإسرائيلية في المنطقة «د» ما عدا الصواريخ الفردية المضادة للطائرات.

٤ ـ العناصر التي تتواجد مع القوة الإسرائيلية في هذه المنطقة تتكون من ١٨٠ عربة مدرعة من مختلف الأنواع وعدد لا يزيد على ٤ آلاف فرد.

ـ محاور العبور على الحدود الدولية تتم من خلال نقط تفتيش يحددها كل طرف، وتتولى السيطرة عليها طبقًا للقواعد والقوانين المحلية لكل دولة.

ـ التحصينات والمرافق العسكرية والقوات والأسلحة التي ذكرت في هذا الملحق، هي فقط التي تتواجد في هذه المناطق.

المادة الثالثة: النظام الجوي

١ ـ الطائرات المقاتلة وطائرات الاستطلاع لكل من مصر وإسرائيل يمكنها الطيران فقط فوق المنطقة «أ»، «د».

٢ ـ الطائرات غير المسلحة لكل من مصر وإسرائيل يمكنها التمركز في المنطقة «أ»، «د» على التوالي.

٣ ـ الطائرات غير المسلحة المصرية يمكنها الهبوط والإقلاع في المنطقة «ب»، ويمكن الاحتفاظ بعدد ٨ طائرات نقل غير مسلحة في

المنطقة «ب»، كما يمكن تجهيز وحدات الحدود التي تخدم في هذه المنطقة بطائرات هليكوبتر غير مسلحة للقيام بمهامها في المنطقة.

٤ ـ يمكن إنشاء مطارات مدنية فقط في المناطق.

٥ ـ سيسمح دون إلحاق الضرر ببنود هذه المعاهدة بممارسة هذه الأنشطة الجوية العسكرية لتحديد الأنشطة المسموح بها في هذا الملحق في المناطق والمجال الجوي فوق مياهها الإقليمية.

المادة الرابعة: النظام البحري

١ ـ بإمكان مصر وإسرائيل وضع وتشغيل سفن بحرية على طول سواحل المنطقتين «أ»، «د».

٢ ـ يتم وضع زوارق خفر سواحل مصرية مسلحة تسليحًا خفيفًا وتشغيلها في المياه الإقليمية.

٣ ـ سيقوم البوليس المدني المصري المجهز بالزوارق الخفيفة والأسلحة الخفيفة بتأدية وظائف البوليس العادية في المياه الإقليمية للمنطقة «ج».

٤ ـ لا شيء في هذا الملحق سوف يعتبر انتقاصًا من حق المرور البريء للسفن البحرية لكلا الطرفين.

٥ ـ يجري إنشاء مواني بحرية مدنية فقط ومنشآت في هذه المناطق.

٦ ـ سيسمح بهذه الأنشطة البحرية فقط ودون إلحاق الضرر ببنود المعاهدة.

المادة الخامسة: أجهزة الإنذار المبكر

بإمكان مصر وإسرائيل إنشاء وتشغيل أجهزة للإنذار المبكر في المنطقتين «أ»، «د».

المادة السادسة: عمليات الأمم المتحدة

١ ـ ستطلب الأطراف إلى الأمم المتحدة تزويدها بالقوات والمراقبين للإشراف على تنفيذ هذا الملحق، وبذل أفضل جهودها لمنع أي خرق لبنوده.

٢ ـ فيما يتعلق بقوات الأمم المتحدة والمراقبة، وافقت الأطراف على طلب الترتيبات التالية:

أ) تشغيل نقاط التفتيش ودوريات الاستطلاع ومراكز المراقبة على طول الحدود الدولية **وخط** «ب» **وداخل المنطقة «ج»**.

ب) التحقق الدوري من تنفيذ بنود هذا الملحق سيتم ليس أقل من مرتين شهريًّا، إلا إذا اتفقت الأطراف على غير ذلك.

ج) إجراء تحقيق إضافي في خلال ٤٨ ساعة بعد استلام طلب بذلك من أي من الطرفين.

د) ضمان حرية الملاحة خلال ممر تيران طبقًا للمادة ٥ من المعاهدة.

٣ـ تشرف قوات الأمم المتحدة على تنفذ الترتيبات المنصوص عليها في هذه المادة في المناطق «أ»، «ب»، «ج»، ويشرف مراقبو الأمم المتحدة على تنفيذها في المنطقة «د».

٤ ـ سيصحب ضباط اتصال من كلا الطرفين فرق التحقق التابعة للأمم المتحدة.

٥ ـ ستقدم قوات الأمم المتحدة ومراقبوها تقارير عن نتائج مهمتها لكلا الطرفين.

٦ ـ تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها العاملون في المناطق بحرية الحركة وغيرها من التسهيلات الضرورية لأداء مهامها.

٧ـ ليس لقوات الأمم المتحدة ومراقبوها سلطة إصدار تراخيص لعبور الحدود الدولية.

٨ ـ سيتفق الطرفان على الدول التي سيتم منها تشكيل قوات الأمم المتحدة ومراقبيها، وسيتم تشكيل هذه القوات من دول أخرى غير الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بأحكام الفقرة الثامنة من المادة السادسة من الملحق الأول، فإنهما يتعهدان بقبول أو تأييد ما تقترحه الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تشكيل قوات الأمم المتحدة والمراقبين.

٩ ـ يتفق الطرفان على ضرورة أن تقوم الأمم المتحدة باتخاذ هذه الترتيبات بأفضل وسيلة تضمن التنفيذ الفعال لمسؤولياتها.

المادة السابعة: نظام الاتصال

١ ـ فور حل اللجنة المشتركة[أ] يتم إنشاء نظام اتصال بين الأطراف، ويقصد بنظام الاتصال توفير وسيلة فعالة لتقييم التقدم في تنفيذ

(أ) اللجنة المشتركة شكلت من أجل متابعة الانسحاب، وتُحل عقب إتمام الانسحاب النهائي من سيناء وتَحل محلها أطقم مشتركة من ممثل واحد عن كل من مصر وإسرائيل من مجموعة اتصال دائمة، وسوف تمارس نشاطها وفقًا لمهام اللجنة المشتركة كما جاء في المادة الرابعة من الملحق الإضافي «١» والمادة السابعة من الملحق الأول.

الالتزامات المنصوص عليها في هذا الملحق، وحل أي مشاكل يمكن أن تبرز خلال عملية التنفيذ والرجوع في القضايا الأخرى التي لا يمكن حلها إلى السلطات العسكرية الأعلى في كلتا الدولتين تباعًا للنظر فيها.

كما يقصد بنظام الاتصال: تجنب المواقف الناجمة عن أخطاء سوء التفسير من جانب كل من الطرفين.

٢ ـ سيتم إنشاء مكتب اتصال مصري في العريش ومكتب اتصال إسرائيلي في بئر سبع، ويرأس كل مكتب ضابط من الدولة المعنية ويساعده عدد من الضباط.

٣ ـ سيتم إنشاء خط تليفون مباشر بين المكتبين، كذلك سيستمر إنشاء خطوط تليفونية مباشرة بين المكتبين وقيادة قوات الأمم المتحدة.

المادة الثامنة: احترام النصب التذكاري

كل طرف يحافظ بشيء من التقدير على النصب التذكاري لشهداء الحرب لكل منهما، وبالذات النصب المقام بواسطة إسرائيل في سيناء والذي سيقام للمصريين في إسرائيل على نحو يسمح بممرات لهم.

المادة التاسعة: الترتيبات المؤقتة (ملخص)

«شرح تفصيلي لطريقة انسحاب القوات الإسرائيلية وأسلوب عمل قوات هيئة الأمم المتحدة كقوات فاصلة بين الطرفين، ولمدة سبعة أيام فاصل بين كل انسحاب وإحلال قوات حدود في المناطق المحددة لها. كذا تنظيم عملية التصرف في المنشآت والمعدات الدفاعية العسكرية خلال فترة الانسحاب، وتخص بالذكر فقط مباني بجوار العريش والطور وأسلوب تسليمها إلى لجان فنية مصرية للإشراف على هذه المنشآت والمعدات التي سيأخذونها وفقًا لعملية نقل تعدها مسبقًا اللجنة المشتركة. كذا تنظيم عملية الاستطلاع الجوي خلال مراحل الانسحاب».

ثالثًا: اتفاق التفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بشأن تقرير الولايات المتحدة لضماناتها العسكرية لإسرائيل في حالة انتهاك أحكام معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية

اعترافًا بأهمية إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وبالنظر إلى أهمية تطبيق أحكام معاهدة السلام المذكورة لمصالح وأمن إسرائيل،

وإسهام إبرام معاهدة السلام في أمن إسرائيل وتنميتها، بالإضافة إلى أهميتها لسلام المنطقة واستقرارها وحفظ السلام الدولي والأمن؛

واعترافًا بأن الانسحاب من سيناء يفرض أعباء ثقيلة إضافية في مجال الأمن والمجالين العسكري والاقتصادي لإسرائيل؛

تؤكد حكومتا الولايات المتحدة ودولة إسرائيل ما يلي، مع مراعاة قوانينهما وإجراءاتهما الدستورية:

١ ـ في ضوء دور الولايات المتحدة في إبرام معاهدة السلام ورغبة الأطراف في أن تمضي الولايات المتحدة على طريق تقديم المساندة، سوف تتخذ الولايات المتحدة التدابير الملائمة للنهوض بالمراقبة الكاملة لمعاهدة السلام.

٢ ـ إذا ما اتضح للولايات المتحدة أن انتهاكًا لمعاهدة السلام أو تهديدًا بانتهاكها قد حدث، فإن الولايات المتحدة سوف تستشير الأطراف حول التدابير الواجب اتخاذها لوقف هذا الانتهاك، أو الحيلولة دون وقوعه وكفالة مراقبة المعاهدة وتعزيز العلاقات الودية والسلمية بين الأطراف، وسوف تتخذ ما تعتبره ملائمًا من الإجراءات، بما في ذلك الإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية المذكورة فيما بعد.

٣ ـ ستقوم الولايات المتحدة بما تراه لازمًا لمساندة ما تقوم به إسرائيل من أعمال لمواجهة انتهاكات على هذا النحو لمعاهدة السلام، خاصة إذا ما رُئي أن انتهاك معاهدة السلام يهدد أمن إسرائيل، بما في ذلك ـ على سبيل المثال ـ تعرض إسرائيل لحصار يمنعها من استخدام الممرات المائية الدولية، وانتهاك بنود معاهدة السلام بشأن الحد من القوات أو شن هجوم مسلح على إسرائيل؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لأن تنظر بعين الاعتبار وبأقصى سرعة في اتخاذ إجراءات، مثل: تعزيز وجود الولايات المتحدة في المنطقة، وتزويد إسرائيل بالمستحقات العاجلة، وممارسة حقوقها البحرية لوضع حد للانتهاك.

٤ ـ سوف تساند الولايات المتحدة حقوق الأطراف في الملاحة البحرية والجوية للدخول إلى هذا البلد أو ذاك عبر وفوق مضيق تيران وخليج العقبة، وفقًا لما نصت عليه معاهدة السلام.

٥ ـ سوف تعترض الولايات المتحدة وتعارض ـ عند الضرورة ـ أي عمل أو قرار للأمم المتحدة يتعارض ـ من وجهة نظرها ـ مع معاهدة السلام.

٦ ـ سوف تعمل الولايات المتحدة ـ بتصريح ومصادقة الكونجرس ـ

على النظر بعين الرعاية لطلبات المساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل، وتسعى إلى تلبيتها.

٧ ـ سوف تواصل الولايات المتحدة فرض قيود على شحنات الأسلحة التي تقدمها إلى كل بلد، قيود تحظر نقل هذه الأسلحة دون تصريح إلى أي طرف آخر. ولن تزود الولايات المتحدة أو تسمح بنقل مثل هذه الأسلحة إذا ما استخدمت في هجوم مسلح ضد إسرائيل، وسوف تتخذ التدابير اللازمة لمواجهة مثل هذا النقل غير المصرح به.

٨ ـ إن الاتفاقات والتأكيدات القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا تلغيها أو تعدلها معاهدة السلام، باستثناء ما ورد في المواد... من مذكرة الاتفاق بين الولايات المتحدة وحكومة إسرائيل الموقعة في سبتمبر ١٩٧٥.

٩ ـ توضع بنود هذه المذكرة موضع التنفيذ على الفور، وتعلن الولايات المتحدة وإسرائيل موافقتهما عليها، وسوف تطبق كما هي.

«سايروس فانس»
عن الولايات المتحدة الأمريكية
واشنطن ٢٦/ ٣/ ١٩٧٩
«موشى دايان»
عن حكومة إسرائيل

رابعًا: بروتوكول بشأن القوات متعددة الجنسيات

تم توقيع اتفاقية بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية يوم ١٧ يوليو ١٩٨١ في لندن بشأن القوة الدولية متعددة الجنسيات بعد أن عجز مجلس الأمن عن تشكيل قوات الأمم المتحدة والمراقبين تطبيقًا للمادة الرابعة من المعاهدة والمادة السادسة من الملحق الأول، وشمل الاتفاق:

١ ـ يتم تشكيل **قوة متعددة الجنسيات ومراقبين «إم إف أو»** وبالإنجليزية «M.F.O» كبديل لقوات الأمم المتحدة والمراقبين.

٢ ـ تتطابق أحكام ونصوص المعاهدة الخاصة بتشكيل ومسؤوليات ومهام القوة الدولية والمراقبين تطابقًا كاملًا مع مسؤوليات ومهام القوة متعددة الجنسيات والمراقبين.

٣ ـ تبدأ مهامها الساعة ١ بعد ظهر يوم ٢٥ أبريل ١٩٨٢.

وأرفق مع الاتفاق ملحق يبين الصفة الدولية لهذه القوة وتشكيلها وحجمها وعملياتها[أ]، كما أرفق مع الاتفاق خطاب من الولايات المتحدة الأمريكية إلى كل من مصر وإسرائيل يحدد مهام ومسؤوليات الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل وقيام القوة وتزويدها بوحدات من قواتها المسلحة.

خامسًا: أمن مصر

فرضت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ترتيبات أمن شملت قيودًا عسكرية كثيرة حددت حجم القوات المسلحة وأوضاعها وتسليحها شرق وغرب قناة السويس، كما فرضت إجراءات مراقبة ومتابعة تقوم بها لجنة من قوات الأمم المتحدة لضمان تنفيذ أحكام الملحق ١ للمعاهدة.

هذه القيود العسكرية حرمت مصر من تأمين وسلامة حدودها الدولية؛ إذ إن نزع سلاح معظم أراضي شبه جزيرة سيناء خلق منطقة أمن إستراتيجية من أجل حماية أمن إسرائيل.

كما نصت المادة ٢ من الملحق الأول على إنشاء وتنظيم الخطوط والمناطق المبينة على الخريطة ١ (المرفق ١٤)، توضح القيود التالية:

١ ـ حجم القوات شرق القناة

تتمركز فرقة مشاة ميكانيكي في المنطقة «أ» قوامها ٢٢ ألف فرد مكونة من ثلاثة لواءات مشاة ميكانيكية، ولواء مدرع، وسبع كتائب مدفعية ميدان في حدود ١٢٦ قطعة، وسبع كتائب مدفعية مضادة للطائرات تتضمن صواريخ فردية أرض-جو وحتى ١٢٦ مدفعًا مضادًّا للطائرات عيار ٣٧مم.

٢ ـ تحديد أماكن التمركز

تتواجد هذه القوة في المنطقة «أ» التي يحدها من الشرق الخط الأحمر ومن

(أ) تتشكل القوة من قيادة عامة وثلاث كتائب مشاة لا يزيد عددها على ٢٠٠٠، بالإضافة إلى وحدة بحرية تقوم بالدوريات ووحدة مراقبة ووحدة طيران ووحدة إشارة ووحدة مساندة للأعمال الإدارية. تحمل وحدات القوة أسلحة تقليدية مناسبة تتفق وطبيعة مهامها الخاصة بحفظ السلام. البروتوكول أعطى الحق للولايات المتحدة الأمريكية باشتراك قواتها مع القوة متعددة الجنسيات في سيناء، وبذا تحقق التواجد الأمريكي في المنطقة.

الغرب قناة السويس والساحل الشرقي لخليج السويس. والخط الأحمر يبعد عن القناة حوالي ٥٠ كم شرقًا، وأن القوة المصرية بهذا الوضع لا يمكنها الارتكاز على المضايق الإستراتيجية غرب سيناء لمواجهة أي تهديد إسرائيلي.

٣ ـ تخفيض القوات غرب القناة

حددت اتفاقية فض الاشتباك الأول حرمان منطقة غرب القناة في حدود ٣٠كم من تمركز مدفعية الميدان طويلة المدى، كذا الصواريخ أرض-جو حتى لا تؤثر نيرانها على مواقع شرق الخط الأحمر.

٤ ـ الاستطلاع الجوي

حرية العمل مكفولة للقوات المصرية في المنطقة «أ» فقط، ولا يتعدى نشاط الاستطلاع الجوي شرق الخط الأحمر.

٥ ـ القوات الجوية

حرية العمل مكفولة للقوات الجوية في المنطقة «أ» فقط، لا يتعدى نشاطها شرق الخط الأحمر.

٦ ـ القوات البحرية

حرية العمل مكفولة للقوات البحرية داخل المنطقة «أ» وامتدادها في البحر الأبيض شمالًا والبحر الأحمر جنوبًا، ولا يتعدى نشاطها شرق الخط الأحمر.

ونصت المادة ٦ من الملحق الأول للمعاهدة على قيام لجنة من قوات الأمم المتحدة بالتحقق الدوري من تنفيذ أحكام الملحق الأول للمعاهدة مرتين في الشهر.

كما ورد في المادة ١ من اتفاق التفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تعهُّد الولايات المتحدة بالقيام بالتدابير الملائمة للنهوض بالمراقبة الكاملة لمعاهدة السلام.

أي أن نزع سلاح معظم أراضي سيناء والقيود العسكرية التي التزمت بها مصر في معاهدة السلام، والتدابير الملائمة التي تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بالقيام بها في حالة انتهاك أمن إسرائيل، تجعل من الصعب على القوات المسلحة المصرية أن تؤمن حدودها الدولية مع إسرائيل، كما تجعل أمن مصر مهددًا بصفة دائمة.

وإن الخط الأحمر الوارد ذكره في الملحق الأول للمعاهدة، والذي قيد حركة القوات المسلحة المصرية شرقًا، يعتبر من وجهة نظر إسرائيل حدودًا آمنة لها.

وسوف تبقى القيود العسكرية والتهديد لأمن مصر قائمًا ما بقيت روح ونصوص معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل نافذة.



الفصل الثالث عشر

الدروس المستفادة

إن نتائج معركة أكتوبر كما تابعناها في الفصول السابقة **ليست تعبيرًا عن عدم قدرة القوات المسلحة المصرية على قتال إسرائيل أو نتيجة لقلة أو ضعف أسلحتها ومعداتها العسكرية أو هبوط معنوياتها، بقدر ما هي ارتباك وشلل في فكر القيادة وسوء تقدير للقمة العسكرية ممثلة في القائد الأعلى للقوات المسلحة (رئيس الجمهورية) والقائد العام للقوات المسلحة (وزير الحربية).**

فمنذ تولى الرئيس السادات السلطة قام بمخاصمة الاتحاد السوفيتي المورد الوحيد الذي يقدم لنا السلاح، وارتمى في حضن الولايات المتحدة الأمريكية حليفة إسرائيل. وعندما حان وقت المعركة أخطأ في التقدير السياسي عندما تصور أن عبور القناة سوف يؤدي إلى الحل الشامل، فقام بتغيير الخطة التي كانت تستهدف التحرير إلى مجرد القيام بعملية عبور قناة السويس. وجاءت الطامة الكبرى عندما تدخل في إدارة العمليات الحربية، مما أدى إلى حدوث الثغرة وفشله في التعامل معها.

والقارئ الذي يتابع معارك أكتوبر ١٩٧٣ بدقة يمكنه الخروج منها بدروس كثيرة واضحة، وإنني ـ وقد عاصرت ثلاث معارك مع إسرائيل وتابعت الدروس المستفادة من وقائعها ـ حاولت نشرها وتوزيعها على القادة بعد عام ١٩٦٧، إلا أنني لاحظت تكرار هذه الأخطاء في معارك أكتوبر. وأهم هذه الدروس هي:

تحديد الهدف

حدد التوجيه الإستراتيجي السياسي للرئيس السادات في ١/ ١٠/ ١٩٧٣ هدف

القوات المسلحة ليكون «تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي طبقًا لإمكانات القوات المسلحة». وكان الرئيس يتصور أن قناة السويس كمانع مائي تدافع عنها النقط القوية في خط بارليف تشكل الحد الأمامي للدفاع عن إسرائيل، وأن تدميره واحتلاله يعتبر من وجهة نظره كسرًا لنظرية الأمن الإسرائيلي، ومن أجل ذلك حدد القائد العام الهدف العسكري للقوات ليكون: «عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف وإنشاء رؤوس كباري بعمق ١٠-١٢ كيلومترًا شرق القناة».

وحققت القوات المسلحة هدفها في معركة العبور الباسلة أيام ٦ و٧ وصباح يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣، ولكن لعدة أيام فقط حتى تمكن العدو من اختراق دفاعاتنا ونقل المعركة عبر ثغرة الدفرسوار يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣ إلى غرب القناة.

وكان السادات قد انحرف عن الهدف العسكري الذي حدده في بداية العمليات بسبب انبهاره بالأداء الرائع الذي قامت به القوات في معركة العبور، وتدخَّل في إدارة المعركة وقرر استخدام الاحتياطي المدرع في المعركة طمعًا في مكاسب أكبر، فأحدث خللًا في توازن قواته أدى إلى فشل العمليات، وانتهت المعركة دون أن يحقق السادات هدفه السياسي.

وكان تقدير القيادة الإسرائيلية قد بنى خطة أمن إسرائيل على أساس الاحتفاظ بمنطقة المضايق وتأمينها بوصفها حدًّا أماميًّا لأمن إسرائيل من جهة الغرب، لصد أي محاولة للقوات المصرية لتحرير سيناء.

وكانت تقديرات القيادة الإسرائيلية السابقة تؤيد ذلك في:

١ - يوم ٢/ ٦/ ١٩٦٧ وافق مجلس وزراء إسرائيل على خطة العدوان على مصر بالهجوم على سيناء بدءًا بضربة جوية، بينما كان هدف قواته النهائي هو منطقة المضايق. وعندما وصلت القوات الإسرائيلية إلى هدفها يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧ كان المشير عبد الحكيم عامر قد أصدر قراره المشؤوم بانسحاب كل القوات المصرية في سيناء إلى غرب قناة السويس بعد ظهر يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧، عندئذٍ سارعت القيادة الإسرائيلية بإصدار تعليماتها إلى قواتها بالتقدم إلى قناة السويس متجاوزة هدفها النهائي الذي حددته في التعليمات الأولية.

٢ - أكد «موشى دايان» في كتابه المميزات المتوفرة في منطقة المضايق أنها

منطقة الدفاع الأمامية في سيناء من وجهة نظر إسرائيل، كما أنها منطقة تمثل حائط الأمن الأمامي من جهة الغرب الذي يحقق نظرية الأمن الإسرائيلي التي تعتمد على مواقع طبيعية، وأفضل ميزة بها أنه يمكن الدفاع عنها بقوات قليلة العدد.

٣ـ في نوفمبر ١٩٧٠ صرح «موشى دايان» أنه «من الأوفق لكل من مصر وإسرائيل أن تخلي منطقة قناة السويس لإمكان فتحها للملاحة الدولية»[٢٧]. وكان «موشى دايان» يرى العودة إلى مشروعه القديم بتمركز القوات الإسرائيلية في المضايق، وبذلك تبتعد قواته عن تهديد وإزعاج القوات المصرية الضخمة المحتشدة غرب القناة وإعادة الملاحة الدولية في قناة السويس. وهو الأمر الذي يجعل مهمة التحرير أمام القوات المصرية في المستقبل شديدة التعقيد؛ لأنها ستضطر إلى إغلاق القناة من جديد.

٤ ـ **بعد أن نجحت إسرائيل في حصار الجيش الثالث ومدينة السويس أرغمت الرئيس السادات على قبول تنازلات لإسرائيل مقابل فك حصار الجيش الثالث**، وكان أول شرط من شروط إسرائيل هو احتفاظها بالمضايق مع انسحاب القوات المصرية الضخمة التي عبرت القناة وحطمت خط بارليف، عدا قوات رمزية يحدد مراكزها وتسليحها ومعداتها إلى غرب القناة. وقبل الرئيس السادات شروط إسرائيل، وأعلن «موشى دايان» يوم توقيع اتفاقية فض الاشتباك الأول ١٨/ ١/ ١٩٧٤ أن مشروع فض الاشتباك على الجبهة المصرية يرتكز على اقتراحه الذي سبق وأعلنه في نوفمبر ١٩٧٠.

وحققت إسرائيل من هذا الوضع عدة أهداف هي:

١ ـ زادت من الرقعة الأمنية لحدودها أكثر من ٢٠٠كم غربًا تجاه أقوى دولة عربية.

٢ ـ حرمت مصر من الاعتماد على المضايق، وهي خط الدفاع الأساسي عن وادي النيل.

٣ ـ حرمت القوات الجوية من استخدام مطارات سيناء الأربعة.

إرادة القتال

إرادة القتال مقوم أساسي من مقومات المعركة الناجحة. وإن حرب الاستنزاف ١٩٦٧ - ١٩٧٠ بدأت مبكرة بسبب توفر إرادة القتال لدى القوات المسلحة، ثم أضيفت إليها المقومات الأخرى بعد ذلك، وهي القدرة البشرية والتسليح.

وبالرغم من أن العدو الإسرائيلي تمكن من هزيمة القوات المصرية في يونيو ١٩٦٧ واحتل أرض سيناء، كما تمكن من تدمير الأسلحة والمعدات والطائرات، فإنه لم يتمكن من تدمير إرادة القتال. الأمر الذي جعل من استمرار معركة يونيو ١٩٦٧ ثلاث سنوات أخرى أمرًا واقعيًّا.

وكانت ظاهرة الصمود والتحدي في معركة رأس العش في ١/ ٧/ ١٩٦٧ بين قوة مصرية صغيرة وبين مدرعات العدو، دليلًا على توفر إرادة القتال لدى القوات المسلحة بعد الهزيمة.

بينما كان إقبال الشباب على الالتحاق بالكليات العسكرية قد وصل إلى ٣٨ ألف طالب سنويًّا أعوام ١٩٦٨ و١٩٦٩، وهو دليل آخر على توفر إرادة القتال لدى الشعب.

وقد فشل الرئيس السادات في الاحتفاظ بإرادة القتال في حرب أكتوبر. ففي يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣ اضطر الرئيس السادات - تحت ضغط عسكري من العدو - أن يطلب وقف إطلاق النار بعد فشله في إدارة المعركة العسكرية، مما أدى إلى ضياع النصر الذي حققته القوات المسلحة في بداية الحرب.

وعندما لم يلتزم العدو بقرار وقف إطلاق النار واستمر في اجتياح القوات الضعيفة في الضفة الغربية للقناة، استنجد الرئيس السادات بقوات من الدولتين الأعظم.

وقد صاحب استنجاد الرئيس السادات بقوات أجنبية تصريحات مفاجئة كان لها تأثير سيئ على معنويات القوات المسلحة والشعب المصري.

ثم أعلن الرئيس السادات أن **«حرب أكتوبر هي آخر الحروب»**، كما أعلن تبريره لطلب وقف إطلاق النار أننا **«ليس لنا طاقة بمحاربة أمريكا»**، زعمًا أن الإمداد الأمريكي بالسلاح لإسرائيل الذي بدأ يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٧٣ هو العامل المؤثر الذي أدى إلى نجاح ثغرة الدفرسوار وتدفق القوات الإسرائيلية غرب القناة.

وقد هبطت إرادة القتال في جبهة قناة السويس بالرغم من آن الموقف العسكري ومقارنة القوات والتوازن بينهما كان لا يزال في صالحنا، مما كان يحتم على القوات المصرية أن تعمل على تدمير الجيب الإسرائيلي، وتعمل على فك حصار الجيش الثالث الميداني، ولا تترك هذا الموقف الشائن يحدث أثره السيئ في الشعب وفي مراحل المفاوضات التالية للمعركة.

وكان لدى الرئيس السادات عدد من الدبابات يفوق ما لدى إسرائيل في الجيب الإسرائيلي، شملت: دبابات الفرقة ٤ مدرعة والفرقة ٦ مشاة ميكانيكي ولواء الحرس الجمهوري المسلح بدبابات «ت ٦٢»؛ بالإضافة إلى الدعم الذي وصله من الدول العربية المكون من لواء مدرع جزائري وآخر ليبي، وعدد ١٤٠ دبابة من يوجوسلافيا؛ بالإضافة إلى عدد كبير من قذائف المالوتكا المضادة للدبابات؛ بالإضافة إلى قوة جيشين ميدانيين أحدهما قادر على التحرك. ومع قرب القوة المصرية لقواعدنا الجوية في الدلتا نجد أن توازن القوة بين الجيب الإسرائيلي وبين قواتنا كان في صالحنا، خاصة أن قدرة اللواءات المدرعة للعدو كانت قد هبطت في الأيام الأخيرة للمعركة إلى أعداد محدودة جدًّا من الدبابات في كل لواء مدرع، فمثلًا كانت لواءات مجموعة «ماجن» تتراوح بين ١٧ دبابة و٣٠ دبابة في كل لواء مدرع فقط، الأمر الذي أوجد الفرصة الجيدة للقضاء على الجيب الإسرائيلي المحاصر في غرب القناة وطريق إمداده محدود عبر ثغرة الدفرسوار فقط.

إلا أن الرئيس السادات رفض التصديق على تنفيذ الخطة شامل، بل وأطاح برئيس الأركان الذي كان يبغي التصرف الذي يعطي أملًا في القضاء على الجيب الإسرائيلي.

استمرت إرادة القتال في الهبوط إلى أن تبين للقوات النتائج السيئة التي وصلت إليها مفاوضات وتنازلات الرئيس السادات في فض الاشتباك الأول عام ١٩٧٤، واعترض الفريق الجمسي رئيس الأركان على الشروط المهينة التي فرضها «هنري كيسنجر» على السادات حيث قال: «إن تأثير ذلك على القوات المسلحة سيكون سيئًا للغاية». في الوقت نفسه الذي تطاول الرئيس السادات على القوات المسلحة

في قوله مخاطبًا «هنري كيسنجر» في أسوان: «في البداية واجهتني مصاعب لإقناعهم بالحرب، والآن تواجهني المتاعب لإقناعهم بالسلام». وتناسى الرئيس السادات أنه هو الرافض للمعركة في ربيع عام ١٩٧١، في الوقت الذي كان ميزان القوى في صالح قواتنا المسلحة.

وكان رد فعل تصريحات الرئيس السادات المهبطة لروح القتال وإرادته كبيرًا على الشعب أيضًا، فقل إقبال الشباب على إدارات التجنيد بالقوات المسلحة، الأمر الذي جعل وزارة الدفاع تشدد عقوبة التخلف عن الخدمة العسكرية وترفع عقوبة الغرامة حتى وصلت إلى ٥٠٠٠ جنيه أو الحبس أو الاثنين معًا.

وتأكيدًا لهذا المعنى نجد الشعور العام لدى الشعب يميل نحو السلبية والبعد عن المخاطر المشروعة ووضع همومه ومشاكله على الحكومة، كما وضع أمله كله على المعونات الأمريكية، وكانت النتيجة هي ضعف الانتماء للوطن وضعف الرغبة في حمايته وسلامة أراضيه.

الإمداد بالعتاد الحربي

إحدى النتائج المهمة لمعارك أكتوبر ١٩٧٣: اضطر الرئيس السادات عقب انتهاء المعارك إلى رفع شعار «تنويع مصادر السلاح» للقوات المسلحة المصرية. والشعار في حقيقته تغطية إعلامية لردود الفعل المتوقعة من مجموع أفراد القوات المسلحة، للقصور الواضح في استعواض خسائر الحرب من الأسلحة والمعدات، مثل ما تحصل عليه إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية من معدات حديثة ومتطورة بالقدر الذي يعوض خسائرها ويضمن استمرار تفوقها العسكري على الدول العربية كافة.

ونظرًا الشعور الرئيس السادات بمسؤوليته الشخصية عن انحسار الدعم العسكري السوفيتي بعد استبعاده للمستشارين والوحدات السوفيتية في يوليو ١٩٧٢، تجاوبًا مع الرغبة الأمريكية وما آل إليه موقف وقدرة الأسلحة والمعدات، فقد أعد الرئيس السادات مخططًا إعلاميًّا منذ البداية يهدف إلى تحميل الاتحاد السوفيتي مسؤولية القصور في إمداد القوات المسلحة بالأسلحة والمعدات وفقًا لالتزاماته، بدءًا بزعمه

الباطل عام ١٩٧١ بتأخير وصول صواريخ الدفاع الجوي لحماية صعيد مصر، متناسيًا أنه شريك لنا في مسؤولية الدفاع الجوي عن عمق مصر.

كما أن السادات لم يتمكن من استعواض ١٢٠ طيارًا سوفيتيًّا الذين كانوا يشاركون قواتنا في مهامها، كما لم يتمكن من استعواض وسائل الاستطلاع التعبوي والإستراتيجي التي كان السوفييت يوفرونها بوسائلهم الحديثة من الوحدات السوفيتية التي كانت تعاوننا.

وتوجت هذه الحملة في نهايتها بإنهاء التعاون والصداقة مع الاتحاد السوفيتي، وخسرت قواتنا المسلحة استعواض الأسلحة والمعدات التي دمرت في حرب أكتوبر أسوة بما تم في عمليات ١٩٥٦ وعمليات ١٩٦٧.

الإمداد بالعتاد الحربي ليس مجرد تجارة كما صورها الرئيس السادات؛ إذ إنها تخضع في المقام الأول لسياسات الدول المنتجة والدول المستوردة، أي أنها سياسة يحكمها توافق أو تعارض هذه السياسات وليست تجارة. والإمداد بالأسلحة والذخائر يتركز في الدولتين الأعظم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وإن الضمان والتأكيد على الإمداد بالعتاد الحربي يعتبر من وجهة نظر مخططي الحرب أحد المقومات الأساسية، بل شرطًا أساسيًّا يلزم توفره قبل إقحام القوات المسلحة في أي قتال.

وعلى سبيل المثال فإن سوريا استعوضت خسائرها في الدبابات، والتي وصلت إلى ألف دبابة تقريبًا خلال بضعة أسابيع، من الاتحاد السوفيتي. ولو كانت سوريا قد التجأت إلى فرنسا مثلًا لاستعواض هذا العدد الكبير في الدبابات، لاستغرق استعواضه ثلاث سنوات وأكثر.

أطلق الرئيس السادات شعار تنويع مصادر السلاح بعد قراره بالابتعاد عن الاتحاد السوفيتي تلبية لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية التي أوهمته أن ذلك هو السبيل الوحيد لمعاونته. ولم يكن لهذا الشعار من مضمون سوى استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية أو روافدها في غرب أوروبا، مما يستلزم التوافق السياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية وما يتماشى مع سياستها في منطقة الشرق الأوسط، بمعنى الخضوع لسياسة حليفة إسرائيل والتي تعلن

أن أساس سياستها في المنطقة هو استمرار تفوق إسرائيل العسكري على كافة الدول العربية مجتمعة.

وبعد أن طوعت الإدارة الأمريكية الإستراتيجية المصرية في شخص الرئيس السادات عقب النتائج السلبية لعمليات أكتوبر ١٩٧٣ والالتجاء إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب لإمدادنا بالسلاح والمعدات الحربية اللازمة لاستعواض ما فقدناه في أكتوبر ١٩٧٣، فقد كانت الشروط التجارية القاسية التي فرضت على مصر هي سمة هذا التعامل من حيث ارتفاع الأسعار ومعدلات فوائد القروض، مما استتبع قصور الوفاء بمتطلبات قواتنا المسلحة واستحالة الوصول إلى معدل توازن عسكري مقبول مع إسرائيل.

لقد تسببت هذه السياسة في تحميل الدولة أعباء مالية فوق طاقتها، مما أعجزها عن الوفاء بدفع أقساط هذه الأسلحة، وتوقف توريدها تبعًا لذلك. وإن قصور الإمكانات المالية لاستيراد الأسلحة نفسها يعني بالتبعية القصور الحتمي لاستمرار تدبير مستلزمات تشغيلها وإمكانات التحديث المستمر لها، فضلًا عن ضمان استمرار تدفقها لاستعواض الخسائر.

وحفاظًا على سياسة الوفاق القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، سارعت الإدارة الأمريكية بتوجيه الرئيس السادات إلى شراء أسلحة من الصين الشعبية، كخطوة ابتدائية فاصلة بين توقف الاتحاد السوفيتي عن إمداد مصر بالأسلحة وبين أسلوب إعطاء مصر المعونات بقروض تمكنها من الحصول على الأسلحة الأمريكية. بهذه الطريقة أمكن للإدارة الأمريكية أن تتفادى الموقف الحرج مع الاتحاد السوفيتي.

لقد أثبت الاتحاد السوفيتي في جميع المراحل - برغم ما شاب علاقته مع مصر من فترات ركود - عدم النكوص عن التزاماته في إمدادنا بالسلاح اللازم لرفع القدرة القتالية لجمهورية مصر العربية، وليس للقوات المسلحة فقط. بالإضافة إلى التسهيلات المالية المتميزة، والتي جعلت الشعب أو خزينة الدولة لا تشعر بثقل أعباء الدعم السوفيتي في يوم من الأيام، بالإضافة إلى هداياه بتعويض خسائر معركة ١٩٥٦ ومعركة ١٩٦٧ دون مقابل.

ولا يخفى أن تنويع مصادر التسليح يستتبع زيادة العبء الإداري والتمويني وتنوع الأسلوب التدريبي وأسلوب الصيانة والإصلاح، وأخيرًا التوافق مع مطالب العمليات مثل تضارب وسائل التعارف بين الوحدات المقاتلة الأرضية والجوية، أو بين الوحدات المقاتلة الجوية فيما بينها. وهي صعاب تعمل الجيوش كافة على تفاديها لما فيها من مساوئ، إلا أن السادات كان يفاخر بإعلانها وكأنها حسنة من الحسنات.

اشتراك سلاح البترول في المعركة

كان انضمام سلاح البترول لأول مرة في معارك أكتوبر ١٩٧٣ قد وحد بين عمليات الخليج العربي وعمليات شرق البحر الأبيض معًا، فلم يعد هناك في أكتوبر ١٩٧٣ مسرحان متميزان للعمليات، بل مسرح واحد ضم أغلب دول الوطن العربي، في منطقة إستراتيجية واحدة تشكل مجموعة متجانسة جغرافيًّا ومترابطة سياسيًّا، تتساوى فيها الحياة لكل الدول التي تعيش فيها. الأمر الذي يقرب إلى الذهن ضرورة العمل على وضع إستراتيجية واحدة تحقق الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية لجميع دول المنطقة.

بالإضافة إلى الظاهرة التي اتضحت في أهمية المحيط الهندي كمسرح موصل لبترول الخليج العربي؛ حيث مر خلال عام ١٩٧٤ حوالي ٣٠٠ مليون طن من البترول. وبذا جمع البترول ثلاث مناطق: المحيط الهندي ـ الخليج العربي ـ شرق البحر الأبيض في مسرح عمليات واحد.

تأخير وصول الدعم العربي في معارك أكتوبر

برزت فكرة توحيد جهود الدول العربية لتحرير الأرض المغتصبة بعد مؤتمر القمة العربي بالخرطوم في أغسطس ١٩٦٧، وأن المعركة مع إسرائيل هي معركة قومية. وسعت دول المواجهة إلى حث باقي الدول العربية على انضمام الوحدات المقاتلة التي يمكن تدبيرها إلى صفوف قوات دول المواجهة من أجل العمل المشترك في تحرير الأرض. وزادت حماسة الدول العربية عندما تصاعدت العمليات على جبهة قناة السويس خلال حرب الاستنزاف. الأمر الذي دعا الجزائر والسودان والكويت لإيفاد وحدات مقاتلة برية إلى قوات الجبهة الغربية في قناة السويس. ولما كان

الدعم الجوي له تأثيره لإمكان الوصول إلى توازن مع العدو، قامت الدول العربية بتدبير وحدات جوية لدعم الدولتين القائمتين بالتصدي لإسرائيل، وهما مصر وسوريا، تمهيدًا لإتمام معركة التحرير.

ففي يناير ١٩٧٣ صدرت قرارات مجلس الدفاع العربي(٢٨) بأن مسؤولية مواجهة العدوان الإسرائيلي هي مسؤولية عربية مشتركة، ورفض الحلول الجزئية باعتبارها ضارة بالقضية الفلسطينية، وإلزام دول المساندة بأن تكون قواتها جاهزة بأماكن تمركزها في دولها في نهاية شهر مارس ١٩٧٣، على أن تكون مستعدة للتحرك إلى الأماكن التي يحددها القائد العام للقوات المسلحة العربية.

وكانت العراق والسعودية والكويت وليبيا والجزائر والمغرب والسودان وتونس والإمارات، قد تعهدت بتقديم الدعم البري والجوي للجبهات العربية عندما يطلب القائد العام ذلك.

وكان حجم الدعم العربي كبيرًا، ما دلل على التأييد السياسي والعسكري والتضامن من دول المساندة العربية.

وعندما بدأت العمليات في ٦ أكتوبر على الجبهتين المصرية والسورية، سارعت دول المساندة العربية إلى إرسال وحداتها البرية والجوية للاشتراك في المعركة القومية على الجبهتين. وكانت بعض أسراب مقاتلة-قاذفة من العراق قد سبقت هذا الحشد الكبير.

فشل الرئيس السادات في الاستفادة من هذا الدعم العربي الكبير بسبب تسرعه في طلب وقف إطلاق النار بعد أسبوعين اثنين فقط من بدء القتال، فحال دون تمكين القوات العربية من الوصول إلى مسرح العمليات والاشتراك في المعركة بكل ثقلها.

الإعداد الجيد للمعركة

فوجئت إسرائيل بعد معركة يونيو ١٩٦٧ أن الجبهة المصرية لم تهدأ، ودخلت مصر حرب الاستنزاف التي خسرت فيها إسرائيل أفرادًا ومعدات كثيرة نتيجة لتركيز قوة النيران الضخمة التي تمكنت مصر من حشدها بكثافة على خط المواجهة مع

إسرائيل، في الوقت نفسه الذي نجحت فيه مصر في إعداد قواتها إعدادًا علميًّا مكَّنها من المواجهة العسكرية بكفاءة وقدرة في أكتوبر ١٩٧٣.

شمل هذا الإعداد: الدولة ـ الشعب ـ القوات المسلحة. وبرز في هذا الإعداد العلمي إعداد الفرد المقاتل، خاصة بعد إلحاق خريجي المعاهد العليا والجامعات جنودًا مقاتلين. كما شمل هذا الإعداد:

ـ الممارسة العملية في رفع كفاءة الجندي المقاتل في معارك صغيرة وجريئة مع العدو عبر قناة السويس.

ـ الاستفادة بخبرة المستشارين العسكريين السوفييت في رفع كفاءة وقدرة التشكيلات المقاتلة البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي.

ـ إعداد الطيار المقاتل لأول مرة على يد مدربين أكفاء ومعاونة خبراء سوفييت في ثلاث كليات جوية أنشئت خصيصًا بالإضافة إلى كلية بلبيس ومعاهد تدريب الطيارين في الاتحاد السوفيتي. كان هذا التركيز بسبب إدراكنا أن الطيار المقاتل الممتاز وتوافره، هو عامل رئيسي في نجاح أي معركة. كما كان إعداد مسرح العمليات له أهميته وتأثيره، خاصة في إنشاء المطارات الجديدة وتأمينها بالدشم والملاجئ الخرسانية.

ـ كذا إنشاء واستكمال خطوط المواصلات السلكية واللاسلكية لجميع مناطق العمليات المتطورة. وأخيرًا كان تركيز واهتمام القيادة السياسية والقيادة العسكرية ومؤسسات الدولة والشعب من أجل الإعداد السليم للمعركة.

مما تجدر الإشارة إليه عن جدية الإعداد لمعركة التحرير الذي استغرق ثلاث سنوات فقط، تم خلالها مواجهات مباشرة مع العدو في البر والبحر والجو وبرزت خلالها أمثلة بطولية رائعة، الأمر الذي أدى بقواتنا أن تسجلها وتفاخر بها وتحتفل بها سنويًّا في أعياد بأفرع القوات المسلحة التي قامت بها.

فكان تدمير أكبر مدمرة إسرائيلية («إيلات») في ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ بواسطة زوارق قواتنا البحرية عيدًا لقواتنا البحرية، وكان استشهاد الفريق أول عبد المنعم رياض رئيس أركان القوات المسلحة في الخندق الأول في النسق الأول يوم ٩/ ٣/ ١٩٦٩ شمال الإسماعيلية عيدًا لشهداء القوات المسلحة تحتفل به سنويًّا،

وكان تدمير ٨ طائرات إسرائيلية طراز فانتوم وسكاي هوك وأسر ٥ من طياريها يوم ٣٠/ ٦/ ١٩٧٠ يومًا مشهودًا سجلته قوات الدفاع الجوي تتويجًا لنجاحها في إقامة أكبر شبكة دفاع جوي تطورًا في العالم تحت سيطرة تامة لطيران العدو.

وهذه الأحداث التاريخية خلال فترة إعداد القوات المسلحة تعطي رصيدًا إضافيًّا لما قامت به قواتنا من جهد خارق في أقل زمن ممكن أكسبت مصر معركة العبور في ٦ أكتوبر ١٩٧٣ بالذات الشيء الكثير.

مفاجأة حرب أكتوبر ١٩٧٣

كان المقاتل المصري هو مفاجأة معارك أكتوبر ١٩٧٣، فقد اعترف جميع كتاب إسرائيل وغيرهم من الدول الأوروبية وأمريكا أن الجندي المصري قد تغير كثيرًا عما كان عليه، وهذا بفضل الإعداد الجيد والتسليح السوفيتي الحديث الذي استوعبه وأجاده المقاتلون المصريون بسرعة. كما أن المواجهة المباشرة التي تمت عمليًّا خلال سنوات حرب الاستنزاف، قد أكسبت الطيار المقاتل ورجل المشاة وأطقم مدفعية الميدان وأطقم الصواريخ الثقة في النفس وفي السلاح وفي الهدف الذي يقاتلون من أجله.

كما اعترف الإسرائيليون بالبطولات الفردية والجماعية التي قام بها الجندي المصري خلال هذه المواجهة التي أكسبت المقاتلين المصريين الخبرة الحقيقية للقتال، كما تم فيها معرفة القدرة القتالية للإسرائيليين على حقيقتها. وقد أكد «دافيد اليعازر» رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بعد انتهاء معارك أكتوبر أن المفاجأة الكبرى في هذه الحرب كانت هي الجندي المصري، فقد أظهر قدرًا من الكفاءة والتضحية بالنفس وتوفر الدافع للقتال يفوق كثيرًا ما أظهره في الحروب السابقة.

وحقق الجندي المصري في حرب أكتوبر القول: «إن الرجل خلف السلاح هو الأهم وهو الفيصل الحاسم في المعركة».

دور القائد العام في قيادة المعركة

تبين من أحداث ووقائع عمليات أكتوبر ١٩٧٣، أن القائد العام خطط ونفذ العمليات العسكرية طبقًا لأهداف واتجاهات الرئيس السادات السياسية، وليس

طبقًا لقواعد ومبادئ الحرب المعروفة. وتطبيقًا لهذا الأسلوب اتخذ القائد العام مبدأ أمن القوات في الميدان ستارًا لتجميد قدرات القوات المسلحة، خاصة اللواءات المدرعة؛ كي تعمل في نطاق ضيق فقدت داخله مرونتها وقدراتها الحقيقية.

بالإضافة إلى أن الجمود الذي سيطر على فكر القائد العام جعله يتخذ من إذاعة العدو الجوي عن قدراته بأنها الذراع الطويلة، مجالًا للتأكيد على تطبيقاته الجامدة لقواته الجوية في الميدان، فقرر منع استخدام معظم قواته الجوية التي أثبتت جدارتها في حرب الاستنزاف إلى فترة متأخرة من الحرب خوفًا من تدميرها مبكرًا بواسطة العدو.

ويتضح فكر القائد العام ودوره في قيادة المعركة من خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في جريدة الأهرام يوم ١٧/ ١٠/ ١٩٧٣، وحضره بعض المحررين العسكريين من الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث سألوا الفريق أول أحمد إسماعيل الآتي:

- لماذا لم تُطَوِّر الهجوم وتستغل نجاح العبور منذ يوم ٧/ ١٠/ ١٩٧٣؟
- التأمين لديَّ أفضل.
- ولكنه تأمين قاتل وبطيء للغاية!
- إنني غير مستعد للمغامرة بالقوات مثل المشير عبد الحكيم عامر.
- لماذا لم تستغل نجاح قواتك بعد العبور يوم ٧ أو يوم ٨ على الأكثر، علمًا بأن اندفاع القوات شرقًا إلى المضايق الجبلية عقب نجاح عملية العبور هو تأمين في حد ذاته؟
- التأمين المضمون والمحسوب في نظري أفضل.
- لماذا تركتم ثغرة الدفرسوار؟
- إننا كنا نهجم بالقوات الاحتياطية لرفع الضغط عن سوريا، وإنني فضلت ذلك عن تأمين القوات كلها.

إن الإجابة عن السؤال الأخير التي صدرت من القائد العام تخالف أول وأهم مبدأ من مبادئ الحرب، وهو تأمين وسلامة القوات.

وكان انصياع القائد العام لتنفيذ القرار السياسي الخاطئ يوم ١١/ ١٠/ ١٩٧٣ الذي أصدره السادات وصمم على تنفيذه، فاضطر القائد العام إلى استخدام احتياطيه

المدرع المتمركز غرب القناة. وعندما تحركت هذه الدروع إلى شرق القناة انكشف أمن القوات وتمكنت إسرائيل من عبور قواتها عبر ثغرة الدفرسوار، ونقل المعركة إلى غرب القناة، مما أدى إلى تدهور الموقف العسكري على الجبهة.

والدرس الذي برز أمامنا بوضوح أن تطبيق مبادئ الحرب وقواعدها وأساليبها المعروفة في جميع جيوش العالم، يجب أن تكون هي الحاكمة في تخطيط العمليات الحربية، كذا في إدارتها.

في الاستطلاع التعبوي والإستراتيجي

القتال دون توفير معلومات دقيقة عن مواقع العدو يعتبر قتالًا في ظلام، والمعلومات عامةً ـ سواء عن قوات العدو أو عن قواتنا ـ تعتبر عصب التخطيط وعنصرًا أساسيًّا في إدارة العمليات. إن قواتنا المسلحة فقدت عناصر الاستطلاع التعبوي والإستراتيجي منذ أن استغنى الرئيس السادات عن الوحدات السوفيتية التي كانت تعاون قواتنا في الحصول على المعلومات الإستراتيجية والتعبوية منذ يوليو ١٩٧٢، ولم تتمكن قواتنا من استعواضها أو إحلال وسائل أخرى بديلة لها، وظهر عجز القوات في عملياتها الهجومية خلال معارك أكتوبر بسبب غياب عنصر الاستطلاع التعبوي والإستراتيجي.

زيادة إدراك القادة بأهمية الاحتياطيات في المعركة

ظاهرة عدم إدراك القيادة العامة بأهمية تواجد احتياطي كافٍ في المعركة حدثت في معركة يونيو ١٩٦٧، وتكررت في معارك أكتوبر ١٩٧٣، وتسبب عدم إدراك القيادة لدور الاحتياطي التعبوي والإستراتيجي في فقد اتزان القوات في ساحة المعركة، ومن ثم تعرض أمنها الميداني لخطورة اختراق العدو للدفاعات أو لتمكينه من الالتفاف على الأجناب دون أن تعترضه أي قوات احتياطية تكون متوفرة لدى القائد.

لذا يجب الالتزام بضرورة بقاء ثلث القوات دائمًا في الاحتياطي بأنواعه المختلفة في جميع العمليات في يد القائد. وقبل أن يصدر القائد قراره باستخدام هذا الاحتياطي أو جزء منه، يجب أن يكون لديه البديل من قوات أخرى تتواجد مكانه.

هذا بالإضافة إلى أنه يجب الاهتمام قبل بداية العمليات الحربية بتواجد احتياطي عام مخزون من جميع الأسلحة والمعدات والذخائر المستخدمة مع القوات العاملة لدى الدولة، وأن يتوافق ذلك مع خطة تعبئة شاملة للشعب وإمكانات الدولة بحيث يمكن إنشاء وتجهيز التشكيلات الاحتياطية فور بدء العمليات.

الحرب الإلكترونية

تم تصعيد وتطوير في استخدام الأجهزة الإلكترونية، وأصبحت في هذه الحرب ميدان اختبار للصواريخ السوفيتية والأمريكية والوسائل والنظم الإلكترونية المضادة لها. كذا إضافة لكفاءة وقدرة الطائرات المقاتلة-القاذفة سواء في أعمال الملاحة الجوية، أو في دقة وإصابة الأهداف، أو في مقاومة اتجاهات الصواريخ الموجهة إليها، وطبقت هذه الوسائل على الزوارق البحرية الإسرائيلية أيضًا. توضح جليًّا لدى القوات المتحاربة أن أي إضافة ـ ولو بسيطة ـ من الأجهزة الإلكترونية تغير كثيرًا من قدرة وفاعلية المعدات في القتال. وبالرغم من أن القوات المسلحة أدخلت إدارة جديدة بهذا الاسم ضمن تنظيمها، فإنني أرى إضافة مادة جديدة: «إلكترونيات الحرب» ضمن مناهج التدريس في معاهدنا العسكرية ومراكز بحوثنا ومعاملنا في جميع أفرع القوات المسلحة. إن التطور الجديد في أسلحة المستقبل القريب سوف يرتكز على الإلكترونيات التي تدخل في صناعة الصواريخ والأسلحة والمعدات، كما ترتكز عليها نظم القيادة والسيطرة والتوجيه والتدخل.

القدرات القتالية لقواتنا البحرية

قواتنا البحرية من ناحية الحجم تفوق القوات البحرية الإسرائيلية، ولكن عند تخصيص مهام اعتراضية أو هجومية بعيدة عن قواعدها ـ وهي من الواجبات الأساسية للقوات البحرية ـ يعترض أداء هذه المهام البحرية عدم توفر الحماية الجوية المطلوبة. أي أنه من الضرورة توافر عنصر التعاون الجوي بصفة دائمة في كل العمليات البحرية.

إن القدرة القتالية لقواتنا البحرية تضعف للغاية ـ وأحيانًا تنعدم كلية ـ في بعض المهام إذا لم تتوفر لديها المساعدات الجوية المطلوبة لأداء مهامها البحرية بنجاح.

كما لا يمكن أن نعتبر أن قواتنا البحرية قوات ردع دون توفر الدعم الجوي اللازم لعملياتها. ويا حبذا لو وضعت أسراب المعاونة الجوية تحت القيادة المباشرة للقوات البحرية، أو نعيد النظر في موضوع إنشاء قوات جوية بحرية خاصة للقوات البحرية مرة أخرى. صحيح أنه موضوع مكلف جدًّا، ولكنه يتساوى مع عدم التفريط في قدرة قواتنا البحرية.

إن معارك أكتوبر البحرية وضحت لنا ضرورة إضافة عنصرين مهمين إلى تشكيلاتنا البحرية، هما: عنصر المساعدات المباشرة الجوية، كذا عنصر الإلكترونيات. والأخير مهم جدًّا لرفع كفاءة وحداتنا البحرية أسوة بما تم في وحدات الاستطلاع والقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي.

قدرة الدبابة على القتال

كانت النظرية السائدة قبل معارك أكتوبر ١٩٧٣ أن الدبابة هي السلاح الأساسي لتدمير دبابة أخرى، إلا أنه ثبت أن التطور في الأسلحة المضادة للدبابات جعل من الممكن تدمير الدبابات المعادية بالصواريخ والقواذف المضادة للدبابات. هذا بالإضافة إلى أن ثمن الصواريخ والقواذف المضادة للدبابات أقل بكثير من ثمن الدبابات. الأمر الذي يعني من الناحية التكتيكية إمكانية استخدام أعداد كبيرة من هذه الصواريخ لسد الطريق على المدرعات المتقدمة، وسوف نرى في الحروب القادمة الصراع في التصنيع بين قدرة الدبابة على الصمود أمام تطور صناعة الصواريخ المضادة للدبابات.

استهلاك الأسلحة والمعدات والذخائر

نتائج حرب أكتوبر أسفرت عن خسائر مادية كبيرة في الأسلحة، وخاصة في الطائرات المقاتلة-القاذفة وفي الدبابات، بالإضافة إلى استهلاك معدل كبير من الصواريخ بأنواعها سواء المضادة للطائرات أو المضادة للدبابات. كذا في الذخائر عامة، الأمر الذي يجعل المخططين لإعداد الحروب المقبلة يحرصون على تغيير معدلات الاستهلاك. كذا إعادة الحساب في المخزون من الأسلحة والذخيرة. كذا في المخزونات الاحتياطية على مستوى الدولة

وبالذات في الدبابات والطائرات والصواريخ والذخائر، الأمر الذي يشكل عبئًا ماليًّا على الدولة.

التدريب على العمليات المشتركة

تطورت أساليب القتال في العمليات المشتركة للدرجة التي استوجبت إعداد القوات وتدريبها على هذه الأساليب في وقت السلم، وأهمها:

١ ـ زيادة الاهتمام بتدريب القوات على العمليات الهجومية؛ إذ تبين أن جميع العمليات الهجومية التي قامت بها القوات المدرعة في حرب أكتوبر كانت فاشلة، بينما نجحت جميع العمليات الدفاعية. ويرجع السبب في ذلك إلى اهتمام هيئة التدريب في القوات المسلحة بإتقان العمليات الدفاعية، ارتكازًا على أن سياسة الدولة دفاعية منذ أن نشأ الصراع المسلح مع إسرائيل، علمًا بأن التدريب على العمليات الهجومية جزء لا يتجزأ من العمليات الدفاعية.

٢ ـ التدريب على العمليات المشتركة للتشكيلات المقاتلة لأفرع القوات المسلحة الرئيسية الأربعة يعتبر واجبًا أساسيًّا لاختبار قدرة القوات المسلحة بوصفها قوة مقاتلة متكاملة. وإن تعاون تشكيلاتها المختلفة معًا هو محور النصر في المعركة؛ إذ إن أي سلاح وحده لا يمكن أن يكسب أي معركة، وظهر في معارك أكتوبر القصور الواضح في عدم التعاون بين القوات الجوية وبين الجيشين الثاني والثالث في أمور الاستطلاع، كذا في المعاونة المباشرة الأرضية.

إن متابعتي لست عمليات هجومية تمت على مستوى لواءات مدرعة ميكانيكية شرق القناة، لم تنل من المعونات الجوية المباشرة في القتال سوى عملية الفرقة ٢١ مدرعة يوم ١٤/ ١٠، وعملية لواء ١٣٠ مشاة مستقل فقط. هذا مع العلم أن خطة عمليات جرانيت ٢ المعدلة خصصت ٦ طلعات سرب للجيش الثاني، ٤ طلعات سرب للجيش الثالث تحت طلب قيادتي الجيشين في المرحلة الثانية للخطة. وتبين أثناء تنفيذ الخطة أن هذه المعاونات الجوية ظلت تحت يد القيادة العامة، ولم تفرط فيها إلا بعد طلبات جديدة من الجيشين.

وهذا الأسلوب ينطبق أيضًا على التعاون الضروري بين لواءات الزوارق البحرية وبين أسراب المعاونة الجوية المباشرة للعمليات البحرية.

ونستخلص من ذلك أن تطور أساليب القتال في الوقت الحاضر يستلزم إلحاق أطقم وأجهزة التعاون الجوي على جميع الفرق المشاة والميكانيكية والمدرعة. كذا على لواءات زوارق البحرية في أوقات السلم، حتى يمكن التعايش والتعارف والتدريب بصفة مستمرة، وأن تكون حالة الحرب استمرارًا لحالة السلم في هذا الشأن، وأن يراعى تخصيص طلعات الأسراب المعاونة على مستوى التشكيل المقاتل: وهو الفرقة أو اللواء البحري.

٣ ـ تطوير أساليب القتال يحتم التوسع في استخدام أسراب الهليكوبتر في جميع العمليات الدفاعية والهجومية للتشكيلات البرية أو البحرية أو مجموعات الصاعقة، الأمر الذي يفترض زيادة أعدادها وزيادة تسلحها خاصة بالأسلحة المضادة للدبابات صواريخ جو/ أرض. كذا الاهتمام بتدريب أطقمها على واجبات العمليات المختلفة مع التشكيلات المقاتلة المذكورة.

دور القيادة السياسية في المعركة

دور القيادة السياسية يجب أن ينتهي بإصدار توجيهاتها السياسية والعسكرية لبدء المعركة، وهو ما قام به الرئيس السادات في ١/ ١٠/ ١٩٧٣ و٥/ ١٠/ ١٩٧٣ بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويبدأ بعد ذلك دور القيادة العسكرية في إدارة العمليات العسكرية، إلا أن تدخل الرئيس السادات في إدارة العمليات العسكرية تسبب في تحويل النصر إلى هزيمة.

وقد ثبت خلال معارك أكتوبر ١٩٧٣ أن الرئيس السادات أمر القائد العام بعمل الوقفة التعبوية يوم ٩/ ١٠، ثم عاد وأمر بعمليات هجومية إضافية شرقًا يوم ١١/ ١٠/ ١٩٧٣ على أن ينفذ صباح يوم ١٣/ ١٠، واستخدم الاحتياطي مما أدى إلى حدوث الثغرة، ثم رفض رأي رئيس الأركان بسحب بعض اللواءات المدرعة لتكوين احتياطي جديد. والرئيس هو الذي رفض استئناف القتال بهدف القضاء على الجيب الإسرائيلي وإنهاء حصار الجيش الثالث.

ولو دققنا البحث عن سبب هذه النتيجة، نجد أن الانفراد بإصدار القرار المصيري سواء في مرحلة التخطيط (تحديد الهدف) أو في مرحلة إدارة العمليات (قيادة وسيطرة) مرجعه انفراد الرئيس السادات بإصدار القرار، بينما الواجب أن يصدر القرار من مجلس متخصص أو مجلس رئاسي أو جماعي. ولم يكن إنشاء مجلس الدفاع الوطني أو المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلا للنظر وبحث ودراسة مثل هذه القرارات.

وكان إصرار السادات على الانفراد بإصدار القرارات المصيرية أدى إلى وقوعه في أخطاء جسيمة وإجراء التنازلات السياسية والعسكرية لإسرائيل، وهي:

١ ـ تنازل الرئيس السادات لـ«كيسنجر» عن التمسك بخط ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ الصادر به قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨، على أن يكون الحد الفاصل بين القوات المتحاربة غرب قناة السويس. وكانت القوات الإسرائيلية قد تجاوزته بعد توقيت وقف إطلاق النار نظير وعد من «هنري كيسنجر» بفصل القوات فصلًا شاملًا، وعودة القوات الإسرائيلية إلى شرق القناة، وهذه الموافقة من الرئيس السادات أكدت بقاء الجيش الثالث ومدينة السويس محاصرين، وحرمت القوات المسلحة المصرية من حقها في القتال (اتفاق قصر الطاهرة ٧/ ١١/ ١٩٧٣).

٢ ـ تنازل الرئيس السادات عن شروطه في التسوية الشاملة وانسحاب إسرائيل إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧، من أجل العمل أولًا على رفع الحصار عن الجيش الثالث ومدينة السويس، وبذا أسقط الهدف السياسي الذي حارب من أجله (اتفاق قصر الطاهرة في ٧/ ١١/ ١٩٧٣).

٣ ـ وافق الرئيس السادات على رفع الحظر البحري عن باب المندب والسماح بمرور سفينة شحن بترول إلى «إيلات» في يوم ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٣ نظير مرور قول «تموين واحد» إلى الجيش الثالث المحاصر، فأجهض أفضل عملية بحرية ناجحة تمت في أكتوبر ١٩٧٣.

٤ ـ عدل الرئيس السادات عن تمسكه بتحقيق تسوية فلسطينية خلافًا للسياسة المصرية المقررة في التسوية الشاملة ـ تبليغ إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصرية إلى «هنري كيسنجر» عند زيارته لواشنطن في ٢٩/ ١٠/ ١٩٧٣.

٥ ـ توجيه من الرئيس السادات إلى إسماعيل فهمي يوم ٢٥/ ١٠/ ١٩٧٣ الذي قام بإخطار مجلس الأمن بعدم حاجة مصر إلى مراقبي القوتين الأعظم، وبذا تنازل الرئيس عن المشاركة السوفيتية-الأمريكية، ثم عمل على استبعاد السوفييت من القضية نهائيًّا خدمة لأهداف الولايات المتحدة الأمريكية.

٦ ـ قبل الرئيس السادات تبادل أسرى الحرب نظير تخلي إسرائيل عن بعض المواقع شرق مدينة السويس مباشرة (منطقة رأس مسلة)، وكان لا ينطبق عليها القواعد الإسرائيلية التي تحدد أماكن تمركز القوات المصرية شرق القناة في فض الاشتباك الأول في يناير ١٩٧٤.

٧ ـ تقاعس الرئيس السادات عن واجب مشاركة الحليفة سوريا في حرب أكتوبر من ضرورة إشراكها في اتفاقية فض الاشتباك الأول الذي تم بالنسبة للجبهة المصرية في قناة السويس فقط.

٨ ـ قام الرئيس السادات بالضغط على الدول العربية المنتجة للبترول للعمل على رفع الحظر المقرر من يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣، والذي وضحت آثاره الضارة على دول غرب أوروبا والولايات المتحدة يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٣ على جبهة قناة السويس، وتخليص قوات الجيش الثالث ومدينة السويس من الحصار الإسرائيلي. (رسالة «هنري كيسنجر» إلى الرئيس السادات يوم ١٨/ ١١/ ١٩٧٣).

٩ ـ موافقة الرئيس السادات على خطط وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية في تغيير سياسات مصر الخارجية والداخلية، وقصر إجراءات المفاوضات لفض الاشتباك تحت إشرافها وحدها كي تظل سيطرتها على الموقف. (رسالة «هنري كيسنجر» إلى الرئيس السادات يوم ١٨/ ١١/ ١٩٧٣).

١٠ ـ موافقة الرئيس السادات **منفردًا**[أ] لـ«هنري كيسنجر» في أسوان للتنازل عن تمسك القوات المسلحة المصرية بمنطقة المضايق الجبلية في

(أ) تواجد وزير الخارجية ووزير الحربية في الوقت نفسه في حديقة استراحة الرئيس بأسوان.

سيناء. كذا في تخفيض القوات المصرية من ٧٠٠٠٠ مقاتل إلى ٧٠٠٠، ومن ١٠٥٠ دبابة إلى ٣٠ دبابة فقط في الشريط الضيق ٦-١٠كم الذي تم تحريره بواسطة القوات المسلحة في معركة العبور، وبذا تحقق لإسرائيل أقصى حدود أمنية في سيناء. (اتفاقية فض الاشتباك الأول في ١٨/ ١/ ١٩٧٤).

١١ ـ موافقة الرئيس السادات منفردًا لـ«هنري كيسنجر» في أسوان على تراجع صواريخنا المضادة للطائرات ومدفعيتنا طويلة المدى إلى خط غرب القناة ٣٠كم، بحيث لا يصل تأثير نيران هذه الأسلحة إلى المواقع الإسرائيلية غرب سيناء.

١٢ ـ في ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٣ قبل السادات ـ بعد مرور ٢٥ سنة على إنشاء إسرائيل ـ إجراء مفاوضات مباشرة معها نظير مرور قول واحد من الإمدادات غير العسكرية إلى الجيش الثالث المحاصر. (اتفاقية فض الاشتباك الأول في ١٨/ ١/ ١٩٧٤).

١٣ ـ وفي اتفاقية فض الاشتباك الثاني التزمت مصر بإمداد إسرائيل بالبترول المستخرج من الآبار المصرية بالسعر الدولي، تجاوبًا مع الرغبة الإسرائيلية لفتح باب التعاون التجاري بين البلدين.

١٤ ـ لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب أكتوبر بخداع الرئيس السادات، بل قدمت تعهدات لإسرائيل بضمانات عسكرية تؤكد أمن إسرائيل في حالة انتهاك مصر لمعاهدة السلام. (اتفاق تفاهم بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل).

وتسلم الرئيس السادات صورة من هذه التعهدات الأمريكية لإسرائيل في اليوم السابق لتوقيع معاهدة السلام. وبالرغم من أن هذه التعهدات معادية لمصر، فإن الرئيس السادات لم يتمكن من التراجع في توقيع المعاهدة لعدم وجود خيار آخر غير الاستسلام للخداع الأمريكي، والذي بدأه «كيسنجر» في أول زيارة له في اجتماع قصر الطاهرة ٧/ ١١/ ١٩٧٣.

وقام رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت ـ وكان مرافقًا للسادات في واشنطن ـ

بإرسال خطاب اعتراض ورفض لهذه التعهدات الأمريكية لإسرائيل والموجهة أساسًا ضد مصر، معتمدًا على الأسس الآتية:

أ) التعهدات الأمريكية لإسرائيل هي ادعاء باتهام مصر بخرق اتفاقية السلام.

ب) التعهدات الأمريكية لإسرائيل هي تحالف عسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل يهدد مصر.

ج) التعهدات تمنح الولايات المتحدة الأمريكية سلطة فرض تدابير تأديبية، مما يثير الشكوك حول مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية.

د) موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على قيام إسرائيل باتخاذ تدابير عسكرية ضد مصر.

هـ) تعطي الولايات المتحدة الأمريكية الحق في أن تفرض وجودها العسكري في المنطقة.

وكان هذا التحالف الأمريكي الإسرائيلي في هذه الوثيقة والذي تأيد رسميًّا عام ١٩٨٤ يمثل قمة النجاح الإسرائيلي، وفشل سياسة الرئيس «كارتر» وسوء تقدير الرئيس السادات للدور الأمريكي. غير أن رفض مصر لهذه الاتفاقية لا يقف دون تنفيذ السياسة المتفق عليها بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ولم يكن في استطاعة مصر بعد أن عزلها السادات عربيًّا ودوليًّا أن تقاوم هذا التحالف الأمريكي الإسرائيلي.

وشعر الرئيس السادات بعد ارتمائه في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية أنه خسر كل شيء. استغنى عن الاتحاد السوفيتي وعادى الدول العربية وعزل مصر عنها، وكان ذلك خدمة لأهداف الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد كل ذلك لم يستطع أن يصل في صداقته مع الولايات المتحدة إلى مستوى الصداقة الأمريكية-الإسرائيلية، فقد تحالفت أمريكا مع إسرائيل ضد مصر.

وختم الرئيس السادات أخطاءه بتوقيع أحكام معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل يوم ٢٦/ ٣/ ١٩٧٩، كما وقع على وثيقة جديدة تحت عنوان: «الاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية

وغزة»، دون اشتراك الأردن أو منظمة التحرير الفلسطينية اللتين رفضتا أخطاء الرئيس السادات وامتنعتا عن مشاركته.

وأخيرًا فإن مصر التي رفضت سياسة الأحلاف في الخمسينيات، أمكن لرئيسها السادات من خلال تنازلاته أن يقيم علاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل أمن إسرائيل في الثمانينيات.



الفصل الرابع عشر

تقييم حرب أكتوبر ١٩٧٣

تقييم عام

معارك أكتوبر ١٩٧٣ هي معارك تقليدية محدودة دخلت التاريخ بوصفها الجولة الخامسة للصراع بين العرب (مصر وسوريا) من جانب وإسرائيل من جانب آخر، واستمرت ثلاثة أسابيع فقط انتهت بوقف إطلاق النار بطلب من الرئيس السادات بضمان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

إن قادة معارك أكتوبر ١٩٧٣ في مصر وإسرائيل لم يتغيروا منذ الجولة الأولى للصراع عام ١٩٤٨، وقد اشتركوا فيها وكانوا ضباطًا أصاغر، ثم اشتركوا في معارك ١٩٥٦ وهم قادة كتائب ولواءات، ثم اشتركوا في معارك ١٩٦٧ وهم قواد لواءات ومجموعات لواءات، واستكملوا حرب الاستنزاف ١٩٦٧-١٩٧٠ وهم بنفس الرتب، ثم اشتركوا في معارك عام ١٩٧٣ وهم قادة فرق وقادة جيوش برتب جنرالات وفرقاء.

كما أن مسرح العمليات لم يتغير أيضًا؛ إذ إن جميع الجولات الخمس في الصراع تمت على أرض بين النقب الجنوبي لفلسطين وبين قناة السويس، وكلها مسرح صحراوي لأرض مفتوحة يعلمها جيدًا قادة كلا الطرفين. أي أنه ليس هناك تغيير في أساليب استخدام الأرض مع السلاح من الناحية التكتيكية في عقيدة كلا الطرفين.

كما أن الأسلحة والمعدات الحربية المستخدمة في الجولات الخمس كلها تقليدية، وأن تطورها وتحديثها تم بالتساوي بين الطرفين بسبب دعم الجانب

العربي بالأسلحة الشرقية من الاتحاد السوفيتي، بينما دعمت دول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية الجانب الإسرائيلي، وأن كلتا الدولتين العظميين كانتا متساويتين في دعمهما للطرفين في النوعية أو في الكم.

وكانت العوامل الخارجية المؤثرة على كلا الطرفين تكاد تكون متساوية أيضًا؛ إذ إن التوازن في القوى بين الدولتين الأعظم في البحر الأبيض المتوسط والمنطقة العربية كان متساويًا أيضًا، وانعكس ذلك التوازن على كلا الطرفين المتصارعين في المنطقة.

وعلى ذلك كان من المنتظر ألا يحدث أي تغيير حاد في مسار المعارك التي تتم بين الطرفين المتساويين في المقومات وفي التوازنات المتوفرة، كذا في الخبرة المكتسبة لقادة كلا الطرفين. ولكن حدث تغيير حاد في اتجاهات مصير الحرب عام ١٩٦٧ وبشكل مثير للغاية؛ حيث اكتسحت إسرائيل العرب بطريقة مفاجئة في غير الوقت المناسب، الأمر الذي أحدث تغييرًا جوهريًّا في ميزان القوى لصالح إسرائيل.

ولكن سرعان ما استيقظ العرب من كبوتهم وأعادوا تنظيم صفوفهم بفضل ثبات إرادة القتال لدى الشعب وقواته المسلحة، بالإضافة إلى دعم الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية بالسلاح والمعدات. ولو أن العدو قد تحصل على نصر أكبر من طاقته العسكرية والاقتصادية عام ١٩٦٧، إلا أنه لم يتمكن من تدمير إرادة القتال مثلما تمكن من تدمير الأسلحة والمعدات.

ولم تمر ثلاث سنوات على معركة يونيو ١٩٦٧ إلا وعاد التوازن في القوى مرة أخرى بين الطرفين، بل وسنحت الظروف الخارجية وتوفير مقومات المعركة إلى الاستعداد لمعركة مشتركة فاصلة في سيناء يتم فيها تدمير العدو واستعادة الأرض المغتصبة عام ١٩٦٧. ثم الاستعداد لمعركة مشتركة مع دول المواجهة لإتمام المرحلة الأخيرة من النزاع العربي-الإسرائيلي، وهي إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتقرير مصيره.

وعندما بدأت الجولة الخامسة في أكتوبر ١٩٧٣ نجح العرب (مصر وسوريا) في إحداث مفاجأة تكتيكية اهتزت لها إسرائيل، ولكن لم تتمكن القوات المصرية من استغلال هذا النجاح، وتمكن العدو بعد ثلاثة أيام فقط من استرداد المبادأة

وأعاد توازنه الدفاعي، ثم بدأ هجومه المضاد في كلتا الجبهتين وبدأ تيار الحرب يأخذ مجرى آخر لصالح إسرائيل.

تمكنت القوات الإسرائيلية من اختراق الدفاعات المصرية عند الدفرسوار إلى الضفة الغربية للقناة؛ حيث حيدت قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية وقطعت خطوط مواصلات الجيش الثالث ومدينة السويس. وحدث نفس الشيء بالنسبة للجبهة السورية ولم تتمكن القوات السورية والقوات المعاونة لها ـ العراقية، الأردنية، السعودية، والمغربية ـ من القيام بهجوم مضاد مدبر قبل إعلان السادات طلب وقف إطلاق النار.

هذا التطور الحاد في سير معارك أكتوبر ١٩٧٣ يدلل على وجود عوامل أخرى تفوقت على العوامل التقليدية السابق الإشارة إليها في تشابه القادة وثبات مسرح العمليات والأسلحة والمعدات الموجودة لدى الطرفين المتصارعين، والتي يمكن إبرازها من خلال تقييم كل طرف على حدة.

أولًا: الجانب الإسرائيلي

١ ـ فشلت المخابرات الإسرائيلية في معرفة توقيت الهجوم العربي على جبهتي قناة السويس والجولان بسبب تركيزها على معرفة النوايا لكل من مصر وسوريا، كما تجاهلت القدرات العسكرية التي تمت في الفترة بين ١٩٦٧ و١٩٧٣ وقد نمت نموًّا كبيرًا ـ ذلك النقص في قدرة المخابرات الإسرائيلية، أدى إلى افتراضات خاطئة في القيادة الإسرائيلية عن نوايا القوات العربية.

٢ ـ النزاع بين الجنرالات الإسرائيليين ـ «جونين» (قائد منطقة العمليات)، و«بارليف» (رئيس الأركان) من جانب، ضد «شارون» (قائد فرقة مدرعة) من جانب آخر وأثناء المعركة. وكان سلوك الأخير وعدم امتثاله للأوامر وانتقاده المستمر ومحاولته دفع القيادة العليا إلى تغيير الأوامر الصادرة إليه من «جونين» و«بارليف»، معتمدًا على التعاطف الذي كان متوفرًا لديه من وزير الدفاع «دايان».

كذلك النزاع بين «جونين» و«آدان» (قائد فرقة القطاع الشمالي) حول معارك ٨ أكتوبر على الضفة الشرقية للقناة بعد نجاح القوات المصرية في إنشاء خمس

رؤوس كباري فرق. وكان الأول هو المسؤول عن عمليات الجبهة يرى ضرورة تثبيت الهجوم المصري على طول القناة، بينما يرى الثاني ـ ويؤيده «شارون» ـ أن الهجوم المضاد بقوة هو أفضل الوسائل لرد القوات المصرية عبر القناة.
أدت هذه النزاعات أثناء المعركة إلى تشتيت القوات الإسرائيلية على طول القناة وأصبحت ضعيفة في كل مكان، الأمر الذي سهل على القوات المصرية صد وتدمير القوات المدرعة الإسرائيلية، وفشل الهجوم المضاد الإسرائيلي على طول قناة السويس.

٣ ـ بالرغم من الخلل الذهني الذي أصاب القيادة الإسرائيلية بسبب بداية الهجوم العربي على جبهتين في وقت واحد وفي يوم عيد الغفران لليهود، فإن نظام التعبئة الجيد في إسرائيل مكن القيادة العسكرية من حشد وتجميع أربع فرق احتياطية قاتلت بفاعلية على كلتا الجبهتين في ظرف ٣٠ ساعة من الهجوم العربي المفاجئ، بالإضافة إلى أن كفاءة نظام التعبئة قللت من ميزة المفاجأة التكتيكية التي تحصلت عليها القوات العربية يوم عيد الغفران.

٤ ـ الرقابة الشديدة على نشر المعلومات الحقيقية للمعركة على الشعب تسببت في خداع الحكومة الإسرائيلية لشعبها، من خلال عدم نشر معلومات عن الهزائم التي لحقت بقواتها المسلحة خلال الأيام الثلاثة الأولى. كما شعر الشعب الإسرائيلي بالمرارة عندما سمع تعهد الجنرال «اليعازر» رئيس الأركان يوم ٨/ ١٠/ ١٩٧٣ عن ضرورة تحقيق انتصار على العرب بقوله: «إننا سوف نهاجم وسوف نضربهم وسوف نحطم عظامهم»، وذلك بعد عدة ساعات فقط من أسوأ هزيمة لحقت بإسرائيل صباح يوم ٨/ ١٠/ ١٩٧٣. وكان هذا الموضوع مجالًا للإثارة والجدل لدى المفكرين ورجال الصحافة وأعضاء لجنة «أجرانات» بعد ذلك عن حق الشعب الإسرائيلي في معرفة مدى تجاوز الحكومة الإسرائيلية في الرقابة على أخبار المعركة.

٥ ـ القدرة المستمرة لإسرائيل للتغلب على القوات العربية الأكبر عددًا في أنماط القتال كافة، وذلك بسبب تفوق فاعلية أساليب القتال والتعاون بين الأسلحة

المشتركة بدءًا من معارك ١٩٤٨ بالإضافة إلى عدم وجود البيروقراطية في النظام العسكري الإسرائيلي.

ثانيًا: الجانب العربي ـ مصر وسوريا

١ ـ إن البيروقراطية العسكرية المتغلغلة في نظامنا العسكري، كذا أسلوب الحذر المميت الذي اتبعه القائد العام للقوات المسلحة في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهو لا يزال متأثرًا بعمليات وأسلوب قتال إسرائيل عام ١٩٦٧، كذا تقييمه الزائد لخط بارليف الإستراتيجي والتكتيكي أكثر من قيمته الحقيقية جعلته يفشل في الوصول إلى المضايق الجبلية في متلا والجدي. وبالرغم من نجاحه في عبور قناة السويس وتحطيمه لخط بارليف في ساعات، فإنه عجز عن التقدم في سيناء بهدف مساعدة حليفه في الجبهة السورية ورفع الضغط عنه، الأمر الذي تبينه يوم ١٢/ ١٠/ ١٩٧٣ بعد فوات التوقيت المناسب. ولو أن القائد العام في الوقت نفسه كان ملتزمًا التزامًا حرفيًّا بتوجيهات الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة (السادات)، إلا أن التاريخ لن يعفيه ـ وهو القائد الميداني المسؤول عن هذا العجز.

٢ ـ إن الخلاف بين الفريق أول أحمد إسماعيل القائد العام وبين الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس الأركان حول مسائل مهمة أثناء التخطيط للعمليات، كذا أثناء إدارة العمليات الحربية برز على السطح عند التطبيق... منها منح القوات الإسرائيلية قدرات عسكرية تفوق قدراتها الحقيقية خاصة في الطيران وفي المدرعات وفي الوقت نفسه التقليل من القدرات العسكرية المصرية؛ منها عدم الثقة في قدرة وسائل الدفاع الجوي الإيجابي في تغطية قواتنا المهاجمة حتى المضايق الجبلية غرب سيناء؛ كذا الخوف من زج القوات الجوية للقتال الجوي أو للمساعدة المباشرة لقواتنا الأرضية إلا تحت ظروف مناسبة لها. وهذه الظروف يصعب التحكم فيها، ولذا نجد أن القوات الجوية لم تباشر مهامها في المعاونة المباشرة لقواتنا والمدرجة في خطة تعاون القوات للعمليات.
وكان النزاع بينهما حول انتزاع الأسلحة المضادة للدبابات من تشكيلات احتياطية تعبوية وإعادتها إلى تشكيلات أمامية وعدم القدرة على إعادتها مرة أخرى بعد

أداء مهمتها، مثار جدل كبير بين القادة والضباط والجنود في وقت حرج قاتلت فيه القوات الاحتياطية غرب قناة السويس دون أسلحتها المضادة للدبابات.

وكان النزاع الأكبر حول أسلوب صد وتدمير قوات الاختراق الإسرائيلي عبر الدفرسوار ليلة ١٥-١٦ و١٦-١٧ أكتوبر ١٩٧٣، الأمر الذي أثر على فاعلية عمليات الجيشين الثاني والثالث وأصابهما بالشلل المميت، وأعطى الفرصة للقوات الإسرائيلية بتعزيز اختراقها ومواصلة تقدمها غرب القناة.

كما حدث نزاع بين الفريق أول أحمد إسماعيل وبين اللواء سعد مأمون قائد الجيش الثاني حول دفع الفرقة ٢١ المدرعة شرقًا، الأمر الذي أثر في تغيير مسار معركة أكتوبر ١٩٧٣.

وزاد الخلاف عمقًا تدخل الرئيس السادات مؤيِّدًا - دون مناقشة - القائد العام ضد رئيس الأركان الذي كان مؤيَّدًا في آرائه من قادة الجيوش الميدانية، وانتهى هذا الصراع في أشد الأوقات حرجًا أثناء المعركة بعزل رئيس الأركان بدلًا من مناقشته ومواجهته على مستوى أوسع من مدارك السادات العسكرية.

٣ - عدم قدرة القيادة العسكرية المصرية على الحفاظ على المكاسب التكتيكية التي تحصلت عليها القوات العربية يوم ٦/ ١٠/ ١٩٧٣ سوى ثلاثة أيام فقط، والسبب في ذلك هو اختلال اتزان الدفاع بسبب إجراء تحركات رئيسية لتشكيلات مدرعة دون وعي لمبادئ الحرب الوقائية، الأمر الذي استغله العدو ونجح في اختراق الدفاعات وأحدث ثغرة الدفرسوار الشهيرة، فكانت مفاجأة تكتيكية لم يتمكن القائد العام من استرداد وعيه والعمل بسرعة في إحباط فعل العدو، فخسر بذلك المعركة.

التقييم التكتيكي للطرفين

١ - المفاجأة التكتيكية التي تحققت في الهجوم المصري والسوري على خط بارليف وخط الجولان يوم ٦/ ١٠/ ١٩٧٣، أثرت تأثيرًا نفسيًّا على هيبة القوات المسلحة الإسرائيلية وعلى الصلف الإسرائيلي اللذين اكتسبتهما إسرائيل في يونيو ١٩٦٧.

٢ ـ المفاجأة التكتيكية بسبب استخدام الأسلحة المضادة للدبابات قصيرة المدى بكفاءة بواسطة جندي المشاة المصري في جميع معارك شرق القناة، دللت على الإعداد الجيد للمقاتلين والأداء المتطور للسلاح، كما أبرزت مقاتل المشاة أنه المفاجأة الكبرى لمعارك أكتوبر.

٣ ـ المفاجأة التكتيكية نتيجة هجوم خمس فرق مشاة مدعمة على جبهة طولها ١٧٠ كم في توقيت واحد، كذا تعاون الدبابة مع المشاة المسلحة بعنصر مضاد للدبابات على طول القناة في معارك ٧-٨ أكتوبر، الأمر الذي سبب هزيمة الإسرائيليين في عمليات صد وتدمير جميع الهجمات المضادة على طول القناة، وهو تطبيق لفكر القيادة العامة للقوات المسلحة بعد يونيو ١٩٦٧ (الخطة ٢٠٠).

٤ ـ المفاجأة التكتيكية الإسرائيلية عندما تمكنت قواتها من اختراق الدفاعات المصرية عبر الدفرسوار إلى غرب القناة مع تثبيت قوات الجيشين الثاني والثالث في الشرق، الأمر الذي أدى بعد استثماره إلى كسب إسرائيل لمعارك أكتوبر ١٩٧٣.

٥ ـ فاعلية الحرب الدفاعية: برز هذا الأسلوب من القتال في معارك أكتوبر ١٩٧٣. ولو أن نجاح أي معركة يتحقق دائمًا من خلال العمل الهجومي، إلا أن أسلوب الدفاع هو أقوى شكل للقتال، وتتميز القوات المصرية بأدائه أفضل من أي شكل آخر بسبب التدريب المتواصل لأساليبه تطبيقًا لإستراتيجية الدولة العليا التي اتخذت الدفاع أسلوبًا قوميًّا منذ بداية الثورة.

التقييم الإستراتيجي للطرفين

١ ـ ظهرت القيمة الهائلة لاستخدام البترول العربي كسلاح وأداة اقتصادية إستراتيجية، الأمر الذي عزز النفوذ العربي ضد خطط وأهداف المعسكر الغربي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ ـ إن معدلات الخسائر في الأداء واستهلاك المعدات والذخيرة والمفرقعات كانت مرتفعة جدًّا في كلا الجانبين مقارنة بنتائج المعارك، وكان معدل

الخسائر الإسرائيلية في معارك أكتوبر ١٩٧٣ يفوق معدل الخسائر المصرية ـ خمسة أضعاف ـ مقارنًا بعدد السكان الكلي في كلا الجانبين.

٣ ـ أسفرت النتائج العسكرية في معارك ١٩٧٣ ـ من وجهة النظر الإستراتيجية ـ عن حالة من الجمود (وقف إطلاق نار بأمر من مجلس الأمن)، وهي حالة أتاحت لكلا الجانبين ادعاء تحقيق انتصار عسكري. أي أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم تكن فاصلة أو حاسمة من وجهة نظر تحقيق الأهداف، وأن حالة الجمود التي أنهت المعارك العسكرية تجعل استمرار الصراع قائمًا بين الطرفين بالرغم من القيود السياسية والعسكرية التي فرضت فرضًا على مصر.

٤ ـ إن موقف الرئيس السادات (القائد الأعلى للقوات المسلحة في معارك أكتوبر ١٩٧٣) الذي التزم بتحقيق الاتجاهات والأهداف الأمريكية طوال المعركة، وتنازله عن ضرورة استرداد الأرض العربية المغتصبة عام ١٩٦٧ ـ وهو الهدف السياسي من المعركة ـ وفقده لتوازن القوى العسكرية للقوات المصرية منذ يوليو ١٩٧٢ بسبب استغنائه عن وحدات وأجهزة الاستطلاع الإستراتيجي والتعبوي السوفيتي التي كانت تمثل السمع والبصر للقوات، وامتناعه عن محاربة إسرائيل المعتدية على ١٢٠٠كم من أراضي محافظتي الإسماعيلية والسويس (القضاء على الثغرة)؛ كل هذه المواقف المؤسفة جعلته يقف عاريًا مكتوف اليدين واللسان أمام الإسرائيليين في مرحلة المفاوضات المباشرة بعد المعركة، فخسر بذلك وحدتي السيادة والقيادة اللتين تركهما له الرئيس الخالد عبد الناصر شامختين.

النتائج النهائية للصراع

انتهى الصراع بين مصر وإسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣ بوجهه العسكري عن حصار الجيش الثالث الميداني ومدينة السويس ٦٠٠٠٠ مواطن، بينما انتهى الصراع الدبلوماسي الذي أعقب المعركة والذي قام به الرئيس السادات منفردًا مع إسرائيل في قصر الطاهرة في شهر ١١/ ١٩٧٣ وأسوان عام ١٩٧٤ وأسوان عام ١٩٧٥ والقدس عام ١٩٧٧ و«كامب ديفيد» عام ١٩٧٨ ومعاهدة الصلح المنفرد في عام

١٩٧٩، عن حصار القوات المسلحة المصرية كلها حيث قيدت تمركزها وحركتها شرقًا حتى خط المضايق الجبلية غرب سيناء، وتركت سيناء بحكم المعاهدة منزوعة السلاح والقوات ضمانًا لأمن إسرائيل.

وكان من المتوقع أن ينتهي الصراع العسكري إلى نتائج سياسية أفضل كثيرًا عما ذكرت بسبب الانتصار الباهر الذي قامت به القوات المسلحة المصرية ـ معركة العبور ـ في الأيام الأولى من الصراع، لولا تسرع الرئيس السادات في تقديم التنازلات الجوهرية في لقاء قصر الطاهرة في نوفمبر ١٩٧٣ من أجل فك حصار الجيش الثالث الميداني ومدينة السويس من قبضة القوات الإسرائيلية.

ومن أهم نتائج حرب أكتوبر التي انتهت بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، أن زادت رقعة الأمن الجغرافي لإسرائيل في الوقت نفسه الذي هددت فيه أمن مصر بصفة دائمة.

وعن طريق معاهدة السلام مع مصر أيضًا فإن إسرائيل قد فرضت نفسها دولة عنصرية في منطقة الشرق الأوسط عليها أن تسيطر على المنطقة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وأصبحت كلمتها مسموعة للعالم كله.



هوامش

(١) التوجيه الإستراتيجي السياسي للرئيس السادات الصادر في أول أكتوبر ١٩٧٣.
(٢) التوجيه الإستراتيجي العسكري للرئيس السادات الصادر في ٥ أكتوبر ١٩٧٣.
(٣) محمود رياض، «أمريكا والعرب»، ص ١٦٠؛ حافظ إسماعيل، «أمن مصر القومي»، ص ٣١٨.
(٤) محمد فوزي، «إستراتيجية المصالحة»، ص ٨٧؛ محمود رياض، «البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط»، ص ٣٨٢.
(٥) تقرير اللجنة الفرعية للخدمات العسكرية للكونجرس الأمريكي في ١٣/ ١٢/ ١٩٧٣.
(٦) مقال لحافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي في مجلة «المصور» بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٨٣، ص ٦١.
(٧) محمود رياض، «أمريكا والعرب»، ص ١٦٠؛ حافظ إسماعيل، «أمن مصر القومي»، ص ٣١٨.
(٨) «وليام كوانت»، «أمريكا والغرب وإسرائيل»، ص ١٩٤.
(٩) «هنري كيسنجر»، «Years of Upheaval» (التغيير الكبير)، ص ٤٦٠، ٥٧٤.
(١٠) حافظ إسماعيل، «أمن مصر القومي»، ص ٢٦٥.
(١١) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.
(١٢) أمين هويدي، «كيسنجر وإدارة الصراع العربي»، ص ٢٧١.
(١٣) حافظ إسماعيل، «أمن مصر القومي»، ص ٣٠٢.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.
(١٥) تفصيلات المشروع مذكورة في الفصل الأخير من مذكرات المؤلف، «حرب الثلاث سنوات».
(١٦) حافظ إسماعيل، «أمن مصر القومي»، ص ٣١٨.
(١٧) كمال حسن علي، «محاربون ومفاوضون»، ص ٥١.
(١٨) راجع الفصل الأخير من مذكرات المؤلف، «حرب الثلاث سنوات».
(١٩) تقرير لجنة شؤون الدفاع والأمن للكونجرس الأمريكي التي زارت مصر وإسرائيل عقب معارك أكتوبر ١٩٧٣ ونشرت تقريرها في فبراير ١٩٧٤.
(٢٠) «هنري كيسنجر»، «Years of Upheaval» (التغيير الكبير)، ص ٥٧٤.
(٢١) «إدجار أوبلانس»، «حرب أكتوبر: العبور والثغرة»، فصل المواجهات البحرية.
(٢٢) محمود رياض، «أمريكا والعرب»، ص ٢٠٣-٢٠٤.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠٨.
(٢٥) وزارة الخارجية، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨.
(٢٦) مذكرات محمد عبد السلام الزيات، «السادات القناع والحقيقة»؛ والمرحوم الزيات كان أقرب المسؤولين إلى الرئيس السادات في هذه الفترة.
(٢٧) محمود رياض، «أمريكا والعرب»، ص ١٤٢.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

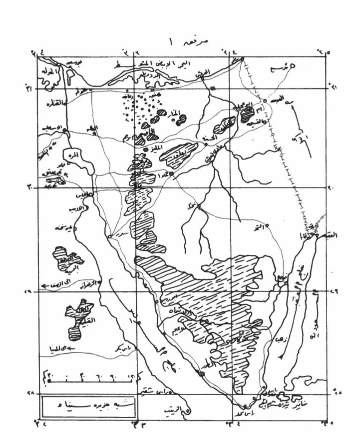
ملحق الكروكيات



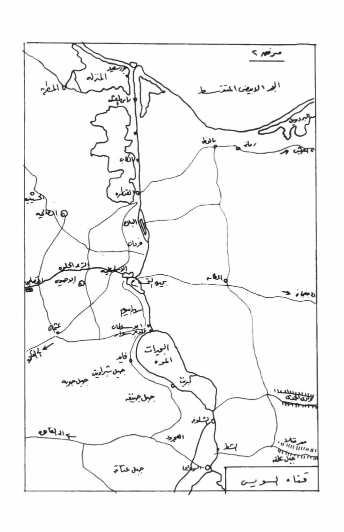
رموز واصطلاحات



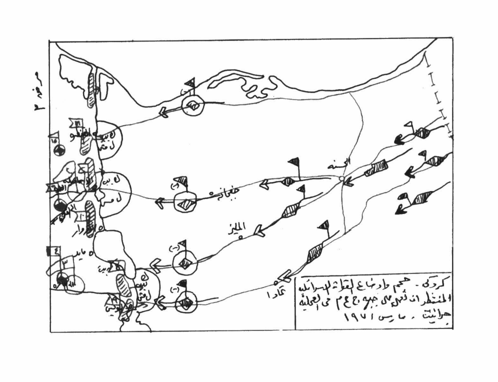
مرفق ١



البحر الابيض المتوسط
بورسعيد
المنزله
البردويل
العريش
رفح
القنطره
الاسماعيليه
المره
المغاره
الحسنه
المليز
يعلق
نخل
التمد
العقبه
ايلات
خليج العقبه
السعوديه
نويبع
دهب
الزعفرانه
الى الصف
الى المنيا
راس بكر
الطور
راس شقير
الغردقه
شرم الشيخ
جزيرة تيران
صنافير
ابو زنيمه
ابو رديس
وادي فيران
الغردقه
سانت كاترين
شبه جزيره سيناء

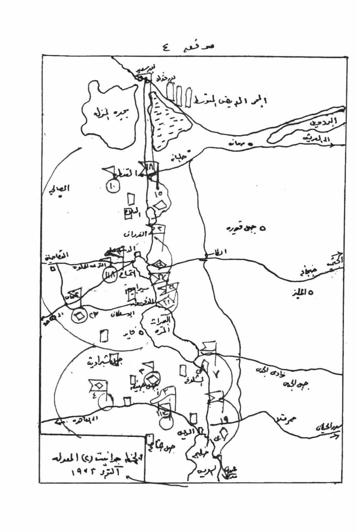

مرفق ٢
المنزلة
المطرية
البحر الأبيض المتوسط
رأس العش
البردويل
بالوظة
رمانة
القنطرة
الصالحية
البلاح
فردان
الترعة الحلوة
الإسماعيلية
الطاسة
سرابيوم
أبو سلطان
الدفرسوار
البحيرات المرة
فايد
جبل شبراويت
جبل جنيفة
كبريت
الشلوفة
الشط
جبل عتاقة
ممر متلا
قناة السويس

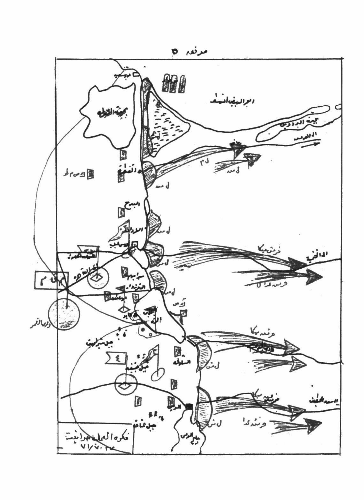
مرفق ٣



كروكي - حجم وأوضاع القوات الإسرائيلية المنتظر أن تعمل ضد ج ع م في العملية جرانيت ١ . مارس ١٩٧١

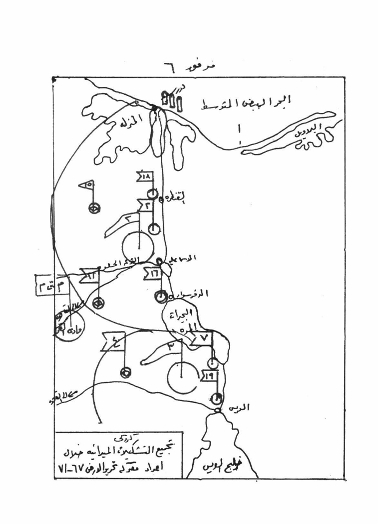
مرفق ٤


بورسعيد
بورفؤاد
البحر الأبيض المتوسط
بحيرة المنزلة
البردويل
العريش
رمانة
بالوظة
القنطرة
الصالحية
البلاح
الفردان
جبل قروره
الطاسة
القصاصين
الإسماعيلية
سرابيوم
الدفرسوار
البحيرات المرة
فايد
جبل الشبراوية
الشلوفة
وادي الجدي
جبل الجدي
القاهرة
السويس
جبل عتاقة
سدر الحيطان
الخطة جرانيت (٢) المعدلة
أكتوبر ١٩٧٢

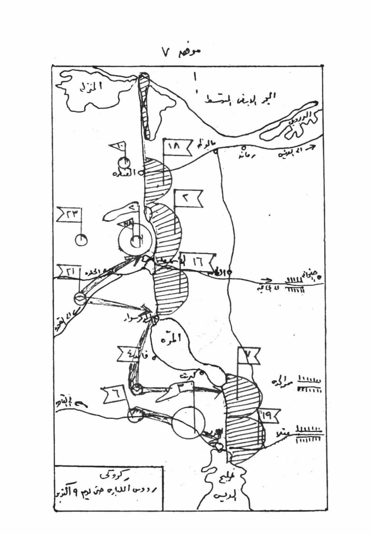


موقف ٥
البحر الأبيض المتوسط
بحيرة البردويل
بحيرة المنزلة
القنطرة
البلاح
الإسماعيلية
الدفرسوار
السويس
جبل عتاقة
خليج السويس
فكرة العمليات جرانيت

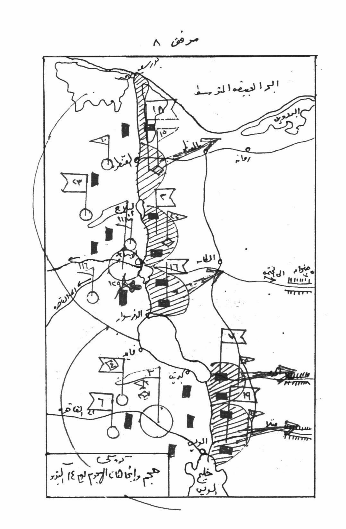
مرفق ٦



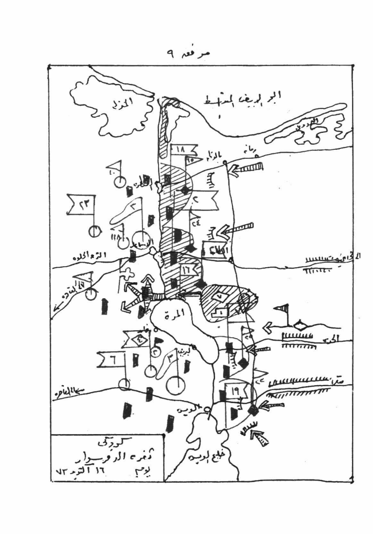
البحر الابيض المتوسط
المنزلة
البردويل
القنطرة
١٨
٢
٣
٥
الاسماعيلية
١٦
١٢
الدفرسوار
البحيرات المرة
٧
٤
١٩
السويس
خليج السويس
م تق ٣
تجميع التشكيلات الميدانية خلال
٦٧-٧١


موقف ٧
المنزلة
البحر الابيض المتوسط
بالوظة
رمانة
القنطرة
الاسماعيلية
الطاسة
البحيرة المرة
فايد
كبريت
خليج السويس
١٨
٢
٢٣
٢١
١٦
٤
٦
٧
١٩
رؤوس الكباري حتى يوم ٩ أكتوبر

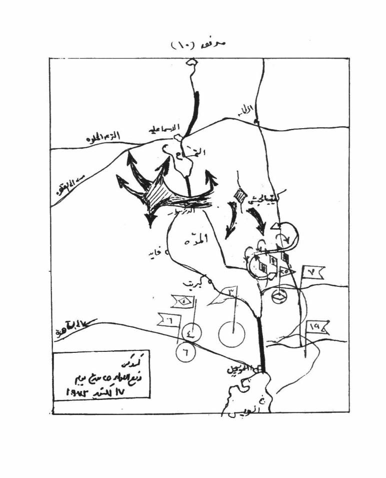
مرفق ٨



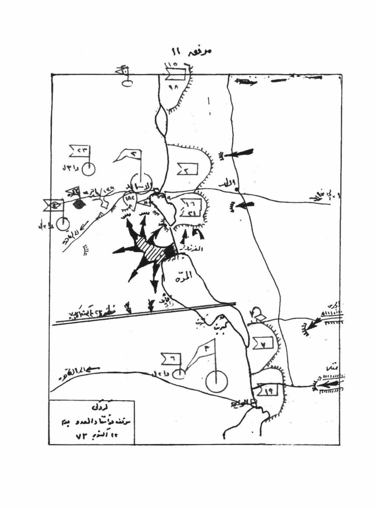
البحر الأبيض المتوسط
بور سعيد
البردويل
رمانة
القنطرة
البلاح
الطاسة
الدفرسوار
فايد
كبريت
القاهرة
السويس
خليج السويس
هجوم واتجاهات الهجوم يوم ١٤ اكتوبر



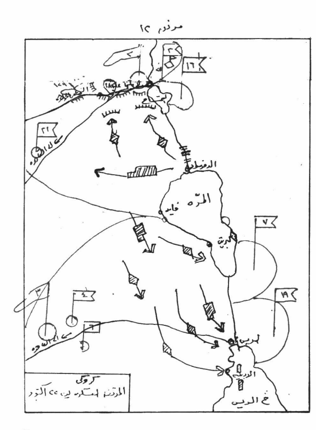
مرفقة ٩
البحر الأبيض المتوسط
المنزلة
رمانة
القنطرة
الإسماعيلية
الختمية
المرة
فايد
كبريت
الجدى
متلا
القاهرة
السويس
خليج السويس
كروكي
ثغرة الدفرسوار
يوم ١٦ أكتوبر ٧٣


مرفق (١٠)
الاسماعيلية
الترعة الحلوة
التمساح
الدفرسوار
المرة
فايد
كبريت
السويس
٧
٢٥
٣
٤
٦
١٩
كروكي
وضع القوات صباح يوم
١٧ اكتوبر ١٩٧٣

مرفق ١١

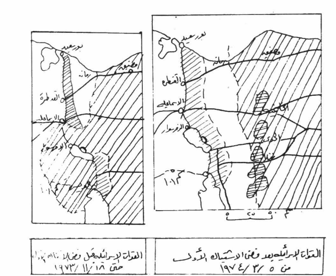


مرفق رقم ١٢



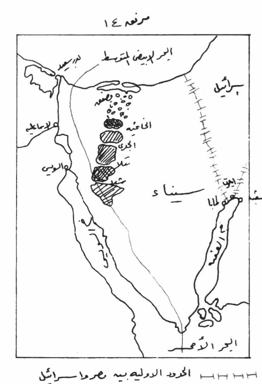
احتياطي قيادة عامة من أجل تصفية الثغرة
ل ٢م جزائري - ل ١م ليبي - ل ٣م يوجوسلافي - ل ٣م حرس جمهوري

مرفق ١٣



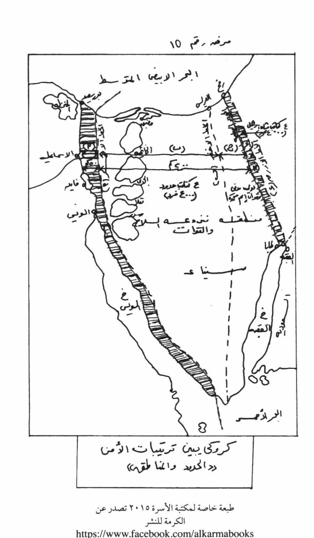
القوات الإسرائيلية خلال وقف إطلاق النار حتى ١٨/١١/١٩٧٣	القوات الإسرائيلية بعد فصل الاشتباك الأول من ٥/٣/١٩٧٤

مرفق ١٤



الحدود الدولية بين مصر واسرائيل

الخط الأحمر الذى إعتبرته اسرائيل حدودها الآمنة



كروكي يبين ترتيبات الأمن «الحدود والمناطق»

طبعة خاصة لمكتبة الأسرة ٢٠١٥ تصدر عن
الكرمة للنشر
https://www.facebook.com/alkarmabooks

منافذ بيع مكتبة الأسرة
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم
١١٩٤كورنيش النيل – رملة بولاق
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة
ت: ٢٥٧٧٥٠٠٠ ـ ٢٥٧٧٥٢٢٨
٢٥٧٧٥١٠٩ داخلى ١٩٤

مكتبة مركز الكتاب الدولى
٣٠ش ٢٦ يوليو ـ القاهرة
ت: ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو
١٩ ش ٢٦ يوليو ـ القاهرة
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف
٣٦ش شريف ـ القاهرة
ت: ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى
٥ ميدان عرابى ـ التوفيقية ـ القاهرة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين
مدخل ٢ الباب الأخضر ـ الحسين ـ
القاهرة
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان
١٣ش المبتديان ـ السيدة زينب
أمام دار الهلال ـ القاهرة

مكتبة ١٥ مايو
مدينة ١٥ مايو ـ حلوان خلف مبنى
الجهاز

مكتبة الجيزة
١ ش مراد ـ ميدان الجيزة ـ الجيزة
ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة
خلف كلية الإعلام ـ بالحرم الجامعى
بالجامعة ـ الجيزة

مكتبة رادوبيس
ش الهرم ـ محطة المساحة ـ الجيزة
مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون
ش جمال الدين الأفغانى من شارع
محطة المساحة ـ الهرم
مبنى أكاديمية الفنون ـ الجيزة

مكتبة ساقية عبدالمنعم الصاوى
الزمالك ـ نهاية ش ٢٦ يوليوو
من أبوالفدا ـ القاهرة

مكتبة الإسكندرية
٩٤ ش سعد زغلول ـ الإسكندرية
ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية
التمليك ـ المرحلة الخامسة ـ عمارة ٦
مدخل (أ) – الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس
مبنى الملحق الإدارى ـ بكلية الزراعة ـ
الجامعة الجديدة ـ الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد
بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١، ١٤ ـ بورسعيد

مكتبة أسوان
السوق السياحى ـ أسوان
ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط
٦٠ش الجمهورية ـ أسيوط
ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا
١٦ ش بن خصيب ـ المنيا
ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)
مبنى كلية الآداب ـ جامعة المنيا ـ
المنيا

مكتبة طنطا
ميدان الساعة ـ عمارة سينما أمير ـ
طنطا
ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى
ميدان محطة السكة الحديد
عمارة الضرائب سابقًا ـ المحلة

مكتبة دمنهور
ش عبدالسلام الشاذلى ـ دمنهور
مكتب بريد المجمع الحكومى ـ توزيع
دمنهور الجديدة

مكتبة المنصورة
٥ ش السكة الجديدة ـ المنصورة
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف
مبنى كلية الهندسة الإلكترونية
جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية
مكتبة طلعت سلامة للصحافة والإعلام
ميدان التحرير ـ الزقازيق
ت : ٠٥٥/٢٣٦٢٧١٠
ت: ٠١٠٠٦٥٣٣٧٣٣٢

علوم اجتماعية

سلسلة تعنى بنشر الحقول المعرفية، التى تهتم بدراسة الإنسان وتاريخه وطبيعته وبيئته وقدراته الإدراكية وواقعه الاجتماعى والثقافى والسياسى، بالإضافة إلى النواحى المختلفة من النشاط البشرى وما ينشغل به البشر من إشكاليات حياتهم ومجتمعهم، وأنساق ثقافاتهم وقيمهم فى علوم مختلفة مثل: التاريخ والفلسفة والأنثروبولوجيا والاقتصاد والنقد الأدبى والقوانين والتشريع والعلوم السياسية إلى غيرها من المعارف العامة، التى يترقبها المتلقى، ويحرص على متابعتها لتساعده فى تكوين مرجعيته الثقافية العامة.


ISBN# 9789779101286



٥ جنيهات